UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴰⵙ
ⵜⴰⵖⴻⵍⵍⵓⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴻⴳⵯⵓⵔⵉ, ⵜⴻⵍⵣⵓⵉ ⴰ ⵏⵓⵣⵔⴼ

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية

مختبر البحث: الدراسات السياسية والقانون العام

أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام
في موضوع:

إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية

إعداد الطالب الباحث:
يوسف حبيبي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور الحسن الوارث

أعضاء لجنة المناقشة:

- الدكتور الحسن الوارث: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق/ فاس ..... مشرفا ورئيسا
- الدكتور رشيد المرزكيوي : أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق /فاس ..... مقررا
- الدكتور عبد الإله الطاهر: أستاذ مؤهل بكلية الحقوق/ فاس ..... مقررا
- الدكتور أحمد رشيدي: أستاذ مؤهل بكلية الحقوق/ مكناس ..... مقررا
- الدكتور جمال كدوري: أستاذ مؤهل بكلية الحقوق/ فاس ..... عضوا

السنة الجامعية:
2021_2020

مقدمة:

أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة منظومة قيمية وهيكلا لنظام عالمي في توزيع القوة يختلفان عن البيئة التي سادت في الفترة ما بين 1945-1991. فقد برزت أقاليم جغرافية ذات قيمة محورية، والتي أصبحت ميادين مهمة للسيطرة والهيمنة والنفوذ بين القوى الدولية والإقليمية، حيث من أبرز خصائصها؛ الموقع الجغرافي المتميز والمتماسك بمعطياته الطبيعية والتاريخية والحضارية، والموارد والإمكانيات الاقتصادية، وانفتاحها على فضاءات جيوسياسية ذات أهمية جيواستراتيجية في نظر استراتيجيات القوى العظمى في الماضي والحاضر والمستقبل.

وتشهد البيئة العالمية منذ بداية الألفية الثالثة تنامي مجموعة من التهديدات والتحديات والمخاطر ذات أبعاد مختلفة، ومستويات متباينة من إقليم لآخر ومن دولة لأخرى. والمنطقة المغاربية باعتبارها جزءا يتفاعل ضمن بيئة عالمية مضطربة، شهدت تحولات وتغيرات مهمة أثرت بشكل كبير على النظام الإقليمي المغاربي، وأصبحت إحدى أكثر المنظومات الفرعية اختراقا من بين منظومات العلاقات الدولية في وقتنا الحاضر.

ولا يعني هذا أن مصير المنطقة المغاربية أضحى بيد القوى الأجنبية، وإنما تأكيدا على أن الأحداث التي شهدتها البلدان المغاربية منذ بداية عام 2011 تفسر جزئيا، عجز الدولة الوطنية في الإقليم المغاربي عن القيام بوظائفها، وعدم قدرتها على الاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وقد تشكل التغيرات التي شهدتها البلدان المغاربية عقب أحداث ما أضحى يسمى إعلاميا "الربيع العربي" تحقيبا جديدا لتاريخ المنطقة المغاربية، إذا ما نجحت في تغيير بنية النظام الإقليمي المغاربي. وبذلك لا يمكن النظر إلى التغيير الذي حصل في بعض البلدان المغاربية، والذي لا تزال مخرجاته لم تتضح بعد، كحركات داخلية فحسب، على الرغم من مركزية هذا البعد في انطلاقاتها؛ كحدث احتجاجي مرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي والأمني للدول المغاربية، وإنما تشكل بعدا جيواستراتيجيا مهما أيضا، كان له الأثر الواضح على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ككل.

تعكس المتغيرات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة المغاربية نسقا من التفاعلات داخل النظام الإقليمي المغاربي وعلى أطرافه الفاعلة وأدوارها في منطقة لها أهميتها الجيواستراتيجية، إذ يبدو أنه سيكون لها بالغ التأثير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية، من ناحية توازن القوة بكيفية تتلاءم مع مصالح وطموحات الفاعلين الرئيسيين[1].

وفي خضم هذه المتغيرات التي أثرت بصورة عميقة على الحالة الإقليمية من حيث التفاعلات التي تشهد وفرة شديدة وتمر بحالة إعادة تشكل لم تستقر بعد، يشكل السياق الإقليمي المعقد تحديا للكثير من الفرضيات التي تناولت دراسة النظم الإقليمية، وخاصة تلك المعنية بالفضاء المغاربي، ومن ذلك معادلة الأمن بالمنطقة المغاربية، وما يترتب عليها من احتواء للتهديدات والتحديات والمخاطر المحدقة بالبلدان المغاربية؛ كتنامي الإرهاب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، وغيرها من الاضطرابات السوسيواقتصادية والبيئية. وفي الوقت نفسه، أعادت طرح مسألة التنمية بالمنطقة، خاصة وأن الأحداث التي شهدتها الأقطار المغاربية حكمتها مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بضعف السياسات التنموية، وفشل نموذج التنمية وعدم قدرته على الاستجابة لحاجيات وانتظارات الأفراد والجماعات.

على هذا الأساس، أعاد تعقد وتشابك المشاكل الداخلية التي تعانيها الدولة المغاربية النقاش حول موضوع علاقة الأمن بالتنمية، بحكم أن هذه العلاقة تجد مسوغاتها في ارتباطها بحاجات إنسانية ضرورية للاستمرار والبقاء. كما أن عبارة "لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية" أضحت تغطي مجموعة واسعة من الرهانات العابرة للحدود التي أثبت عجز الدولة الوطنية عن مواجهتها بإمكانياتها الذاتية أو من خلال اعتماد إجراءات أحادية

[1]- أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2014، ص.17-18.

الجانب، وهو ما يدفع بقوة نحو تعميق صيغ التعاون من أجل ربح رهان الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية.

في هذا الإطار، لا بد من التذكير أن الدراسات الأمنية تعد مجالا فرعيا لحقل العلاقات الدولية، ويرجع ارتباطه بهذا الحقل إلى أنه منذ نشأة هذا المجال وهو يهتم بدراسة التهديدات الخارجية لبقاء الدول، أي تلك النابعة من تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية المحيطة بها أو العكس.

وعلى الرغم من حداثة البحث في الدراسات الأمنية، خاصة وأنه يتسم بدينامية عالية، حيث ظهرت منذ مطلع القرن العشرين العديد من الاتجاهات النظرية التي تتنافس فيما بينها من أجل تحديد القضايا التي يهتم هذا المجال بدراستها، أي ما الذي يعد قضية أمنية؟ وما لا يعد قضية أمنية؟ وما هو موضوع الأمن؟ أي الكيان الذي يتم الاهتمام بأمنه، هل الدولة أم الفرد أم المجتمع؟ وأي بعد من أبعاد الأمن هو المهم؟ هل البعد العسكري أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي أم المجتمعي؟[1].

من ناحية أخرى، ترجع الدينامية التي شهدها مجال الدراسات الأمنية إلى حقيقة ارتباطه بمراحل التطور المختلفة التي تمر بها الدول والمجتمعات البشرية، نظرا لكون جوهر الأمن مرتبط بالحفاظ على البقاء، وهذه القيمة بطبيعتها نسبية، ويمكن لأي نظام سياسي في أي دولة أن يصور تطورا ما على أنه تهديد لبقائه، وبالتالي يتعين عليه تبني سياسات أمنية محددة للتعامل معه[2].

وتكشف الدراسات الأمنية عن اتجاهين رئيسيين في تصنيف الاتجاهات النظرية الخاصة بهذا المجال، حيث يعبر الاتجاه الأول عن منظورين للأمن؛ إحداهما يقدم مفهوما ضيقا للأمن ويحصره في المجال العسكري ويربطه بالدولة بصورة رئيسية (المنظور

[1]- إيمان رجب، "مناقشة أولوية لتطور نظريات الأمن، وإشكاليات تطبيقها"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، **العدد** 207، يناير 2018، ص.5.
[2]- إيمان رجب، **مرجع سابق**، ص.5.

الواقعي)، فيما الثاني؛ يوسع ويعمق مفهوم الأمن، ويهتم بموضوعات أخرى غير الدولة (المنظورين الليبرالي والبنائي).

أما الاتجاه الثاني، فيتمثل في النظريات التي تميز بين النظر إلى مصدر التهديد، فيتم التمييز بين التهديدات التي مصدرها الدول، وأخرى التي ليس مصدرها دولا. وإلى جانب ذلك، تختلف الاتجاهات النظرية فيما بينها حول موضوع الأمن، وكيفية تحقيقه بما يضمن زيادة الشعور بالطمأنينة والأمان والتغلب على حالات انعدام الأمن.

وإذا كانت المدرسة الواقعية واضحة في التعامل مع مسألة نجاح الدولة في امتلاك المزيد من القوة العسكرية، وتطوير سياساتها الأمنية لتأمين بقائها والحفاظ على وجودها، فإن الاتجاهات الحديثة (المدرسة البنائية)، وخاصة تلك التي تنتمي إلى "مدرسة كوبنهاجن"[1]، كما هو الحال بالنسبة لنظرية "الأمننة Securitization" التي اهتمت بمدى قدرة المجتمع على تحديد ما يعد تهديدا لأمنه على أنه الخطوة الأولى نحو تعزيز الشعور بالأمن.

ورغم الاختلافات الجوهرية في الرؤية التحليلية للاتجاهات النظرية في التعامل مع موضوع الأمن، فإن ذلك لا يعني عدم التقائهم في بعض النقط؛ كمسألة التعاون في مجال الأمن، خصوصا وأنه يصعب على كل اتجاه أن يدعي الإطلاق والصرامة في استيعاب وإدراك أبعاد التعقيد المميز لموضوع الأمن، ومن ثم مسألة التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية بين دول إقليم معين مميز جغرافيا.

وهكذا، شكل التعاون الأمني في نطاقات إقليمية معينة إحدى الظواهر الثابتة في العلاقات الدولية المعاصرة، فبعدما كان نموذج "الأحلاف" يمثل النمط الأساسي والأقدم تاريخيا للتعاون الأمني بين الدول، شهدت المرحلة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية

[1]- يستعمل مصطلح مدرسة كوبنهاجن للدلالة على برنامج بحثي نقدي في الدراسات الأمنية، يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام في الدانمارك، تأسس المعهد سنة 1985 برعاية البرلمان الدانماركي بهدف تطوير بحوث متعددة التخصصات في مجال الأمن والسلام. وفي سنة 2004 تم دمجه ليصبح جزءا من المعهد الدانماركي للدراسات الدولية. ومن أبرز الباحثين الذين استضافهم المعهد، وساهموا في التأسيس لمدرسة كوبنهاجن وإثراء أطروحاتها، نجد "أولي وايفر" و"جاب دي وايلد" و"باري بوزان".

تطوير أطر مفاهيمية أخرى للتعاون الأمني، بخلاف نموذج "الأحلاف" الذي ظل مهيمنا حتى تلك اللحظة على المستويين الإقليمي والعالمي. ويمكن إجمال أبرز هذه الأطر المفاهيمية في مفهوم "الأمن الجماعي" الذي ظهر استجابة للآثار المتباينة التي خلفتها سياسات توازن القوى والأحلاف العسكرية على الأمن الدولي. وبخلاف مفهوم "الأمن الجماعي"، برزت بعض الكيانات الإقليمية التي تعتبر تحقيق الأمن الجماعي في نطاقها الإقليمي إحدى غاياتها المعلنة أو الضمنية[1].

وفي هذا السياق، ظهرت عدة نماذج للتعاون الأمني في النطاق الإقليمي، ويبقى أهمها؛ نموذج "الجماعات الأمنية" ونموذج "النظام الأمني". ويعتبر هذان النموذجان أحد الأطر المفاهيمية المهيمنة في حقل الدراسات الأمنية والدراسات الإقليمية، ويعكسان بشكل جلي التطور الذي طرأ على مفهومي الإقليمية والأمن؛ فمن جهة، لم تعد الإقليمية تقتصر على مجرد التعاون الجغرافي، بل أضحت تشمل أيضا التعاون في الغايات الوظيفية لمجموعة من الدول التي تلتقي مصالحها في مجال معين من المجالات[2]، بحيث أصبح ممكنا أن نشهد تعاونا أو حتى تكاملا على مستوى التنسيق والتعاون الأمني بين دول يجمعها نطاق جغرافي واحد ومتميز عن غيره من الأقاليم. ومن جهة أخرى، ارتبط بالتطور الذي شهده مفهوم الأمن، وذلك عبر مرحلتين فاصلتين؛ حيث تميزت الأولى باختزال الأمن في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل. فيما تميزت الثانية، بتوسيع مفهوم الأمن عموديا نحو الأفراد والجماعات، وأفقيا نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

وبذلك، شكلت النظرة الموسعة للأمن وبروز العديد من التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر الجديدة تحديا أمام الأطر التفسيرية لحقل العلاقات الدولية، فالمنظور الواقعي لم يعد كافيا للتعامل مع موضوع الأمن، كما أن تحليل الطبيعة المعقدة لبعض المسائل الأمنية

---

[1]- مالك عوني، "الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالا عسيرا إلى التعددية القطبية"، مجلة السياسة الدولية، **العدد** 205، يوليوز 2016، ص.3-4.

[2]- وهي من أهم إسهامات المدرسة الوظيفية الجديدة المرتبطة بشكل خاص بأفكار "أرنست هاس Ernst Haas" **الذي** يرى بأن الآلية الوظيفية (التكامل) أسهل على مستوى إقليمي خصوصا في إطار قيم مشتركة، حيث ترى الوظيفية الجديدة **أن التكامل والاندماج** على مستوى إقليمي أسهل من المستوى العالمي. ولا يختلف الأمر كثيرا عن رائد الوظيفية "دافيد ميتراني David Mitrany" **في مسألة القائل بشأن التعاون والمنافع الناتجة عن ذلك**.

أصبح يبتعد تدريجيا عن الجوانب العسكرية، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة المغاربية. وعليه؛ كان للمنظور البنائي تأثير مهم في حقل الدراسات الأمنية وحقل العلاقات الدولية بصفة عامة بالنظر إلى ملامسته لبعض الجوانب المفسرة لإشكالية الأمن بالإقليم المغاربي.

وهكذا، لم تتجاهل مدرسة كوبنهاجن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية، حيث يرى "باري بوزان Barry Buzan"، أنه لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، ولا وجود لأمة مكتفية أمنيا. إذ يشير الأمن في السياق الإقليمي إلى مستوى ترتبط فيه الدول، بحيث لا يمكنها النظر إلى أوضاعها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض. ويطلق "باري بوزان" على هذه الحالة مفهوم "مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex"[1]. أما المنظور الليبرالي الجديد (نظرية الاعتماد المتبادل)، فيقدم حلولا للتعامل مع موضوع الأمن خاصة فيما يتعلق بتفعيل الوظيفة الأمنية للنظام الإقليمي المغاربي عبر صيغ التعاون والتنسيق التي يتيحها الاعتماد الأمني المتبادل بين دول المنطقة.

وحيث إن هذه المقاربة لا تغفل مساهمة المدرسة التنموية في مجال الدراسات الأمنية التي جعلت من الأمن مفهوما تنمويا، فإنه لا يمكن تصور العلاقة البديهية بين الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية بدون التأكيد على أن الفكر التنموي قد ارتقى بطرق شتى تؤدي إلى تسريع عملية التنمية، ولكن لم يتحقق هذا المطلب في المنطقة المغاربية حتى الآن، فلماذا إذن؟ وللإجابة على هذا السؤال، لابد من تحديد معنى التنمية المراد معالجتها بالبلدان المغاربية، والتي أسفرت عن عدم الرضا لدى الشعوب المغاربية.

ولعل النقطة الأساسية التي تدور حولها الدراسات التنموية هي البحث عن الآليات والاستراتيجيات الكفيلة ببعث قوى التنمية داخل البلدان النامية، مما يحقق الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وباعتبار التنمية عملية حضارية شاملة ومعقدة تتداخل فيها

[1]- Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press, 2003, P.40.

جوانب متعددة، فإن حقل التنمية يشكل ملتقى للعديد من التخصصات العلمية[1]، مما يستدعي التطرق إلى مختلف النقاشات العلمية التي تتناول قضية التنمية، وما يرتبط بها من أنساق؛ كضبط مفهومها ومراحل تطوره.

وبما أنه يصعب تناول مسألة التنمية دون استحضار التطور الكبير الذي شهدته، ومن ذلك التوسع في مضامينها، فإن مقاربة التنمية بالمفهوم الواسع ليس المقصود به التقليل من شأن النمو الاقتصادي أو اعتباره هدفا ثانويا من أهداف التنمية، بل يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر التنمية، ومكونا أساسيا من مكوناتها. وإذا كان من الممكن تحقيق تحسن في مستويات معيشة الفقراء وذوي الدخل المحدود، فإن هذا التحسن لا يمكن أن يستمر لوقت طويل إلا إذا اشتغلت آليات النمو الاقتصادي بمعدل سريع وبكفاءة[2].

تجدر الإشارة إلى أن التأكيد على تحسين معدلات الدخل لدى الفئات الهشة أو سد الفجوة بين الفوارق الطبقية، لا يجب أن يصرف نظر واضعي السياسات التنموية عن إجراءات أخرى ذات فاعلية في النهوض بمستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة لأعداد كبيرة من السكان مثل تحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية الغذائية والتعليمية والصحية لجميع الأفراد.

ولا تقتصر التنمية بمفهومها الواسع على الأهداف الاقتصادية، وإنما تتعداها إلى أهداف أخرى غير اقتصادية، حيث يعني السعي لتحقيق التنمية العمل على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، وهو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر والجهل والمرض. كما أن تأمل هذه الأهداف قد يساعد على اختزالها جميعا في المعنى الذي قدمه "آمارتيا صن Amartya Sen" في كتابه المعنون بـ"التنمية حرية"، حيث تستلزم التنمية "إزالة جميع المصادر

---

[1]- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2014، ص.5.

[2]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية، ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص.19.

الرئيسية لافتقاد الحريات: الفقر والطغيان وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم"[1].

وعلى هذا الأساس، فالتنمية عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وسياسي للوطن والمواطن، فهي تحرر للوطن من التبعية السلبية وما يتطلب ذلك من الاعتماد على الذات، لكن مع التأكيد على أن الاعتماد على الذات يتسع لأكثر من البعد القطري، ذلك أن مسعى التنمية لن يتحقق بالاعتماد على الذات محليا أو قطريا فحسب، بل يجب الاعتماد على الذات في النطاق الإقليمي، وهو ما يطلق عليه بالاعتماد الجماعي على الذات[2].

وعليه، فالتنمية عملية تحرير للمواطن من الحاجة، تستهدف تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين والرفع من قدراتهم، وتنويع الخيارات أمامهم. كما تعني أن الإنسان هو محور التنمية وصانعها، ومن يجب أن تؤول إليه خيراتها. وبالتالي فالتنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية وتنمية إنسانية.

وضمن هذا التوجه المنهجي، تشكل مقاربة موضوع التنمية بالفضاء المغاربي أمرا في غاية التعقيد لكونه خاضعا لمتطلبات التحول والتغيير الذي تمر به الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية، ومقابلا لسقف المطالب السوسيواقتصادية، ومحققا للنمو المستدام. وبالتالي، فالتعامل مع المقاربات الليبرالية عند طرح مسألة التنمية يجب أن يخضع للمنطق الذي يعتبرها عملية دينامية لا حالة نهائية، خصوصا عند الكشف عن خيارات التنمية وتقييم السياسات التنموية بالبلدان المغاربية، مرورا بالتحديات التي تواجه الدولة المغاربية في تحقيق أهداف التنمية.

وفي اختيار التكتل الإقليمي كخيار استراتيجي لربح رهان التنمية بالفضاء المغاربي، لا بد من استحضار المقاربات الليبرالية الجديدة التي تجد في التكامل والاندماج الإقليمي مصدرا مهما للنمو، وأثر ذلك على سياسات التنمية بالمنطقة المغاربية.

---

[1]- آمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 303، 2004، ص.18.

[2]- ابراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص.27.

❖ أهمية البحث

تعتبر الدراسات الإقليمية أحد أهم موضوعات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يمثل كتاب " لويس كانتوري Louis Cantori" و"ستيفن شبيغل Steven Spiegel" حول السياسات الدولية للأقاليم[1]، أحد أبرز الدراسات التي تبلور معها التمييز بين ثلاث مستويات للتحليل؛ مستوى النظام الدولي الذي يركز على أنماط التفاعلات الدولية بين الدول العظمى، والذي شهد عدة نماذج مثل توازن القوى والثنائية القطبية والأحادية القطبية، ومستوى النظام الإقليمي الذي يركز على أنماط التفاعلات السياسية في إطار إقليمي معين، ثم سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي التي تشمل الدول وغيرها من الفاعلين[2].

وما يهم في هذه الدراسة هو مستوى النظام الإقليمي بالنظر لأهمية دراسة الأقاليم والعلاقات والتفاعلات التي تتم في إطارها تحت مسمى النظام الإقليمي الفرعي، والذي برزت أهميته بتزايد الاهتمام بموضوع التكتل والتكامل والاندماج الإقليمي وسبل تحقيقه، والشروط اللازمة لقيامه واستمراره. كما أن أهميته تزايدت بسبب ارتباطه بقضايا الأمن والتنمية، وما يوفره المستوى الإقليمي من فرص للتصدي الجماعي لجميع المصادر المهددة للأمن، ومعالجة مشاكل التنمية.

كما تثير عودة الجغرافيا السياسية، في علاقتها بالمنطقة المغاربية، إشكالية مرتبطة بقدرة النظام الإقليمي المغاربي على التعامل مع الظواهر التي أفرزتها الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ بداية عام 2011. وفي هذا السياق، يمكن إبداء بعض الملاحظات:

فالنظام الإقليمي المغاربي يشكل نظاما فرعيا قائما بذاته، وذلك بالرغم من التقارب الجغرافي- السياسي مع النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وانفتاحه على الفضاء الجيوسياسي لمنطقة الساحل والصحراء.

---

[1]-Louis J Cantori, Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions : a comparative approach, Englewood Cliffs, N.J., Prentice -Hall, 1970.

[2]- علي الدين هلال، "الدراسات الإقليمية في مراحل التحول"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 14 أبريل 2019، http://acpss.ahram.org.eg، تاريخ الولوج 16 أكتوبر 2020.

كما تبدو المنطقة المغاربية في منأى عن التعقيدات الإثنية والطائفية في الشرق الأوسط، والتعقيدات الأمنية في شرق المتوسط باستثناء الترتيبات الأمنية المرتبطة بالحالة الليبية التي يصعب التكهن بمستقبلها.

أما الملاحظة الثالثة فتنصرف إلى مسألة الصعوبة الربط تحليليا بين النظام الإقليمي المغاربي ومخرجات أحداث ما يسمى إعلاميا "الربيع العربي".

وعلى هذا الأساس، من المهم التأكيد على أن الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011 كانت، في الجانب الأغلب منها، نتيجة طموحين لم يتحققا من قبل: الأمن بأبعاده المختلفة كما تناولها "باري بوزان" من جهة، والتنمية بحسب مؤشرات القياس المعتمدة من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وليس مستغربا ربط إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية بالتكتل الإقليمي، إذ تبرز أهميته في ظل عجز الدولة المغاربية عن القيام بوظائفها، وضعف الإدراك الاستراتيجي لصانع القرار في المنطقة المغاربية بأهمية التكتل الإقليمي، وفي خلق نظام أمن إقليمي فعال قادر على التصدي للمظاهر المهددة لأمن الدول المغاربية، خصوصا الظواهر العابرة للحدود الوطنية. وفي الوقت ذاته، توفير البيئة الحاضنة لعملية التنمية بالنظر للإمكانيات التي يتيحها التكتل الإقليمي على مستوى دعم معدلات النمو، وما يوفره من فرص لدعم مشاريع التنمية بالبلدان المغاربية.

❖ أهداف البحث

تستند استراتيجية كل دولة من دول العالم إلى ركائز معينة، تحدد الأسس التي تعتمد عليها هذه الاستراتيجية، والأهداف التي تتطلع إليها، والوسائل اللازمة لتحقيقها، والإطار الزمني الذي تتم فيه، والرقعة الجغرافية التي تحتويها، والمدى الذي تؤثر فيه.

وإذا أخذنا بالنظرة الشاملة للوضعية التي تعيشها المنطقة المغاربية؛ من حيث التطلعات والآمال المشتركة، تبرز قضية الأمن والتنمية لأهميتها في تحقيق الاستقرار

لمختلف جوانب الحياة، وهذا لن يتم تحقيقه إلا عن طريق تبني خطط وبرامج تنموية تراعي احتياجات الأفراد وتحسن المستوى المعيشي، وتوفر الخدمات الأساسية، مما يعني أن الأمن هو جوهر التنمية، وليس ثمة تنمية بدون بيئة آمنة. وقد تجسدت هذه العلاقة بوضوح ضمن حالة الدول المغاربية، وما شهدته من تحولات على جميع الأصعدة.

وما دام الواقع الدولي، في جانب كبير منه، يقوم على فكرة أن كل دولة تحتاج لأن تحمي نفسها بنفسها تجاه التهديدات والتحديات والمخاطر المحدقة بها بما أتيح لها من قدرات وموارد، وهي المسؤولة في النهاية عن أمنها ونموها وسط محيط دولي تتقاسمه النظريات والمبادئ المتناقضة. فإنه؛ ولتجاوز هذا الواقع المعقد والاتجاه نحو إقرار تعايش سلمي وبناء روافد التنمية داخل المجتمعات والدول وبالخصوص في المنطقة المغاربية، يمكن تلخيص أهداف البحث في موضوع "إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية"، كالآتي:

- ✓ تعريف الأمن كمفهوم له قراءته ومقاربته ومناهجه؛
- ✓ بحث التطور والتغير الذين طالا مفهوم التنمية؛
- ✓ ملامسة التحول الذي طال العلاقة بين الأمن والتنمية، والأبعاد والمضامين التي أصبحت تختزلها ثنائية الأمن والتنمية؛
- ✓ إبراز خصائص الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ بداية عام 2011؛
- ✓ معرفة واقع وطبيعة التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية؛
- ✓ كشف الخيارات التنموية بالبلدان المغاربية، والتحديات التي تواجهها؛
- ✓ تعريف التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالدولة المغاربية؛
- ✓ تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي، وإمكانية التأسيس لنظام أمني مغاربي قادر على توفير بيئة آمنة حاضنة لعملية التنمية؛
- ✓ وتوضيح أهمية وفعالية التكتل الإقليمي كدعامة لربح رهانات الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية.

❖ إشكالية البحث

تعيش المنطقة المغاربية في وضع جعل شعوبها تحت وطأة تهديدات أمنية وتحديات ومخاطر جمة؛ إذ لا تزال دول المنطقة عاجزة عن تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها وتوفير مقومات التنمية والتوزيع العادل للثروات ومواجهة تهميش الطبقات الفقيرة.

وعليه، تجد مشكلة الموضوع جذورها في فكرتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى في أن وضع المنطقة فرض حضور المقاربة الأمنية للحفاظ على كيان الدولة، فيما تستدعي الثانية حضور المقاربة التنموية لسد الاحتياجات الضرورية للأفراد التي تزايدت مع الحاجة إلى التنمية كأساس لأمن المجتمع المحلي والإقليمي والدولي. وهذا يدفع إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية؟ وكيف يمكن الوصول إلى تنمية أكثر فاعلية في ظل أولوية البناء الأمني؟

وفي محاولة لفهم هذه الوضعية، ولتوضيح الإشكالية أكثر، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالأمن والتنمية؟ ولماذا هذا الاهتمام الكبير بأمن الإنسان وتنميته؟
- ✓ كيف تتفاعل التنمية مع الأبعاد المختلفة للأمن؟
- ✓ ما طبيعة المتغيرات الجيوسياسية الجديدة التي شهدتها المنطقة المغاربية؟
- ✓ ما مدى نجاعة برامج التنمية بالبلدان المغاربية؟
- ✓ ما طبيعة التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغاربية؟
- ✓ وما الخيارات المطروحة أمام الدول المغاربية لربح رهان الأمن والتنمية؟

❖ ترسيم حدود البحث

تعتبر معرفة حدود دراسة موضوع "إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية" مسألة جوهرية، وإذا كان وضع حدود زمنية مسألة ذاتية يمكن ضبطها في الحقبة الممتدة

من بداية الألفية الثالثة إلى حدود نهاية عام 2019، فإن تحديد حدود المنطقة المغاربية جغرافيا كمنظومة إقليمية تتداخل فيه عدة اعتبارات نظرية ومنهجية، بل وحتى سياسية وهوياتية.

وإن الإقرار بالتقييدات التي ينطوي عليها رسم حدود الدراسة، يأتي في سياق البحث عن معيار نظري لأسباب منهجية مرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك لتجنب أي إسقاط ذاتي. وعلى هذا الأساس، يشمل موضوع الدراسة مجموعة من الدول المترابطة فيما بينها جغرافيا، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وليبيا وتونس، حيث تشكل هذه الدول الخمس نظاما إقليميا فرعيا مستقلا عن النظام الشرق الأوسطي والوطن العربي.

❖ فرضيات البحث

تفرض مقاربة إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية من الناحية المنهجية، الإشارة إلى الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، والتي تفترض أن المنطقة المغاربية مازالت تعتبر الأمن التقليدي على قائمة الأولويات، فما زال الأمن والتنمية ينظر إليهما في المنطقة كمجالين منفصلين عن بعضهما البعض. ومن ثم، فالدراسة تقوم على فرضيتين:

الفرضية الأولى: كما هو حال الدول النامية، تفوق الاعتبارات الأمنية بالمنطقة المغاربية الاعتبارات التنموية، فكون الدول المغاربية تعيش في بيئة أمنية مضطربة وغير مستقرة، يجعلها تولي اهتماماتها للجانب الأمني. وبالتالي، فإن خلق نظام أمني مغاربي كفيل بتوفير البيئة الحاضنة لعملية التنمية.

الفرضية الثانية: في الحالة المغاربية، لابد لمفهوم التنمية أن يستوعب واقع الدولة المغاربية، ويراعي خصوصياتها. وبالتالي النظر إلى التنمية من زاوية السياسات التنموية المعتمدة، ومن خلال البرامج والخطط التنموية التي ستساعدنا على تقديم تصور عقلاني لتجاوز مأزق التنمية بالبلدان المغاربية، ويأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها، والفرص الممكن استغلالها. وهكذا، يفتح التكتل الإقليمي هامشا واسعا للدولة بالمنطقة

المغاربية لتعزيز نموها ومواجهة تحديات العولمة، فيما يقدم التكامل والاندماج المغاربي فرصا لبعث نموذج تنمية جديد بالمنطقة المغاربية.

❖ منهجية البحث

يستدعي بحث موضوع "إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية"، الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المداخل التي نتوخى من خلالها التأكيد على توسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده من جهة، وتنوع مضامين مفهوم التنمية من جهة أخرى، وتعدد مستويات الارتباط بين المفهومين، وتداخل مجالات العمل بين مختلف المتدخلين في قضايا الأمن والتنمية، وكذا تداخل مستويات التحليل؛ بين المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، وهي كلها عوامل تفرض حضور مقاربة شمولية متعددة التخصصات.

ويفرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، اعتماد المنهج التاريخي من خلال دراسة تطور مفهوم الأمن والتطورات اللاحقة بمفهوم التنمية. ولجمع المعطيات والمعلومات حول الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية، فإنه يفرض حضور منهج دراسة الحالة.

وإذا كان منهج تحليل المضمون يستخدم في تحليل الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في أي مجتمع، في الماضي والحاضر والمستقبل، فإن هذا النوع من المناهج مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغير الذي شهدته المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011، بالاعتماد على التقارير والدراسات المنجزة في الموضوع، ليتسنى لنا معرفة الاتجاهات الحقيقية المعبرة عن الواقع المغاربي، كما يساعد هذا المنهج على دراسة وتحليل المواثيق الدولية والإقليمية، والدساتير والنصوص القانونية والتنظيمية للدول المغاربية.

ولما كان من بين أهداف البحث في الموضوع توضيح ارتباط الأمن بالتنمية، وتفاعل التنمية مع الأبعاد المختلفة للأمن، فإن الاعتماد على المنهج الجدلي يبقى مطلوبا خصوصا عند استحضار الجدل النظري بين الواقعيين والليبراليين والبنائيين حول إشكالية الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية. فإذا كان الاتجاه الواقعي أكثر ارتباطا وقدرة على تحليل

وتفسير ظواهر الأمن في المنطقة المغاربية لكونه لا يتجاهل تأثير ونفوذ القوة المادية والإكراهية على الأوضاع الأمنية والتنموية، فإن الاتجاه الليبرالي يتجاهل هذا الأمر (كما هو حال بنية النظام الإقليمي المغاربي) بتركيزه على التقارب القيمي والمعياري والاعتماد المتبادل وأهمية المؤسسات والمنظمات لتفسير سلوك الدول. في حين يرفض البنائيون التركيز على الجانب المادي للعلاقات الدولية، ويرون أن الجانب الأكثر أهمية هو الجانب الاجتماعي، فنظرتهم للأمن بالمنطقة المغاربية مرتبطة بتصور الدولة المغاربية له من خلال هويتها وثقافتها ومعاييرها، بمعنى أن هوية الدولة هي من تحدد تصورها للأمن وإدراكها للتهديدات والتحديات والمخاطر المحدقة بها، وعبرهما مسألة تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي.

وما دامت الدراسة تندرج ضمن مقترب التحليل النسقي، فإن طبيعة الموضوع تفرض توظيف منهج التحليل النظمي لكونه يحلل العلاقات البينية المغاربية في نظام إقليمي، كما يسمح هذا المنهج بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، من خلال التدرج من مستوى الوحدات الوطنية إلى مستوى النظام الإقليمي ثم مستوى النظام الدولي. وهذا ما يتناسب مع تحليل تفاعل النظام الإقليمي المغاربي، والذي تحكمه متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي المغاربي، وبذلك يفرض هذا المنهج نفسه بشكل كبير لارتباط الموضوع بالمستوى الإقليمي، سواء تعلق الأمر بتحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي أو بالنظام الإقليمي المغاربي أو التكتل الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة للمنهج البنيوي الوظيفي، وذلك بهدف دراسة التحولات التي شهدتها الدول المغاربية على جميع المستويات ضمن بيئة دولية وإقليمية مضطربة.

❖ خطة البحث

يستلزم الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات صدقية فرضيات الدراسة من عدمها استعراض جملة من المفاهيم والأفكار ضمن عدة محاور. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم الدراسة إلى قسمين:

يتضمن **القسم الأول** موضوع الأمن والتنمية ومعطيات الجغرافيا السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية، حيث يتناول **الفصل الأول** تأصيلا نظريا ومفاهيميا للأمن والتنمية، وتوضيحا لارتباطاتهما، وذلك بالتركيز على مضامين وأبعاد العلاقة بين الأمن والتنمية، ومستويات تحليل العلاقة بينهما. فيما تم التطرق في **الفصل الثاني** إلى المتغيرات الجيوسياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية، من خلال دراسة الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية، والكشف عن الأوضاع الجيوسياسية الجديدة التي خلفتها الاحتجاجية التي شهدتها البلدان المغاربية منذ بداية عام 2011.

أما **القسم الثاني**، فيعالج **تحديات ورهانات** الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية، حيث يعنى **الفصل الأول** بواقع وتحديات السياسات التنموية بالدول المغاربية، من خلال التركيز على الخيارات التنموية بالدول المغاربية، وتقييم وضعية التنمية والمعيقات التي تواجهها. بينما يعنى **الفصل الثاني** بالأمن المغاربي ورهان التنمية، من خلال الكشف عن التهديدات والتحديات والمخاطر التي تواجه الأمن المغاربي، وذلك بالتأكيد على أهمية التكتل الإقليمي كخيار استراتيجي لتعزيز الأمن والتنمية.

القسم الأول: الأمن والتنمية ومعطيات الجغرافيا السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية

شكل موضوع الأمن على مر العصور الهاجس الأكبر لصناع القرار الذين اعتبروه أعلى أولويات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وكذلك بالنسبة للدارسين والأكاديميين لكونه موضوعا تم الاختلاف حوله على مستوى الدلالة بالنظر للتحول الذي طال مجال الدراسات الأمنية، وبروز اتجاهات نظرية حديثة لدراسة الأمن.

وارتبط هذا التحول في الدراسات الأمنية بالتغير والتوسع الذين شهدهما حقل ومفهوم التنمية، حيث انتقلنا من مفهوم النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، مرورا بالتنمية الشاملة والتنمية المستدامة في مرحلة لاحقة.

وقد ساهم ارتباط المسائل الأمنية بقضايا التنمية في توسع الدراسات الأمنية والتنموية، بحيث أضحت العلاقة بين الأمن والتنمية مترابطة من حيث المضامين والأبعاد، وهو ما يفرض تحليل مستويات الارتباط بينهما مع إبراز كيفية تفاعل التنمية مع الأبعاد المختلفة للأمن.

من جانب آخر، أفرزت التحولات العميقة التي شهدتها البلدان المغاربية العديد من المتغيرات الجيوسياسية، والتي ساهمت في عودة الاهتمام بدراسة الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية، وبروز بوادر اهتمام أكاديمي بالعوامل والأسباب المفسرة للأحداث التي شهدتها المنطقة منذ بداية عام 2011، والمرتبطة أساسا بقضايا الأمن والتنمية، وبالعلاقة الجدلية بين غياب الأمن وضعف مؤشرات التنمية. كما يساعد الكشف عن أثر الأحداث التي شهدتها المنطقة على البلدان المغاربية في تفكيك أحد عناصر الإشكالية العامة للدراسة، والمتعلقة أساسا بمخرجات "الربيع العربي"، والذي يدفع في اتجاه تبني مقاربة ترتكز أكثر على أولوية البناء الأمني بالفضاء المغاربي.

الفصل الأول: الأمن والتنمية: ارتباط نظري مفاهيمي

تناولت مختلف مدارس العلاقات الدولية موضوع الأمن، وخضع مفهومه إلى نقاشات جدلية؛ فبعدما حصره المنظور الواقعي في غياب التهديد العسكري المرتبط بالدولة الوطنية، بات أكثر اتساعا في مضامينه مع ظهور اتجاهات جديدة في حقل الدراسات الأمنية، وصار يشمل أبعادا ومستويات وقضايا متعددة، حيث لم تعد الدولة وحدها موضوع التهديد، بل امتد ذلك إلى الجماعات والأفراد.

هذا التوسع في مفهوم الأمن جعله أكثر تعقيدا وتداخلا في مستوياته وتأثيراته، حيث إن أمن الدول لم يعد منعزلا عن أمن الأفراد والمجتمعات، وكذا الإقليم والبيئة الدولية، والعكس صحيح. ومن ثمة، لم تعد مسؤولية تحقيق الأمن والتصدي لتهديداته حكرا على الدولة وحدها، بل تشاركها فواعل أخرى خارجية. مما أفسح المجال لبروز بوادر اهتمام أكاديمي، حيث حاول المهتمون بموضوع الأمن استيعاب تلك المتغيرات على مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع سعيا لإدراج أبعاد لا تقل أهمية وتأثيرا عن التفسير الضيق لمفهوم الأمن.

ولكون قضية التنمية صارت أكثر ارتباطا بالأمن، بحكم كونها عملية تغيير شاملة تضم مختلف جوانب الحياة بكل تعقيداتها وتراكماتها، سعيا لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للإنسان، فقد أفلحت في استقطاب اهتمام المفكرين والباحثين لدراستها وتحليلها، بهدف الكشف عن مضمونها ومعرفة مداخلها العلمية والمنهجية، بغية استثمارها في واقع المجتمعات.

لقد تميز العقد الأخير من القرن الماضي بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية؛ وبناء عليه، تعددت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي شكلت نقطة تحول مهمة في الفكر التنموي من خلال إعادة التركيز على الإنسان بوصفه محور الجهود المبذولة لتحسين قدراته، وتوسيع هامش الخيارات أمامه لتحقيق العملية التنموية. وبالتالي،

أصبح الإنسان وحدة أساسية في التحليل التنموي، بهدف تمكينه من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإذا كان مفهوم التنمية يعني توسيع هامش الخيارات أمام الناس، مستهدفا تطوير المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، فإن الأمن أضحى يعني أن الأفراد بإمكانهم ممارسة تلك الخيارات بكل حرية وأمان، وهم على ثقة بأنهم لن يفقدوها. كما يعبر في مفهومه الشامل عن قدرة المجتمع على المحافظة على ذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. فجوهر الأمن والتنمية لا يختلفان؛ إذ إن هدف كل منهما هو تلبية حاجات المجتمع والدولة والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، بما يحقق التوازن من جانب، والاستقرار من جانب آخر، للسعي نحو التطور والازدهار المنشودين. وهو ما استدعى إعادة النظر في طبيعة وظيفة الدولة، حيث برز ارتباط شديد بين قدرة الدولة على إشباع الحاجيات الأساسية للأفراد، وبين حجم الأمن والاستقرار الذي تنعم به، دون إغفال تأثير الجوانب المادية/ العسكرية التي تفرضها متغيرات البيئة الدولية على سياسات الدول، مما يجعل ارتباط الأمن بالتنمية مسألة جوهرية.

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للأمن والتنمية

يرتبط الجانب المفاهيمي والنظري بالعديد من الصعوبات، والمرتبطة أساسا بتطور المعرفة العلمية الإنسانية، وفهمها لمختلف الظواهر التي تحدد مجالها الفكري والمعرفي. وقد تزامن تقدم المعرفة العلمية الإنسانية بظاهرة "الأمن" بالتطور الذي حصل في المجتمعات الغربية منذ مطلع القرن السابع عشر، وبشكل خاص مع ظهور الحركات العلمية في القرن العشرين، حيث برزت عدة حقول معرفية ومناهج جديدة لها القدرة على فهم وتفسير مجمل ظواهر العلاقات الدولية، والتي أدت بدورها إلى تطور المعرفة العلمية بالدراسات الأمنية.

من هذا المنطلق، مثلت فترة نهاية الحرب الباردة نقطة تحول فارقة في البحوث المرتبطة بالدراسات الأمنية، على اعتبار أن المقاربات المفسرة للأمن في تلك الفترة وما قبلها كانت مختلفة من نواحي كثيرة ومهمة عن التصور الجديد لموضوع "الأمن"، حيث شهدت البيئة الأمنية بروز منظومة مفاهيمية أعادت صياغة مفهوم الأمن وفق تصور يراعي مجمل تحولات البيئة الدولية.

وعبر هذا التغير، أخذت فلسفة الأمن منطلقات مغايرة، متأثرة بتنامي دور الفرد وحقوقه، ذلك أن تأثير العولمة وثورة الاتصالات وتنامي أجندات التنمية وحقوق الإنسان، أنتجت أثارا أعادت صياغة وظائف الدولة في مواجهة اتساع تأثير قضايا الأفراد والجماعات (المطلب الأول).

على صعيد آخر، برزت أهمية مفهوم التنمية الذي أثير حوله جدل كبير من طرف مختلف التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اختلفت باختلاف الميادين والمناهج الخاصة بها. ورغم أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية قديمة، إلا أن دراستها لم تأخذ أهمية كبيرة في الأوساط الأكاديمية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ارتبطت بداية بعلم الاقتصاد، ثم انتقلت إلى حقل السياسة، وبعدها إلى باقي الحقول المعرفية، وهو ما جعلها تكتسب أبعادا مختلفة تهدف بالأساس إلى ضمان رفاهية الأفراد والجماعات.

تزامن هذا التطور المعرفي مع بروز اهتمام دولي كبير بموضوع التنمية، حيث تبنت من خلاله منظمة الأمم المتحدة الاستراتيجية الدولية للتنمية، على أن ترتبط فيما بعد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونتيجة الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين والمفكرين والهيئات الدولية وصناع القرار أضحت التنمية تشكل أحد أبرز انشغالات عالمنا المعاصر، مما دفع الجماعة الدولية إلى تحديد أهداف جديدة لعملية التنمية تراعي احتياجات الأفراد والجماعات وأجيال المستقبل (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الأمن وتحولاته

يعد حقل العلاقات الدولية من أكثر الحقول المعرفية تأثرا بالتحولات والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات والعلوم الأخرى، خاصة على المستوى الأكاديمي وما يطرحه من صعوبة في تحديد وضبط المفاهيم المختلفة وتعدد الاتجاهات والأفكار واختلافها، وهو ما انعكس على مفهوم الأمن.

ورغم أهمية موضوع الأمن على المستوى الأكاديمي، فقد ظل مفتقرا إلى ضبط معرفي بغض النظر عن تعدد الدراسات المختصة في الميدان، وذلك لتأثر حقل الدراسات الأمنية بالتحولات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية، وما فرضته هذه التحولات من تحديات ورهانات أمنية.

وتقاسم العديد من الباحثين في الدراسات الأمنية طيلة عقود من الزمن قناعة راسخة مفادها أن مفهوم الأمن يعتبر أحد الألغاز الغامضة في تخصص العلاقات الدولية، حيث اعتبرت الفترة الممتدة من مطلع الخمسينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين "مرحلة تقليدية" في الدراسات الأمنية، إذ سادت في هذه المرحلة رؤى مفاهيمية تميزت بهيمنة التصور الواقعي في تحليل موضوع الأمن ومحتوياته، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة للقيم الحيوية للدولة (الفرع الأول).

ومع منتصف الثمانينات، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات الأمنية، تزامنت مع حدوث تغيرات جوهرية في السياسة الدولية، ساهمت في بروز اتجاهات جديدة في

دراسات الأمن، فأعادت مقاربة موضوع الأمن وفق نطاق تحليل يشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وهكذا، أسست الاتجاهات الحديثة في دراسة الأمن لمقاربة جديدة أكثر اتساعا، حيث استندت في خلفيتها الفكرية إلى المدرسة البنائية وأعمال مدرسة كوبنهاجن (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قراءة في مفهوم ومحتويات الأمن

يعتبر مفهوم الأمن من أصعب وأعقد المفاهيم التي يتناولها البحث العلمي والتحليل السياسي، باعتباره مفهوما مركبا ومتغيرا من حيث المحتوى والدلالة، وكونه يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة، والتي تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، إذ احتل هذا المفهوم موقعا مركزيا في الدراسات الأمنية والسياسة الخارجية لبعض الدول، كونه لم يعد يقتصر على القوة العسكرية، وإنما اتخذ مستويات وأبعادا مختلفة وتحديات أشمل[1].

الفقرة الأولى: الأمن: قراءة مفاهيمية

قبل التطرق إلى مفهوم الأمن في سياقاته المعرفية والأكاديمية، تجدر الإشارة بداية إلى أنه يصعب إعطاء تعريف محدد لما يعنيه مفهوم "الأمن"، لكونه مفهوما معقدا[2].

وتشير كلمة "أمن" إلى معنى الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي على ضوء هذا المدلول اللغوي أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقا، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه أو بعبارة أخرى؛ عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والتهديد[3]. ويعني الأمن حسب نظر دائرة المعارف البريطانية "حماية الأمة من

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة** المغربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص. 9.

[2]- Barry Buzan, «Is International Security Possible? », a paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security, Harper Collins, Academic, London, 1991, P. 31.

[3]-فهد بن محمد **الشقحاء، الأمن الوطني: تصورشامل** – المفهوم- الأهمية – **المجالات**- المقومات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2004، ص.13.

خطر القهر على يد قوة أجنبية"[1]. بينما تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[2].

ولعل تعريف "باري بوزان" للأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، حيث يعرفه بأنه "العمل على التحرر من التهديد"[3]. ويَعتبر "داريو باتيستيلا" Dario Battistella هذا التعريف تبسيطا للمعنى الذي قدمه "أرنولد ولفرز" Arnold Wolfers [4].

ويرتبط الأمن حسب "أرنولد ولفرز"، "موضوعيا، بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي؛ هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم"[5]. فيما يتمثل الأمن في معناه الواسع في خلو وضع ما من التهديدات أو أي شكل للخطر، وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكنا[6]. أما من وجهة نظر "هنري كيسنجر" Henry Kissinger، فالأمن يعني "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"[7].

ولا شك أن أبرز المعاني المرتبطة بالأمن، ما أوضحه "روبرت مكنامارا" Robert McNamara، بالقول: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة (...) إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من

---

[1]- عصام إسماعيل، "الأمن القومي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، مجلة شؤون الأوسط، عدد111، صيف 2003، ص. 93.

[2]- علي الدين هلال، "الوحدة والأمن القومي العربي"، مجلة الفكر العربي، عدد مزدوج 11- 12، السنة الثانية، غشت- شتنبر، 1979، ص.94.

[3]- Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991, P.18

[4]-عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، 2005، ص. 56.

[5]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.58.

[6]- Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, Théories de la Sécurité: Définition, Approches et Concepts de la Sécurité International, Montchrestien, Paris, 2002, P.85.

[7]- Dario Battistella, Théories Des Relations Internationales, Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, paris, 2006, PP.461- 462.

معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[1].

وقد تميزت الدراسات الأمنية حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، بسيطرة التصور الواقعي الذي اختزل الأمن في المجال العسكري، والنظر إليه من زاوية القوة القومية، وذلك بالتركيز على الدولة القومية (تأمين الحدود- السيادة- الاستقرار الداخلي)، باعتبارها الفاعل المركزي، إن لم تكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، فيما تشكل القوة العسكرية الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن[2].

واستندت الصياغة المفاهيمية للأمن وفق هذا المنظور إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، وحصر مفهوم الأمن في بقاء الدولة أساسا ككيان سياسي رابطة إياه بالاعتداء المسلح، مما أدى إلى اختزاله في ثنائية "حماية/ دفاع"، الأمر الذي جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية والاستراتيجية، حيث تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منه مفهوما نظريا[3]، ينبني على أساس مسلمة مركزية في الفكر الواقعي والمتمثلة في الحالة الفوضوية للنظام الدولي.

وفي هذا السياق؛ نجد "كينيث والتز" Kenneth Waltz أحد أقطاب الواقعية الجديدة يعد بنية النظام الدولي فوضوية[4]، ويرى أن الفوضوية مرتبطة بحدوث أو ظهور العنف، وأن تهديد العنف والاستخدام المتواتر للقوة يختلف في الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية، ويعتبر أن الأمن هو الغاية الأسمى في نظام فوضوي[5].

بشكل عام، يمكن صياغة مفهوم الأمن على نحو يشمل قدرة الدولة على تأمين مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات، وذلك في مواجهة

---

[1]- روبرت مكنامارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1970، ص.125 .

[2]- خالد وليد محمد، آفاق الأمن الإسرائيلي، الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص.36.

[3]- نفس المرجع السابق، ص. 37.

[4]-Waltz Kenneth, Theory of International Politics, Waveland Press, 26 january, 2010.

[5]- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص.425.

المصادر التي تهددها في الداخل والخارج. كما يشمل المفهوم مجموع السياسات العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية التي ترمي بوضوح إلى حماية المصالح القومية للدولة.

ومن الواضح أن تحديد مفهوم الأمن ضمن هذا السياق، اقترن بالتطور في مفهوم القوة والفواعل والقضايا الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبفعل التغيرات المتلاحقة التي ميزت الساحة الدولية برزت الحاجة لإعادة النظر في مفهوم الأمن بصورة تشمل مستويات تحليل جديدة بدلا من أن ينصب على الدولة فقط.

الفقرة الثانية: مستويات الأمن

كانت تحيل كلمة "الأمن" في الماضي إلى مفاهيم عسكرية بحتة مرتبطة بسعي الدول إلى المحافظة على أمنها الداخلي والخارجي (أولا)، لكن مع تطور مفهوم الأمن، أخذت مستوياته تتوسع لتشمل بالإضافة إلى مستوى أمن الدول، مستوى الأمن الإقليمي المرتبط بأمن جماعي لدول تتشارك المصالح والجغرافيا وتعمل على التكتل لحماية كيانها (ثانيا)، ومستوى الأمن الدولي الذي تتولى السهر على حمايته منظمة الأمم المتحدة (ثالثا).

أولا: أمن الدولة (الأمن الوطني)

شاع استخدام مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذور المفهوم تعود إلى القرن السابع عشر، وتحديدا بعد معاهدة "وستفاليا" Westphalie عام 1648 وتأسيس الدولة الوطنية. وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ الذي تبلورت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن، وصولا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي".

وعليه، ظهرت ثلاثة اتجاهات واضحة لتعريف الأمن الوطني، لكل منها نظرته الخاصة في تحديد المفهوم، حيث يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية، بينما يهتم الثاني بالجانب التنموي لحيويته في إطاره

الاقتصادي والاستراتيجي، ثم الثالث وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهين السابقين، إذ يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني، والذي يعني تكامل كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والبيئية، لتحقيق الأمن الوطني والقدرة على الصمود في وجه أي اعتداء خارجي، وخلق ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضد الخصوم الحقيقيين أو الافتراضيين[1].

ويعتبر المستوى الوطني من أهم عناصر قياس الأمن، ذلك أن الدولة تكون آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت أن تتجنب الحرب[2]. وفي ذلك يقول "والتر ليبمان" Walter Lippmann "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للاعتداء على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[3].

والأمر نفسه سعى إليه "باري بوزن" من خلال الدعوة إلى إيجاد رؤى حول الأمن الوطني، تتضمن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي، وتنبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات. ويرى أن الأمن على مستوى الدولة القومية، يسعى إلى التحرر من التهديد، أما على المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها الوظيفي[4].

بناء عليه، يتضح أن للأمن الوطني امتدادات واسعة تصل إلى المقومات الاجتماعية والإرث التاريخي والقيم الحضارية، كما يمكن القول إن الأمن الوطني يعني حماية القيم الداخلية من التهديدات الخارجية، وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء.

---

[1]- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2011، ص.42.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص. 14.

[3]- جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص.414.

[4]- Barry Buzan, People, States and Fear, Op.Cit., PP. 142-212.

ثانيا: الأمن الإقليمي

يعتبر الأمن الإقليمي أحد أهم مستويات الأمن، ويسمى كذلك بالأمن الجهوي في الدراسات الأكاديمية البريطانية، باعتباره أمنا يرتبط بإقليم معين من خلال ترابط مجموعة من الدول تحت غطاء تجاري كالأمن الأوروبي أو غطاء عرقي كالأمن العربي؛ حيث ترتبط مجموعة من الدول لغويا وحضاريا ودينيا وثقافيا، وارتباطه بمصير مشترك بين هذه الدول.

وتعددت تفسيرات أبعاد مفهوم الأمن الإقليمي بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد من خلال اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها[1]، كما أن هناك من يربطه بسياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لمنع أي قوة أجنبية من التدخل فيه وتهديده[2].

ويُعد "باري بوزان" من المنظرين الأوائل لمفهوم الأمن الإقليمي من خلال كتابه "الشعب، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، والذي شكل بوابة التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، حيث انتقلت من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. ويقدم "باري بوزان" تعريفا لمفهوم الأمن الإقليمي مفاده أن مجموعة من الدول التي مخاوفها الأمنية الأساسية ترتبط مباشرة بالآخرين، فأمنها الوطني لا يستطيع أن يكون معتبرا إلى حد معقول في منأى عن الأخرى[3].

من الملاحظ إذن أن الأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، بدءا من الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، مرورا بالقبول

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص. 19.

[2]- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي"، مجلة مفاهيم الأمن العلمية، العدد 4، 2005، ص.15.

[3]- Barry Buzan, People, States and Fear, Op. Cit., P.106.

الطوعي للانخراط ضمنه عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر. كما أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده لأية محاولة اختراق المحيط الإقليمي للدولة، خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، فأي اختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني.

ثالثا: الأمن الدولي

تشكّل دراسة وتحليل الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة للتحليل في الدراسات الأمنية، لكونه يرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموع الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل؛ فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتم نمطيا على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[1].

ويعتبر الأمن الدولي أحد أشكال الأمن الجماعي بالرغم من الاختلافات النظرية بين المفهومين، حيث ظهر مستوى الأمن الدولي بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنه من دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي بكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبذلك، أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية، نظرا لتزايد درجة الترابط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأضحى ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر، حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي[2].

وهذا ما حاول "جوزيف ناي" Joseph Nye و"روبرت كيوهان" Robert Keohane التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، إذ جعلت هذه الوضعية سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، وإنما أضحت عالمية، لا تهدد الأمن القومي

---

[1]- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص.20.

[2]- سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص. 93.

لدولة واحدة أو مجموعة من الدول فقط بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسات الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1].

وهكذا، ارتبط تطور مستوى الأمن الدولي بتطور المجتمع الدولي، انطلاقا من مفهوم الأمن الجماعي إلى مفهوم الأمن الشامل أو العالمي، حيث تتولى هيئة الأمم المتحدة مسؤولية السهر على حفظه. وبالتالي، فإن الأمن في هذا الإطار يعني حماية المجموعة الدولية من أية أخطار يمكن أن تهدد أمنها والمساس باستقرار نظامها.

الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة الأمن

شهد مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولي تحولا في مضمونه، حيث فرضت التحولات التي ميزت البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إعادة النظر في كيفية التعاطي مع موضوع الأمن؛ فبعدما كان مفهوم الأمن مرتكزا على القطاع العسكري المتمركز حول مفهوم الدولة (الأمن القومي)، توسع ليشمل مجالات أخرى نتيجة ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وثيرة انتشارها بفعل العولمة، وصار لازما على الدولة مواجهة تحديات جديدة في مجالات عدة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية، بيئية)، وليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود، لذلك أصبح البعض يؤكد أن الأمن قضية مجتمعية وسياسية واقتصادية، وليس فقط عسكرية.

لذا، كان للدراسات الأمنية رؤية جديدة إلى موضوع الأمن ووحداته الأساسية، حيث إنها تختلف من نواح مهمة عن تلك التي دارت حولها النقاشات التقليدية، وقد عَدت المدرسة البنائية الأمن بناءً اجتماعيا، مركزة على دور الهوية والقيم في تشكيل السلوك الأمني (الفقرة الأولى). فيما وضع "باري بوزان" و"أولي وايفر" إطارا تحليليا جديدا للأمن ضمن أعمال مدرسة "كوبنهاجن" (الفقرة الثانية).

[1]- John W. Burton, « Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis », University of Maryland, Center for International Development, Brighton, 1984, P. 87.

الفقرة الأولى: الأمن في المدرسة البنائية

ظهرت المدرسة البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة أثناء مرحلة الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ويعتبر المنظور البنائي حديثا نسبيا في تخصص العلاقات الدولية، حيث ظهر أول مرة مع "نيكولا أونوف" Nicholas Onuf، لكن الإسهامات الفعلية كانت مع المفكر الروسي "ألكسندر ونت" Alexander Wendt[1].

ويتفق أنصار المنظور البنائي على تصور الأمن كبناء اجتماعي، ويعتبرون الهوية والقيم الفرضية الأساسية المشتركة لمقاربة الأمن[2]، إذ يُعد مفهوم الهوية من أهم الأدوات التحليلية عند البنائيين، فالدول تتمتع بهوية مؤسسة تُوَلد من خلال أهدافها الرئيسة كالأمن، ويعتمد في تحقيقها لهذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول لنفسها في مقابل الدول الأخرى بالمجتمع الدولي، حيث أن إدراك التهديد وتصورات انعدام الأمن مرتبط بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية[3].

بالإضافة إلى القوة، تؤثر الهويات والمعايير في كيفية تعريف المصالح الأمنية، فالأمن بمعناه الموضوعي يقاس بغياب التهديدات على القيم الأساسية المكتسبة، والتهديدات ليست طبيعية وقضاءً محتما بل يمكن للدول تغيير تصوراتها للتهديد وفقا للتطورات الحاصلة في بيئتها. فالمأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثل وتصور عقلي، حيث يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم عوض المصلحة الضيقة والحرب[4].

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن: دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات، المركز العلمي للدراسات السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2014، ص. 69.

[2]-Rita Taureck, « Securitization Theory and Securitization Studies », Journal of International Relations and Development, Vol.9, 2006, P. 55.

[3]-Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », Revue Etudes Internationales, Vol.35, N°.1, Mars 2004, P.12.

[4]- رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008، ص.279.

كما يتصور البنائيون الأمن موقعا للمفاوضات والتحدي في الوقت نفسه؛ موقع مفاوضات بين القادة السياسيين، وتحد بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديدا وما يعتبر أمنا. وبدلا من تصور الأمن على مستوى النخب السياسية، يشير البنائيون إلى أهمية دعم الرأي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية[1].

وقد اعتمدت المقاربة البنائية في دراسة الأمن على ثلاثة محاور:

أ- محاولة التركيز على ما يسمى "ثقافة الأمن" لدى بعض البلدان، والتي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية المتعلقة بأمنها القومي من خلال دراسة الأثر التراكمي لثقافة ملمحها الأساسي هو "الأمن"؛ أي أن مرتكزاتها الأساسية هي تحقيق الأمن كأولوية للحكومة المركزية، وخاصة إذا كانت هذه الدول تعاني العديد من الأزمات والتحديات وعدم الاستقرار. وهذا ما يقود إلى تداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن، تشكل الأخيرة الجزء الأكبر من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد. وفي ظل هذا التفاعل، تصبح "ثقافة الأمن" هي العامل الأساسي في رسم سياسات الدول[2].

ب- تطوير مجموعة من الدراسات الدولية تحت عنوان "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية" Security Communities[3]، استمدت أفكارها من دراسات "كارل دويتش" Karl Deutsh [4]، حيث توجد التجمعات الأمنية عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها مجموعة واحدة ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذا التجمع[5].

ج- الانخراط في الجدل المتعلق بمفهوم الأمن القومي على أساس أن بنية النظام الدولي هي بنية اجتماعية، وأن الفوضى الدولية والبحث عن القوة من فعل صناع القرار

---

[1]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سابق، ص. 79.

[2]- خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014، ص.327.

[3]- Imanuel Alder, Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998.

[4]- ادعى "كارل دويتش" أن فكرة الجماعة الأمنية هي شكل من أشكال التعاون الدولي يمكن لها في بعض الظروف أن تؤدي إلى الاندماج (التكامل)، واعتبر أن الجماعة الأمنية تتشكل بين أطراف فاعلة مشاركة حين يكون لشعوبها ولاسيما نخبها السياسية توقعات للسلام فيما بينهم في الحاضر من أجل المستقبل.

[5]- خالد المصري، نفس المرجع سابق، ص. 327.

وليس حقائق موضوعية للدول، وهي من تصنع محيطها نتيجة إدراكها[1]. وقد لخص "الكسندر ونت" هذه الفكرة في مقالته "الفوضى هي ما تصنعه الدول" « Anarchy is What States Make of it »[2]، فالأمن مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول مع البناء الاجتماعي في النظام الدولي[3]. ففي بعض الأحيان تعتقد الدول أن الأمن القومي بمعناه التقليدي هو الأفضل، وفي ظروف أخرى تجعل من التطور الاقتصادي والحفاظ على البيئة وبناء مؤسسات المجتمع المدني ونشر الديمقراطية من أولويات الأمن القومي، بمعنى آخر؛ أن الأمن ليس معطى بل هو حصيلة العملية التفاعلية بين الوحدات والبناء يعكس القيم والقواعد التي تضبط التفاعلات[4].

مما سبق، نجد أن الأمن من وجهة النظر البنائية يهتم بالعوامل الاجتماعية والثقافية، وعلى رأسها مسألة الهوية في سلوك الفاعلين، وهذا ما جعل التيار البنائي، كمدخل لدراسة العلاقات الدولية يزدهر بعد نهاية الحرب الباردة، إذ وجد فيه العديد من الأكاديميين المدخل الأكثر قدرة على تفسير العديد من الظواهر وفهمها في عالمنا المعاصر، مثل الحروب الأهلية وانفصال بعض الدول عن أخرى وتزايد المطالب والنزعات الانفصالية وتفكك الدول وفشل دول الجنوب في بناء ذاتها، وغيرها من الظواهر.

الفقرة الثانية: مدرسة كوبنهاجن: من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي

تعتبر مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، وهي مدرسة تقتبس بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل في منزلة وسط بين التقاليد الواقعية الكلاسيكية والجديدة

---

[1]- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2016، ص.438.

[2]- Alexander Wendt, « Anarchy is What States Make of it, "The Social Construction of Power Politics" », International Organization, Vol. 46, N°.2,Spring ,1992, PP. 391-425.

[3]- Alexander Wendt, «Constructing International Politics », International Security, Vol. 20, N°.1, Summer, 1995, PP. 71-81.

[4]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سابق، ص.80.

والبنائية في العلاقات الدولية، ففيما تردد أصداء الواقعية التي تذهب إلى اعتبار الأمن قضية وجودية، ترى أيضا أنه بناء اجتماعي يتم تأسيسه عبر التواصل بين الدولة والجمهور[1].

بدأت معالم المدرسة تتبلور مع بداية التعاون بين "باري بوزان" و"أولي وايفر"، واشتراكهما معا في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، حيث طورا برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية، شكّل بديلا للأطر والمفاهيم الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية التي هيمنت على الصياغة المفاهيمية للأمن، وقدما مقاربتين نظريتين لمفهوم الأمن وإعادة فهم الظواهر المتصلة به؛ الأولى كانت تحت إشراف "باري بوزان" وهي ما يعرف بـ"الأمن المجتمعي"، فيما تمثلت الثانية في الفكرة التي قدمها "أولي وايفر" حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ"نظرية الأمننة"[2].

في هذا السياق، ارتفعت مع مطلع التسعينات الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة، فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق، وإنما أضحى يهم الجماعات الاجتماعية مثل: الأقليات والمهاجرين واللاجئين، وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية[3].

لقد أدى ظهور الصراعات العرقية والطائفية وتزايد الضغوط المجتمعية التي سببها التدفق المتزايد للمهاجرين إلى أوروبا، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة، وينطلق هذا الخطاب من نقذ فكرة "الدولة الحارسة" التقليدية في الفكر السياسي، كما يرى أن الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدرا للتهديد[4]. ففي كثير من الحالات تشكل عملية شراء الأسلحة وتجميع القوة أو خطر الحرب المحتملة تهديدا لأمن المواطنين أكثر من العدو الأجنبي المفترض.

---

[1]- محمد مسعد العربي، "تصاعد الجدل حول التوسع في مفاهيم الأمن"، مفاهيم المستقبل، دورية اتجاهات الأحداث، مركز **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 8 مارس** 2015، ص. 2.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **دراسات** استراتيجية، **العدد** 169، **الطبعة الأولى**، 2012، **ص**. 25.

[3]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سابق، ص. 80-81.

[4]- **نفس المرجع السابق، ص**.81.

ويعتبر "باري بوزان" أن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على حماية سيادة هويتهما وتكاملهما الوظيفي، والعمل على التحرر من التهديد. وينطلق في دراسته للأمن من خلال ثلاثة مستويات تعبر عن وجهات نظر منفصلة؛ هي الفرد والدولة والنظام الدولي، بحيث يتساءل: في أي من هذه المستويات يعتبر الأمن ضروريا؟ ويجيب على ذلك بكون أمن الأفراد والأمن العالمي وجهان لعملة واحدة .[1]

تتمحور المعضلة الأمنية عند "باري بوزان" حول الهوية، ويميز في هذا الإطار بين أمن الدولة المستند إلى حماية السيادة وأمن المجتمع المستند إلى حماية الهوية، لكن في الوقت نفسه، يؤكد على ضرورة أن يبقى الأمن المجتمعي قطاعا محوريا من أمن الدولة، والموضوع المرجعي للأمن. ويضيف "أولي وايفر": نحن لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكونة لها، نحن (...) نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة، أما بالنسبة لأمن المجتمع فالقيمة هي الهوية، فكلا الاستعمالين يدل على البقاء، وإذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة، والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء[2].

تفتح هذه الازدواجية المجال لدراسة "الهوية الجماعية" كقيمة معرضة للتهديد، والإشارة إلى الحالات التي تشهد تناقض المصالح بين الدول والمجتمع، فقد تتعرض المجتمعات للتهديد من دولها في حالة عدم توافقها مع حدود الدولة، وفي مثل هذه الحالة تصبح المجتمعات حقائق سياسية مهمة، وردود أفعالها على التهديدات الموجهة لهويتها ذات دلالات سياسية، وهو ما يجعل مبدأ السيادة الحصري للدولة الإقليمية مهددا نتيجة ظهور سلطات جديدة تتجاوز الحدود الصلبة للدول، مما يستدعي تماسك "الجماعة" للدفاع ومواجهة التهديدات المحتملة من دول لها مصلحة في تقويض سلامتها[3]. ولتحقيق هذا

---

[1]- سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص. 123.

[2]- Ole Waever, Societal Security, The Concept: Identity, Migration and New Security Agenda in Europe, London, Pinter, 1993, P. 25.

[3]-سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سابق، ص. 84.

التماسك يجب توحيد "الجماعة" في مواجهة التهديد الخارجي، سواء كانت جماعة أخرى أو دولة أخرى أو مؤسسات دولية[1].

وتعد نظرية "الأمننة"، بالإضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي، من بين أهم الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، وتستند النظرية إلى فكرة مفادها أن الأمن ممارسة خطابية، بحيث يتم إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر قضية أمنية لكن، ما هي القضية أو الفاعل الذي سوف يعتبر تهديدا فعليا أو محتملا للأمن؟

وهكذا، يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة حين تمتلك النخبة الحاكمة القدرة أو المصلحة لوصف فاعل أو قضية معينة كتهديد أمني، إذ تصبح المشكلة قضية أمنية متى تكلم عنها أولئك الموجودون في دائرة السلطة، وهذا ما يضفي طابع الانتقائية على الأجندة الأمنية، حيث تقوم نخب الدولة بتعريف الفواعل كتهديدات أمنية، حسب مصالحها وغايتها الشخصية[2].

ويقابل معالجة بعض القضايا كمشكلات أمنية، وجعلها في قمة الأجندة الأمنية للدولة، تهميشه لقضايا أخرى مصيرية بالنسبة للمجتمع، وهو ما يفرض تدخل المجتمع في تحديد المشكلة الأمنية، جنبا إلى جنب مع السلطة الحاكمة. فإذا كانت الدولة قادرة على أمننة قضية معينة، فإنه في المقابل يجب السماح للمجتمع، عبر مؤسساته المدنية (جمعيات، تعاونيات، نقابات...)، بالمشاركة في اتخاذ وصنع القرارات المتعلقة بالأمن، وإلا سيصبح الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، والانتقال من حالة السلم والاستقرار التي تسود السياسة العادية إلى حالة سياسة الطوارئ[3].

ويرى "أولي وايفر" أن الأمننة الناجحة يجب أن تتضمن شرطين؛ الخطاب، وقبوله الواسع من طرف الجمهور، بحيث يرتبط هذا القبول بمجموعة من الشروط المساعدة

---

[1]- يعطي منظرو مدرسة كوبنهاجن اهتماما كبيرا لآليات الدفاع الاجتماعي، خاصة دفاع الجماعات عن وجودها الثقافي والسياسي. ويعرف "بريان مارتن" الدفاع الاجتماعي على أنه: "المقاومة غير العنيفة للعدوان من المجتمع كبديل للدفاع العسكري". للمزيد من التفاصيل، **راجع:**

Brian Martin, Social Defence, Social Change, freedom press, London, 1993, P.4.

[2]- سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، نفس المرجع السابق، ص. 87.

[3]- Rita Taureck, Op. Cit., PP.54-55.

والسياقات الخاصة، فالأمن يبقى بناءً اجتماعيا ذاتي الإدراك، ولا يجب أن يكون على حساب قيمة الحرية[1]. ولعل أبرز حالات الأمننة، تلك التي تستهدف التضييق على المجال العام، وتحديد أجندة النقاش المجتمعي حتى لا يزيغ عن التوجه العام للدولة، وحتى لا يتم تناول قضايا معينة تمثل تهديدا لاستقرار هذه الدولة.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية

شكل مفهوم التنمية موضوع نقاش موسع ودراسات مستفيضة، راكم العديد من أعمال رجال الاقتصاد والسياسة، وغيرهم من الباحثين والمهتمين بحقل التنمية، كما يعتبر أحد أهم المفاهيم المهيكلة لعمل المنظمات الدولية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، حيث اكتسب خلال مسيرة تطوره حقولا دلالية عديدة، واحتضن مفاهيم وأبعادا جديدة حتى صارت تلك الدلالات والمفاهيم والأبعاد لصيقة به.

واختلفت معاني التنمية باختلاف المدارس الفكرية والإيديولوجية التي ينتمي إليها المنظرون والظروف السائدة المحيطة بهم، ورغم كل الاختلافات في الآراء والتصورات، تبقى التنمية مرتبطة بأبعاد مختلفة ومتداخلة مع البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. فما هو مدلول التنمية؟ وكيف نشأ وتبلور مفهوم التنمية؟ (الفرع الأول).

إن تتبع مسار تطور حقل التنمية وفق مقاربة تاريخية أمر في غاية الصعوبة، نظرا إلى التراكم المعرفي الهائل الذي رافقه، وإلى حجم التغيرات والتحولات التي شهدتها البيئة الدولية، والتي على ضوئها أضحت التنمية أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، إذ تزايدت أهميتها بارتباطها بحقوق الإنسان، وذلك عبر مقاربات مفاهيمية ساعدت على إضفاء البعد الإنساني للتنمية.

وتوج هذا التحول المرتبط ببناء علاقة بين حقوق الإنسان والتنمية، بإعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية عام 1986، والذي تزامن مع جملة من المتغيرات الدولية، حيث

[1]- محمد مسعد العربي، مرجع سابق، ص. 7.

دفعت المجتمع الدولي إلى تبني أهداف جديدة للتنمية تراعي احتياجات ومتطلبات الإنسان، دون إغفال حقوق الأجيال اللاحقة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية

تواجه عملية البحث في مفهوم التنمية مصاعب كثيرة، على الرغم من الوضوح وما قد يبدو من سهولة في تناوله، ولاسيما في اختلاف التعريفات التي تحاول تحديد معنى التنمية. وسعيا إلى تجاوز الصعوبة الناتجة عن هذا الجانب، وما يثيره من إشكال، وبحثا عن إمكانية إيجاد معنى شامل ومقاربة موضوعية تساعد على فهم الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، نرى ضرورة البدء بتحديد معنى التنمية (الفقرة الأولى).

إن تأمل معنى التنمية، بعيدا عما هو شائع ومتداول، يحيلنا إلى القول بأن التنمية تكاد تكون ظاهرة قديمة وطبيعية، سواء بالنسبة للكون الذي هو في حركة مستمرة ودائمة لا تعرف الثبات أو التوقف أو الجمود، بل تتجه دائما نحو التطور والتغير الذي يمس مختلف مظاهر هذا الكون بما فيه من موجودات وكائنات تعيش فيه وتنعم بخيراته وثرواته.

وبما أن الإنسان يدرك هذه الحقيقة ويستفيد منها بجميع أبعادها، بدءا بما يحتم عليه وجوده في هذا الكون من الشعور بالحاجة إلى تنميته، سواء بالتطور أو التغيير، مستغلا في ذلك ما يكتشفه من جديد في محيطه، وما يكتسبه من علوم ومعارف ومهارات، وما يرنو إليه من تطلعات وآمال، فإن هذه الحقيقة تجعل التنمية في تطورها وتغييرها في حاجة إلى اكتشاف الجديد، واكتساب العلوم والمعارف والخبرات، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد والمجتمع والدولة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: معنى التنمية

بذلت محاولات كثيرة لتحديد معنى التنمية حتى غدت من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد والهيئات[1]. وعرف مفهوم التنمية جدلا واسعا، وشغل حيزا كبيرا من الدراسات السياسية والاقتصادية باعتباره محصلة الجهود المبذولة لتحقيق رفاهية الإنسان.[2]

فالتنمية، عموما، عنصر أساسي للتطور البشري واستقراره الاجتماعي بما يتوافق واحتياجاته من جهة، وموارده المتاحة من جهة أخرى، الهدف منها إحداث تغيير إيجابي ومرغوب فيه، وعملية تحسن وانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أفضل[3]. وتعرف على أنها "عملية ديناميكية، تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، تحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع؛ عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[4].

لقد تعددت معاني التنمية واختلفت تبعا لأوضاع المفكرين وجنسياتهم، بل حتى انتماءاتهم[5]. ويعتبر "جيرالد مييز" Gerald Meier و"ريتشارد بالدوين" Richard Baldwin أن التنمية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة. ويقصد بكلمة "عملية" ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة، ويشتمل على تحولات في الأشياء والكميات أيضا، وتختلف تفاصيل هذه العملية حسب ظروف متباينة في الزمان والمكان، لكن هناك

---

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية **الاقتصاد والإدارة، جامعة** الملك عبد العزيز، جدة، 2017، **ص**.13.

[2]- محمد ياسين مدحت، أبو النصر مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، **ص**. 67.

[3]- عبلة عبد الحميد بخاري، نفس المرجع **السابق، ص**. 20.

[4]- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، **مرجعسابق، ص**. 11.

[5]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع**سابق، ص**. 13.

بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها، والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي، وهي في حد ذاتها تغيير معين طويل الأمد[1].

ويعرف "سلسو فورتادو" Celso Furtado التنمية بأنها ليست سوى العملية الاجتماعية – الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه كما وكيفا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط اجتماعي معين، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية[2].

كما يعتقد " تشارلز كندل برجر" Charles KindelBerger، أن التنمية فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيرات تكنولوجية، مع تعاون المؤسسات الإنتاجية في تحسين طرق إنتاجها[3].

بينما يقدم "جوزيف شومبيتر"Joseph Schumpeter، تفسيرا لكل من مفهومي النمو والتنمية، إذ يرى أن النمو هو تغيير تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد، أما التنمية فهي نتاج قوى تعمل داخل النظام، عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل، يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة، تشتمل على مجمل التحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية، والتي تتحقق بصورة إرادية من خلال اعتماد سياسة البرامج الإنمائية طويلة الأجل[4].

ويعتبر كتاب المفكر الاقتصادي "آمارتيا صن" Amartya Sen "التنمية حرية مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر"، من أهم المؤلفات

---

[1]- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980، ص.64.

[2]-سلسوفورتادو، النمو والتخلف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973، ص. 27.

[3]- محمد قادري الطاهري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص. 18.

[4]- محمد قادري الطاهري، مرجعسابق، ص. 22-23.

والأطروحات التي تناولت مفهوم التنمية، حيث يعرفها بأنها عمليات توسيع حريات البشر هي الغاية الأساسية للتنمية، والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة[1].

وفق هذا المنظور، فإن توسيع الحريات يشمل القدرة على تجنب مظاهر الحرمان، كالمجاعة ونقص الأغذية والأمراض والوفيات المبكرة، وأيضا الحريات المقترنة بكون المرء عارفا بالقراءة والحساب، ويتمتع بحق المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي دون رقيب. وبالتالي، تعتبر التنمية من وجهة النظر هذه، عملية توسيع نطاق الحريات الإنسانية، ومن ثم يكون تقييم التنمية مبنيا على هذا الاعتبار[2].

كما أقرت هيئة الأمم المتحدة عام 1956، تعريفا مميزا للتنمية باعتبارها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[3].

وعليه، يبين تطور المعاني المقدمة لمفهوم التنمية حقيقة التعقيد والتشابك التي وصل إليها الفكر التنموي، حيث تتضمن التنمية إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارية، وحتى العادات والمعتقدات[4]. وهو ما يلاحظ في التقارير المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990[5].

---

[1]- **جواد** صائب إبراهيم، "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، مجلة نابوري سياسي، عدد 39، 2014، **ص**. 117.

[2]- آمارتيا صن، التنمية حرية، **مرجع سابق، ص**. 29.

[3]-محمد قادري الطاهري، **نفس المرجع السابق، ص**. 25.

[4]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، **الأردن، الطبعة الأولى**، 2010، **ص**.36.

[5]- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص. 14.

الفقرة الثانية: تطور مفهوم التنمية

رغم أن التنمية ظاهرة اجتماعية، نشأت وتطورت مع تطور الحضارات الإنسانية، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والدراسات الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتزايد الاهتمام بها أكثر في ثمانينات القرن الماضي[1].

ويلاحظ المتتبع لتأريخ مفهوم التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي حدوث تطور مستمر وواضح على مفهوما، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبذلك نجد أن مفهومها اتخذ صورا محددة في سياق الحضارة المعاصرة[2].

وبشكل عام، يمكن تمييز خمس مراحل لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر[3].

أ- التنمية بوصفها تعبيرا عن النمو الاقتصادي

استخدم في الأدبيات الاقتصادية الأولى مصطلحا النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما البعض، فكلاهما يشيران إلى معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال مدة زمنية طويلة لكن مع بعض الفوارق الأساسية بينهما، فالنمو يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي لمدة طويلة من الزمن، دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، بينما تعني التنمية الاقتصادية، إضافة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة.

وامتدت هذه المرحلة تقريبا إلى منتصف ستينات القرن الماضي، حيث كان يعبر تصور عملية التنمية خلالها عن النمو الاقتصادي، وهو ما قاد إلى افتراض مفاده أنه يجب

---

[1]- جمال رضا حلاوة، علي محمود صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص. 19.

[2]- إبراهيم العيسوي، **مرجع سابق**، ص. 54.

[3]- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص. 29.

على البلدان النامية أن تمر عبر عدد من المراحل لتحقيق النمو الاقتصادي مشابهة لتلك التي مرت بها أقطار أوروبا الغربية، وذلك حسب نظرية "روستو"[1].

ب- التنمية وفكرة النمو وإعادة التوزيع

برزت منذ أواخر الستينات مقاربات مختلفة جوهريا لعملية التنمية وأهدافها، نتج عنها المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية؛ ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، إذ بالرغم من كون بعض البلدان قد حققت معدلات عالية من النمو، وما ترتب عن ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة. ومن هنا بدأ التركيز على مفهوم التنمية الاقتصادية المهتمة بالنمو الاقتصادي، مع التركيز على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء[2].

ج- التنمية المستدامة

ظهرت منذ سبعينات القرن الماضي مؤشرات تدل على أن التنمية لا بد من أن تغير من منهجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجيات السكان ومحيط البيئة، حيث نبه خبراء التنمية إلى الخطر الذي يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي، وإن استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة سيؤدي إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية[3].

وعليه، أدخل إلى مفهوم التنمية مصطلح جديد وهو التنمية المستدامة، والذي ورد لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، إذ عرفت التنمية المستدامة

---

[1]- استلهم المؤرخ الاقتصادي الأمريكي "والت روستو Walt Whitman Rostow" نظريته من تجارب الدول التي حققت نجاحا في ثورتها الصناعية، لاسيما تجربة انجلترا منذ عام 1780. واعتبر في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول، وانطلاق التنمية مرحلة حاسمة من مراحل النمو، والتي قسمها إلى خمسة مراحل (مرحلة المجتمع التقليدي- مرحلة التهيؤ للانطلاق- مرحلة الانطلاق- مرحلة الاتجاه نحو النضج- مرحلة الاستهلاك الوفير).

[2]- عدنان داود محمد العذاري، مرجع سابق، ص. 30.

[3]- عيسى علي إبراهيم، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص. 12.

في هذا التقرير بأنها "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها"[1].

د- التنمية البشرية

برز مفهوم التنمية البشرية مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990، والذي عرفها بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[2]. ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية البشرية لها جانبان؛ جانب تكوين القدرات، وجانب الاستفادة من هذه القدرات لأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة. وتعرف أيضا بأنها عملية تعزيز وتدعيم فعالية الفرد الحالية والمستقبلية، والعمل على تغيير كل من سلوك الفرد وتوجهاته بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية، والتي تستلزم تعديل الإدراك والمهارات، ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التنمية ووسيلتها، وغايتها[3].

هـ- التنمية الشاملة

أعلن البنك الدولي في عام 1996 مبادرة الإطار الشامل للتنمية، حيث تضمنت هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية في الإنتاج إلى طرق أكثر حداثة. ويرى أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت تحسين مستويات الحياة؛ كالصحة والتعليم وتخفيف نسب الفقر[4].

وتهدف التنمية الشاملة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فتحقيق التنمية الشاملة تعني تمكن الدولة من تحقيق التداخل

---

[1]- تقرير **اللجنة** العالمية للبيئة والتنمية، الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، 4 **غشت** 1987، **منشورات** الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/42/427، 1987، **ص**.39.

[2]- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص. 19.

[3]- **عدنان داود محمد العذاري، مرجعسابق، ص**. 31.

[4]- عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص. 22.

والترابط بين كل أنواع التنمية، وتحقيق نجاحات في كل نوع منها، سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي[1].

وبذلك، يوضح رصد مراحل تطور التنمية، التغيرات التي طرأت على مفهومها، فقد كانت مرادفة للنمو الاقتصادي، ثم انتقلت إلى مسألة توزيع الدخل والاهتمام بالفقراء، وبعدها عنيت بموضوع البيئة، وتطورت لاحقا لتهتم بالأفراد، وأخيرا استقرت في شكل التنمية الشاملة التي تختزل كل أشكال التنمية السابقة لها.

الفرع الثاني: التنمية في ظل التحولات الراهنة

عرف مفهوم التنمية تحولات كبيرة، انتقل فيها من المفهوم المادي الضيق، المقتصر في الأدبيات التنموية وفي العديد من التيارات الفكرية على الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى، إلى المفهوم الواسع القائم على محورية الإنسان.

في خضم التحولات التي عرفها مفهوم التنمية، سيرتبط لاحقا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث ربط إعلان الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1986، بين حقوق الإنسان وعملية التنمية بأبعادها المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. وبذلك، اعتبرت التنمية "حقا" من حقوق الإنسان، وليس مجرد "عملية" يطالب بها الأفراد، قد تستجيب له الحكومات أو لا تستجيب.

ولم يكن تبني الأمم المتحدة لإعلان الحق في التنمية مسألة سهلة، بل نتيجة دعوات متكررة للمجتمع الدولي بكافة مؤسساته، بهدف الربط بين قضية التنمية وحقوق الإنسان، وتوفير الظروف الملائمة التي تسمح بتنمية قدرات الأفراد، وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم في مواجهة تحديات مختلفة، والتي تتطلب تبني أهداف جديدة للتنمية تراعي متطلبات واحتياجات عصر العولمة، وتستهدف توفير الشروط والظروف المختلفة التي تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق حقوقها الإنسانية.

[1]- محمد غربي، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، **الجزائر، الطبعة الأولى**، 2006، ص.227.

الفقرة الأولى: التجسيد القانوني للتنمية كحق من حقوق الإنسان

ساهم إعلان الحق في التنمية لعام 1986 في التطور النظري لمفهوم التنمية بشكل كبير، حيث أوضح العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان بشكل صريح، وربط الحق في التنمية بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية، وأبرز الحديث عنها في إطارها الإنساني، في الوقت الذي كانت تركز فيه جهود المجتمع الدولي على الأنماط التنموية المختلفة التي تعنى بتحقيق النمو الاقتصادي ورفع الدخل السنوي، وتُهمل الإنسان كمحور للتنمية. الشيء الذي أدى إلى عجز الدول عن تحقيق العدالة الاجتماعية، وأنتج انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والتي تفاقمت معها مشاكل عديدة؛ أبرزها مشكلة مديونية البلدان النامية، وارتفاع نسبة البطالة بشكل عجزت المؤسسات الدولية عن المساعدة في التخفيف من حدتها وآثارها[1].

لقد برزت فكرة الحق في التنمية على الساحة الدولية نتيجة لجهود الدول حديثة الاستقلال خلال سنوات (1960-1970)، والمطالبة بإنشاء علاقات اقتصادية وتجارية عادلة بين دول الشمال ودول الجنوب[2]. ومن ذلك ما أشار إليه وزير خارجية دولة السنغال في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966، والتي جاء فيها: "يجب أن نؤكد ليس فقط حقنا في التنمية، ولكن أيضا، أن نتخذ الخطوات التي تمكن هذا الحق أن يكون حقيقة، كما يجب أن نبني نطاقا جديدا، ليس فقط مؤسسا على تأكيد نظري للحقوق المقدسة للشعوب، ولكن على التمتع الحقيقي بهذه الحقوق"[3].

وتم الاعتراف بالحق في التنمية لأول مرة من طرف مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام 1977، كما ورد هذا الحق في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، ثم جاء التأكيد بصورة تفصيلية في إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية

---

[1]- فاكية سقتي، مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الإنسان، أنسنة التنمية، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013، ص. 110.

[2]- عمر يوسف الطيب، "الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 56، السنة 36، دجنبر 2016، ص. 55.

[3]- صافي الدين محمد عبد الكريم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص. 182.

المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة[1]، والذي شكل أول اعتراف دولي رسمي بحق التنمية كحق من حقوق الإنسان[2].

ويعد الحق في التنمية من الحقوق الحديثة في القانون الدولي، ويعرف بأنه "مجموعة المبادئ والقواعد التي يمكن على أساسها أن يحصل الإنسان، بوصفه فردا أو عضوا في جسم المجتمع، وفي حدود المستطاع، على احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية لكرامته، ولكامل تفتح وازدهار شخصيته"[3].

يبدو واضحا إذن، أن الحق في التنمية يفهم من تموقعه عند ملتقى تيارين متساويين في القوة، هما: حقوق الإنسان والتنمية، أي أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية من حيث مفهومها ومضمونها ووسائل تحقيقها، وبين حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وقد أكد هذا الارتباط، في جزء كبير منه، أن أنجح استراتيجية للتنمية هي تلك التي تشبع الحاجات الأساسية للإنسان، وهي الحاجات التي اعترف بها دوليا كحقوق للإنسان، وتمثل الحد الأدنى لاحتياجات الفرد من أجل البقاء[4].

لقد وضع إعلان الحق في التنمية في المواد العشر جملة من القواعد، والتي نتج عنها الآثار التالية:

✓تعريف التنمية على أنها عملية ذات أبعاد مختلفة؛ اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم النشطة والحرة، وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية؛

✓اعتبار التنمية حقا من حقوق الإنسان العالمية؛

✓التمتع بالحق في التنمية، يمَكن من إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى إعمالا تاما؛

---

[1]- اعتمد إعلان الحق في التنمية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41، بتاريخ 4 دجنبر 1986.

[2]- رشيد المرزكيوي، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق الرباط، السنة الجامعية 1991-1992، ص.36.

[3]- صافي الدين محمد عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 190.

[4]- عمر يوسف الطيب، مرجع سابق، ص. 54.

✓ اعتبار الإنسان الموضوع الأساسي للتنمية ينبغي أن يكون المشارك النشيط فيها والمستفيد منها؛

✓ الحق في التنمية قائم على الاحترام التام لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى عدم انتهاكها لأي سبب كان (العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة)؛

✓ يحق لكل فرد، ولجميع الشعوب المساهمة والمشاركة في تحقيق عملية التنمية، ويتحمل الجميع مسؤولية التنمية فرديا وجماعيا؛

✓ ومن واجب الدول وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة لتيسير إعمال الحق في التنمية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع للوصول إلى الموارد الأساسية؛ كالتعليم والغذاء والعمل والسكن والخدمات الصحية والتوزيع العادل للدخل، وتشجيع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية، وفي الإعمال التام لجميع الحقوق، خاصة ضمان مشاركة المرأة في عملية التنمية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لإزالة كل العقبات أمام التنمية[1].

على ضوء ما سبق، يمكن القول إن الحق في التنمية تجاوز التعريفات التقليدية للتنمية التي اقتصرت فقط على مؤشرات نصيب الفرد من الدخل ليشمل مؤشرات الاحتياجات الأساسية لجميع السكان، فالتنمية عملية تستهدف تأمين التحسين المستمر والمتواصل لرفاهية الجميع.

الفقرة الثانية: الأهداف الجديدة للتنمية

حظي مبدأ التضامن الدولي بمكانة متميزة ضمن الجهود الدولية المبذولة لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وغيرها، وذلك بالنظر إلى الحالة التي ميزت الساحة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، وما شهدته من اضطرابات على اختلاف أشكالها، حيث أوجد الحق في التنمية قيمة أخلاقية تفرض تضامن المجتمع الدولي في ميدان التنمية، باعتباره عنصرا لا غنى عنه ضمن الجهود الدولية لمواجهة تحدي

[1]- للمزيد من التفاصيل، راجع إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية **لعام** 1986، **مرجع سابق**.

ضعف التنمية، خاصة تلك الرامية إلى إعمال الحق في التنمية والمرتبطة أساسا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتعبئة العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولا: الأهداف الإنمائية للألفية

لعبت المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية عند نهاية القرن الماضي، والمترتبة عن انهيار نظام الثنائية القطبية وبداية تشكل نظام دولي جديد، دورا كبيرا في بروز العديد من التحديات والمشاكل المعقدة التي استلزمت تكاثف جهود مختلف مكونات المجتمع الدولي لمواجهتها والحد من تداعياتها، وهو ما دفع منظمة الأمم المتحدة للتفكير في عقد مؤتمر قمة دولي للإجابة عن مختلف الإشكالات التي تواجه العالم، والتفكير في كيفية معالجتها[1].

فقد عرفت الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1998 ميلاد فكرة عقد مؤتمر قمة الألفية من أجل وضع خطة عمل واضحة المعالم في مدة زمنية محددة، وذلك لمواجهة أزمة التنمية والقضاء على بعض الظواهر، كالفقر والجوع ومحاربة الأمراض التي تهدد ساكنة الدول الفقيرة.

لقد ارتكز موضوع المؤتمر حول "دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"[2]، والذي حاز اهتماما كبيرا من مختلف عناصر المجتمع الدولي، سواء كانوا دولا أو منظمات دولية حكومية أو غير حكومية، إلى جانب حضور عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية التنمية[3].

يعتبر اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000، والتي تضم ثمانية أهداف للتنمية، بمثابة استراتيجية شاملة لتلبية احتياجات التنمية في العالم، مع أهداف قابلة للقياس، ومؤشرات محددة تم الاتفاق عليها من قبل المجتمع الدولي ولا علاقة لها بالمصالح الوطنية

---

[1]- محمد الأمين السطي، الحق في التنمية في المغرب من منظور دولي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2012-2013، ص.81.

[2]- الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 53/202، بتاريخ في 17شتنبر 1998، **منشورات** الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/53/202. **راجع**:
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/53/r53202.pdf

[3]-عبد القادر ناصري، "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015"، **مجلة الفكر، العدد** 12، 2014، ص.269.

الفردية، حيث إن كل دولة لديها مجموعة من الالتزامات في هذا الشأن تجاه المجتمع الدولي[1].

وعلى هذا الأساس، تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية في[2]:

✓القضاء على الفقر والجوع[3]، من خلال تخفيض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد أو الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015، ولا يعني الفقر الحرمان المادي فقط، لكنه يضم الجوع وانعدام السكن الملائم، وعدم القدرة على الحصول على العلاج أو الذهاب إلى المدرسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة فضلا عن البطالة؛

✓تحقيق التعليم الابتدائي للجميع[4]، حيث يجب أن يكمل جميع الأطفال من الذكور والإناث التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، باعتبار التعليم ركنا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوسع الخيارات والمهارات لدى أفراد المجتمع؛

✓تشجيع المساواة بين الجنسين ودعم المرأة[5]، من خلال القضاء على التفرقة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط بحلول عام 2005، وفي جميع المراحل التعليمية بحلول عام 2015؛

✓تخفيض عدد وفيات الأطفال[6]، بخفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى الثلث بحلول عام 2015؛

---

[1]- أماني جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **الأردن، الطبعة الأولى**، 2018، ص.68.

[2]- تم اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب القرار رقم 1/65بتاريخ 22**شتنبر**2010، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/65/1 ، **راجع**:
https://undocs.org/ar/A/RES/65/1

[3]- الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية.

[4]- الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية.

[5]- الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية.

[6]- الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية.

✓تحسين صحة الأمهات الحوامل[1]، وذلك بخفض نسبة الوفيات بين الأمهات في فترة الحمل والولادة إلى الربع بحلول عام 2015، فوجود أمهات مريضات أو عدم وجود أمهات للأطفال الرضع يشل عملية نمو الأسرة بكاملها؛

✓مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية[2]، كالإيدز والملاريا وأمراض أخرى عن طريق وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول عام 2015، والبدء في تخفيض معدلاته، كما يجب وقف حدوث الملاريا والأمراض المعدية بحلول عام 2015؛

✓ضمان استدامة بيئية[3]، وذلك بوقف فقدان الموارد البيئية، وخفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة إلى النصف بحلول عام 2015؛

✓وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية[4]، من خلال معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وتعاون الدول لإتاحة مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب، كما يجب الاستفادة من التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.

وعليه، فإن تحديد مسؤوليات المجتمع الدولي حسب الأولوية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، والجهود المبذولة من طرف الدول والمنظمات الدولية، على غرار الدور المناط بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كان بغرض الوصول إلى تنفيذ الغايات المسطرة في أفق عام 2015، إلا أن التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تؤكد وجود ثغرات في آليات تنفيذ أهداف الألفية للتنمية، وهو ما استدعى بذل جهد أكبر لمواكبة تحولات البيئة الدولية والتحديات العالمية الراهنة.

ثانيا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

أنتجت التعبئة العالمية حيال الأهداف الإنمائية للألفية اعتماد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 25 شتنبر2015، برنامجا عالميا جديدا للتنمية تحت عنوان "تحويل

[1]- الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية.
[2]- الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية.
[3]- الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية.
[4]- الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[1]. ويعكس هذا البرنامج العزم الدولي على تحرير البشرية من الفقر والعوز والعنف والجوع، ويعتبر محصلة وعي دولي بضرورة إنشاء عالم قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود والعدالة والكرامة والمساواة دون إقصاء ولا تهميش، كما يؤسس لعهد جديد للتعاون الدولي المتعدد الأطراف والشراكة الدولية من أجل تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها.

وتتميز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بكونها أشمل وأوسع نطاقا من أهداف الألفية للتنمية، لأنها تنطبق على كل بلدان العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث تحتوي على 17 هدفا و169 غاية وحوالي 230 مؤشرا تغطي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي، الاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة)، إلى جانب مجالات جديدة تتعلق بالعدالة والسلم، كما تحتوي الخطة على رؤية مندمجة ومبادئ واستراتيجية تنفيذ وإطار مندمج للمتابعة والرصد[2].

وبذلك، تهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى تقديم أجوبة طموحة ومبتكرة لأهداف الألفية للتنمية، والتي لم يتم بلوغها أو التي شهدت تأخراً كتلك المتعلقة بوفيات الأطفال، والثغرات المتبقية المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتأمين حق الولوج إلى التعليم الابتدائي.

وبالإضافة إلى الرهانات الجديدة؛ مثل التغيرات المناخية وتأثيرها على ارتفاع درجة الحرارة، والكوارث الطبيعية، واستنفاذ الموارد الطبيعية والآثار السلبية على البيئة، وتزايد حدة الصراعات والعنف والأزمات الإنسانية ذات الصلة، والتي أدت إلى تفاقم معضلة اللاجئين والمهاجرين، فإن الخطة تحاول تقديم إجابة عن مشكلة الاحتياجات الملحة للتحول

---

[1]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 **شتنبر** 2015، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/70/1.

[2]- **الموقع الإلكتروني الرسمي** للأمم المتحدة، تاريخ الولوج 15 يوليوز 2018.
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

نحو تنمية كونية شاملة وعادلة ومستدامة، وذلك من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج والاستخدام الأكثر اعتدالا للموارد والإمكانيات[1].

المبحث الثاني: ارتباطات الأمن والتنمية

لعل من البديهي القول إن كل المجتمعات تعيش حالة تحد لمواكبة التحولات والتطورات العالمية، وكل بلد استطاع المواكبة تقدم، ومن تعذر عليه ذلك تراجع وتقهقر في سلم الأمن والتنمية.

في هذا الإطار، أشار الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "كوفي عنان" Kofi Annan في تقرير عام 2005، إلى أن الدول ومؤسساتها الجماعية يتعين عليها في القرن الواحد والعشرين أن تناصر قضية إتاحة جو من الحرية لتحقيق التحرر من الفاقة والتحرر من الخوف والتمتع بحرية العيش الكريم، وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطا يتعين أن يواكب التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فلا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية[2].

ولم يكن طرح فكرة الربط بين الأمن والتنمية وليد مرحلة القرن الواحد والعشرين، بل سبقه ميثاق الأمم المتحدة وفلسفته، حيث قامت هياكل المنظمة ونشاطاتها على فلسفة شاملة تربط بين الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات التنموية. وبعد ذلك، تعددت المساهمات التي ربطت مفهوم الأمن بمفاهيم تنموية؛ مثل الحاجات الأساسية للإنسان ومستوى المعيشة ونوعية الحياة والتنمية البشرية.

---

[1]- محمود الغويل، "برنامج التنمية المستدامة، 17 هدفا لتحقيق عالم أفضل في أفق 2030"، **مكتب الأمم المتحدة، تونس، شتنبر 2016.**

[2]- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، مرجع سابق، ص. 151.

المطلب الأول: مستويات تحليل العلاقة بين الأمن والتنمية

شهد العالم مع بداية التسعينات تنامي تهديدات مختلفة أعاقت مسار التنمية في البلدان النامية، والتي كانت تعاني من اضطرابات اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة، نتجت عنها مخاطر ومشاكل أمنية أثرت على مستوى التنمية بهذه المناطق، مما أثار انتباه الباحثين والمتخصصين، وكذلك منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أوضح العلاقة التفاعلية بين موضوع الأمن وأبعاد التنمية.

أصبح تقاطع موضوع الأمن والمسائل التنموية الشغل الشاغل لجميع دول العالم والمنظمات الدولية، ولم يرتبط هذا الاهتمام بالمؤسسات الدولية فقط، بل ارتبط كذلك بتأثر الإنسانية بشكل مباشر بالتنمية، وارتباطها بالنواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما جعل ارتباط الأمن بالتنمية أمرا أساسيا.

ومن ثمة، بدأ الاهتمام بتحليل صيغ ومستويات تحليل العلاقة بين الأمن والتنمية بالموازاة مع النقاش المرتبط بالتطور الذي لحق مفهوم الأمن، من خلال تبلور مفهوم "الأمن الإنساني" الذي أدمج أبعادا ظلت مغيبة عن المجال الأمني ومرتبطة بمجال التنمية، وهو ما جعله يثير إشكالات مرتبطة بتحديد كل الرهانات التي يفترضها الأمن الإنساني (الفرع الأول).

بالمقابل، فإن تطور مفهوم التنمية بالموازاة مع توسيع مفهوم الأمن، أدى إلى الاهتمام بالتنمية بأبعادها المختلفة، خاصة منها الإنسانية المرتكزة حول الإنسان، بحيث أصبح الإنسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي، وفي سياقه؛ تصبح التنمية معبرة عن تنمية الإنسان، بتمكينه من حقوقه الأساسية وتوسيع هامش الخيارات أمامه للانتفاع بها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأمن الإنساني

برزت مسألة الأمن الإنساني باعتبارها مقاربة تهدف إلى سد فراغ في مجال معالجة مصادر انعدام الأمن، والذي أضحى يهدد حياة البشر في جميع أنحاء العالم، إذ لم تعد مسألة أمن الأفراد تعرّف داخل حدود الدول أو من حيث ارتهانها لأمن الدولة، كما أن أسباب انعدام الأمن في عالمنا المعاصر تعددت فصارت تتصل بعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية وصحية[1].

وبزغ مفهوم الأمن الإنساني، الذي محوره البشر، في أعقاب نشر دراسات عالم الاقتصاد الباكستاني "محبوب الحق" Mahbub ul Haq، صاحب مفهوم الأمن الإنساني. ويقصد بدراسات الأمن الإنساني تلك الدراسات التي تدرس ظواهر تنموية وبيئية واجتماعية لمعرفة عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية[2].

وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994، والذي حرره كل من "محبوب الحق" و"آمارتيا صن"[3]. وظهرت العديد من الدراسات التي قدمت تعريفات عامة وواسعة لمفهوم الأمن الإنساني، فقد عرفته لجنة الأمن الإنساني على أنه " حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن "الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها، ومن التهديدات الواسعة النطاق"[4].

---

[1]- غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، أوراق مختارة، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، 14-15 **مارس** 2005، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، اليونسكو،2008، ص.10.

[2]-أحمد محمد أبو زيد، "الأمن والتنمية: ارتباطات نظرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مارس 2012، ص.23.

[3]- الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، يونيو 2003، ص.165.

[4]- خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، **العدد الثاني**، 2012، ص. 527.

ولما كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس تحرر الأفراد من الخوف ومن تهديد أمنهم وحريتهم وكرامتهم، فقد عرفت "كارولين توماس" Caroline Thomas الأمن الإنساني على أنه ضمان وجود أو توافر الحاجات الأساسية وحماية حقوق الكرامة الإنسانية[1].

كما طرح "كوفي عنان" تعريفا شاملا للأمن الإنساني، والذي يعني "ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة سليمة طبيعية وصحية، هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني، ثم تحقيق الأمن القومي"[2].

وبذلك، تتمثل النقطة المركزية للتوافق بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية في تحقيق النمو الفردي والوطني، لكون مقاربة الأمن الإنساني ترتكز على الأفراد، فيما تنبني التنمية على تعزيز قدرات الدولة، مما ينتج لنا مفهوما أوسع قائما على ثلاثية الأمن والإنسان والتنمية.

وعليه، يركز الأمن الإنساني على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، ويشير "محبوب الحق" إلى أن أمن الإنسان بالدرجة الأولى من أمن الأرض وأمن الأفراد في كل مكان،[3] وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد شرط أساسي للمجتمعات، وبدون تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق الأمن القومي، فهو يعني التحرر من المعاناة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان، على المستويات المحلية والإقليمية

---

[1]- أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص.25. **راجع كذلك**،
- Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security : The Challenge of Poverty and Inequality, Pluto Press, London, 2000.

[2]- عادل عبد الحمزة، "الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم"، **مجلة** العلوم السياسية، مركز الدراسات **الا**ستراتيجية والسياسية، جامعة بغداد، بدون سنة، ص.338.

[3]- الطيب البكوش، مرجع سابق، ص.165.

والدولية، على اعتبار أن حماية الأفراد لا تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، بل من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة[1].

ومرد تحويل الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، كون هذا الأخير أصبح مكملا لأمن الدولة، ومعززا لحقوق الإنسان ومقويا للتنمية، فهو يسعى لحماية الناس من التهديد والصراع بكل أبعاده ومستوياته. فالأمن الإنساني يعني الحماية من العنف بكل أنواعه، وفكرته ترتبط بشكل كبير بمفهوم حقوق الإنسان المنتجة للتنمية الإنسانية، من خلال معادلة التمكين وتعزيز الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان وتحميه من التهديد[2]. كما تقوم مقاربته على قاعدة أساسية مفادها أن الأمن يمكن تحقيقه باتباع السياسات التنموية الرشيدة، القائمة على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية، لهذا فهو يهدف بالأساس إلى صون كرامة الإنسان وتلبية حاجياته المادية والمعنوية.

وفي نفس السياق، جاء في تصريح "كوفي عنان" الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة عام 1999: "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، بل إن تطور السياسة الوطنية كان من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليست الدولة من أنشأت الفرد. ومن غير المعقول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها بحجة السيادة، لكون الدولة لا تعدو أن تكون إلا جزءا من أجزاء البناء الأمني المتكامل، وبالتالي الدولة هي الوسيلة الأساسية لحماية الأفراد"[3].

وأكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1999، المعنون بـ "عولمة ذات وجهين" على أنه "بالرغم مما تفعله العولمة من فضائل هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات، نظرا لسرعة انتقال المعرفة، وانتقال التكنولوجيا الحديثة، وحرية انتقال السلع والخدمات، فإنها في المقابل، تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري

---

[1]- سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص. 127.

[2]- آمارتيا صن، صادكو أوغاتا، أمن الإنسان الآن، حماية الناس وتمكينهم، تقرير لجنة الأمن الإنساني، نيويورك، 2003، ص. 10.

[3]- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009، ص. 35.

في القرن الواحد والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء"[1].

وقد جاء مفهوم الأمن الإنساني كرد فعل على المقاربة السائدة في التنمية المرتكزة على زيادة العائدات والتطابق بين النمو والتنمية، حيث إن اللجوء إلى قياس نوعية التنمية بحساب نسبة دخل الفرد إلى الناتج الوطني، ومؤشرات اقتصادية أخرى أوضح قصور هذا التوجه، ذلك أن زيادة مؤشر دخل الفرد لا يعني آليا حياة أفضل، فالنمو مهم لكنه ليس كافيا، ولابد من الاهتمام بنوعية النمو وعدالة التوزيع، وربط العلاقة بين النمو الاقتصادي وحياة الإنسان.

وعليه، يعد الأمن الإنساني المحور الأساسي الرابط بين التنمية وحقوق الإنسان المنتجة لمفهوم التنمية الإنسانية، فالأمن والاستقرار يتحققان عندما يمكن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن.[2] ويفرض الترابط الكبير بين الأمن الإنساني والتنمية ضرورة طرح مفهوم التنمية الإنسانية من خلال تعزيز الأمن والحفاظ عليه، وتقويته بعنصر التنمية والعدالة في التوزيع بين الشعوب خاصة الفقيرة منها، لنتوصل في النهاية إلى بناء الأمن، ذلك الهدف الذي تسعى الدول والحكومات لتحقيقه، كمطلب ضروري لتحقيق الاستقرار والسلم داخل المجتمعات.

وهكذا، يمثل مفهوم الأمن الإنساني نقطة التقاء بين أفكار الدراسات الأمنية والتنمية الدولية، فقد أطلقت دعوة شاملة لإعطاء الأهمية لدور الفرد، خاصة عندما أدرج مفهوم التنمية الإنسانية من خلال تعزيز قدرات الأفراد وتوسيع هامش الخيارات أمامهم، وإدراج مفهوم الأمن الإنساني في سياقه التنموي الذي ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994، المستمد مفهومه من حقوق الإنسان والحاجات الضرورية وتحقيق الكرامة المجتمعية

[1]- صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، دجنبر 2012، ص.242.

[2]- Mary Kaldor, Sonia Marcoux, « La Sécurité Humaine: un Concept Pertinent?», Politique Etrangère, N°.4, Hiver, 2006, P. 901.

والمادية، وتوفير حرية المبادرة الاقتصادية والسياسية وحرية التعبير والتفكير من أجل المزيد من الإبداع وإتاحة الفرص في ظل غياب أية حدود تمييزية بين الأفراد.

الفرع الثاني: التنمية الإنسانية

تميز العقد الأخير من القرن الماضي بتنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفا ووسيلة في منظومة التنمية، والذي عكس تحولا نظريا في الفكر التنموي أعاد الإنسان إلى محور الجهود والأهداف التي تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها.

فقد أدى التحول الذي عرفه مفهوم التنمية إلى إضفاء البعد الإنساني القائم على محورية الإنسان في العملية التنموية، حيث تم تجاوز فكرة الاهتمام الإنمائي المحدود بالأفراد لتصل إلى آفاق الاستثمار الإيجابي في الإنسان، أي الاستثمار في التعليم والصحة والغذاء الكافي والملائم والعمل اللائق، إلى جانب توفير فرص الإبداع والاستمتاع بالحياة بشكل أفضل.

دفعت هذه الفلسفة الجديدة بالأمم المتحدة إلى التفكير وفق منظور جديد، عن طريق إصدار تقارير تقييمية وتأسيسية لخلق تعريف جديد للتنمية قائم على توسيع آفاق الفرص الملبية لحاجيات الأفراد والمجتمع، أي خلق فرص أفضل للحياة من خلال تمكين الإنسان من تلبية هذه الحاجيات.

وقد أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 1990 صياغة واضحة وأساسية لمفهوم التنمية، وضع من خلالها مقياسا جديدا لأوضاع التنمية الإنسانية، حيث يرتّب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، اعتمادا على مؤشرات اقتصادية وصحية وتعليمية وثقافية ومعايير للحرية.

وتعرّف التنمية الإنسانية على أنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من خلال توسيع الخيارات أمام الناس، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل"[1].

وعلى هذا الأساس تنطوي التنمية الإنسانية على ثلاثة جوانب أساسية[2]:

• **الجانب الأول:** يتمثل في تشكيل القدرات الإنسانية من خلال توسيع نطاق الخيارات، مثل تحسين الصحة وزيادة المعرفة وتنمية المهارات وتوفير السكن الملائم والماء الشروب ومحاربة الفقر، وغيرها من الخيارات؛

• **الجانب الثاني:** يتمثل في ضرورة انتفاع الإنسان بقدراته المكتسبة، إما في تحقيق الأهداف الإنتاجية المرغوبة باستخدام القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من ثماره بشكل عادل، أو في تنمية قدراته الثقافية والتمتع بحقوق الإنسان؛

• **الجانب الثالث:** توسيع القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، وذلك بتوسيع الفرص المتاحة.

ولا تتوقف التنمية الإنسانية على هذه الجوانب الثلاثة فقط، بل تتعداها إلى جوانب واستحقاقات أخرى تشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان.

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين[3]:

المحور الأول: يركز على بناء القدرات البشرية الممكنة من أجل الوصول إلى مستوى رفاه إنساني راق، على رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لجميع البشر بدون تمييز.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1991.

[2]- نادر فرجاني، "سيرة تقرير التنمية الإنسانية العربية، النشأة، الرسالة، المنهجية وردود الفعل"، مجلة اضاءات، العدد الأول،شتاء 2008، ص. 871.

[3]- نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، العدد 283،شتنبر 2002، ص. 88.

المحور الثاني: يهدف إلى التوظيف الكيفي للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني.

وما يلفت الانتباه إلى التنمية الإنسانية أنها عملية معقدة وواسعة المجال، تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية، وهذا ما سعت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدءا بالتقرير الأول لعام 1990، إلى تأكيده[1]، حيث أولت الاهتمام أكثر للأبعاد المختلفة للتنمية الإنسانية من تقرير إلى آخر.

فالهدف من التنمية هو الوصول بالإنسان إلى الاكتفاء والإحساس بالكرامة، وزيادة فاعليته في أداء دوره الاجتماعي، مما يعكس الوعي المجتمعي المبني على الإرادة في التغيير الشامل الإيجابي لقدرات المجتمع وتحسين نوعية الحياة لبلوغ التماسك الاجتماعي والأمن الإنساني[2].

وفي ظل التحديات التي يشهدها عالمنا المعاصر، لم تعد المسألة مجرد حماية الإنسان من العنف، بل العمل على تفادي الوصول إلى هذه المرحلة عن طريق التنمية الإنسانية التي تقوي المناعة ضد النزاعات والصدامات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبذلك تضمن التنمية الإنسانية الأمن والاستقرار للأفراد.

ويؤكد "آمارتيا صن" أن الفقر تربة خصبة تشجع على الإرهاب والحروب الأهلية باعتبارها حرمانا معنويا[3]، كما أن الركود الاقتصادي وتراجع مستويات التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، يؤدي إلى حرب مفتوحة وتزايد الاضطرابات الاجتماعية والتوتر[4].

وفي السياق نفسه، صاغ "آمارتيا صن" منظور الحرية في الرفاه الإنساني على أساس أن "التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب

---

[1]- **راجع** تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990.

[2]- نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مرجع سابق، ص. 88.

[3]- Shahrabanou Tadjbakhsh, « Human Security: Concepts and Implications », Centre des Etudes et de Recherches Internationales Sciences Pro, N°.117-118, 2005, P.113.

[4] -Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999, P .03.

استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية وهي: الفقر، الاستبداد، فقر الفرص الاقتصادية، الحرمان الاقتصادي، إهمال الخدمات العامة، وأيضا غياب التسامح وتفشي استبداد الدولة"[1].

وفي سياق هذه المقاربة يمكن التعرف على حريات جديدة يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة السياسات العامة، وتتمثل في الحريات السياسية والإمكانيات الاقتصادية والفرص الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الشخصي، وتعكس هذه الحريات، مجتمعة، الاستراتيجية التنموية التي يطرحها مفهوم التنمية الإنسانية، حيث يمكن إدراج ستة مؤشرات أساسية غير قابلة للتجزئة للتنمية الإنسانية[2]:

• التمكين: يشمل توسيع قدرة المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم؛

• التعاون: ويتضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضامن كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي في نطاق مجال أوسع هو التفاعل الاجتماعي؛

• العدالة: وتتمثل في الإمكانيات والفرص المتساوية المتاحة أمام الأفراد، إلى جانب العدالة التوزيعية الخاصة بالدخل والاستفادة من نتائج التنمية؛

• الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم؛

• الأمن الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بمنأى عن أية تهديدات؛

---

[1]- أحمد باي، "التنمية الإنسانية كمقاربة لتحقيق التنمية والديمقراطية، قراءة في الجدل النظري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السابع، السنة 2016، ص.72.

[2]- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، مؤسسة عبد المجيد شومان، عمان، 2001، ص.102.

• والإنتاجية: أي المشاركة الفعالة للشخص في عملية الإنتاج والرفع من مستوى الدخل.

إن تعبير "الناس هم ثروة الأمم"، يوجز مضمون التنمية الإنسانية التي تقوم على تمكين الإنسان من تحقيق ذاته، عن طريق بناء قدراته والاستفادة من هذه القدرات، بحيث يمكن بناء القدرات البشرية من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، ولعيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة والتمتع بمستوى مناسب من الدخل. ويقودنا هذا لاستخلاص الدلالات التالية[1]:

- يتم تعزيز الخيارات الإنسانية يتم عبر اكتساب القدرات، وتنوع الفرص المتاحة لاستخدامها.

- يُعبّر مصطلح "الخيارات" عن مفهوم أرقى هو الاستحقاقات، والذي يعبر عن حق البشر الأصيل في هذه الخيارات، فالأفراد في فلسفة التنمية الإنسانية وبمجرد كونهم بشرا لهم حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا[2]. وانطلاقا من هذه الفكرة يفرق "آمارتيا صن" بين الفقر المادي والفقر المعنوي، باعتبار أن حاجة الإنسان ليست مادية فقط، وإنما هي معنوية كذلك تشمل الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[3].

- يعتبر النمو الاقتصادي من المنظور الإنساني، مدخلا ماديا لتحقيق التنمية الإنسانية، لكنه لا يعد هدفا في حد ذاته، فقد ورد ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1996 بأن: "النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد ينحاز للأقوياء بدلا من

---

[1]- نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مرجع سابق، ص. 126.
[2]- **نفس المرجع السابق، ص.** 126.
[3]- نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص. 102.

تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يُعليه، إن النمو الاقتصادي الذي يقضي على فرص العمل لن يؤدي إلى تنمية إنسانية"[1].

وهكذا، تقوم معادلة التنمية الإنسانية على توافر طرفين أساسيين: يتمثل الطرف الأول في القدرات الإنسانية، ويشمل الثاني الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتاحة والممكنة للإنسان. وبذلك، تتم عملية تنمية وبناء القدرات عن طريق تنمية الموارد البشرية؛ كالتغذية الجيدة والصحة والتعليم واكتساب المهارات، واستخدام هذه القدرات والاستفادة منها، ثم عن طريق الفرص المتاحة والمتوفرة لذلك. ويكون خلق الفرص الاقتصادية عن طريق توفير فرص الشغل والعمل، ومنح القروض للأشخاص أصحاب المشاريع الخاصة، في حين تقوم الفرص السياسية على مدى توافر الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، بينما تقوم الفرص الاجتماعية على الانخراط في جمعيات المجتمع المدني وفي حياة المجتمع[2].

بناء على ما سبق، فإن النظرة الشاملة لمضمون التنمية توضح تعدد أبعادها وارتباطها لتشكل منظومة متكاملة، وبذلك يمكن أن ننظر إلى التنمية الإنسانية من زاويتين أو منظورين، أولهما مادي (اقتصادي- اجتماعي) وثانيهما سياسي- قيمي، فمن المنظور المادي، يمكن اعتبار التنمية الإنسانية تلك العملية التي بموجبها يتم توفير الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستفادة المادية، مترافقة مع التغير النوعي والهيكلي في الإنتاج، والذي ينعكس بدوره على الحياة الاجتماعية. ومن المنظور الثاني - المنظور القيمي- فالتنمية الإنسانية ليست مجرد "تنمية موارد بشرية"، أو حتى "تنمية بشرية" أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس، بل هي نهج أصيل للإنسانية في التنمية، تستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى المتمثلة في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

كما أن التداخل والتكامل بين التنمية الإنسانية والأمن مرتبط بحقيقة أن تحقيق التنمية الإنسانية، بما توفره من منظومة الخيارات المتاحة للناس، لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في

---

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية، إتاحة الفرص للأجيال القادمة لسنة 2002، **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي** والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2002، **ص.** 18.

[2]- أحمد باي، "التنمية الإنسانية كمقاربة لتحقيق التنمية والديمقراطية"، مرجع سابق، ص. 74.

وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة، في حين تعنى التنمية الإنسانية بتوسيع الفرص المتاحة لهم لتشمل، بالإضافة إلى حماية أرواحهم، ضمان سبل عيش كريم وفي بيئة آمنة، حيث لا يمكن التراجع عنها باعتبارها انطلاقة التنمية وقاطرتها، لأن البيئة غير المستقرة والأوضاع الهشة أمنيا يكون لها تأثير سلبي على عملية التنمية، وهو ما يبين الارتباط والتداخل المشروط بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية.

المطلب الثاني: جدلية الأمن والتنمية

الأمن والتنمية عنصران متلازمان، أي خلل في أحدهما ينعكس سلبيا على الآخر، وأي استقرار أو تطور فيهما ينعكس إيجابيا عليهما، فالأمن هو المحرك الحقيقي للتنمية واستقرارها وازدهارها وديمومتها. لهذا تحرص دول العالم على الاهتمام بالأمن باعتباره أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة، وتسخر له كل الإمكانيات المادية والبشرية.

ويؤدي ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام الظروف المعيشية للفرد إلى ضعف الأمن، مما يهدد بانتشار مختلف الجرائم التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات الضرورية ثم تتطور مع الوقت وتتحول إلى جرائم تقف خلفها تنظيمات إجرامية تصعب مواجهتها. كما أن انعدام الأمن أو اختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأنفس، وبهذا تبدأ رؤوس الأموال في الهجرة خارج المناطق التي تشهد اختلالا أمنيا، ولذلك يعد الأمن مطلبا رئيسيا لجميع حكومات العالم وشعوبها، حيث إن تحقيقه يساهم في ازدهار ورقي وتقدم هذه الشعوب.

وتؤكد جميع كتب التاريخ، أن الأمم التي ازدهرت ونمت، كان الأمن هو المحرك الأساسي لها، فإحساس الإنسان بالأمن على عرضه وماله ونفسه، يكون الدافع الأساسي له للعطاء والتطور.

ويرتكز العمل من أجل تحقيق التنمية والأمن على ركيزتين أساسيتين هما:

• العمل من الداخل: أي استقرار التنمية والأمن الداخلي ويكون ذلك بالاهتمام بالأمن الوطني أو ما يسمى بالاستقرار الداخلي من أي تغيرات أو تقلبات أو قلاقل؛

• والعمل من الخارج: ويكون عبر الاهتمام بالأمن الخارجي وكل ما يرتبط بالعلاقات الدولية والمعاملات الخارجية.

ولتحقيق الركيزتين السابقتين يجب العمل على تقوية العناصر المكونة للمجالين الداخلي والخارجي، والمتمثلة في المكون السياسي والاقتصادي (الفرع الأول)، ثم المكون الاجتماعي والثقافي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التنمية والأمن السياسي والاقتصادي

يفترض تحليل العلاقة بين التنمية والأمن تحديد العناصر المكونة للأمن، خاصة على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث يعتبر المكون السياسي أحد العناصر الأساسية للأمن المتعلقة بالنظام السياسي الداخلي للدولة، والمرتبط بكفاءة وقدرة النظام على إدارة السياسة الداخلية للدولة ووضع البرامج التنموية والسياسات العامة وسبل تنفيذها، وقدرته على تلبية احتياجات السكان ومطالبهم، كما يتمثل في قدرة الجهاز الدبلوماسي للدولة على صياغة سياسة خارجية تحقق لها احترامها وثقلها إقليميا وعالميا (الفقرة الأولى).

بينما يعتبر المكون الاقتصادي أحد المكونات ذات الأهمية الخاصة، لتأثيره على المكونات الأخرى للأمن، حيث يؤثر الموقف الاقتصادي الداخلي في مدى استقرار الدولة داخليا، ويؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد في المجالات الأخرى مادام الفرد آمنا على قوت يومه، فيقال "من يملك قوت يومه يملك القدرة على اتخاذ قراره"[1]، أي أن الدولة التي تمتلك قوت شعبها ولا تعتمد على قوى خارجية في توفيره يمكنها أن تتخذ القرار الذي تراه صحيحا بالنسبة لها (الفقرة الثانية).

[1]- **محمد رضى فودة**، الاستراتيجية والأمن القومي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص. 8.

الفقرة الأولى: التنمية والأمن السياسي

يمثل الأمن السياسي حاجة اجتماعية أساسية، بل "حقا" أساسيا من حقوق الإنسان، وشرطا موضوعيا للحرية التي قوامها العدالة، ولا يمكن الوصول لهذا إلا في مجتمع يحقق لأفراده إشباعا لحاجاتهم الأساسية[1].

ويعتبر الأمن السياسي من أهم الدعائم الأساسية لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، باعتباره "حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية، تتحقق من خلال تشجيع وتنمية المشاركة السياسية، وانعدام الشعور بالعزلة السياسية، فالفكر السياسي المستنير ثمرة التنشئة السياسية الهادفة والواعية، عادة ما يكون أساس استقرار الدولة السياسي، وضمانة لأمنها الوطني بمفهومه الشامل"[2].

ويقوم الأمن السياسي على فكرة الوعي الإنساني، وهو محور إدراك مبدأ الشرعية السياسية التي يرتكز عليها النظام السياسي والمرتبط بالسلوك الإنساني. فالأمن السياسي هو مجموعة من العمليات المرتبطة بالسلطة والنفوذ والصلاحيات التي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي تنظيمي معين، يتضمن أنماط متداخلة متعلقة بحياة المواطن، وبعمليات صنع القرار السياسي، وإدراك الأنشطة السياسية داخل المجتمع، أي أنه يبني مرتكزاته على أمن المواطن، باعتباره كائنا حركيا واعيا قابلا للتغيير والتطور، ومدركا لشرعية المطالبة بحقوقه وحرياته[3].

ويهدف الأمن السياسي إلى المحافظة على حرية الإرادة الوطنية وحرية اتخاذ القرار السياسي وتأمين السياسة، كما تعتبر شرعية النظام السياسي مفتاح الأمن الداخلي في الدولة ونقطة القوة أو الضعف التي تسعى دول المصالح إلى استغلالها، لذلك فانهيار أي دولة يبدأ من التشكيك في مدى شرعية نظام الحكم، وإثارة التيارات المختلفة ضد هذا النظام.

---

[1]- نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، من وجهة نظر سوسيولوجية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2000، ص. 174.

[2]- فهد بن محمد الثقحاء، مرجع سابق، ص.72.

[3]- جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص.92.

كما باتت البيئة الأمنية المعقدة تفرض على الدول أدوارا جديدة، سواء كضامنة للأمن أو فاعلا مسؤولا عن تحقيقه. وتعكس أزمة بناء الدولة إحدى أبرز المعضلات الأمنية التي تعاني منها الدول، وما يميز هذا الفشل هو ارتباطه بأزمة النظام السياسي، فالأمن السياسي للدولة هو عبارة عن حفظ أمن النظام السياسي الداخلي، وحمايته من الأزمات المعبر عنها في فكر "جوزيف لابالومبارا" Joseph La Palombara، والمتمثلة في أزمة هوية، أزمة مشاركة، أزمة شرعية، أزمة توزيع، وأزمة تغلغل[1]. وتعد هذه الأخيرة من أخطر الأزمات المهددة للأمن واستقرار الدولة، والتي تعبر عن عدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطته وقراراته على أجزاءه، لوجود قوى ومؤسسات موازية ترفض السلطة الحاكمة، ما يعرض الدولة للتدخلات الأجنبية أو بمعنى أدق فرصة لظهور التهديد الخارجي، وهذا لا يعني أن باقي الأزمات المذكورة تقل أهمية عن غيرها، بل تعكس وتعبر هي الأخرى عن خلل في النظام السياسي، وعدم تكامل وانسجام أجزائه الأخرى، وعدم قدرته على التكيف وإحداث التوازن في ظل الأزمات.

وتظهر أزمة الهوية عندما تغيب الحقوق الثقافية، مما يخلق ويولد عنفا بنيويا مجتمعيا، ويظهر ذلك في الدول المفتتة والمقسمة، ويرجع ذلك لغياب الحكم الديمقراطي الذي يضمن الحقوق ويفرض الواجبات من خلال المشاركة الديمقراطية الفعالة.

أما إذا أصاب عملية المشاركة خلل فنكون أمام أزمة مشاركة، نتيجة عدم مشاركة جميع الفواعل المجتمعية في اتخاذ القرار وصنعه، واحتكار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، مما يولد الشعور بالقهر والحرمان. ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة، مما يؤثر في عملية توزيع الموارد وعدم رضا الأفراد على السياسات المتبعة، وتتولد الأزمات في بيئة الدول الضعيفة أو الفاشلة ذات الأنظمة الهشة وغير الشرعية، إضافة إلى تخلفها واستبدادها.

[1]- ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية **إدارة السلطة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص.134.

لذا، تخلق عملية التنمية، بوجه عام، الظروف والشروط الملائمة للتطور، كما تهدف إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا متطورا وديمقراطيا.

فالتنمية في العلاقة بالأمن السياسي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع، وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد، عبر أسلوب تدريجي بما يزيد من فعالية واستقرار النظام السياسي[1].

كما أن الضامن الأساسي والكفيل بحماية الأمن السياسي للدولة يتمثل في بناء دولة الحق والقانون، والتي تجعل من سيادة القانون ومن المساءلة والشفافية وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية وتكريسها أركانا أساسية لها، وذلك من خلال تفعيل السياسات العامة وترشيدها، وإصلاح الأنظمة السياسية والأمنية وجعلها في خدمة الأفراد، وضمانة للحقوق والحريات.

الفقرة الثانية: التنمية والأمن الاقتصادي

يعتبر الأمن الاقتصادي من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية، ذلك أن انعدام الأمن يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد الاقتصادية وإهمالها، وإلى سوء توزيع الدخل وزيادة نسب الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما يؤثر على تحقيق التنمية التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن، ذلك أنه عندما يتوفر الأمن الاقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية مما يساعد على استتباب الأمن والاستقرار[2].

ويصعب التمييز بين التنمية والأمن الاقتصادي لأنهما مترابطان؛ فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما عبأ المجتمع موارده الاقتصادية لسد احتياجاته الأساسية، تزايدت درجة

---

[1]- علي بن سلمان الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطة عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص.148.

[2]- أحمد مصنوعة، "الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد الثاني، العدد 3، 2016، ص.73.

مقاومته للتهديدات الخارجية[1]، فالأمن الاقتصادي يمنح الثقة في إمكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات[2].

وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الاقتصادي بأنه "الحالة التي تمكن الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. وتشمل الاحتياجات الأساسية؛ الطعام والماء والمأوى واللباس وأدوات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم"[3].

ويتكون الأمن الاقتصادي حسب منظمة العمل الدولية من الأمن الاجتماعي الأساسي، والذي يحدده الوصول إلى البنية التحتية للاحتياجات الأساسية المتعلقة بالصحة والتعليم، وغيرها من الاحتياجات الأساسية للأفراد[4]. فالأمن الاقتصادي هو حماية الفرد من الفقر وشعوره بالطمأنينة، وعدم الخوف من احتياجه المادي.

ومن خلال العناصر التي تم التعرض إليها، تتضح الرؤية الاقتصادية للأمن، حيث تعني التنمية والاكتفاء الذاتي والرفاهية، وذلك من خلال العناصر التالية[5]:

- ✓ التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة؛

---

[1]- حميد الجميلي، صالح إبراهيم، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، **الطبعة الأولى**، 2002، ص.24.

[2]- خالد معن، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص.10.

[3]- Le Comité international de la Croix-Rouge(CICR), définit la sécurité économique comme la capacité d'une personne, d'un ménage ou d'une communauté à pourvoir durablement et dignement à ses besoins essentiels. Ces derniers peuvent varier en fonction des besoins physiques, de l'environnement et des normes culturelles en vigueur. La nourriture, l'abri, les vêtements et l'hygiène sont considérés comme des besoins essentiels, générant des dépenses inévitables; les ressources indispensables pour gagner sa vie, ainsi que les coûts associés aux soins de santé et à l'éducation, font aussi partie des besoins essentiels. Voir le site Officiel du (CICR),
https://www.icrc.org/fr/nos-activites/securite-economique, Consulté le 23 Mars 2019.

[4]- **أحمد مصنوعة، الأمن الاقتصادي العربي**، الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص.71.

[5]- صالح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص.13.

- ✓ وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق الاكتفاء الذاتي لدولة ما يجنبها الضغوط الخارجية.

كما يتأثر الأمن الاقتصادي للدولة بالتوازن الاقتصادي غير المتكافئ بين طبقات المجتمع، وبالتوزيع غير العادل للثروات وعدم المساواة في تكافؤ الفرص. ويمكن ضمان الأمن الاقتصادي للدولة من خلال تنمية الموارد الطبيعية والبشرية لبلوغ التنمية الإنسانية، وترشيد السياسات الاقتصادية للتصدي للمشاكل المجتمعية التي يمكن أن تشكل مستقبلا تهديدا اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

وعليه، يتوفر الأمن الاقتصادي عن طريق تأمين اقتصاد الدولة من التهديدات الاقتصادية، كالتبعية والديون والفساد الاقتصادي، والذي يعرض الدولة وأمنها الاقتصادي للتدخل الأجنبي والمؤسسات الاقتصادية العالمية، وفرض سياساتها ومساعداتها المشروطة بالضغط على الدول لتبني إصلاحات اقتصادية متبوعة بإصلاحات سياسية من خارج كيان الدولة، مما يؤثر على سيادتها ووضعها الداخلي. فالتنمية والأمن الاقتصادي يهدفان إلى تأمين اقتصاد الدولة ومشروعاتها الاقتصادية ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للسكان.

الفرع الثاني: التنمية والأمن الاجتماعي والثقافي

أضحى السعي لتحقيق التنمية سمة أساسية من سمات المجتمعات التي تنشد التقدم والرقي. وفي سعيها إلى ذلك، عادة ما تواجه المجتمعات العديد من التحديات والصعوبات التي ينبغي عليها أن تجد لها الحلول الملائمة لمواجهتها. ومن الملاحظ أيضا أن تلك المساعي والجهود عادة ما تكون ذات صيغة علمية، أي أن منطلقها هو دراسة المجتمع دراسة علمية منظمة ودقيقة، بما يتضمنه من تفاعلات وعلاقات ومكونات بهدف التوصل إلى أنسب السبل للتغلب على معيقات التنمية في شتى المجالات.

وما من شك أن نجاح الجهود التي ترمي إلى تحقيق التنمية، يتوقف إلى حد بعيد على العوامل الاجتماعية التي تسود المجتمع (الفقرة الأولى)، كما أنها تتأثر بصورة واضحة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها وهويتها، وبمستوى التمكين المعرفي للأفراد (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التنمية والأمن الاجتماعي

يعد الأمن الاجتماعي من الضروريات المهمة لتحقيق التنمية، فالمجتمع المهدد في أمنه الاجتماعي لا يستطيع تحقيق غايته وأهدافه. ورغم عدم وجود مفهوم محدد للأمن الاجتماعي، لكن في المجمل يمكن تعريفه على أنه "إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار، لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا"[1]. كما أنه عبارة عن "حالة تنطلق من الشعور بالانتماء تستند إلى الاستقرار، وتستمد مقوماتها من النظام؛ بمعنى أن تلك الحالة تفترض وجود بناء تنظيمي أو تنظيم جماعي اتفاقي يشعر الأفراد بالانتماء إليه، ويتسم بالثبات والاستقرار والدوام"[2].

وهناك من يرى أن الأمن الاجتماعي يشمل كل نواحي الحياة التي تهم الإنسان المعاصر، فهو يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار، كما يتناول تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالحاجة والعوز، وبذلك يشمل الرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية في حالة البطالة أو التوقف عن العمل، كما يهدف إلى تأمين الرفاهية الشخصية، وبالتالي تأمين الوقاية من مظاهر انعدام الأمن[3].

كما يقصد بالأمن الاجتماعي "كل الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الهادفة إلى توفير ضمانات شاملة، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية

---

[1]- رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي، مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، جامعة آل البيت، كلية الشريعة، الأردن، 2012، ص.11.

[2]- فهد بن محمد الشقحاء، مرجع سابق، ص.62.

[3]- مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص.71.

اللازمة، وتوفر له سبل تحقيق أقصى تنمية لقدراته وقواه، وأقصى درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية"[1]. وعلى هذا الأساس يعتبر الأمن الاجتماعي حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم والتطور، وتعتمده خطط التنمية في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة[2].

ورغم تعدد الآراء حول مفهوم الأمن الاجتماعي، فإنه يهدف إلى تلبية الحد الأدنى من الحاجات الإنسانية الأساسية، كالغذاء، الصحة، التعليم والسكن. كما أنه اهتم في مرحلة لاحقة بتوسيع القدرات الأساسية للسكان[3]. وذلك من خلال وضع ترتيبات وأولويات للأمن الاجتماعي للتصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتلبية الحاجات الضرورية لتشمل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع عن طريق نظم شاملة تحمي من الفقر والبطالة والأمراض، وتوفر الرعاية الصحية. وبالتالي تهدف السمات الأساسية للأمن الاجتماعي إلى الحد من الفقر المدقع وتوفير الحماية الاجتماعية، وتشجيع المساواة في الدخل والاستهلاك.

ويتميز مفهوم الأمن الاجتماعي بكونه في حالة تغير مستمر بفعل التغيرات الدولية والسياسات الدولية التي أدت إلى ظهور أنماط جديدة للأمن الاجتماعي، تماشيا مع التطورات والتغيرات الدولية التي أثرت على الوضع الداخلي، ومن ثم الأمن المجتمعي[4].

ويرتبط الأمن الاجتماعي ارتباطا وثيقا بالتنمية، من خلال توفير الخدمات الجيدة وتشجيع الابتكار والإنتاجية والتماسك الاجتماعي، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه الأمن

---

[1]- نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1988، ص.4.

[2]-رشاد زيد الكيلاني، نفس المرجع السابق، ص.12.

[3]- للمزيد من التوضيح حول موضوع الأمن الاجتماعي، **راجع**:

- Kappa P.Kannan, « Social Security, Poverty Reduction and Development », ESS Extension of Social Security, Paper, N°.21, 2004, P. 14.

[4] - Dharam Ghai, « Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective », International Institute for labour Studies, Discussion Paper, Geneva, 2002, PP. 9-10.

الاجتماعي، مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية، والتي تتطلب آليات لتعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية.

وفي هذا السياق، دعا إعلان الألفية للتنمية لعام 2000 إلى بذل المزيد من الجهد للقضاء على الفقر والحد منه، وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية ومعالجة المشاكل التي تهدد الأمن الاجتماعي، كتدني مستوى الدخل وانتشار الجوع والمرض، وتدني مستويات التعليم والصحة[1].

ويمكن استيعاب المشاكل التي تهدد الأمن الاجتماعي من خلال إصلاحات اقتصادية وسياسية، وخلق مؤسسات تعمل على تطبيق القانون ومحاربة الفساد، وتبني العدالة الاجتماعية، وإشراك الناس في اتخاذ القرار، والعمل على توفير فرص الشغل، وحسن استخدام الموارد المادية والبشرية لكي يستفيد أكثر الناس فقرا والفئات المهمشة في المجتمع من العملية التنموية[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمن الاجتماعي يتأثر بدرجة التقدم الاقتصادي للدول، لذا يشكل تحديا للدول النامية في توسيع نطاقه وشموليته، وعدم استبعاد حاجات ومطالب الأفراد وتمكينهم من مواجهة العوز والحاجة، وذلك من خلال إيجاد البدائل والاختيارات واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشاكل المجتمعية عن طريق تبني نظم وسياسات عامة يخضع لها الجميع دون تفاوت أو امتياز.

الفقرة الثانية: التنمية والأمن الثقافي

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما متعاظما بالثقافة، باعتبارها العنصر الأهم في بناء المجتمعات الإنسانية، وخاصة عندما اتسع مفهوم الثقافة ليشمل كل

[1]- إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سابق.

[2]- Dharam Ghai, Op.Cit., PP. 15-16.

أو أكثر أنماط السلوك الإنساني، والتي تتشكل على ضوء محددات عدة تؤدي إلى صياغة تعبير ثقافي عن نمط العيش المرغوب فيه[1].

ويعرف "ادوارد تايلور" Edward Taylor الثقافة بأنها "هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعارف والعقائد والفنون والتقاليد والأخلاق والقوانين، باختصار هي العادات والسلوكيات والضوابط التي يتعلمها الإنسان من مجتمعه بوصفه عضوا فيه، وعليه مسؤوليات وواجبات تجاه ذلك المجتمع"[2].

وقد يوحي الحديث عن الأمن الثقافي بأن العبارة تحمل قدرا من التناقض، على اعتبار أن أمن الثقافة يقارب معنى يحث الثقافة عن أمنها وانعزالها عن الثقافات الأخرى، وبالتالي تساهم في إفقار نفسها، لكن هذا التصور يبقى قاصرا عن فهم معنى الأمن الثقافي في علاقته بالتنمية، حيث يشير إلى الإبداع والانفتاح والتفاعل مع ثقافات أخرى، بمعنى القدرة على توفير حاجاتها بناءً على الإنتاج والتراكم المعرفي ومغالبة الندرة، ورفع خطر الخوف من العجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع والفكر والوجدان[3].

فالأمن الثقافي يوفر الحماية لفكر الأمة وعقيدتها وقيمها من أخطار الغزو الثقافي، ويهدف إلى ضبط التوجهات القيمية للأفراد وسلوكهم من ناحية، وتنظيم التفاعل الاجتماعي من ناحية ثانية، من خلال ضبط المجتمع والسيطرة عليه. فالأمن الثقافي يسعى إلى حماية الإبداعات الإنسانية التي تغني فكر الإنسان[4].

وإذا كانت الثقافة تشير في معناها الواسع إلى جميع السمات الروحية والمادية، والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا معينا من المجتمعات، وتتجسد فيها النظم والعادات

---

[1]- أمير رضائي، فيروز راد، تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية، 2016، ص.7.

[2]- أمير رضائي، فيروز ردا، **مرجع سابق**، ص.15.

[3]- عبد الإله بلقزيز، في مفهوم الأمن الثقافي، مقال منشور بمركز الخليج للدراسات، في 01 يونيو2009، تاريخ الولوج 12 **شتنبر**2018. http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions

[4]- عاصي حسين حمود، "أثر الثقافة الموجهة على أمن وهوية المجتمع العراقي"، مجلة الفراهيدي، العدد 23، أبريل 2015، ص.371.

والتقاليد والمعتقدات وما يتمتع به أفراد ذلك المجتمع من حقوق، فإن ذلك يجعل الثقافة تمثل نسيج المجتمع ووعيه الجمعي في علاقتها بالتنمية[1].

فعملية التطور الثقافي لا ينبغي أن تترك لتتم بصورة عفوية تفتقد للتنظيم، بل لابد من التخطيط والمتابعة في مجال الثقافة، ولا يمكن ضمان تنمية ثقافية متوازنة إلا من خلال دمج المعطيات الثقافية في الاستراتيجيات التنموية، لذلك يجب أن تتم هذه الاستراتيجيات داخل الإطار التاريخي والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع[2].

ومما لا شك فيه، فقد كانت المعرفة عبر التاريخ الإنساني دائما مصدر بناء للحضارات الإنسانية في كل زمان ومكان، حيث ازدهرت الأمم وتطورت عندما أيقنت أن المعرفة هي العامل الأساسي لتطور الشعوب، ولها تأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3].

كما أن النجاح في الجانب المعرفي لا يتحقق عبر نقل المعرفة واستهلاكها كخدمة وسلعة جاهزة، وإنما يتوقف على مدى استعداد الدول لتمَلك منظومة تعليمية متطورة وبحث علمي متقدم، وبيئة تساعد على الحرية والإبداع والابتكار وتستجيب لمطالب التنمية[4].

وبهذا، يتقاطع تحقيق التنمية الثقافية مع تحقيق التنمية الإنسانية، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن المعرفة والثقافة قد غدتا حجر الزاوية في تحقيق التنمية الإنسانية بوصفها أداة لتوسيع خيارات البشر والرفع من قدراتهم، مع ملاحظة أن توسيع خيارات وقدرات البشر هو السبيل الجوهري لتحقيق التنمية الإنسانية، وأن المعرفة هي السبيل الجوهري لبلوغ الغايات الإنسانية، كما أضحت المحرك الأساسي للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ورابطة قوية بين اكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع[5].

---

[1]- شما بنت خالد آل نهيان، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص.37.

[2]- عاصي حسين حمود، مرجعسابق ، ص.371.

[3]-صادق علي طعان، "الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد 13، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2009، ص.7.

[4]- الغالي احرشاو، "المعرفة والتنمية الإنسانية: مقاربة سيكولوجية"، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 32، 2014، ص.8.

[5]- تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفةلسنة 2003، مرجعسابق. ص.37.

الفصل الثاني: المتغيرات الجيوسياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية

يتأتى فهم التحولات التي شهدتها الدول المغاربية، والبحث في المتغيرات الجيوسياسية الجديدة التي أفرزتها أحداث ما يسمى إعلاميا "الربيع العربي"، من خلال استعادة معطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية.

في محاولة لتحديد المفاهيم، يجب أن نفرق بين مفهومين متلازمين ولكنهما مختلفان، المفهوم الأول هو الجغرافيا السياسية، والثاني هو الجيوسياسة أو الجيوبوليتيك، فالأول يشير إلى الواقع الموضوعي لدولة أو إقليم معين، من حيث الموقع الجغرافي ومعطياته الطبيعية ومقوماته وإمكانياته، والتي هي في معظم الأحوال ثابتة إلا في حالات نادرة حين تحاول الدولة أو الأطراف المكونة للإقليم تغيير هذا الواقع، أما الثاني؛ وبعكس الأول، ديناميكي ومتغير، فالجيوسياسة تنظر إلى الجغرافيا وانعكاسها على الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، في علاقتها مع الواقع المتغير بمعطياته ودلالاته.

فقد يتغير الواقع الجيوسياسي رغم ثبات الجغرافيا السياسية، فعلى سبيل المثال؛ كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في مرحلة الحرب الباردة، يتنافسان على استمالة بعض الدول لتغيير الواقع الجيوسياسي لإقليم معين. وليس هناك أبلغ مثال مما يشهده الإقليم المغاربي، بعد الأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية بداية عام 2011.

إن الحديث عن الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، وبغض النظر عن التماثل أو التباين بين المفهومين من خلال التعريف، يأتي في سياق تحليل وتفكيك معطيات الجغرافيا السياسية بالمنطقة المغاربية، على اعتبار أن جزءا هاما من التحول الذي شهدته الدول المغاربية، والذي انطلقت شرارته الأولى من تونس، وانتقل بشكل سريع إلى باقي البلدان المغاربية، قد أملته الخصائص الجغرافية والسياسية والأمنية والسوسيواقتصادية لهذه المنطقة، وهو ما يتضح عند تفسير عوامل وأسباب اندلاع تلك الحركات الاحتجاجية وما خلفته من آثار ونتائج.

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية

تتفق الاستراتيجيات الدولية، على اختلافها، على أهمية ومحورية العامل الجغرافي-السياسي في تحقيق أهداف الدولة، ومجابهة التحديات التي تعترض طموحاتها، وتثبيت مكانتها في سلم توزيع القوى الدولية، وإظهار الدور الأكثر تميزا، بل والسعي إلى تحسين تلك المكانة وذلك الدور.

ورغم أن الجغرافيا لا تحدد الأهداف السياسية والاستراتيجية بصورة حتمية للدول، إلا أنها تقدم فرضيات لواضعي السياسات وصناع القرار. كما أن هناك دائما علاقة جدلية بين تقدم الشعوب والأمم وبين الجغرافيا السياسية، فكلما تذكرت أمة ما مشروعها واستعادت ذاكرتها الحضارية بحثت عن تأمين وجودها عبر تغيير مسارها، لتتفق مع هويتها الحضارية ومشروعها السياسي.

ويمكن القول، إن لكل دولة جغرافية جيولوجيا أو تضاريس طبيعية وجيولوجية بحتة تتعلق بطبيعة الأرض وسماتها التي تضمها حدودها الجغرافية، ولكن ليس لكل منطقة جغرافيا سياسية أو تأثير مستمر ومتجدد على حدودها يرتبط بسياستها ومشروعها.

ويستلزم البحث في الجغرافيا السياسية توضيح سياق النشأة والتطور الذي عرفته، وتحديد مضمونها ومفهوما، وتعيين الفروق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك (المطلب الأول)، فلا يكتمل البحث فيهما ودراستهما من دون توظيفهما في دراسة خصائص الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

يتعرض الباحثون في الجغرافيا السياسية في الكثير من الأحيان للنقد، وذلك لعدم وجود حدود واضحة لذلك الفرع من العلوم الجغرافية، إذ إنه يتداخل مع التاريخ والجيوبوليتيك. ورغم هذا، فمما لا يخفى هو تلك العلاقة الوثيقة بين الشؤون والأحداث الدولية من ناحية، والبيئات الجغرافية التي تظهر فيها من ناحية أخرى، ولعل الصعوبة

تظهر في رسم خط واضح بين ما هو جغرافي وما هو غير ذلك، ومن ثمة كان عمل الجغرافي السياسي في منطقة الحدود المشتركة بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة[1].

وتشكل الجغرافيا السياسية واحدا من الموضوعات الشائكة في الدراسات الحديثة، ذلك أن الباحث مضطر إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع- الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث والاضطرابات ذات الطبيعة الأمنية والعسكرية- مع العوامل والخصائص الجغرافية شبه الثابتة، ومحاولة رسم صورة معاصرة للوحدات السياسية بخلفياتها الطبيعية والبشرية والتاريخية والحضارية[2].

وإذا كانت هذه صعوبة الجغرافيا السياسية، فالجيوبوليتيك أكثر صعوبة؛ لكونه يقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات الموقع الجغرافي للوحدة السياسية مع التطورات المتلاحقة لبنية النظام الدولي والإقليمي. وبما أن الجيوبوليتيك في أساسه خطة للمستقبل السياسي لإقليم أو قارة أو العالم برمته، فإنه أقل موضوعية من الجغرافيا السياسية لارتباطه بأفكار منظري سياسات واستراتيجيات القوى العظمى من أجل السيطرة على مناطق النفوذ.

ويفرض البحث في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، توضيح سياق نشأتهما وتطورهما، كما يستلزم تعيين الفروق بينهما عبر تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوبوليتيك.

الفرع الأول: نشأة الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

يعتبر البحث في نشأة كل من الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك أمرا ضروريا للوقوف على مراحل تطورهما، وذلك في أفق تحديد معنى ومغزى كل من مفهوم الجغرافيا السياسية ومفهوم الجيوبوليتيك للتمكن من التمييز بين المفهومين وعدم الخلط بينهما.

---

[1]- محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلوالمصرية، الطبعة الأولى، 2010، ص.1.

[2]- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2012، ص.10.

الفقرة الأولى: تطور حقل الجغرافيا السياسية

تعد الجغرافيا السياسية فرعا حديثا من فروع الجغرافيا، وقد بدأ تبلور شخصيتها المستقلة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولعل من أسباب بروز هذا الحقل المعرفي مؤخرا هو ما ترتب على مرحلة الاكتشافات الجغرافية من تحولات وتغيرات في الفكر الجغرافي بشكل عام.

تزامن هذا التطور والتغير مع ظهور وحدات سياسية جديدة، ومحاولة اقتسام بعض الوحدات بين الدول التي سعت لاستعمارها، وما ترتب عن ذلك من بروز للفكر القومي ولكثير من المشكلات الدولية[1]. بالإضافة إلى التغيرات التي أحاطت بالكيانات البشرية، والتي أدت إلى ارتفاع في المستويات الفكرية والحضارية والديمغرافية، ودورها في تضخيم حجم ومعنى ونتائج الفروق والتباين بين البيئات والأوطان والأقاليم التي تتضمنها الوحدات السياسية[2].

وكانت الجغرافيا السياسية حتى نهاية القرن التاسع عشر، تشكل حقلا معرفيا يضم مختلف فروع الجغرافيا الطبيعية والبشرية (تضاريس، مناخ، نبات، سكان، موارد طاقية) في علاقتها مع النظم السياسية ومع الدولة أو الدول. وتعود نشأتها إلى تواريخ قديمة، حيث استمرت من الإغريق وفلاسفتهم حتى عصر الأنوار في أوروبا[3].

ولم يكن الفكر العربي والإسلامي بعيدا عن مختلف العلوم والمعارف ومنها الجغرافيا السياسية، إذ ترجع البدايات الأولى لهذا الفرع من الجغرافيا إلى القرن الخامس عشر، ويعد العلامة ابن خلدون الرائد الأول في مجال الكتابة بموضوعات الجغرافيا

---

[1]- علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، **الطبعة الأولى**، 1997، ص.13.

[2]- صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية- **مصر، الطبعة الأولى**، 1973، ص.15.

[3]- نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2014، ص. 20.

السياسية[1]، وتشهد بذلك مقدمته من كتاب "العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"[2]. فقد أورد تفاصيل عن الدولة ونشوئها وأعمارها وطبقة الحكم، وتطرق إلى قوة الدولة واتساعها في المستقبل، ثم بين كيف أن تعدد القبائل وتشعبها وكثرتها يمكن أن يعيق قيام الدولة، حيث ظل التحليل الجيوسياسي هو المحرك الرئيسي لكتابات ابن خلدون في مجال السياسة والدولة[3].

وقد برزت الجغرافيا السياسية من خلال الربط بين أثر الظروف الجغرافية في نظام الحكم والنشاط البشري للشعوب وميلها للحرية والخضوع، كما يبدو من كتابات "جان بودان Jean Bodin"[4] في القرن السادس عشر الذي كان يرى أن شكل الجمهورية ينبغي أن يتطابق مع صفات البشر. ثم "شارل مونتيسكيو Charles Montesquieu"[5] الذي ذكر في كتابه "روح القوانين" أثر كل من المناخ وسطح الأرض على حياة الشعوب والقوانين والنظم السياسية[6].

ومع ذلك، نجد أنه إلى غاية السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، لم تكن الجغرافيا السياسية قد تبلورت كعلم كما هو معروف اليوم، أي أن الدراسات الأولى المعبرة عن طابع الجغرافيا السياسية على الصعيد القاري والعالمي ظهرت في تسعينات القرن التاسع عشر وفي أوائل القرن العشرين، حيث ظهرت المبادئ والآراء التي تعبر عن نظرة واسعة وشاملة من قبل العلماء، والتي مهدت أو ساعدت بعد ذلك في إمكانية تحليل كيان الدولة في صورة الأرض التي توجد أو تقوم عليها، كما ساعدت أيضا في إمكانية ربط الدول ببعضها البعض، أي كوحدات سياسية يضمها تنظيم عالمي واسع. واستنادا إلى ذلك، تمكن هؤلاء العلماء من إمكانية استشراف المستقبل في هذا الموضوع، وبما سيكون عليه

---

[1]- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون ولد في تونس عام 1332 وتوفي في 1406، صاحب أعظم مؤلف موسوعي "العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" ومؤسس علم الاجتماع أو العمران البشري، وهو الذي صاغ فلسفة التاريخ.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (تاريخ ابن خلدون)، تقديم أبو صهيب الكرمي، بين الأفكار الدولية، د.ط، د.س.ن.

[3]- محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص.29-30.

[4]- جان بودان Jean Bodin (1530-1596)، فيلسوف ومفكر سياسي فرنسي.

[5]- شارل مونتيسكيو Charles Montesquieu (1689-1755)، فيلسوف ومفكر سياسي فرنسي.

[6]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص.15.

سلوك الدول، والتنبؤ بتطبيق الاستراتيجية الجغرافية على نمو الدولة، وتطورها أو كفاحها من أجل البقاء[1].

ويكاد يجمع كافة الباحثين على أن التطور الأساسي والمهم والأكثر تأثيرا في ميدان الجغرافيا السياسية، حصل مع دراسات عالم الجغرافيا الألماني "فريدريك راتزل" Friedrich Ratzel[2]، الذي يعد المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية الحديثة[3]. ويعتبر كتاب « Politische Geographie » الصادر في عام 1897 أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة[4]، إذ اعتبر "راتزل" الجغرافيا السياسية جزءا لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، حيث حاول في هذا الكتاب أن يبرز العلاقة بين الدولة والأرض وأثر البيئة في الدولة. كما تناول في دراسته أساسين هامين من أسس الجغرافيا السياسية، وإن كان قد سبقه إليهما "وليام بيتي"William Petty[5]، وهما: الموقع والمساحة، فقد درس موقع الدولة على الخريطة، والمجال الذي يمكن أن يتحرك فيه سكان هذه الدولة، كما ناقش مقومات قيام الدولة؛ من موقع ومساحة وسواحل وتضاريس وغطاء نباتي، وأكد على أهمية موقع العاصمة والظروف الحضارية والمعتقدات الدينية، ومدى الوحدة والتفكك في الدولة، وأعطى للحدود السياسية أهمية خاصة؛ باعتبارها الكائن الحي الخارجي المغلف للدولة، والذي يعكس نموها وقوتها، ويضمن لها الأمن والحماية[6].

وقد أثرت تعاليم "راتزل" وقواعده في مجمل الأفكار والمبادئ التي انضوت في إطار الجغرافيا السياسية، سواء في ألمانيا أو في العالم، وشكلت كتاباته مرتكزا ثابتا لانطلاقات جديدة. وهكذا، انطلق مؤسس معهد الجيوبوليتيك في جامعة ميونيخ "كارل

---

[1]- أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977، ص. 281-282.

[2]- فريدريك راتزل Friedrich Ratzel (1844-1904)، عالم ألماني وأستاذ الجغرافيا في جامعة ليبزيج، وأحد مؤسسي الجغرافيا السياسية.

[3] - ويصف "ألكسندر دوغين" عالم الجيوبوليتيك الروسي "فريدريك راتزل" بأب الجيوبوليتيكا، رغم أن هذا الأخير لم يستخدم مصطلح الجيوبوليتيك في أعماله. راجع: ألكسندر دوغين، أسس والجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004، ص.75.

[4]- Friedrich Ratzel, Géographie Politique, Traduction de Pierre Rusch, Editions Régionales Européennes, Economica, Paris, 1988.

[5]- وليام بيتي William Petty (1623-1687) طبيب جراح بريطاني اهتم بدراسة الجغرافيا والخرائط لينتهي إلى الجغرافيا السياسية، كما أنه أحد مؤسسي الاقتصاد السياسي.

[6]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص.17.

هاوسهوفر" Karl Haushofer[1] ليؤسس لتطور جديد في الجغرافيا السياسية أطلق عليه "الجيوبوليتيك"، حيث جذب العديد من المفكرين الذين ركزوا اهتمامهم وتفكيرهم نحو موضوع الجيوبوليتيك، فطرحوا وطوروا بعض الأفكار، وأيدوا وعارضوا أفكار أخرى، إلا أننا سنركز على البعض منهم ممن كان لهم الإسهام الأكبر في تطوير حقل الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة.

الفقرة الثانية: تطور حقل الجيوبوليتيك

لم ينفصل موضوع الجيوبوليتيك عند ظهوره وتداوله عن الجغرافيا السياسية، بل بقي يشير إليها وظل جزءا منها، فإذا كانت الجغرافيا السياسية برأي "راتزل" هي الوسيلة المعرفية في جانبها النظري التي تكون بيد الدولة، فإن الجيوبوليتيك من منظور "رودولف كيلن Rudolf Kjellen"[2]، هي الجغرافيا السياسية ذاتها ولكن في مجال التطبيق[3]، فنشأة الجيوبوليتيك التاريخية تتداخل وتتشابه أو تتشابك مع الجغرافيا السياسية.

تعود نشأة الجيوبوليتيك إلى الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة قدم الفكر الإنساني، إذ ورد في أفكار الفلاسفة ما يشير إلى وجود فكر جيوبوليتيكي، وترجع أقدم فكرة في هذا المجال إلى أفكار "هيرودوت Hérodote"[4] في مؤلفاته التاريخية المتعددة، حيث اعتبر أن "سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها"[5]. وعلى نفس المنوال سار الفيلسوف "أرسطو طاليس Aristotle"[6]، الذي كتب في علاقة السياسة بالجغرافيا، وتناول في مؤلفه

---

[1]- يعتبر كارل هاوسهوفرKarl Haushofer (1869-1946) مؤسس الجيوبوليتيك الألمانية، عمل أستاذا للجغرافيا والتاريخ الحربي بجامعة ميونيخ، وأسس في عام 1924 معهد ميونيخ للجيوبوليتيك الذي ضم مجموعة من كبار أساتذة الجغرافيا الألمانية مثل "إيريخ أوبست E.Obst" و"أوتو ماول O.Maull" و"جوستاف فوشلر هاوكه F.Hauke. G".

[2]- رودولف كيلن Rudolf Kjellen (1864-1922)، مؤرخ وعالم سياسة سويدي، وأول من استخدم مصطلح جيوبوليتيك عام 1905 في المجلة الألمانية « Geographische Zeitschrift ».

[3]- نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص.23-24.

[4]- هيرودوت Hérodote مؤرخ وأنثروبولوجي إغريقي عاش في الفترة الممتدة من 484 إلى 425 قبل الميلاد.

[5]- رضوان بوهيدل، "الجيوسياسة: من الفكر إلى الأداة La Géopolitique : de la pensée à l'outil"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الثاني، يوليوز 2016، ص.218.

[6]- أرسطو طاليس أو أرسطاطاليس Aristotle(384-322 قبل الميلاد)، فيلسوف يوناني قديم وأحد تلامذة الفيلسوف أفلاطون.

"السياسة" العلاقة بين المناخ والحرية، فيما اعتبر "استرابو Strabo"[1] أن عادات الناس والحياة السياسية للدولة تتحدد بظروف طبيعية[2].

ورغم تعدد الآراء الخاصة بالمفكرين القدامى والفلاسفة حول أهمية الأرض بالنسبة للدولة، وأهمية الجغرافيا بالنسبة للسياسة، إلا أن النقلة النوعية في الفكر الجيوسياسي القديم كانت مع "مونتيسكيو"، من خلال كتابه "روح القوانين"، حيث نجد بعض الأفكار التي تؤكد على تأثير التربة والمناخ في سلوك الإنسان، وخصائص نظام الحكم، إذ يرى أن المناطق الباردة مرتع الحرية السياسية، في حين أن المناطق الدافئة تؤدي إلى الخمول والعبودية، كما أن إقليم السهول يكون مركز الإمبراطوريات الواسعة، في حين أن الأقاليم الجبلية تشجع على الحرية والاستقلال[3].

وفي القرن الثامن عشر، كرس "إيمانويل كانت Emmanuel Kant"[4] الكثير من أفكاره وفلسفته لموضوع الجغرافيا؛ باعتبارها المؤثر الرئيسي في أحداث التاريخ، وأن الطبيعة تعطي السياسة غاياتها بصورة عفوية، وتقود الجنس البشري نحو التوسع على الأرض ونحو انتشار الثقافة، وقد وضع شرحه وقوة منطقه الأسس النظرية لموضوع الجغرافيا السياسية الحديثة.[5]

ولم يتوقف الاهتمام بالفكر الجيوبوليتيكي؛ إذ كان طرح الأفكار بشكل مستمر، إلى أن جاء "رودولف كيلن" الذي تحول من دراسة التاريخ لدراسة الجغرافيا، وقد تأثر إلى حد كبير بما كتبه "راتزل"، ونقل عنه مفهوم الدولة ككائن حي ولكنه وسعها كثيرا، بحيث إن الجغرافيا يجب أن تسخر لخدمة الدولة، وبذلك تتحول الجغرافيا إلى جيوبوليتيك، فهو يرى أن الدولة القوية التي تمتلك رقعة محدودة من الأرض يجب عليها أن توسع رقعتها، سواء عن طريق الضم أو الاستعمار. فقد نظر إلى ألمانيا فوجدها دولة قوية، ولكنها في الواقع لا

---

[1]- **استرابو** Strabo (63-24 قبل الميلاد)، وأطلق عليه استرابون Strabon، مؤرخ وجغرافي وفيلسوف يوناني.
[2]- عدنان السيد الحسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1996، ص.16.
[3]- محمد أزهر سعيد السماك، مرجع**سابق، ص**.33.
[4]- إيمانويل كانت Emmanuel Kant (1724-1804)، فيلسوف ومفكر ألماني.
[5]- عدنان السيد الحسين، مرجع**سابق، ص**.17.

تعد قوية، لكونها ينقصها ثلاثة عوامل رئيسية؛ تتمثل في مساحتها المحدودة والتماسك بين أجزائها وحرية الحركة، أما روسيا؛ فتفتقر إلى جبهة مطلة على بحار دافئة، فيما تفتقر انجلترا إلى التماسك بين أجزائها[1].

ثم جاء "كارل هاوسهوفر"، الذي تأثر كثيرا بآراء "رودولف كيلن" و"هالفورد ماكندر Halford Mackinder"[2]، لكن أخطر ما كان في نظريته؛ هو الدعوة إلى التوسع الألماني والصراع والحرب الشاملة، وأكثر المصطلحات التي عبرت عن آرائه هي مصطلحات توسعية ذات صبغة استراتيجية حربية، ومن أكثر هذه المصطلحات شيوعا؛ تلك التي تعبر عن فكرة المجال الحيوي، التي تدعو لأن يكون لألمانيا مجال تمد فيه جذورها الاقتصادية والسياسية[3].

ولذلك، استفاد "كارل هاوسهوفر" من مساعدة "أدولف هتلر" ودعمه لمعهد ميونيخ، مما جعل الجيوبوليتيك الألمانية، بالنظر إلى الدراسات الوصفية الصادرة عن معهد ميونيخ، آلة للدعاية والترويج للأفكار النازية، كما هو الحال بالنسبة لادعاءات "أدولف هتلر" بخصوص المجال الحيوي.

فالجيوبوليتيك مدينة إلى حدود بعيدة لـ "كارل هاوسهوفر" بالذات، لكونها بقيت ردحا طويلا من الزمن تعامل لا "كعلم زائف" بل كنظرية "كارهة للإنسان" "فاشية" و"أكلة لحوم البشر"[4]. علاوة على استغلال بعض المفاهيم الجغرافية؛ مثل كثافة السكان لأغراض السياسة العدوانية، فأصبح مفهوم الجيوبوليتيك يأخذ في ذهن الناس فكرة الحرب والعدوان على أراضي الغير، مما جعل الجغرافيين والسياسيين يتنكرون للجيوبوليتيك.

---

[1]- علي احمد هارون، مرجع سابق، ص.32.

[2]- هالفورد ماكندر Halford Mackinder (1861-1947)، هو أحد الرواد الأوائل المؤسسين للمدرسة الجيوبوليتيكية البريطانية، وصاحب نظرية قلب الأرض The Heart of Land، ولمعرفة المزيد حول النظرية، راجع:
- Halford J. Mackinder, « Geopolitics, and the Heartland Thesis », The International History Review, Vol.36, 2014.

[3]- محمد رياض، مرجع سابق، ص.68.

[4]- ألكسندر دوغين، مرجع**سابق**، ص.111.

وهكذا، مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا، صار ينظر إلى الجيوبوليتيك على أنه مثال للتوظيف السيئ والخاطئ للجغرافيا في السياسة، وبلغ الأمر إلى حد اعتبار الجيوبوليتيك علما زائفا وحاملا لأيديولوجيا عدائية، بل وقامت العديد من الدول بمنع تدريس الجيوبوليتيك في جامعاتها باعتباره علما مشبوها يسعى إلى زرع الفتن والعداء وتكريس الأطماع القومية[1].

واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي، ذلك أن انهيار المحددات الإيديولوجية والسياسية التي قام على أساسها نظام الثنائية القطبية والحرب الباردة، دفع الباحثين، في محاولاتهم تلمس شكل النظام الجديد، إلى الاعتماد في تفسيراتهم على أكثر العوامل ثباتا في صنع الكتل السياسية الكبرى، ألا وهي الجغرافيا، فعادت إلى الظهور كتابات ومؤلفات من منظور جيوبوليتيكي[2].

الفرع الثاني: مفهوم الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك

من الطبيعي أن تساعد دراسة أي مفهوم من المفاهيم على توضيح معناه ومضمونه وماهيته، وكذلك المجال الذي ينتمي إليه؛ أي معرفة جوهر ذلك المفهوم. ولمعرفة الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك، يستلزم عرض التعاريف التي أعطيت لكل منهما.

---

[1]- محمد حمزة علوان، "الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك"، شبكة النبأ المعلوماتية، https://annabaa.org، تاريخ الولوج 2018/10/12.

[2]- من أبرز المؤلفات نجد:

- ألكسندر دوغين، أسس والجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
- إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش، أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2010.
- ألكسندر دوفاي، الجغرافية السياسية، ترجمة حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

- Alexander Dugin, Last War of the World-Island: The Geopolitics of Contemporary Russia, Edited By John. B. Morgan, Translator John Baryant, London: Arktos, 2015.
- John Agnew, Geopolitics: Revisioning World Politics, Routledge, London, 2003.
- Saul Bernard Cohen, Geopolitics The geography of International Relations, Published by Rowman and Littlefield, Third Edition, London, 2015.

الفقرة الأولى: تعريف الجغرافيا السياسية

ظل العلماء قرونا طويلة يدرسون ويحللون العلاقات بين السلوك السياسي للجماعة والبيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ورغم ذلك فالجغرافيا السياسية كعلم مستقل له ميدان خاص ومنهج متميز لم يظهر بشكل واضح إلا في نهاية القرن التاسع عشر.

فقد تعرض المهتمون بالجغرافيا السياسية لتحديد المفهوم العام لها من خلال ما طرأ على علم الجغرافيا عموما من تغيير، كما ارتبط تعريفها ببعض العلوم الأخرى المرتبطة بها كالتاريخ وعلم السياسة والعلاقات الدولية. لذلك، جاءت التعاريف معبرة عن وجهة نظر العلاقة بينها وبين هذه العلوم، وعن وجهة نظر ومفهوم ومجال دراسة كل مهتم بموضوع الجغرافيا السياسية، لكن معظمها جاءت متفقة إلى حد كبير في المضمون، رغم اختلافها في الشكل والصياغة[1].

على الرغم من اختلاف التعابير اللفظية بين التعريفات المقدمة من قبل المهتمين بالجغرافيا السياسية، وكثرة التعاريف المقدمة، فإن إمكانية تجاوز هذا التعقيد أمر ممكن من خلال تقديم أهم ما ورد من تعريفات للجغرافيا السياسية.

إذ يعرف "لويس الكسندر Lewis Alexander" الجغرافيا السياسية، بأنها دراسة الأقاليم السياسية، كظواهر موجودة على سطح الكرة الأرضية، وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهونة باختلاف الظواهر السياسية الموجودة في العالم. أي أن الجغرافيا السياسية هي جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية، مهمتها دراسة كل دولة من دول العالم، كوحدة قائمة بذاتها، لها كيانها السياسي الخاص، ولها صفاتها المميزة [2]. ويرى أن الجغرافيا السياسية، لا تهتم بشكل وتركيب الحكومة أو بتقسيم الوظائف بين

---

[1]- علي أحمد هارون، مرجع سابق، ص.28.

[2]- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص.21. **راجع** أيضا:

- Alexander Lewis, World Political Patterns, Published by Rand McNally and Co, Second edition, Chicago, 1963, P.36.

السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، أو ما إذا كانت الحكومة ديمقراطية أو ديكتاتورية[1].

ويعرفها الجغرافي الأمريكي "ريتشارد هارتشورن" Richard Hartshorne، بأنها دراسة العلاقة بين الأرض في صورة الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية، والدولة في صورة السكان، من حيث قدراتهم وآراؤهم ودوافعهم الاجتماعية في ضوء تباين ظواهر سطح الأرض، ودراسة العلاقات بين الدول في ضوء العوامل الجغرافية[2]. وبذلك، يقوم مفهوم الجغرافيا السياسية، من خلال هذا التعريف، على أساس دراسة الدول كوحدات مساحية متجانسة أو متميزة، بوصفها كائنات عضوية، يوحد بينها جميعا السعي نحو البقاء والنمو حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة[3].

وفي الاتجاه نفسه، ذهب "نورمن بوندز Norman Pounds"[4]، الذي اعتبر الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يهتم بالدولة أو الإقليم المنظم تنظيما سياسيا، من حيث الوظيفة والموارد والمساحة وعوامل وأسباب تكوينها، وأن الدولة تسعى دوما لتوفر لشعبها خير ما يصبو إليه، من رفاهية واستقلال وحرية[5].

وظهرت بعض الأفكار الجديدة التي اجتهدت في تفسير مفهوم الجغرافيا السياسية، منها ما جاء به "دوجلاس جاكسون Douglas Jackson"[6]، حيث يرى أنها علم دراسة الظواهر السياسية في ضوء إطارها المكاني، سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة، أم مدى استقرار الوحدات

---

[1]- علي أحمد هارون، مرجع**سابق، ص**.29.

[2]- للمزيد من التفاصيل **راجع**:

-Richard Hartshorne, « Recent Developments in Political Geography », the American Science Review, Vol. 29, December1935, P. 957.

- Richard Hartshorne, Political Geography, in Preston Everett James, Clarence Fielden Jones, American Geography, Inventory and Prospect, Syracuse University Press, 1954, P. 178.

[3]- محمود توفيق محمود، "مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها، رسائل جغرافية"، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 120، 1988، ص.13.

[4]- Norman J. G. Pounds, Political Geography, Published by McGraw-Hill, New York, 1972.

[5]- **علي** أحمد هارون، **نفس المرجع السابق، ص**.29.

[6]- Douglas Jackson, Politics and Geographic Relationships: Readings on the Nature of Political Geography, Published by Prentice-Hall, 1971.

السياسية الجديدة[1]. كما قدمت الأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن عام 1965 تعريفا جديدا للجغرافيا السياسية، يشير إلى العلم الذي يهتم بدراسة التفاعل الموجود بين المساحات الجغرافية والعمليات السياسية[2].

وهناك من يرى أن الجغرافيا السياسية هي جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية، مثلما أن الجغرافيا الإقليمية هي جغرافية الأقاليم أو الوحدات الإقليمية. وهذا التعريف يرتبط بدراسة المناطق المنتظمة سياسيا، أو بمعنى آخر الدول، ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل هذه الوحدات المنتظمة كوحدة قائمة بذاتها؛ لها كيانها الخاص وصفاتها المميزة لها، كما سنرى ذلك لاحقا عند تناول خصائص الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية.

وسواء تناولت الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم السياسية الموجودة على سطح الأرض، أو الاختلافات والتباينات الإقليمية في الشخصية السياسية ومعرفة أصولها، أو تحليل مشاكل الحدود السياسية، أو دراسة كيان الدولة وصفاتها ومدى قدرتها ودورها في الأمن والسلم الدوليين، فإن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة تأثير الجغرافيا في حياة الدولة، وسياستها انطلاقا من معطيات المكان.

انطلاقا من مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالاتها المتعددة، نجد بأنها ترتبط بعلم السياسة من خلال الدراسة المحورية للدول في كياناتها القائمة وسياستها ومصالحها. فإذا كان علم السياسة يدرس الظواهر السياسية للإنسان والمجتمعات، فإن الجغرافيا السياسية تفسر جانبا من هذه الظواهر في ضوء المؤثرات الجغرافية. وترتبط بالجغرافيا العامة من حيث ارتباط النشاط السياسي بكافة الأنشطة الإنسانية المتعلقة بالبيئة الطبيعية، كما تتصل بالعلاقات الدولية من حيث دراسة توزيع القوى الدولية، ودراسة استراتيجية الدول في مجالي الحرب والسلم وعلاقتها بعامل المكان. وشأنها شأن كافة العلوم، تنهل الجغرافيا

[1]- علي أحمد هارون، مرجع**سابق، ص.**29.
[2]- محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، مطبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص. 15.

السياسية من علم التاريخ، حيث يتعين على الجغرافيين السياسيين أن يستشهدوا بصفحات التاريخ وأحداثه في صياغة المبادئ، ووضع الأسس لتفسير المشكلات الجارية وتحليلها[1].

الفقرة الثانية: مفهوم الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة

إذا كانت العلوم الجغرافية قد اهتمت بالحدود الجغرافية للدول وشكل تضاريسها، وذهبت الجغرافيا السياسية إلى الاهتمام بوجود الدولة السياسي ضمن حدودها الطبيعية، وتباينها واختلافها عن غيرها من الوحدات السياسية، فإن الجيوبوليتيك أتى علما مختلفا؛ اشتق مبدئيا من الجغرافيا السياسية، وذهب باتجاه وجود الدولة السياسي خارج حدودها الطبيعية، إنه العلم الذي ظهر بقوة في نهاية القرن التاسع عشر قبيل تشكيل التحالفات الكبرى التي قادت إلى حربين عالميتين في بدايات القرن العشرين[2].

لقد ارتبطت كلمة جيوبوليتيك باليونانيين القدامى، فكلمة "Geia" تشير إلى آلهة الأرض و"Polis" إلى دولة المدينة، بينما تعني "Geiapolis" استكشاف للأشكال الأرضية للمجال والأرض، ومراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري. أما من الناحية الإبستيمولوجية، فمصطلح الجيوبوليتيك مكون من شقين "Geo" وتعني الجغرافيا، و"Politic" تعني السياسة، مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة[3].

ويعتبر "رودولف كيلن" أول من استعمل مصطلح "الجيوبوليتيك"[4]، والذي يتناول حيوية الدولة، وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي، في ضوء الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها. وبتعبير آخر، تعنى الجغرافيا

---

[1]- أمين محمود عبد الله، مرجع سابق، ص.10.

[2]- جمال الشوفي، "جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة، سورية في عالم متغير"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دراسات سياسية، 26 أبريل 2018، ص.10-11.

[3]- الجيوبوليتيك Geopolitics، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، تاريخ الولوج 13شتنبر 2018.

[4]- ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص.81.

السياسية بتحليل بيئة الدولة تحليلا موضوعيا، أما الجيوبوليتيك فيقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية[1].

ويعرف "كارل هاوسهوفر" الجيوبوليتيك بأنها العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض، فهو يربط السياسة بالأرض بالاعتماد على الأسس الجغرافية، وخاصة الجغرافيا السياسية، فالجيوبوليتيك تمهد للعمل السياسي، وتعطي الأسس اللازمة للحياة السياسية. ومعنى هذا، أن دراسة الجيوبوليتيك تؤدي بدارسيها إلى معرفة طريق العمل السياسي في المستقبل، وتوجهه لخدمة المصالح القومية للدولة[2].

وقد تعددت التعريفات المقدمة للجيوبوليتيك، ولعل سبب هذا الاختلاف والتعدد، يعود إلى عاملين أساسيين؛ أولهما، تعدد الاتجاهات والمدارس الفكرية، وثانيهما، اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية[3].

ومن بين أهم التعريفات، نجد تعريف "فرناند برودل Fernand Braudel" الذي يعتبر الجيوسياسة بأنها دراسة السياسة في فضاء جغرافي وإطار زمني، حيث تجيب على سؤالين مهمين، الأول متعلق بمفهوم القوة، والثاني حول تموقع هذه القوة[4].

أما "بيار غالوا Pierre Gallois"، فيعرف الجيوسياسة على أنها دراسة العلاقات الموجودة بين السياسة والقوة على المستوى العالمي، والإطار الجغرافي الذي تمارس

---

[1]- عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص. 61. **راجع** أيضا:
- Yves Lacoste, Questions de Géopolitique: l'islam, la mer, l'Afrique, Editions la découverte et Librairie générale Française, 1988.
- Charles Zorgbibe, Que sais-je?, Géopolitique Contemporaine, Presse Universitaire de France, 1 décembre 1986.

[2]- **محمد عبد الغني سعودي، مرجع سابق، ص.13.**

[3]- تعددت المدارس التي اهتمت بالجيوبوليتيك كوسيلة أو فرع أو حقل معرفي جديد، وهذا **راجع إلى** تعدد المفكرين من مختلف أنحاء العالم الذين ساهموا، كل من جهته، في تطوير وإثراء الجيوسياسة حسب إيديولوجيته وتوجهاته القومية، لكن يمكن القول أنه رغم تعدد المدارس **إلا أن**نا يمكن حصرها في خمس مدراس؛ بداية بالمدرسة الألمانية التي يتزعمها "فريديريك راتزل" و"كارل هاوسهوفر" و"كارل شميدت"، ثم المدرسة البريطانية التي يقودها "هالفورد ماكيندر"، **و**المدرسة الأمريكية أو ما يعرف بالاتجاه الانجلوساكسوني ومن رواده "ألفريد ماهان" و"نيكولاس سبيكمان"، كما يمكن إضافة "كينيث والتز" و"زبيغينيو بريجينسكي". **أما رواد المدرسة الفرنسية** فنجد "بول فيدال دولابلانش" و"فيرناند برودال" ثم "جاك آنسل" ولاحقا "إيف لاكوست"، وأخيرا المدرسة الروسية التي ظهرت مع عالم الجيوبوليتيك "بيوتر نيكولايفيتش سافيتسكي" و"الكسندر دي سيفرسكي" و" الكسندر دوغين".

[4]- رضوان بوهيدل، مرجع سابق، ص. 236.

فيه[1]، وهو تقريبا نفس ما توصل إليه "مورو دوفارج Moreau Defarges"، عندما اعتبر أن التحليل الجيوسياسي لا يمكن أن يتم دون تحليل مسبق للأرض، كحقل واسع ووحيد للمناورة. وفي السياق نفسه، عرف "أيمريك شوبراد Aymeric Chauprade" الجيوسياسية على أنها دراسة إرادة القوة المطبقة على الأوضاع الجغرافية والطبيعية والبشرية[2].

من جهته، يرى "إيف لاكوست Yves Lacoste"، أن الجيوبوليتيك هو دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقوة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم، وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم، فالجيوسياسة هي طريقة جديدة لرؤية العالم، وتجاوز قراءة المعطيات الاقتصادية، واقتراح وسائل أخرى للبحث. فهي فكر متعلق بالفضاء الجغرافي والصراعات التي تحدث فيه[3].

ومن المفيد الإشارة أيضا إلى أن الجيوبوليتيك يعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي لصناع القرار في وحدة دولية ما، وفي تغيير الأبعاد الجغرافية لتلك الدولة تجاه الوحدات الدولية الأخرى إلى حيث توجد مصالحها، والبحث في الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو وتتمدد إلى ما وراء الحدود. وبعبارة أخرى، فالجيوبوليتيك تعنى بالسياسة المتعلقة بـ"السيطرة على الأرض"، وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه. فالنظرة الجيوسياسية لدى دولة ما على المستوى الإقليمي أو الدولي تتعلق برغبتها في أن تكون فاعلا ومؤثرا في أوسع مساحة ممكنة في حدود أهدافها وطموحاتها[4].

---

[1]- Pierre Marie Gallois, Géopolitique : les voies de la puissance, Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, Plon, Paris, 1990, P. 37.

[2]- رضوان بوهيدل، نفس المرجع السابق، ص.236.

[3]- عبد الله راقدي، "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، يونيو 2017، ص.211. وللمزيد من التفاصيل راجع:

- Yves Lacoste, Géopolitique de la Méditerranée, Edition Armand Colin, Paris, 2009, P.5.

[4]- محمد بن صقر السلمي، عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "الجيوبوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، دجنبر 2016، ص.34. راجع أيضا:

-Walter Russell Mead, « The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers », in Foreign Affairs, May/June 2014.

وخلال كل المقاربات التي حاولت تفسير الجيوبوليتيك، نلاحظ تعدد الآراء واختلافها، بل هناك استعمال كثيف للجيوسياسة منذ بداية الألفية الثالثة، وتحويلها من وسيلة وأداة علمية وحتى أكاديمية إلى ظاهرة إعلامية يستعملها كل من أراد الظهور على الساحة السياسية الوطنية والدولية، لدرجة أصبحنا أمام ما يصطلح عليه بالجيوسياسة الاستعراضية.

المطلب الثاني: خصائص الجغرافيا السياسية بالمنطقة المغاربية

مما لاشك فيه أن الوزن السياسي وقوة الدولة هما نتاج المعطيات الطبيعية والتاريخية والحضارية والثقافية، والمقومات البشرية المتمثلة في حجم السكان وتركيبتهم العمرية، وإمكانياتها الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المائية والزراعية والمعدنية والطاقية، وغيرها من المقومات الاقتصادية التي تشكل أساس عملية التنمية.

وتمنح الجغرافيا امتيازا كبيرا للمنطقة المغاربية، فهي تغطي شمال القارة الإفريقية، والقريبة من أوروبا، والمجاورة للمشرق العربي، وتطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. لذا، فإن وضعيتها الجغرافية تمنح للدول موقعا استراتيجيا مهما في العلاقات الدولية، حيث تشكل المنطقة نقطة عبور أساسية إلى أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى القارة الأمريكية، حيث يتداخل الفضاء المغاربي مع إقليم المتوسط شمالا، وإقليم الشرق الأوسط شرقا، والفضاء الأطلسي غربا، وفضاء الساحل الإفريقي جنوبا بامتداداته الإفريقية.

الفرع الأول: المعطيات الطبيعية والتاريخية والحضارية

المنطقة المغاربية أو الإقليم المغاربي متسع جغرافي متصل المفاصل، ومتجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، ومتكافئ في الموارد ومنابع الرزق، ومتجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية. يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف. ويمتد على خطوط المواصلات التجارية، وعلى طرق الترابط الاجتماعي، والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب، ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا

إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي، ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي. ويعزز التاريخ هذا التجانس الجغرافي، بما كان لشعوب الشمال الإفريقي من تلاقح وتفاعل تاريخي مستمر لأقدم الحضارات عبر فترات تاريخية، فانطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي[1].

الفقرة الأولى: المواصفات الجغرافية

تقع المنطقة المغاربية شمال القارة الأفريقية، وهي منطقة جغرافية تضم خمس دول: المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا وتونس، وتزيد مساحتها مجتمعة عن ستة ملايين (كم²)، تستحوذ الجزائر على أكبر حيز من إجمالي المساحة؛ بتصدرها مساحة تقدر بـ 2.382.731 (كم²)، لتأتي بعدها ليبيا بـ 1.759.531(كم²)، تليها موريتانيا بمساحة 1.030.700 (كم²)، وبعدها المغرب بـ 710.850 (كم²)، فيما تقدر مساحة تونس بـ 163.610 (كم²)[2].

أما فلكيا، فتقع البلدان المغاربية ما بين خطي الطول 25 درجة شرقا (الحدود الليبية المصرية)، و17 درجة غربا على الساحل الأطلسي، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب بين دائرتي عرض 37 درجة شمالا (بنزرت الليبية)، و18 درجة جنوبا (الحدود الجزائرية).[3] كما يمتد الإقليم المغاربي جغرافيا من البحر الأبيض المتوسط شمالا، عبر المحيط الأطلسي غربا، إلى دول الساحل الأفريقي جنوبا، ومن مصر والسودان شرقا[4].

وتشكل البلدان الخمسة كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة، لا تفصل بينها حواجز طبيعية، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها في الظروف المناخية والاقتصادية، ويسرت سبل التواصل بين أقطارها، وعززت عبر العصور عوامل التبادل من أقصى البلدان المغاربية

---

[1]- مصطفى الفيلالي، المغرب العربي: نداء المستقبل، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ماي 2005، ص. 19.

[2]- العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والأفاق، مركز **دراسات الشرق الأوسط، ندوات** 75، دجنبر 2017، ص.42.

[3]- كعبوش الحواس، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، **الطبعة الأولى**، 2017، ص.79.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص. 80.

إلى أقصاها، عبر سلسلة من المسالك السهلة الممتدة من ليبيا إلى تونس عبر ممر "تبسة" إلى هضاب "وهران"، ومن ممر "تازة" إلى الأطلسي[1].

وهكذا، تعتبر ليبيا وموريتانيا بلدين صحراويين أساسا، ما عدا منطقة واد السنغال في جنوب موريتانيا، والجبل الأخضر في شمال ليبيا، بينما تتميز تضاريس المغرب والجزائر وتونس في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين، هما الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000م في المغرب، وتمتد في الجزائر بارتفاع 2300م في منطقة القبائل والأوراس، حيث تنتهي بارتفاع 1554م في جبال شامي بتونس، ثم سلسلة الأطلس الصحراوي الذي تنحدر قممه الجبلية من الغرب إلى الشرق[2].

وتتخلل السلسلتين الجبليتين، سهول واسعة؛ إذ يملك المغرب سهول غرب "تادلة" و"دكالة" والسهول الداخلية في "فاس" و"مكناس". وتوجد في الجزائر نوعان من السهول؛ سهول شمالية بمنطقة "وهران" و"الشلف" و"عنابة"، والسهول الداخلية بـ"تلمسان" و"معسكر" و"سطيف". كما تملك تونس بدورها سهل الساحل في الشرق، وسهل الشمال الشرقي، والسهل الداخلي بـ"الكاف"[3]. ثم السهول الليبية؛ كسهل "بنغازي"، وسهل "الجفارة". في حين تشكل السهول الرملية المكون الأساسي لتضاريس موريتانيا[4].

وتعتبر السهول الساحلية للبحر الأبيض المتوسط الأطول والأكثر تركزا للسكان، والأنشطة الاقتصادية، أما السواحل الأطلسية فهي متسعة نسبيا بمحاذاة سواحل المغرب الغنية بحقولها وإمكانياتها الزراعية على عكس السهول الرملية الموريتانية الفقيرة[5].

أما المناخ في المجال المغاربي فيتميز بالتنوع نظرا لاتساع المجال الجغرافي، حيث يسود في الشمال مناخ البحر الأبيض المتوسط مع درجات حرارة متوسطة عموما، وتبقى

---

[1]- محسن عوض، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989، ص. 75.

[2]- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ص.28.

[3]- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص. 78.

[4]- فؤاد بن غضبان، جغرافية الوطن العربي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص. 55.

[5]- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص. 55.

الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة إلى حد ما على الرغم من أهميتها. أما التغيرات الحرارية في الهضاب العليا فهي واضحة، حيث تفوق 30 درجة بين الشتاء البارد الذي يقارب صفر درجة، والصيف الحار الذي تفوق فيه الحرارة 35 درجة في الجزائر وتونس. بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي، وتشتد الاختلافات الحرارية لتصل إلى 40 درجة في الجنوب المغربي والجزائري والتونسي والليبي، وقد تفوق 50 درجة في موريتانيا[1].

كما تتميز المنطقة المغاربية بعدم انتظام تساقط الأمطار من سنة إلى أخرى، بل كثيرا ما تواجه سنوات من الجفاف، حيث إن القسم الأعظم من المساحات الخضراء يعرف نقصا في المياه على امتداد الدول الخمس، مما يجعلها مناطق قاحلة، باستثناء الجنوب الجزائري والتونسي والليبي الذي يملك مصادر من المياه الباطنية.

يتضح من خلال استعراض الخصائص الجغرافية، أن هناك معطيات طبيعية مشتركة بين الأقطار المغاربية، فالطابع الجغرافي العام متشابه من حيث التنوع، لكن التمييز واضح في ارتباط السهول والجبال بعضها ببعض، وكذلك الأمر بالنسبة للمناخ الذي يبقى متماثلا في مجموعه رغم اختلافه من منطقة إلى أخرى.

وعليه، يمكن القول إن إحدى المرتكزات الأساسية للوحدة الإقليمية متوفرة، حيث تعد المعطيات الجغرافية المتماثلة التي تميز المنطقة المغاربية أساس النظام الإقليمي المغاربي، خصوصا إذا ما أضفنا إلى هذا التجانس الجغرافي تاريخا مشتركا لشعوب المنطقة.

الفقرة الثانية: الاعتبارات التاريخية والحضارية

إن الأهمية البالغة التي يكتسيها التاريخ كمقوم أساسي من مقومات أي أمة، والقيمة التي يمثلها في ماضي وحاضر ومستقبل الشعوب، تدفع الأمم إلى الاعتزاز بقيمها والافتخار بأمجادها، والتضحية من أجل تحقيق أهدافها. فالتاريخ هو ذاكرة الأمة وسجلها

[1]- صبيحة بخوش، **مرجع سابق، ص.** 79.

الذي يحمل بين طياته آلامها وآمالها، إذ يمثل الماضي ببعديه الحاضر والمستقبل، وهذا الماضي المشترك لأي شعب يشكل دائما البوتقة التي تنصهر فيها جميع تجارب هذا الشعب، وبالتالي ذوبانه في وحدة روحية واجتماعية وثقافية تجعله غير قابل للتفكك.

والغرض من دراسة الاعتبارات التاريخية والحضارية، ليس التأكيد على أن الإقليم المغاربي كان موحدا في الكثير من الفترات، مثلما تذهب إلى ذلك الكثير من الكتابات والدراسات، ولا طرح سؤال مثل الذي طرحه الكاتب "عبد الله العروي": هل يجوز أن نؤرخ للمغرب كوحدة؟[1] وإنما الغرض؛ هو تبيان أن هذه المنطقة وإن لم تتوحد إلا في فترات قليلة جدا، فقد كان لها تاريخ مشترك. وبعبارة أخرى، إن لم تتوحد البلدان المغاربية داخليا، فإن الآخر كان ينظر إليها ككتلة متكاملة متناسقة، وعلى هذا الأساس نجد معظم الحضارات والهجمات كانت شاملة لكل أجزاء المنطقة[2].

وتقدم غالبية الكتب والأعمال المنجزة باللغة الفرنسية حول المنطقة المغاربية قراءة مبتورة وخاطئة للتاريخ المشترك للبلدان المغاربية، لكونها تنظر إليه نظرة "أورومركزية"، وبخلفيات إيديولوجية ذات طابع استعماري[3]. فهي إما تعرض مرحلة ما قبل الاحتلال لبلاد المغرب بطريقة مشوهة، ومشوبة بالأحكام المسبقة، أو أنها تتجاهلها تماما، وبكل بساطة وكأن تاريخ المغرب لم يبدأ إلا مع الفترة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. والأدهى والأمر من ذلك، هو أن المدرسة الكولونيالية تذهب إلى حد إنكار الشخصية المغاربية، وتقدم ادعاءات مجانية، مفادها أن المغاربيين لديهم القابلية للاستعمار، وأنهم غير

---

[1]- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الأول، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1996، ص.32.

[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 79-80.

[3]- راجع مثلا:

- Stéphane Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Edition: Hachette, Paris, 1913.
- Gilbert Picard, La Civilisation de l'Afrique romaine, civilisations d'hier et d'aujourd'hui, Plon, Paris, 1959.
- Gautier Emile-Félix, le Passé de l'Afrique du Nord : Les Siècles Obscurs, Edition: Payot, Paris, 1937.

قادرين على الاتحاد، وأن تاريخ البلدان المغاربية ما هو إلا غزو متتابع، قصد إبراز التبعية المغاربية الدائمة كظاهرة تاريخية[1].

والواقع أن الموقع الاستراتيجي لغرب شمال إفريقيا هو الذي كان سببا في طمع الدول الأجنبية فيه منذ التاريخ القديم، وأن الشعوب الأصلية كانت دائما تكافح الهجمات العسكرية الأجنبية. ولهذا السبب، اكتفى الفينيقيون والرومان والوندال بالإقامة على الساحل، لأن المناطق الداخلية من البلاد ظلت غير قابلة للاختراق بفعل تلك المقاومة. ويعود التاريخ المشترك للمجموعة المغاربية إلى العصر القديم، هذا التاريخ الذي عززه الإسلام قرونا قبل الاستعمار الأوروبي [2]، حيث خضعت المنطقة المغاربية للسيطرة الأوروبية في القرن 19، الأمر الذي أدى إلى ظهور مقاومة متعددة الأشكال في كل البلدان المغاربية، تميزت بالتضامن بين شعوب المنطقة[3].

ويضاف إلى التاريخ المشترك بين شعوب المنطقة، تجانس ثقافي متعدد الروافد؛ ذلك أن انتماء الشعوب المغاربية إلى العالم الإسلامي يجعل من الدين الإسلامي المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، مع وجود بعض المجموعات المسيحية واليهودية. كما تعد العربية والأمازيغية لغتين تشترك فيهما جميع أقطار المنطقة، مع تنوع في اللهجات والمكونات اللغوية في بعض المناطق ذات الخصوصيات الثقافية[4].

فالتاريخ الحضاري للمغرب الكبير، الذي بدأ من المرحلة الفينيقية في القرن العاشر قبل الميلاد، إلى وصول الحضارة الإسلامية بشمال إفريقيا، توج بالاندماج الحضاري والثقافي للعنصر الأمازيغي والعربي في شخصية إنسانية واحدة، فسكان المنطقة المغاربية اليوم هم نتاج اندماج أمازيغي- فينيقي-عربي، وقد أسفر هذا التمازج بين الأصل الأمازيغي والدين الإسلامي واللغة العربية عن هوية مغاربية مميزة ومتماسكة.

---

[1]- عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص. 31.

[2]- **نفس المرجع السابق، ص.31.**

[3]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص. 84.

[4]- عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، "المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، العالم الإسلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي، البيان، الإصدار الرابع، 1428 هجرية، ص.379-380.

الفرع الثاني: إمكانيات المنطقة المغاربية وفضاءاتها الجيوسياسية

تكتسب المنطقة المغاربية مكانة أساسية، من حيث حجم الإمكانيات الطبيعية والبشرية، ونوعية الموارد الطاقية والمعدنية، التي تشكل المدخلات الأساسية للاقتصاد العالمي، ومصادر لمختلف الصناعات في الدول المتقدمة. وأمام تزايد أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، والمرتبط بالتطور الصناعي الذي تحركه موارد الطاقة والمعادن، دفع البلدان المغاربية إلى ضرورة استغلال إمكانياتها لدفع عجلة التنمية.

وإلى جانب الإمكانيات والموارد الاقتصادية، فإن الموقع الجغرافي والاستراتيجي المتميز، يجعل الفضاء المغاربي يتداخل مع فضاءات إقليمية، تجعل منه أحد أهم الأقاليم الجيوسياسية في العالم.

الفقرة الأولى: الإمكانيات والموارد

تتكون المنطقة المغاربية من وحدة بشرية مترابطة ومتماسكة في الأصل والدين واللغة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد السكان بلغ حوالي 100 مليون نسمة[1]، يتباين توزيعهم الجغرافي ما بين الدول المغاربية، كما يتباين توزيعهم من مكان لآخر تبعا للعوامل الطبيعية، إذ يتركز معظم السكان في مناطق السهول الساحلية الممتدة على الشريط الساحلي بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، بينما تنخفض الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية، حيث يتركز السكان في مناطق الواحات والمناطق الباردة. كما تعتبر ساكنة البلدان المغاربية من المجتمعات الشابة، التي تتوفر فيها نسبة عالية من القوى النشيطة[2].

إلى جانب الإمكانيات البشرية، تتوفر المنطقة المغاربية على مساحة شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي 22 مليون هكتار، تتوزع بنسب متفاوتة بين البلدان المغاربية، وعلى

---

[1]- ألكسي كيربيف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط آسيا الوسطى، رقم الوثيقة 19/01، 2018، ص. 2.

[2]- عبد القادر علي الغول، "الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، مجلة الجامعة السمرية، العدد 17، السنة التاسعة، دمشق، 2012، ص. 515.

مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية، والتي ساهمت في زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية، بالإضافة إلى ما توفره سواحل دول المنطقة من ثروة سمكية هائلة تغطي نسبة مهمة من الأسواق الدولية[1].

وتتمتع البلدان المغاربية بمكانة متميزة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المختلفة، ومصادر الطاقة لاقتصاداتها، فهي تتوفر على موارد وإمكانيات هائلة موزعة بين الدول الخمس على نحو يمكن من استغلالها وفق متطلبات كيان مندمج كبير، وتمتلك كما وافرا من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط، حيث يتجاوز الاحتياطي منه 5 مليار طن، بينما يزيد احتياطي الغاز عن 6100 مليار متر مكعب، إضافة إلى الطاقة المتجددة، والفوسفات، والحديد، والنحاس، والذهب، وكل هذه الإمكانيات كفيلة بأن تجعل من المنطقة المغاربية قطبا اقتصاديا متميزا[2].

وتعد الجزائر أكبر اقتصاديات المنطقة، ومن بلدان الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط، التي تحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط، ونظرا لاعتمادها الكبير على الهيدروكاربونات، فهي تواجه تحديات اقتصادية كلية بسبب انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014. كما أن النزاع المسلح الدائر في ليبيا، والفراغ في السلطة وحالة عدم الاستقرار أدت إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد الليبي الذي يرتكز على عائدات النفط والغاز الطبيعي. أما موريتانيا فتوجد في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، وتعتبر بلدا مهما في إنتاج الحديد الخام وغيرها من المعادن، لكنها تواجه تحدي تقلب أسعار المعادن في السوق الدولية. فيما يمر المغرب- ثاني أهم اقتصاد في المنطقة- بمرحلة تحول تدريجي، وهو بلد متوسط الدخل يتسم بتنوع اقتصادي جيد نسبيا، فرغم أهمية قطاع السياحة، ومكانته المهمة في المنطقة كمصدر للمنتجات الزراعية والبحرية، فإنه منفتح على المهن الجديدة كصناعة السيارات، وأجزاء الطائرات وميدان الخدمات. بينما تسعى تونس إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي بعد عدد من الصدمات الداخلية والخارجية، فهي بلد صغير من

[1]- محمد عادل قصري، "تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 26، 2008، ص.235.
[2]- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص.88.

البلدان متوسطة الدخل، تعتمد على قطاع الفلاحة والسياحة، ومصدر إقليمي مهم للمنتوجات الكهربائية، وقطع غيار الآلات والمعدات الخفيفة[1].

وهكذا، تتوفر المنطقة المغاربية على عدد من الثروات الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في العملية الاقتصادية، حيث توجد إلى جانب الثروة المائية والسمكية المهمة، موارد طبيعية هائلة من النفط والمعادن على اختلاف أنواعها، وهو ما يوفر للبلدان المغاربية إمكانية تعزيز التنمية ومواجهة التحديات المطروحة أمامها.

الفقرة الثانية: الفضاءات الجيوسياسية

تعد المنطقة المغاربية محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة ببعضها البعض؛ بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، والبعد الإفريقي جنوبا (الساحل الأفريقي)، والبعد الشرق الأوسطي شرقا، وانتهاءً بالبعد الأطلسي غربا. وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية جيواستراتيجية في نظر استراتيجيات القوى العظمى في التاريخ والحاضر والمستقبل[2].

وتشغل المنطقة الجزء الأكبر من مساحة الطرف الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا، بساحل طوله 4837 (كلم)، وتشرف على واجهتين بحريتين لهما أهميتهما في حركة التجارة الدولية: الواجهة البحرية الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والواجهة البحرية الغربية المطلة على المحيط الأطلسي، بينما تتصل من جهة الشرق بشكل مباشر مع بقية أقطار المشرق العربي، وتتوغل جنوبا صوب القارة الإفريقية، مما يمنحها عمقا استراتيجيا مهما، فكانت

[1]- **راجع** تقرير صندوق النقد الدولي: ألكسي كيرييف و**آخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم** يستغل بعد، مرجع سابق، ص. 1.

[2]- عربي بومدين، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو- مغاربية بعد الحراك العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 41، **العدد** 472، يونيو 2018، **ص.** 105.

بهذا الموقع الجغرافي امتدادا حيويا للقارة الأوروبية، وبوابتها نحو القارة الإفريقية والشرق الأوسط ومنطقة اتصال بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط[1].

ويتضح من التحديد الجغرافي السابق، ارتباط الفضاء المغاربي بالجوار الأوروبي، حيث تحظى المنطقة المغاربية بأهمية كبرى في الفكر الاستراتيجي الأوروبي، إذ إن ضرورة الإبقاء على التعاون مع الدول المغاربية من المسلمات التي لا يجب التخلي عنها في نظر الاتحاد الأوروبي. وعليه، ركزت السياسات الأوروبية منذ سنوات على الاهتمام بالتعاون الأورو- مغاربي، في إطار رؤية سياسية لمستقبل العلاقات بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط، ويرجع ذلك إلى إدراك أوروبا بأن أمنها لم يعد يقتصر على البعد الداخلي فقط، وإنما أصبح يشمل أغلب المحيط الجيوبوليتيكي، ولا يقتصر على الجانب العسكري بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن عدم استقرار الدول المجاورة لأوروبا سينعكس سلبا عليها[2].

وهكذا، يعد الفضاء المغاربي أكثر تداخلا مع الفضاء المتوسطي، خصوصا الغربي منه، بحيث لا يستند هذا التداخل إلى العامل التاريخي والحضاري الاستعماري فحسب، بل يرتبط بمسار من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمبادرات والشراكات والحوارات، بدأ بمجموعة الحوار 5+5، والشراكة الأورومتوسطية، وسياسة الجوار الأوروبي، والمدونة الأورومتوسطية لمكافحة الإرهاب، ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، وصولا إلى الوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان "استجابة جديدة لجوار متغير". فقد كان دائما للجغرافيا السياسية دور أساسي في هذا التداخل، حيث إن الموقع

[1]- عبد القادر علي الغول، مرجع سابق، ص. 518.
[2]- سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، الجزائر، 2012، ص. 344-345.

الجغرافي ـ الاستراتيجي للمنطقة المغاربية، أسهم دائما في صياغة العلاقات بين الإقليمين على ضفتي المتوسط[1].

ومنحت مقومات الموقع الجغرافي الفريد المنطقة المغاربية خصائص استراتيجية مهمة، حيث ترتبط بالفضاء الأطلسي غربا عبر شريط ساحلي طوله 3688 (كلم)[2]، مما سمح لبلدانه التواصل مع أقدم الحضارات التي عبرت بالفضاء الأطلسي، بل إن المملكة المغربية تعتبر أول دولة اعترفت بوجود الولايات المتحدة الأمريكية التي ستصبح فيما بعد قائدة النظام العالمي.

وقد تعززت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان المغاربية عبر مسيرة من العلاقات، بدءً من مبادرة "إيزنشتات" عام 1998، وفي سياق الترتيبات الأمريكية والاستراتيجيات الموجهة للمنطقة العربية، أي منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن الاعتبارات الاستراتيجية في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية تجعل من هذه الأخيرة "ملحقة للشرق الأوسط" بتعبير "هنري كيسنجر" صاحب مبدأ "المغرب العربي ملحقة للشرق الأوسط"، والذي حث الإدارة الأمريكية على عدم فك الارتباط بين المنطقتين، وذلك لاعتبارات، منها "مسار السلام في الشرق الأوسط"، حيث ترجم هذا التصور في مشروع "الشرق الأوسط الكبير". كما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الدول المغاربية قادرة على مساعدتها في العديد من الملفات، والقضايا الشائكة بالمشرق العربي، وعلى رأسها مسألة "السلام في الشرق الأوسط"، أو بالأحرى التطبيع مع إسرائيل[3].

وعليه، يمكن القول إن المنطقة المغاربية تعتبر همزة وصل استراتيجية طبيعية تربط الفضاء الأطلسي بالمجال الشرق أوسطي، مما يستلزم خلق حالة أمنية مستقرة في البلدان

---

[1]- **محمد حمشي، "الاستقرار الظلمي: أي** تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟"، **تحولات** استراتيجية، **ملحق** مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2014، **ص**. 25.

[2]- يبلغ طول الساحل المغربي على المحيط الأطلسي 2934 كلم، فيما يبلغ الشريط الساحلي الموريتاني حوالي 754 **كلم**.

[3]- سمير **قط**، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد وفرص وقيود"، مركز جيل العلمي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 9، يونيو 2017، **ص**. 129.

المغاربية من أجل إبعاد أي احتمال للتوتر الذي لا يخدم المصالح الأمريكية، وصولا إلى مجال متوسطي مستقر، حيث يعتبر الإقليم المغاربي فضاءً متوسطيا أوروبيا أساسيا، وحدوث أي نزاع في المنطقة سينتشر إلى المتوسط، وهما منطقتان تقعان في قلب المصالح الحيوية الأمريكية[1].

ويتداخل الفضاء الإفريقي بقوة بالفضاء المغاربي الممتد جنوبا مع دول الساحل الأفريقي (تشاد- النيجر- مالي- السنغال)، والذي يعرف بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته، ومتميز بخاصياته. كما يعرف الساحل الإفريقي في النصوص العربية القديمة، بالفضاء الفاصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان.

ومن هذا المنطلق، يمثل الساحل الإفريقي معبرا بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السوداء جنوب الصحراء. وقد نسج التاريخ أشكالا من المبادلات والارتباطات الوثيقة بين المنطقتين، الأمر الذي دفعهما إلى مصير مشترك شكل وحدة جيوسياسية متكاملة يمكن وصفها بوحدة مغاربية – ساحلية[2].

المبحث الثاني: الأوضاع الجيوسياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية

عرفت المنطقة المغاربية مجموعة من التحولات في خضم الحركات الاحتجاجية التي بدأت في عام 2011، الشيء الذي جعل منها ميدانا خصبا للدراسات الأكاديمية التي حاولت تمحيص هذه الديناميكيات الجديدة، وما أفرزته من سيولة على مستوى التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية.

وبالرغم من التعقيد الذي ميز الصور الاحتجاجية لمختلف البلدان المغاربية نظرا لسرعة حدوثها، وتشابك الأحداث، وصعوبة فصلها عن السياق الدولي والإقليمي والوطني،

[1]- ركاح عميروش، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الثالث، **العدد الخاص**، 30 يونيو 2016، ص.27.

[2]- مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 20 **أكتوبر** 2011، ص. 2-3.

في ظل الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الحديثة، فإن فهم طبيعة التحولات التي عرفتها الدول المغاربية يستدعي البحث في الخلفيات والعوامل المفسرة لها، والتي أدت إلى سقوط نظامين سياسيين في كل من تونس وليبيا. وفي اعتقادنا، فإن أسباب اندلاع الحركات الاحتجاجية بالبلدان المغاربية هي نتاج تفاعل العوامل السياسية والأمنية والأوضاع السوسيواقتصادية المتردية، مع ما خلقته الشبكات الاجتماعية من سيولة على مستوى التفاعل والتواصل بين الشعوب المغاربية (المطلب الأول).

كما أن التحولات التي حدثت بالمنطقة، وما زالت تفاعلاتها مستمرة، قد ساهمت في التأثير على الوضع الجيوسياسي المغاربي، وإن اختلفت الرؤية حول العوامل المباشرة المفسرة للأحداث المتتالية التي شهدتها الأنظمة السياسية المغاربية، فإن هناك اتفاقا حول الآثار والانعكاسات التي أفرزتها دينامية التحول والتغيير، خصوصا على مستوى الدول المغاربية، وما نتج عن ذلك من تفكك لبنية الدولة في ليبيا، والتفاعل السريع مع مطالب الحركات الاحتجاجية، وما ترتب عليه من إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية في كل من المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، بالإضافة إلى انعكاسات التدخل الدولي في ليبيا والمرتبطة بمستقبل المنطقة المغاربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: العوامل المساهمة في الحدث الاحتجاجي لعام 2011

شهدت المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011 أحداثا لم تعرفها منذ عقود، فعلى غير المتوقع، اندلعت حركات احتجاجية شعبية أدت إلى خلق واقع جديد في الدول المغاربية لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته تخطر على بال أغلب المهتمين بالشأن المغاربي الذين باتوا يتساءلون عن خلفية ودوافع هذه الحركات.

وبالرغم من الاختلافات المهمة في طبيعة النظم المغاربية ما بين أنظمة جمهورية وملكية، والتباين في الإمكانيات والموارد الاقتصادية ما بين دول منتجة للمواد النفطية وأخرى مرتكزة على قطاع السياحة والخدمات والفلاحة، فإن هذه النظم تتقاسم فضاءً جغرافيا يتميز بضعف مؤشرات الأمن والتنمية بمختلف أبعادهما.

وإذا كانت العوامل الداخلية السياسية المرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية المغاربية وفشل مشاريع التحول الديمقراطي أحد دوافع تنامي الفعل الاحتجاجي بالبلدان المغاربية، فإن تزايد حدة العنف الممارس على فئات واسعة من الشعوب المغاربية والأوضاع الأمنية الهشة يجعل من المدخل الأمني أحد المداخل المفسرة لأسباب اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات بالدول المغاربية (الفرع الأول).

وباستثناء ليبيا، فقد تميز الفعل الاحتجاجي المغاربي بالسلمية والمدنية، ما عدا بعض الحالات التي استعمل فيها العنف المادي تجاه ممتلكات الدولة والأجهزة الأمنية، لكونه يحمل مطالب اجتماعية واقتصادية، ترفض الجمع بين احتكار الثروة والسلطة، وتطالب بإسقاط الفساد والاستبداد نتيجة فشل سياسات التنمية، وتدني مستويات المعيشة، وانتشار الأمية والبطالة، وضعف الخدمات الاجتماعية، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية في البلد الواحد. ولئن كانت فئة الشباب الأكثر تضررا وشعورا بالحرمان، والأكثر قابلية للتواصل باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، فقد لجأوا إلى شبكات التواصل الاجتماعي لربط الاتصال مع بعضهم البعض والتعبير عن عدم رضاهم على الأوضاع القائمة في بلدانهم (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العوامل السياسية والأمنية

رغم تعدد أشكال أنظمة الحكم في البلدان المغاربية، فهي أشكال متعددة لنظام سلطوي، والذي يأخذ حسب "فيليب دروز Philippe Droz" صيغا متعددة؛ أنظمة تسلطية منافسة، أنظمة تسلطية انتخابية، وأنظمة تسلطية مترسخة[1]. وبالنسبة لـ "برتراند بادي Bertrand Badie"، فهي مجرد صيغ وأشكال تدخل ضمن خانة الأنظمة الاستبدادية التحديثية، حيث إنها تقصي الأطراف السياسية الأخرى، وتحتكر السلطة بعيدا عن أي أساس اختياري[2]. فالبيئة السياسية تشكل مدخلا أساسيا لتفسير التحولات التي شهدها

[1]- Philippe Droz-Vincent, « quel Avenir ou l'autoritarisme dans le monde arabe », Revue Française de Science Politique, Volume 54, N°.6, Décembre 2004, PP.945-979.
[2]- Bertrand Badie , « Printemps arabe : un commencement », Revue Etudes, N°.4151- 2, Juillet- Aout 2011, Paris, PP.7-8.

الفضاء المغاربي منذ بداية 2011 (الفقرة الأولى)، كما أن طبيعة أنظمة الحكم، واحتكارها للعنف بجميع أشكاله، قد ساهم في تأجيج الأوضاع في ظل هشاشة الأمن بالمنطقة المغاربية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: البيئة السياسية

تعد الأحداث التي عرفتها البلدان المغاربية في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة تحولا مفصليا في اتجاه توطين المشروع الديمقراطي في أنظمتها السياسية، بعد فقدان الأنظمة السياسية المغاربية شرعيتها، وسيادة أنظمة الحزب الواحد والعائلة الحاكمة، وتفشي الفساد في مراكز صناعة القرار، وتزوير العمليات الانتخابية، وإهدار مختلف حقوق المواطنة[1]. فالأمر المؤكد، أن العوامل المساهمة في الأحداث التي شهدتها الدول المغاربية مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة أنظمة الحكم وفقدانها للشرعية، وفشل أو تعثر المشروع الديمقراطي بالمنطقة. إذ يؤكد التاريخ أن الدول لم تفشل دوما بسبب الضعف الاقتصادي أو بسبب التنظيم العسكري السيئ، وإنما بسبب البناء السياسي والاجتماعي الداخلي المتهالك[2].

ولعل ما يتفق عليه أغلب مفكري السياسة منذ القدم، هو أن قيام مجتمع منظم مرتبط بوجود سلطة قائمة تعمل على تنظيم شؤونه، وتحفظ أمنه واستقراره، كما يجب أن تكون سلطة الدولة سلطة شرعية قائمة على أساس رضا المحكومين بها وقبولهم لها. فمهما كان نوع وطريقة وصول النخبة إلى السلطة، فإنها لا تستطيع تثبيت أركان النظام السياسي وتأمين استقراره من دون التوفر على الشرعية السياسية، والتي يصفها "غابريل ألموند Gabriel A. Almond" بالروح التي تسري في كل مفصل من مفاصل العلاقة التفاعلية بين المجتمع والدولة، فتضمن كفاءة النظام السياسي في العمل ومتانته في مواجهة التحديات، فما يمنح للدولة الشرعية هو التزامها بمنظومة مبادئ وقيم ومعايير تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتحدد أغراض المؤسسات، فالنظام السياسي الذي يفتقر إلى الإجماع

[1]- كمال عبد اللطيف، الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة، سلسلة بحوث ودراسات رقم 61، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى، 2013، ص.62.
[2]- أحمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، مرجع سابق، ص.14-15.

الوطني لا يمكن أن يكون شرعيا بل يظل فوضويا بامتياز[1]، وهو ما يسري- طبعا بدرجات متفاوتة- على الأنظمة السياسية المغاربية.

ويصف "إدريس الجنداري" حال الدول المغاربية بقوله "تعيش التجربة السياسية في العالم العربي، حالة غريبة من الاحتقان، (...)، ويمكن تفسير هذا الوضع بغياب شامل وكلي لنموذج الدولة الحديثة التي تقوم على أساس الديمقراطية وسلطة المؤسسات، فرغم ما يبدو من حضور شكلي لهذه الدولة، فإن جوهر التجربة السياسية الحديثة غائب بالتمام، فليس هناك تداول سلمي وديمقراطي على السلطة، وليس هناك فصل واضح بين السلطات، ناهيك عن غياب جميع أشكال حرية التعبير. أما الأحزاب السياسية، إن وجدت؛ فهي هياكل فارغة وجثث هامدة لا حياة فيها، لا يتحرك منها إلا الحزب الحاكم، الذي يحتكر السلطة لعقود، عبر تزوير الانتخابات، وإخضاع الإرادة الشعبية"[2].

ويعتبر فشل مشروع التحول الديمقراطي في بلدان المنطقة أحد العوامل الأساسية المساهمة في خروج المتظاهرين إلى الشوارع، فحينما نؤكد على مشروع التحول أو الانتقال الديمقراطي، فإننا نقصد به تلك العملية التي تعني الانتقال من نظم ذات طبيعية سلطوية أو شبه سلطوية إلى أخرى ديمقراطية، ويعني هذا بدوره تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها: احترام الدستور، وسيادة القانون، ووجود حكومة وبرلمان منتخبين انتخابا حرا ونزيها، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة والإعلام، والتعددية السياسية والحزبية، وفعالية المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان[3].

---

[1]- غابرييل أ. ألموند Gabriel A. Almond، مفكر سياسي أمريكي، عرف بعمله حول السياسة المقارنة **والثقافة** السياسية، ويعد من رواد المدرسة البنائية الوظيفية.

[2]- إدريس الجنداري، "مخاض التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، ثورات في خدمة مستقبل عربي واعد"، مجلة وجهة نظر، العدد 50، خريف 2011، ص.34.

[3]- أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص. 63.

إن وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من مؤشرات التحول الديمقراطي، وفي هذا السياق أشار "أرسطو" إلى أن النظم التي يشهد كل منها مؤسسات سياسية عديدة ومختلفة، يحتمل أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار والاستقرار[1].

ولم تختف شعارات المشروع الديمقراطي المتمثل في إسقاط شرعية الاستبداد، وبناء الديمقراطية من الفضاء المغاربي منذ بداية الحركات الاحتجاجية، حيث شكل مطلب الحرية واحترام حقوق الإنسان أحد الدوافع الأساسية لها، بل الشعار الأبرز لمختلف التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها المدن المغاربية، والمرتبط أساسا بسيادة القانون؛ أي أن تكون هناك مجموعة من القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، يلتزم بها الحاكم والمحكوم. وتمثل فكرة خضوع الدولة للقانون، ووجود قواعد قانونية تلتزم الدولة باحترامها دون أن يكون لها سلطة إلغائها أو تعديلها هي الطريق إلى الديمقراطية. ويمكن القول إن سيادة القانون هي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة التعسف من قبل السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، وبدون سيادة القانون لا يمكن الكلام عن الديمقراطية وإن اجتمعت العناصر الأخرى، كما أن غياب سيادة القانون يشكل عائقا أمام التحول الديمقراطي، بل ومصدرا لعدم استقرار الأنظمة السياسية وتراجع شرعيتها، فسيادة القانون أهم مبادئ الأمن القانوني، وأحد أهم مؤشرات الديمقراطية[2].

كما عانت شعوب المنطقة في مجال الحريات الإعلامية والرأي والفكر، إذ ترتبط حرية الرأي والإعلام بقدرة الفرد على إظهار أفكاره بلا مانع في كل مادة فكرية أو سياسية أو دينية أو غيرها. ويقصد بحرية الإعلام؛ بمختلف أنواعه المرئي والمسموع والمقروء، ألا تكون هناك رقابة من قبل السلطة السياسية على ما تقدمه القنوات التلفزية والإذاعية، وما تنشره الصحف والناشرون والمدونون، وغيرها من المواد الإعلامية التي تسهم في توعية

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص.70.

[2]- أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، **مرجع سابق**، ص.72.

الجمهور وتكوين الرأي العام، والرقابة على أجهزة الدولة، ومحاربة الفساد، ومناقشة السياسات العامة[1].

وعليه، يمكن القول إن من بين العوامل المساهمة في الحركات الاحتجاجية التي شهدتها البلدان المغاربية تلك التي ترتبط في عمقها بالتفاعل بين الأمن والتنمية في بعديهما السياسي، حيث إن هشاشة الأمن السياسي وفقدان الأنظمة السياسية لشرعيتها وفشل مشاريع الإصلاح السياسي وغياب الوسائط السياسية، قد ساهم في انسداد الأفق السياسي وضعف مؤشرات التنمية السياسية.

الفقرة الثانية: البيئة الأمنية

بغض النظر عما إذا كانت الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية هي نتاج عوامل خارجية، فإنه من المؤكد أن القضايا المرتبطة بالأمن تعد أحد الأسباب المفسرة للفعل الاحتجاجي الذي قادته الشعوب المغاربية. وإذا كنا عادة ما نعتبر الأنظمة السياسية المغاربية متشابهة، فهذا لا يمنع من القول إن هناك تفاوتا في حجم تأثير العوامل الأمنية.

وبالعودة إلى المرحلة التي سبقت موجات الحركات الاحتجاجية بالبلدان المغاربية، ولتفسير ما حدث لدول المنطقة، نشير إلى أنه منذ بداية الألفية الثالثة كثر استعمال مصطلح "الدولة الفاشلة"، بل أصبح لهاته الدول قائمة خاصة تصدر سنويا بشراكة بين "صندوق دعم السلام Fund For Peace"[2] والمجلة الأمريكية "السياسة الخارجية Foreign Policy"[3]، حيث تتمثل الخصائص الأساسية للدول الفاشلة في [4]:

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص. 71-72.

[2]- راجع الموقع الرسمي لصندوق دعم السلام: https://fundforpeace.org/

- تأسس صندوق دعم السلام سنة 1957 بواشنطن، بدأ منذ 2005 بنشر تقارير سنوية في مجلة السياسية الخارجية تحت عنوان "مؤشر الدول الفاشلة Failed States Index" لغاية سنة 2014 الذي تقرر فيه تغيير عنوان التقرير ليصبح "مؤشر الدول الهشة Fragile States Index".

[3]- الموقع الرسمي لمجلة السياسة الخارجية، متوفر على الرابط: https://foreignpolicy.com/

[4]- الدولة الفاشلة Failed States، الموسوعة السياسية، https://political-encyclopedia.org، تاريخ الولوج 12 نونبر 2018.

- فقدان سيطرة الدولة على أراضيها، أو جزء منها، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها؛
- تآكل السلطة الشرعية لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة؛
- عدم القدرة على توفير الخدمات العامة؛
- عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

وتوضح التقارير الدولية الصادرة مدى فشل أو تدهور كل دولة عبر مؤشرات محددة يمكن بواسطتها قياس قوة وثبات الأوضاع الأمنية في الدول، ومدى خطورتها على الأمن الدولي والأمن الداخلي، وبالتالي سرعة سقوطها وانهيارها، وإمكانية انتقال هذا التهاوي لباقي الدول المجاورة[1].

ويضيف "نعوم تشومسكي Noam Chomsky"، بعض الخصائص المميزة للدول الفاشلة، والمتمثلة أساسا في إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، وعدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها في حماية مواطنيها من العنف، والنزوع إلى اعتبار نفسها فوق القانون، وبالتالي إطلاق يدها في ممارسة العنف[2].

وبالرجوع إلى الحالة المغاربية، نستشف حجم التحديات والمخاطر التي كانت تواجه الدول، بدءا بضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الانفلات الأمني، وتفشي مظاهر العنف والجريمة، وارتفاع معدل عدم الإحساس بالأمن لدى الشعوب المغاربية، بل باتوا يفقدون الثقة في الأجهزة الأمنية، خصوصا بعد توالي التدخلات القمعية في حق المواطنين، والاستعمال غير المشروع للقوة، في انتهاك صارخ للحقوق والحريات الفردية والجماعية.

---

[1]- طارق لطفي، التهديدات الأمنية الاستراتيجية بمنطقة المتوسط، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2016/2015، ص. 145.

[2]- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007، ص.8.

وإذا كانت الأنظمة الاستبدادية ترى أن تحقيق الاستقرار رهين بالعنف المحتكر من طرفها في وجه الشعب، فإن الاستعمال المفرط للقوة والقمع البوليسي في الدول المغاربية لم يكن بهدف تحقيق الأمن، بل من أجل الترهيب والتخويف، مما خلق حالة من انعدام الأمن لدى المواطنين، وهو ما جعل "آمارتيا صن" يربط تحقيق الأمن بالتحرر من الخوف[1].

ومن جانب آخر، تعتبر مسألة تأمين الحدود في الفضاء المغاربي معضلة أمنية بكل المقاييس، فرغم اختلاف الوضع من حدود دولة إلى أخرى، إلا أنها تشترك في عدم قدرتها على ضبط حدودها، وتأمينها في مواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية. وقد ساهمت عدة عوامل في ذلك، والمرتبطة أساسا بالتغيرات الجيواستراتيجية المتسارعة في كثير من مناطق النزاع بين القوى العالمية، حيث يتداخل الموقع الجغرافي للمنطقة المغاربية مع إقليم الساحل والصحراء الذي يعرف توترات ونزاعات على الحدود المالية، وتنامي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومع إقليم الشرق الأوسط غير المستقر.

كما ساهم طول الحدود المغاربية في ضعف مراقبتها وتأمينها، والتي تعاني مسبقا من تخلف كبير في مجال التنمية بمختلف أبعادها. ويرجع ذلك إلى الكيفية التي تتعاطى بها الدول المغاربية مع المناطق الحدودية، إذ تعطي الأولوية في مجال التنمية للمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، في حين تهمل الأطراف، وهو ما يوضح حجم الضعف الذي يميز الإدراك الاستراتيجي للمخاطر في مركز صناعة القرار المغاربي.

وهكذا، فالعوامل الأمنية باختلاف طبيعتها ومصادرها، بدءا بارتفاع معدل الشعور بعدم الأمن والظلم لدى الشعوب المغاربية، والممارسات المقيدة للحقوق والحريات، وأعمال القمع والترهيب والتخويف للمواطنين، وكذا عجز الدول عن ضبط ومراقبة حدودها، قد شكلت إحدى الدوافع التي ساهمت في الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية.

[1]- للمزيد من التفاصيل، راجع مؤلف آمارتيا صن، التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، مرجع سابق.

الفرع الثاني: الدوافع السوسيواقتصادية في ظل انتشار وسائل الاتصال الحديثة

تشكل العوامل السوسيواقتصادية إحدى أهم الدوافع والأسباب المساهمة في اندلاع الاحتجاجات الشبابية التي شهدتها بلدان المغرب الكبير، في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية متردية في معظم الدول، ومعدلات مرتفعة للبطالة، وغياب العدالة في توزيع الثروة (الفقرة الأولى)، وما رافقها من انتشار واسع لوسائل الاتصال الحديثة، وخاصة الشبكات الاجتماعية التي سمحت للشباب التعرف على طبيعة أنظمتهم، ومقارنتها بالأنظمة الديمقراطية في دول الجوار بالضفة الشمالية للمتوسط، مما ولد لديهم الرغبة في التغيير والاحتجاج على الأوضاع القائمة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

مما لاشك فيه أن ظهور أي حركة احتجاجية لا تبدأ من العدم، أو تقتصر على الفراغ السياسي أو الضعف الأمني، لكنها نتاج تراكم طويل المدى يحدث في البنى السوسيواقتصادية، ففي لحظات تاريخية حاسمة، تشعر فيها المجتمعات بعد نضج الظروف الذاتية، بحاجتها الجماعية لإعادة النظر في طريقة حياتها، وعلاقتها بكل ما يحيط بها، وبضرورة صياغة شكل جديد من التعاقد بينها وبين الحاكم.

وبالعودة إلى الأسس النظرية التي تطرحها المدارس الفكرية في تفسير النزاعات والاضطرابات وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدول، تعتقد نظرية الحاجة " Need Theory"، أن طبيعة ونوعية البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المنحطة في العالم الثالث هي السبب الرئيسي وراء اندلاع الصراعات، ولفت الانتباه لمظالمهم الاجتماعية ونبذهم الاجتماعي، والفجوة الاقتصادية بين باقي طبقات وطوائف المجتمع هو المحرك الأساسي لهذا الصراع[1].

[1]- أحمد محمد أبو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية.. الإخوة الأعداء، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص.214.

وفي أي مجتمع، يمثل البناء السياسي انعكاسا للبنيتين الاجتماعية والاقتصادية، ورغم ما أشيع عن تصدر شعار الديمقراطية للفعل الاحتجاجي بالبلدان المغاربية، إلا أن العوامل الرئيسية المساهمة في خروج المتظاهرين للشوارع تبقى في عمقها دوافع سوسيواقتصادية. ولعل هذا ما عبر عنه استطلاع للرأي أجري عام 2011، حيث اعتبرت الأغلبية من المشاركين في الاستطلاع أن الديمقراطية مرتبطة بنجاح الاقتصاد، وليس بحرية التعبير أو الانتخابات النزيهة[1]، فيما يشير علماء الاجتماع السياسي إلى أن غياب العدالة في توزيع الثروة يعد أحد أهم أسباب ظهور الحركات الاحتجاجية.

فعلى الرغم من الثروات الهائلة التي تزخر بها المنطقة المغاربية، إلا أن أنظمتها السياسية أخفقت في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، إذ إن جماعات واسعة من شعوب المنطقة تعاني من التهميش والبطالة والأمية والجهل، وتدني مستويات الدخل وضعف الخدمات الأساسية، فضلا عن اتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم، والارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الغذائية، في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي التي تستفيد منها الفئات غير المستحقة للدعم، وهو ما أدى إلى تزايد حالة السخط الاجتماعي، فالطبقات الشعبية التي تعاني الحرمان والحاجة والتهميش صبرت لفترات تاريخية، لكنها انتفضت لأنها ترفض العيش في ظل الحرمان والفقر دون أي أفق لتحسين وضعها[2].

ومثّل الجمع بين مطلبي الحرية والعدالة الاجتماعية أحد أشكال التكامل بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث طالب المحتجون في الشوارع المغاربية بكل حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ترجمته أيضا المطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد المتمثل في الجمع بين احتكار السلطة واحتكار الثروة.

---

[1]- فاطمة الزهراء التلوث، التهديدات العالمية الجديدة للأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2018/2017، ص.169.

[2]- مباركة سليماني، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاسها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص.105-106.

فالصورة الخارجية التي رسمتها الأنظمة المغاربية عن نفسها قبل بداية ما يسمى "الربيع العربي"، لا علاقة لها بالواقع المعيشي للمواطن المغاربي، فتونس مثلا، كان وضعها أفضل بكثير من باقي دول المنطقة، فهي تتمتع بنظام اقتصادي عصري، وقبلة للسياح الأوروبيين، بل إنها حازت على لقب أفضل دولة تنافسية في إفريقيا فيما يخص بنيتها الاقتصادية الجيدة حسب المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2010. لكن رغم هذه المعطيات الايجابية، فإن أسباب عدم الاستقرار فيها تتنامى، حيث الفقر يتفشى في الفئات غير المتعلمة من المجتمع، ونسب البطالة مرتفعة في صفوف حملة الشهادات العليا، بالإضافة إلى الفوارق الكبيرة في الدخل بين فئات المجتمع. فبدل أن تجلب معدلات النمو الاقتصادي فوائد على الفئات ذات الدخل المحدود، وتسد احتياجاتهم، وتجيب على مطالبهم، فإنها وسعت من الفوارق الاجتماعية، وزادت من حدة اليأس والشعور بالإحباط من جدوى السياسات الاقتصادية[1].

وفي هذا السياق، ترتبط نجاعة البرامج التنموية والسياسات الاقتصادية بمدى قدرتها على الإجابة على مطالب الأفراد، فالتنمية حسب "آمارتيا صن" هي التحرر من الحاجة، ويستلزم هذا التحرر التحسين المستمر لأحوال الناس، وتوفرهم على مستوى معيشي أفضل[2].

هذا، وربط "إدوارد آزار Edward Azar"[3] بين درجة نجاح الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبين انخفاض أو ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات، فنظرا للعلاقة المترابطة والقوية بين التنمية والاستقرار والأمن، فإن المجتمعات التي يسودها الفقر تميل إلى الحرب والعنف بصورة كبيرة، وهذا الميل إلى العنف هو ما يفسر موجة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة المغاربية.

---

[1]-طارق لطفي، مرجع سابق، ص.146-147.

[2]- مباركة سليماني، مرجع سابق، ص.173.

[3]- **ادوارد آزار** Edward Azar (1938 -1991)، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ميريلاند الأمريكية، لبناني الأصل، طور نظرية الصراع الاجتماعي الممتد، والتي تعد أحد أهم نظريات الصراع في العلاقات الدولية، كما ترأس مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعات - Centre for International Development and Conflict Management.

ويدرس التقرير السنوي World Development Report: Conflict, Security, and Development الصادر عن البنك الدولي،[1] العلاقة والارتباط المحتمل بين التنمية والأمن والنزاع بصورة مباشرة، إذ يعتمد على مؤشرات استقاها من الميدان عبر استطلاعات للرأي، وكذلك عبر التقارير التي يتبادلها مع الدول المعنية من جهة، ومع المنظمات الدولية والخبراء الاقتصاديين من جهة أخرى، حيث يؤكد التقرير على أن التنمية قد لا تمنع وقوع الحرب والاضطرابات، لكن الحرب بالتأكيد ستقع في غيابها، فما التنمية إلا حرية، وبدون حرية لا توجد تنمية، وبدون تنمية لا يوجد استقرار، وبدون استقرار لا يوجد أمن. إنها سلسلة متراصة ومترابطة هيكليا لا يمكن توفير إحدى حلقاتها بدون الأخرى؛ إذ لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي والاستقرار لأي دولة دون تقوية الأوضاع التنموية، فهناك ارتباط بنيوي بين حالة انعدام الاستقرار والاضطراب وبين طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول.

الفقرة الثانية: انتشار وسائل الاتصال الحديثة

يشهد العالم في الوقت الحاضر ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال، والتي هي جزء من الثورة التكنولوجية المعاصرة وإحدى ثمارها؛ إذ أحدثت تكنولوجيا الاتصال العديد من التغييرات في نشاط المجتمعات، وأدت إلى المزيد من التفاعل الحضاري المتمثل في السهولة التي يتم بها اتصال الأفراد مع بعضهم البعض، وتبادل المعلومات والأفكار، وهو ما انعكس سلبا على مفهوم السيادة بكل مكوناتها؛ من حدود سياسية معترف بها، وشعب وحكومة، وأضحت السيطرة على عملية تدفق المعلومات شبه مستحيلة، بعد أن تحولت المعلومات إلى عناصر غير ملموسة وغير مرئية، ويسهل نقلها واختراقها لأي حدود جغرافية، مهما بلغت نوعية وكمية ودرجة إجراءات الحماية ضد اختراق التدفق الإعلامي الحديث[2].

[1]- World development report 2011 : conflict, security, and development, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington, DC, 2011.

[2]- إياد هلال الدليمي، نظام الاتصال والإعلام الدولي: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها على سيادة الدولة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص.11.

وأصبحت تقنيات الاتصال ونقل المعلومات رافدا أساسيا وركنا مهما في بناء منظومة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسة في ظل التحولات والتطورات المعرفية لهذا العصر، حيث شهدت المجتمعات الإنسانية خلال العقد الأخير من القرن الماضي تطورات متسارعة ومتلاحقة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ساهمت في تسهيل إمكانية التواصل الإنساني والحضاري، ولعل أهمها يتمثل في شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، التي تعد أبرز الإنجازات البشرية في عصر المعلوماتية[1].

ومع تنامي اعتماد الأفراد على الانترنت، ظهرت الشبكات الاجتماعية[2]، التي وفرت للمستخدمين بيئة تفاعلية افتراضية سهلت عملية التواصل، واحتلت مساحة كبيرة من وقت وفكر ووجدان وعقول الشباب خاصة، ومختلف الفئات العمرية عامة، دونما اعتبار للفوارق الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبح الفرد لا يتبادل المعلومات فقط، بل يشارك ويشكل بيئة وبنية الآخرين بنفسه، وهو ما يعد أقصى حالات المشاركة الاتصالية والاجتماعية، ليمتزج الاتصال الذاتي والشخصي والجمعي والجماهيري في بيئة واحدة أعادت تشكيل الحياة الاجتماعية والاتصالية للفرد[3].

وتتيح الشبكات الاجتماعية لمستخدميها مجالا عاما افتراضيا يمكن من خلاله التعبير عن آرائهم المختلفة، والتعليق على الشأن العام، وممارسة الديمقراطية الافتراضية، إذ تسمح لهم بمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة على الساحة. كما يرحب هذا الفضاء الافتراضي بكل الأفكار والآراء والإيديولوجيات المختلفة. ونعتقد أنه كان لهذه الشبكات دور كبير في تأجيج الأوضاع بالمنطقة المغاربية، بل تعتبر أحد العوامل والأسباب المفسرة لانفجار الفعل الاحتجاجي بالبلدان المغاربية في 2011.

---

[1]- محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018، ص.11.

[2]- من أهم مواقع الشبكات الاجتماعية، نجد: موقع الفايسبوك Facebook، وموقع يوتيوب Youtube، وموقع تويتر Twitter، وموقع لينكدإن LinkedIn، حيث تتميز هذه الشبكات بسهولة الاستخدام وتعدد الاستخدامات، وبعنصر الثراء في التفاعلية والمعلوماتية.

[3]- محمد مصطفى رفعت، مرجع سابق، ص.11. راجع أيضا:

-Leman Pinar Tosun, « Motives for Facebook Use and Expressing “true self” on The Internet », Human Behavior, Volume 28, July 2012, PP.114-115.

ففي ظل تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما رأينا سلفا، برز تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في البلدان المغاربية، وشكلت أحد الأدوات التي تساهم في تنمية الوعي السياسي الذي يعتبر أحد مؤشرات التنمية السياسية في كل بلد، فخطورة ضعف الوعي السياسي تتجلى في أزمة الهوية، حيث يجهل غالبية أفراد المجتمع هوية نظامهم وطبيعته، وأزمة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي نتيجة التخلف الذي يعاني منه المجتمع، لاسيما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وهي آثار متراكمة عبر عقود طويلة من القهر والحرمان. ولكون الوعي السياسي يمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد تحديد موقفه من الأوضاع العامة في بلده، وتعزيز الرغبة في المشاركة في حل مشاكل مجتمعه، فإن الشبكات الاجتماعية، كفضاء لتبادل المعلومات والأفكار، لم تساهم في الرفع من مستوى وعي الأفراد بأوضاعهم فقط، بل بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

وقد يكون صحيحا القول إن تأثير الشبكات الاجتماعية يبقى محدودا في تفسير العوامل والأسباب المساهمة في التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية، ذلك أن حرية تبادل المعلومات والأفكار لا يمكن توظيفها كأداة تحليل لمظاهر عدم الاستقرار فقط، بل كمؤشر للحكامة الجيدة في الأنظمة الديمقراطية، وأن تحسن مستوى الوعي السياسي لدى الشباب سيعزز من المشاركة السياسية، فيما سيدفع ارتفاع مؤشر التنمية السياسية باتجاه التغيير من داخل النظام وليس من خارجه.

لكن الراجح في الحالة المغاربية، هو أن هشاشة الأمن السيبراني، ولكون وسائل الإعلام التقليدية تعمل تحت سيطرة أنظمة ومؤسسات، ووفق حسابات ومصالح، فإن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها المخططات الاستراتيجية الإرهابية لنشر العنف والتطرف والأعمال الإجرامية وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت

[1]- سمية حوادسي، "جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي"، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، مارس 2018، ص.85.

العقائدية[1]، والمقومات الأخلاقية والاجتماعية التي من شأنها إحداث بلبلة داخل المجتمع وخلق حالة اللاأمن، مما جعلها تشكل خطرا على أمن الدول المغاربية نظرا لنقص الإمكانيات وصعوبة مراقبة الشبكات الاجتماعية[2]. ناهيك عن العلاقة التفاعلية بين الأمن الفكري والتنمية الثقافية، وذلك لسهولة التأثير في فكر وقناعة الأفراد من قبل المجموعات المتطرفة في ظل ضعف الثقافة الدينية والحصانة الثقافية والفكرية، ونقص الوعي خاصة لدى الشباب والأطفال الذين يعتبرون الأكثر استخداما لمواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: الآثار والانعكاسات

يصعب في الحالة المغاربية الحكم على طبيعة الأحداث التي شهدتها المنطقة، وتقييم آثارها وانعكاساتها، والإحاطة بكل جوانب التحولات التي شهدتها البلدان المغاربية في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة، والتي تحتاج إلى فترة زمنية كافية حتى يتسنى تشخيص ما حدث بعد عام 2011، حيث يبدو أن الإرباك الفكري الذي أحدثته الحركات الاحتجاجية لا يقل عن الإرباك السياسي.

وهذا لا يعني أننا عاجزون عن إدراك بعض المتغيرات المرتبطة أساسا بمخرجات "الربيع العربي"، فالمؤكد أن أي توصيف لمآل الأحداث بالفضاء المغاربي لن يخرج عن تفسير لبعض متغيرات المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلدان المغاربية.

فقد تركت التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية أثرا بالغا في مختلف تفاصيل المشهد الجيوسياسي المغاربي، سواء تعلق الأمر بدول المنطقة وكيفية التعامل مع مطالب الحركات الاحتجاجية، وانعكاس ذلك على بنية الدولة والإجراءات الإصلاحية فيها (الفرع الأول)، أو بالتحول في العلاقات البينية المغاربية، أو تلك المرتبطة بمستقبل المنطقة بعد التدخل الدولي في ليبيا (الفرع الثاني).

---

[1]- أيمن حسان، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (E.C.C.I)". **مقال منشور على الموقع الإلكتروني**: www.europarabct.com، تاريخ الولوج 14 يناير 2019.

[2]- سمية حوادسي، مرجع**سابق**، ص.87.

الفرع الأول: أثر الحركات الاحتجاجية على الدول المغاربية

أسست الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية لمنطق جديد ومغاير لما كانت عليه الدولة المغاربية قبل عام 2011، واختلفت تأثيراتها من دولة إلى أخرى، فبينما أحدثت تحولا عميقا في بنية الدولة الليبية، وشهدت دول أخرى إصلاحات سياسية ودستورية، فإن الوضع بالجزائر يظل غامضا.

الفقرة الأولى: تفكك بنية الدولة في ليبيا

تتوفر في ليبيا العديد من العوامل التي كان من الممكن استثمارها لتكون نموذجا سياسيا وتنمويا ناجحا، إذ تقع في موقع جغرافي استراتيجي جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهمزة وصل بين البلدان الأوروبية والبلدان الإفريقية من جهة، وبين بلدان شمال إفريقيا وبلدان المشرف العربي من جهة أخرى. وتزيد مساحتها عن 1.700.000 (كلم^2)، ولها حدود مشتركة تزيد عن أربعة آلاف كيلومتر مع ست دول، فضلا عن ساحل مطل على البحر الأبيض المتوسط يبلغ طوله 1770 كيلومترا[1]. كما تمتلك ليبيا ثروات طبيعية هائلة توفر لاقتصادها موارد ضخمة، حيث يتصدر النفط والغاز الطبيعي تلك الثروات، بالإضافة إلى ثروات معدنية متنوعة بما فيها الذهب.

وعليه، تتوفر ليبيا على كل المقومات التي تجعلها من الدول القوية بالرغم من تحديات بناء الدولة الديمقراطية الحديثة والتي تعاني منها كل الدول المغاربية، لكن طريقة تطور الأحداث في ليبيا خلال السنوات الموالية لاندلاع الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المغاربية أفرزت تحديات شديدة التعقيد، حيث تعتبر الأزمة الليبية من أكثر الحالات دموية واقتتالا، مما خلف عددا هائلا من القتلى، ناهيك عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي أصبح يعيشها الشعب الليبي بعد انهيار الدولة، وتفكك مؤسساتها المدنية والعسكرية، والذي

[1]- "الجماعات الإسلامية في ليبيا، حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، منظمة فريدريش إيبرت، 2015، ص.8.

ساهمت فيه العديد من العوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، أو بالعوامل الخارجية التي تجسدت في التدخلات الخارجية كطرف في الصراع الدائر في ليبيا[1].

وإذا كان يصح وصف الدولة الليبية في عهد نظام "معمر القذافي" بأنها دولة فاشلة، فإنها أصبحت منهارة تماما في ظل تفكك بنية الدولة وغياب المؤسسات، وتزايد حدة العنف، وانتشار انعدام الأمن في أبسط معانيه.

والأكثر من هذا، أصبحت السلطة المعترف بها دوليا مرتبطة بالميليشيات المسلحة، مما جعل ليبيا رهينة لأجندات غير وطنية، وعرضة لانقسامات متتالية بين القبائل مع بعضها البعض، وبين القوى السياسية في غياب لسلطة الدولة.

لقد ترتب على انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية انتشار السلاح على نطاق واسع في ليبيا وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي زادت من خطورة التهديد الذي تمثله الجماعات المتشددة على غرار فرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي (AQMI)[2].

وساهمت عدم قدرة السلطة في ليبيا على بسط سيادتها على كافة إقليم الدولة في ظهور أقاليم ذات سلطات مستقلة تحكمها ميليشيات مسلحة، ووصلت أزمة السلطة إلى عدم قدرتها على ضبط حدودها في وجه الحركات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، وهو ما دفع دول الجوار بمنطقة الساحل والصحراء إلى طلب التدخل الأجنبي لإنهاء العنف، ونشاط التنظيمات الإرهابية[3].

وهكذا، أصبحت ليبيا ملاذا آمنا للجماعات المسلحة نتيجة غياب سلطة الدولة والمراقبة على الحدود، وانتشار السلاح والجريمة العابرة للحدود، كما أن السلطة الليبية المؤقتة لم يقتصر عجزها على التغلغل داخل التراب الليبي، بل تعداه إلى فقدان القدرة على

---

[1]- حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد 2،شتنبر 2018، ص.343.

[2]-طارق لطفي، مرجع سابق، ص.169.

[3]- عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، دجنبر 2017، ص.180.

التحكم في موارد البلاد، وتأمين حقول النفط والغاز الطبيعي، والقدرة على توزيعها وتسييرها، حيث أصبحت تحت سيطرة الجماعات المسلحة والقبائل دون الحكومة الليبية[1].

وعليه، تعتبر عملية إعادة بناء الدولة الليبية من المتطلبات الضرورية لبقاء واستمرار الوجود الاجتماعي والإنساني، فليبيا في الحاجة إلى بناء المؤسسات المدنية والسياسية من الصفر، وإلى غرس قيم الديمقراطية لبناء ثقافة سياسية قائمة على الحوار والتداول السلمي للسلطة، وإعادة الاعتبار للوسائط السياسية والاجتماعية، والعمل على إعادة هيكلة المجتمع المدني، وبناء مؤسساته وقدراته لضمان استقلاليته وتيسير عملية تطوره[2].

كما أن تحدي بناء الدولة في ليبيا رهين بإعادة بناء قواتها المسلحة بصورة جذرية، وتكوين الأجهزة العسكرية والأمنية الرسمية للدولة بدل الميليشيات المسلحة التي تخضع لتقلبات الوضع الداخلي والخارجي نتيجة الصراعات بين القوى السياسية والحزبية المرتبطة بالخارج، مما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل حول شرعيتها، وخاصة تحدي شرعية احتكار العنف، واستعمال القوة في مواجهة العوامل المخلة بالأمن[3].

لقد أحدثت التطورات التي لحقت بليبيا أزمات وتحديات وأخطارا أمنية ذات أبعاد تجاوزت الإقليم الليبي لتطال البلدان المجاورة، ولتزيد من هشاشة الأوضاع الأمنية، وتضاعف التهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية بكاملها.

الفقرة الثانية: إعادة النظر في البناء الدستوري والقانوني

بغض النظر عن اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في كل من المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر، ورغم تباين الواقع السياسي والاجتماعي للدول المغاربية، فإنها ككتلة

---

[1]- عائشة بوكليخة، **مرجع سابق**، ص.181.

[2]- زهير بشير المغربي، "تحديات بناء الدولة والتدخل الدولي والدور الأمريكي"، مجلة شؤون ليبية، العدد السادس، شتنبر، 2017، ص.10.

[3]- يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة **المستقبل العربي**، عدد 416، **أكتوبر** 2013، ص.24.

واحدة منسجمة تأثرت بالأحداث المرتبطة بها التي كان لها الأثر البالغ في دفع هذه الدول نحو تبني إصلاحات سياسية ودستورية لمواجهة مطالب الحركات الاحتجاجية.

لقد انعكست الأحداث التي شهدتها المنطقة المغاربية على الواقع المغربي بظهور حركة "20 فبراير"، وهي حركة سياسية احتجاجية شبابية ذات توجه إصلاحي يهدف إلى القطع مع مرحلة الفساد والاستبداد بالمغرب، ومن بين أهم المطالب التي رفعتها:[1]

- ✓ ضرورة صياغة دستور ديمقراطي يجسد الإرادة الحقيقية للشعب المغربي، ويرسي ملكية برلمانية؛
- ✓ إرساء قضاء نزيه ومستقل؛
- ✓ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاربة الفساد؛
- ✓ والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

وقد شكلت هذه المطالب وغيرها بؤرة استقطاب سياسي، ووعيا بقوة تأثير هذه الحركة الاحتجاجية المطلبية سارع النظام السياسي في المملكة المغربية إلى تبني حزمة من الإصلاحات لمحاولة احتواء مطالب حركة "20 فبراير"، والتي تمحورت حول بنية الدولة، وإعادة النظر في تركيبتها، ومهام الوحدات اللامركزية، كما اهتمت بالجانب السياسي والمؤسساتي، من فصل للسلط، وتوضيح اختصاصاتها، وتقوية الأجهزة المنتخبة، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، وإقرار منظومة جديدة للحقوق والحريات العامة[2].

وهو ما عبر عنه الملك محمد السادس في خطابه ليوم 9 مارس 2011 بالقول: "شعبي العزيز، أخاطبك اليوم، لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد، يشكل تحولا

---

[1]- علي بقشيش، يعقوب حنان، "الإصلاحات السياسية الجديدة ببلدان المغرب العربي: قراءة في الدوافع والمحتوى والمآلات"، **مجلة الفكر القانوني** والسياسي، العدد الثالث، نونبر 2017، **ص**.150.

[2]- يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة دراسات وأبحاث، السنة الثامنة، العدد 25، **دجنبر** 2016، **ص**.8.

تاريخيا حاسما، في مسار استكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الاجتماعية"[1].

وبناءً عليه، شكل خطاب 9 مارس 2011 منعطفا حاسما في السيرورة الإصلاحية بالمغرب، تلته المراجعة الدستورية في الفاتح من يوليوز 2011، والتي استندت على مجموعة من المرتكزات، نوردها فيما يلي:[2]

- ✓ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما دسترة توصيات "هيئة الإنصاف والمصالحة"، والالتزامات الدولية للمغرب؛
- ✓الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المحكمة الدستورية، توطيدا لسمو الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه؛
- ✓توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها؛
- ✓تقوية مكانة رئيس الحكومة، وتكريس تعيينه من الحزب السياسي الذي يتصدر الانتخابات التشريعية؛
- ✓تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب السياسية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني؛
- ✓دسترة هيئات الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات؛
- ✓والتكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها واعتبارها رصيدا لجميع المغاربة، ودسترة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

---

[1]- مقتطف من خطاب الملك محمد السادس ليوم 9 مارس 2011.

[2] - محمد الاخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 38، العدد 444، فبراير 2016، ص. 27-28.

ولم يكن التعديل الدستوري لعام 2011 هو المطلب الوحيد لتجاوز حالة الاضطراب، ولكنه اعتبر حجر الزاوية الذي يختزل كل المطالب الأخرى للمحافظة على سلطة الدولة في سياق إقليمي يشهد تنامي مخاطر تفكك بنية الدولة.

ومر مسار التغيير في تونس بمراحل انتقالية، قسمها الباحثون إلى ثلاث مراحل[1]؛ مرحلة انتقالية أولى عام 2011 تلت مباشرة إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وتميزت بإحداث ثلاث لجان، وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، و"اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق"، و"اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد"، وتوجت هذه المرحلة بإجراء انتخابات 2011 التي أفرزت حكم ثلاث قوى مشكلة من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي.

وامتدت المرحلة الثانية من أكتوبر 2012 إلى أكتوبر 2014، حيث تميزت هذه المرحلة بحالة من الاحتقان السياسي الشديد وصل لحد الاغتيالات السياسية، كاغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 6 فبراير 2013، والنائب البرلماني "محمد البراهمي" في 25 يوليوز 2013. وتم التوافق في هذه المرحلة على ثلاثة مسارات إصلاحية تمثلت في خروج الإسلاميين من الحكم، وفض الخلافات القائمة حول الدستور، وإتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات[2].

ويحتوي الدستور التونسي الجديد،[3] على عشرة أبواب و 149 فصلا، حيث خصص الباب الأول للمبادئ العامة التي تعكس ملامح النظام الجمهوري التونسي، وهوية الدولة وطبيعتها وتوجهاتها على غرار ما جاء في الفصل الأول؛ من تعريف الدولة التونسية وضبط مرجعيتها اللغوية والدينية، إذ ينص على أن تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. في حين ورد في الفصل الثاني أن تونس

[1]- حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 18، الدوحة، يناير 2016، ص.6-8.
[2]- حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص.6-7.
[3]- دستور الجمهورية التونسية ليوم 26 يناير 2014، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، السنة 157، الاثنين 10 فبراير 2014.

دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون، وقد نص الدستور على حرمة تعديل هذين الفصلين حتى لا يسمح بعودة النظام الديكتاتوري. وجاء الباب الثاني مخصصا للحقوق والحريات. فيما ركز الباب الثالث على السلطة التشريعية، وكيفية ممارستها. بينما تناول الباب الرابع كيفيات ممارسة السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وحدد العهدات الرئاسية في اثنتين متصلتين أو منفصلتين. أما الباب الخامس فعرف السلطة القضائية ونظامها. كما فتح الدستور المجال لإجراء إصلاحات أخرى تتعلق بالإعلام والمرأة والأحزاب السياسية والجمعيات وغيرها[1]. وتوجت هذه المسارات بالتصويت على الدستور ودخول تونس مرحلة جديدة في تدعيم المسار الديمقراطي عبر إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

أما موريتانيا، فقد دشنت بدورها عدة إصلاحات سياسية جاءت نتيجة ضغوط خارجية، خاصة من فرنسا، في ظل ضعف حركة "25 فبراير" التي ظهرت بنواكشوط التي كان تأثيرها محدودا في واقع يشهد غياب ثقافة الاحتجاج لدى الشباب الموريتاني، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الذي شهد عدة انقلابات عسكرية، وهو ما جعل الإصلاحات التي شهدتها موريتانيا نابعة من داخل المؤسسة العسكرية الحاكمة، وفي سياق الرغبة في تحديث بنية الدولة، كما هو الشأن بالنسبة لمصادقة البرلمان في 6 مارس 2012 على مجموعة من الإصلاحات الدستورية شملت 15 مادة بموجب قانون دستوري رقم 2012-015 المتعلق بمراجعة دستور 20 يوليوز 1991، حيث تنص المادة الأولى على ما يلي:" تعدل أو تكمل أحكام دستور 20 يوليوز 1991 المثبت والمعدل بموجب القانون الدستوري رقم 2006-014 الصادر بتاريخ 12 يوليوز 2006 وفقا لأحكام هذا القانون الدستوري"[2].

وعلى إثر الأحداث في الجوار الليبي، وتزايد الحركات الاحتجاجية المنادية بتبني إصلاحات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد سارع النظام

---

[1]- علي بقشيش، يعقوب حنان، مرجع سابق، ص.156.

[2]- أمينة المسعودي، "الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي"، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 و18 فبراير 2013.

السياسي في الجزائر إلى الإعلان عن مبادرة الإصلاحات السياسية في شهر أبريل 2011،[1] حيث أعلن رئيس الجمهورية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة في 15 أبريل 2011 عن سعيه إلى تعميق المسار الديمقراطي، وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون بغية تمكين المواطنين من ممارسة اختيارهم بكل حرية، وتمكينهم من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات، وذلك بمباشرة إصلاحات سياسية تمثلت في إلغاء حالة الطوارئ، وإصدار قانون الانتخابات رقم 12-01، وقانون الأحزاب السياسية رقم 12-04، وقانون تنافي العهدة البرلمانية رقم 12-02، وقانون الجمعيات رقم 12-06، وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة رقم 12-03، علاوة على قانون الإعلام رقم 12-05[2]، وغيرها من الإصلاحات التي مست المنظومة القانونية والمؤسساتية التي توجت بتعديل دستوري عام 2016.

ورغم هذا، يظل الوضع بالجزائر منذ فبراير 2019 غير مستقر، ويشهد تناميا للحركات الاحتجاجية بعد تنحي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، وتولي المؤسسة العسكرية عملية تدبير شؤون البلاد في مرحلة أولى إلى حين انتخاب "عبد المجيد تبون" رئيسا للجمهورية، في وقت يطالب فيه المحتجون بضرورة محاكمة كل رموز النظام السابق، وإسقاط الفساد الذي استشرى في كل مؤسسات الدولة.

الفرع الثاني: تداعيات "الربيع العربي" على المنطقة المغاربية

شكلت التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية تحديا ورهانا صعبا للعلاقات البينية المغاربية (الفقرة الأولى)، كما شكلت تحديا لمستقبل المنطقة بعد التدخل الدولي في ليبيا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العلاقات البينية المغاربية

لا يمكن الجزم بأن الأحداث التي عرفتها الدول المغاربية قد أثرت إيجابيا أو سلبيا في العلاقات البينية المغاربية في الوقت الراهن بالنظر لبعض الزيارات المتبادلة واللقاءات

[1]- بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، الجزائر نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، دجنبر 2014، ص.65.
[2]- بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، نفس المرجع السابق، ص.66-67.

الثنائية، كزيارة وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر في 22 يناير 2012، وزيارة رئيس الحكومة التونسية المؤقتة الباجي قائد السبسي في15 مارس 2011 للجزائر، ثم الاستقبال الذي حظي به راشد الغنوشي في 20 نونبر 2011 من قبل رئيس الجمهورية الجزائرية، بالإضافة إلى الحملة المغاربية التي قام بها الرئيس التونسي منصف المرزوقي في مختلف الأقطار المغاربية في بداية فبراير 2012 بهدف تنظيم قمة مغاربية بتونس، وغيرها من الزيارات بين المسؤولين الحكوميين لتلك الدول[1].

وبالرغم مما تحمله هذه الزيارات من دلالة سياسية، فإن طبيعة التحولات التي شهدتها البلدان المغاربية، والوضع الجيوسياسي المضطرب للنظام الإقليمي المغاربي، ألقت بظلالها على جودة العلاقات البينية المغاربية.

فالعلاقات المغربية الجزائرية غير مستقرة نتيجة التوتر البنيوي بسبب الخلاف حول تسوية ملف الصحراء المغربية، ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالتنافس حول الزعامة بالإقليم المغاربي، مما سمح ببروز قضايا خلافية طارئة تضاف إلى سجل الخلافات.

لقد ساهمت الأزمة الليبية في تأزم العلاقات الثنائية بعد اتهام المغرب للجزائر بدعم كتائب القذافي بالمرتزقة والسلاح، واحتدم الخلاف في إطار المؤتمرات الإقليمية التي جرت في طرابلس والرباط حول تأمين الحدود الليبية، حيث نظم كل منهما جولات للحوار بين الأطراف الليبية، كما شكلت مسألة تأمين وتسيير الحدود لمحاربة الإرهاب والهجرة السرية أحد محاور الخلاف بعد أن اتهم المغرب رسميا الجزائر بالدفع بمهاجرين أفارقة نحو حدوده، مما دفعه لبناء جدار مجهز بأحدث الأنظمة الإلكترونية، والذي يعد الأول من نوعه في المنطقة المغاربية.

وهكذا، أصبحت مسألة الأمن في ليبيا وتداعياتها الإقليمية مطية للصراع والتنافس بين المغرب والجزائر حول مخرجات الأزمة، إذ ساهمت في تغذية أجواء التوتر البنيوي

[1]- عبد الرزاق مقري، "الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية"، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 و18 فبراير 2013.

بينهما، وتحولها إلى مجال للتنافس حول قيادة النظام الإقليمي المغاربي بعد سقوط نظام معمر القذافي[1].

وفيما يخص العلاقات الجزائرية الموريتانية، فعلى الرغم من التقارب الذي ميزها خلال سنوات، حيث اتسمت بدعم جزائري واضح لموريتانيا في ظل تصاعد الخلاف مع المغرب بعد التصريحات التي أدلى بها "حميد شباط" الأمين العام السابق لحزب الاستقلال في دجنبر2016 ، والتي قدم بعدها المغرب اعتذارا رسميا.

أما العلاقات التونسية الليبية، فتعرف توترا بين الحين والآخر بسبب صعوبة تعامل تونس مع الصراع الداخلي في ليبيا، وانقسام البلاد إلى معسكرين يدعي كل منهما الشرعية والتحدث باسم ليبيا. وبحكم الجوار، فتونس تتعامل مع الفريق الليبي المسيطر على الحدود الليبية التونسية للتنسيق حول الإجراءات والخطط لتأمين الحدود من الجماعات المسلحة.

وعرفت العلاقات الجزائرية الليبية توترا في بداية الصراع الليبي، واتهام المجلس الانتقالي الليبي للجزائر بدعم نظام القذافي، لكن تطور الأحداث في ليبيا وطول امتداد الحدود بين البلدين جعل العلاقات بينهما تتحسن لوعيهما بضرورة التعاون والتنسيق لتأمين الحدود، وتطوير التعاون على المستوى الأمني والسياسي[2].

وعليه، فالعلاقات البينية المغاربية تتم في سياق إقليمي غير مستقر، وهو ما يخلق مشاكل متجددة للأنظمة السياسية، خصوصا الأزمة الليبية التي أصبحت مصدر خلافات سياسية بين الدول المغاربية، وعدم استقرار إقليمي. في حين تبقى قضية الصحراء المغربية مطية لإشكال بنيوي مرتبط بالتنافس المغربي الجزائري حول زعامة بل قيادة النظام الإقليمي المغاربي.

الفقرة الثانية: التدخل الدولي في ليبيا

إذا كان التغيير الذي حصل في تونس قد لقي ترحيبا وتعاطفا لدى شعوب المنطقة المغاربية، فإن ما وقع في ليبيا وكيفية سقوط نظام معمر القذافي، والأحداث الدامية التي

---

[1]- عبد النور بن عنتر، "عن العلاقات المغاربية البينية"، جريدة العربي الجديد، 23 ماي 2015، مقال منشور على الموقع الإلكتروني للجريدة، https://www.alaraby.co.uk، تاريخ الولوج 26 نونبر 2018.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

تلت التدخل الدولي في ليبيا، قد لقيت تذمرا لدى فئات واسعة من المهتمين بالشأن الليبي والمغاربي.

لقد أثار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973[1] جدلا واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية حول ماهية التدخل العسكري ومآلاته، ورغم أن القرار جاء بناءً على طلب صريح من الجامعة العربية بتدخل مجلس الأمن لوقف قتل المدنيين الليبيين من قبل "نظام معمر القذافي"، إلا أن تسارع الأحداث وازدياد وثيرة العمليات العسكرية قد زاد من حدة الجدل سواء على المستوى الدولي أو على مستوى الرأي العام المغاربي.

أتى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 على إثر عدم استجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن رقم 1970[2]، وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، حيث اعتبر أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، ولذلك قرر[3]:

-فرض منطقة حظر جوي وتشمل جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي من أجل مساعدة المدنيين الليبيين، ولا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات الأغراض الإنسانية. وينفذ هذا الحظر من طرف الدول الأعضاء، وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية؛

-إنفاذ حظر الأسلحة تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم 1970 المتعلق بحظر بيع الأسلحة لقوات القذافي على نطاق أوسع وبشكل أفضل، إلى جانب حظر السفر على مجموعة من الأشخاص؛

---

[1]- **قرار مجلس الأمن رقم** 1973 الذي اتخذه في الجلسة العلنية بتاريخ 17 **مارس** 2011، **منشورات الأمم المتحدة، مجلس** الأمن، رقم الوثيقة S/RES/1973.

[2]- **قرار مجلس الأمن رقم** 1970 الذي اتخذه في الجلسة العلنية بتاريخ 26 فبراير 2011، **منشورات الأمم المتحدة، مجلس** الأمن، رقم الوثيقةS/RES/1970.

[3]- **راجع قرار مجلس الأمن رقم** 1973، **مرجع سابق.**

-حظر الرحلات الجوية بطلب ومناشدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها من أراضي الدولة؛

-وتجميد الأصول والأموال، ويسري هذا القرار على كافة الأموال والأملاك التي يملكها نظام "معمر القذافي" أو التي له يد فيها بطريقة أو بأخرى، وفي أي من دول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذا كان التدخل العسكري في ليبيا قد حظي في البداية بنوع من القبول لطبيعة نظام معمر القذافي، وفقدانه البعد الأخلاقي لاستخدامه القوة ضد المتظاهرين المدنيين سلميا، إلا أن العمليات العسكرية أثرت في الرأي العام المغاربي والعربي، أخذا في الاعتبار حساسية الموقف بعد التدخل العسكري في العراق وسقوط نظام صدام حسين، وهو ما جعل المواقف والآراء تتبدل بعد أن تكونت قناعة راسخة مفادها أن ما يحدث في ليبيا هو نتاج تداخل وصراع المصالح الدولية[1].

وفي هذا السياق، يمكن القول إن المصالح الدولية في ليبيا تتركز بشكل أساسي في موارد الطاقة، والاستحواذ على مناطق النفوذ في المنطقة المغاربية وإفريقيا بصفة عامة، فالتحرك الليبي في عهد معمر القذافي في إفريقيا شكل هاجسا لدى القوى الدولية ذات النفوذ في إفريقيا كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بل والصين وروسيا كذلك، وهو ما يفسر عدم استخدام أي منهما لحق الفيتو في مجلس الأمن لمنع التدخل العسكري في ليبيا.

وعليه، فالتدخل الدولي في ليبيا لم يكن يقتصر فقط على الدوافع الإنسانية كما تم التسويق له، بل إن هناك دوافع أخرى تخفي مصالح اقتصادية واستراتيجية للدول المتدخلة،

[1]- "التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2011، ص.1.

وتكريسها لواقع الهيمنة والاستغلال. ورغم أن التدخل الإنساني يعد هدفا نبيلا، لكنه يخضع كما هو الشأن في ليبيا لاعتبارات سياسية شديدة الانتقائية، مما نتج عنه تداعيات خطيرة ساهمت في تفكك بنية الدولة الليبية، وترتب عليها صراعات سياسية وفوضى أمنية عبر إطالة أمد الصراع، ومضاعفة عدد الضحايا في ظل المعاناة الإنسانية، وانتشار السلاح والجماعات المتطرفة، الأمر الذي يجعل الأمن المغاربي، بل والعالمي في خطر متزايد[1].

وبالنظر إلى المشهد السياسي الليبي في مرحلة ما بعد نظام "معمر القذافي"، يظهر حجم القوى الفاعلة فيه، وأهمية ليبيا في ميزان القوة الدولي، وذلك في ظل تزايد مطامع القوى الدولية والإقليمية على ثروات وخيرات المنطقة المغاربية ككل، وهو ما يستدعي من الدول المغاربية التفكير الجدي في مستقبل شعوبها، وإحياء العمل المغاربي المشترك لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية.

[1]- محمد الشيخ، "التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة... ليبيا نموذجا"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://mesj.com، تاريخ الولوج 08 دجنبر 2018.

القسم الثاني: تحديات ورهانات الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية

عرفت المنطقة المغاربية منذ بداية الألفية الثالثة متغيرات جديدة في مسار بناء الدولة الوطنية، إذ تواجه دول الإقليم المغاربي مجموعة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تزايدت حدتها مع الأحداث التي شهدتها المنطقة في بداية عام 2011.

وأخذا بالاعتبار المتغيرات الجيوسياسية التي عرفها الإقليم المغاربي، فضلا عن التحديات التي يواجهها، والتي تعطل مشاريع التنمية بالبلدان المغاربية، لابد من تشخيص دقيق لمسار التنمية بدول المنطقة، وذلك من خلال دراسة الخيارات التنموية بالبلدان المغاربية، وتحديد أولويات سياساتها التنموية، وهو ما قد يسمح بالكشف عن المعيقات التي تحد من فاعلية ونجاعة السياسات التنموية بالأقطار المغاربية.

ويبدو جليا من خلال الواقع المغاربي ارتباط قضايا التنمية بالبلدان المغاربية بالتهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بها، وبالتالي فإن أي مقاربة لتجنب مأزق التنمية يجب أن تكون واقعية، والواقعية في جوهرها تتعلق بالقدرة على الاعتراف بالحقائق الأشد حدة وإزعاجا وحتمية، وهذا الاعتراف يجب ألا يغفل مسألة كون المسائل الأمنية هي العامل الأكثر أهمية في إنجاح مسار التنمية بالفضاء المغاربي، لأنها ببساطة مرتبطة ببنية النظام الإقليمي المغاربي، وبحدود تصور وفهم وإدراك صانع القرار المغاربي للمصالح الوطنية. وفي ظل هذا الواقع، يثار سؤال حول كيفية التعاطي المجدي مع التهديدات الأمنية بالإقليم المغاربي وتجنب مأزق التنمية؟

الفصل الأول: واقع وتحديات السياسات التنموية بالدول المغاربية

مما لاشك فيه أن تحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية يبقى رهينا بحرص الحكومات على وضع سياسات اجتماعية وتنموية حقيقية وذات فعالية تجعل من الإنسان ورفاهيته وحريته المحور الأساسي لاهتمامها باعتباره هدف التنمية ووسيلتها، وهذا ما يتلاقى مع أطروحة الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، فالتنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل، والأفراد على السواء.

ومن هذا المنطلق، يضعنا الواقع المغاربي أمام تساؤل محوري يجد أساسه في مدى قدرة السياسات التنموية على تحسين مؤشرات التنمية بالبلدان المغاربية؟ وعلى ضوء المستجدات التي عرفتها المنطقة المغاربية، وما أفرزته من تغيرات عميقة على عدة مستويات، برزت العديد من الأسئلة المتعلقة بالخيارات التنموية، وبأولويات السياسات التنموية بالأقطار المغاربية.

وباستحضار السياق الوطني والإقليمي والدولي بغرض تحديد المفاهيم، يمكن تعريف السياسات التنموية بأنها جزء من السياسة العامة للدولة التي لها علاقة بقضايا التنمية، وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ والأهداف والمعايير والقيم التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم التنمية المختلفة، وإدارتها ورقابتها وتقييم نظمها وأنشطتها من أجل تحقيق أفضل النتائج التنموية الممكنة، وذلك في إطار النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم. وتأتي هذه السياسات في إطار مجموعة من التشريعات والقواعد التي تسنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي في المجتمع، كما تتحدد في إطار مجموعة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة[1].

[1]- علي زيد الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 41، الكويت، ماي 2015، ص.25.

إن الحديث عن السياسات التنموية بالمنطقة المغاربية، باعتبارها الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية، ينبغي أن يستحضر الخطط والبرامج والاستراتيجيات المعبر عنها بالخيارات التنموية (المبحث الأول)، مرورا بتقييم يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات التنمية والتحديات التي تواجه نموذج التنمية بالبلدان المغاربية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الخيارات التنموية بالدول المغاربية

تزخر البلدان المغاربية بمؤهلات مهمة يمكنها الاعتماد عليها من أجل النهوض بتنميتها وتسريع وتيرتها، وهي مؤهلات مستمدة في المقام الأول من تاريخ دول المنطقة المغاربية وحضارتها العريقة وموقعها الجغرافي المتميز وانتمائها الإفريقي المتجذر، فضلا عن انتمائها إلى مجموعات حضارية كبرى.

ومن المؤهلات الهامة التي تحبل بها الدول المغاربية أيضا، ثراء رأسمالها الطبيعي والبشري وغير المادي، ولاسيما الثروات المهمة التي تزخر بها، حيث ترتبط هذه المؤهلات بفلسفة وطبيعة مختلف النماذج التنموية التي جرى تشكليها على امتداد تاريخ الكيان المغاربي المعاصر.

وارتكازا على المؤهلات التي تتمتع بها المنطقة المغاربية، استطاعت دول المنطقة منذ بداية الألفية الثالثة تحديث بنية الدولة، وإحراز تقدم ملموس في العديد من المجالات، حيث مكنت الإصلاحات التي تم إنجازها من تسريع عملية التنمية وتدارك التأخير المسجل في مؤشرات التنمية البشرية، ولاسيما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

وانطلاقا من هذا المسار الإصلاحي، لا بد من التأكيد على أن الخيارات التنموية بالدول المغاربية قد شهدت تباينا واختلافا في الاستراتيجيات المعتمدة للنهوض بالتنمية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التباين في الإمكانيات والموارد المتاحة لكل دولة، كما ارتبط بخصوصية الأنظمة السياسية المشكلة للكيان المغاربي.

وعلى هذا الأساس، ولدواعي منهجية، يمكن استعراض جهود التنمية بالدول المغاربية وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل نظام اقتصادي، وذلك بالكشف عن خيارات وبرامج التنمية بالنسبة للدول المصدرة للنفط (المطلب الأول)، ثم بعدها جهود وخطط التنمية بالدول غير المصدرة للنفط (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الدول المصدرة للنفط

تعتبر الجزائر وليبيا إحدى أهم الدول المصدرة للنفط، إذ تصنف العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تهتم بمجال الاقتصاد والتنمية اقتصاديات الدول بناءً على هذا المعطى، خصوصا في سياق إعداد تقاريرها السنوية. ولاشك أن الإمكانيات الكبيرة التي توفرها عائدات النفط تمنح للدول هامشا كبيرا من الحرية في تبني خطط وبرامج وطنية للتنمية، لما توفره لها الثروة النفطية من سيولة كافية لتنفيذ استراتيجياتها التنموية. وعليه، سنحاول التطرق إلى السياسات التنموية بالجزائر (الفرع الأول)، بالإضافة إلى إبراز أهم الخطط والبرامج التنموية التي شهدتها ليبيا في عهد نظام "معمر القذافي" وما بعده (الفرع الثاني).

الفرع الأول: برامج التنمية بالجزائر

نالت الجزائر استقلالها في ظروف استثنائية بعد حرب طويلة خلفت تركة ثقيلة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما فرض على القيادة السياسية الجزائرية بناء دولة عصرية قوية من أجل التجاوب مع آمال وطموحات الجزائريين وتحسين أوضاعهم ورفع مستويات معيشتهم، وتعزيز الاستفادة من الخدمات الأساسية. فكان المنهج المتبع؛ هو أن تقود الدولة عملية تحول تدريجي، تأخذ بعين الاعتبار مسار بناء الدولة الجزائرية والتراكم الحاصل في مجال التنمية منذ الحصول على الاستقلال.

وعليه، عمدت الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية الثالثة إلى تنفيذ عدد من البرامج التنموية، وقد ساعدها في ذلك توفرها على إمكانيات مالية هامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وهو ما سمح لها بتنفيذ برامج وخطط استثمارية ضمن استراتيجية الإنعاش الاقتصادي،

والتي تجسدت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، ثم المخطط الخماسي 2010-2014، وأخيرا برنامج النمو الجديد للفترة 2015-2019.

الفقرة الأولى: برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم السياسات التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية لمواجهة التحديات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تعرفها البلاد، حيث تبنت الدولة منذ عام 2001 سياسة اقتصادية جديدة من خلال برنامج عم الإنعاش الاقتصادي، وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل، امتد لأربع سنوات، والذي خصص له حوالي سبع مليار دولار[1]، موجها لدعم المؤسسات الاقتصادية والأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري وتعزيز البنية التحتية، إضافة إلى دعم برامج التنمية المحلية وتأهيل الموارد البشرية[2].

وقد رصد نسبة 8,6بالمائةمن المبلغ المذكور لتدعيم الإصلاحات، و12,4 في المائة لإنعاش القطاع الفلاحي، و31,7 في المائة لترقية المناطق النائية والمحرومة، فيما خصصت نسبة 40,1 بالمائة للمشاريع الوطنية الكبرى، ونسبة 17,2 بالمائة للحاجات الاجتماعية[3].

وفي إطار مواصلة وثيرة الإصلاحات، أقرت الجزائر برنامجا تكميليا لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، والذي أتى في سياق إعادة البناء الاقتصادي وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تركزت محاور البرنامج على مكافحة الاقتصاد غير المهيكل، وتعزيز مراقبة الدولة لمحاربة الغش والمضاربة غير المشروعة، والعمل على

---

[1]- **بلال** بوجمعة، "تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، دراسة قياسية **للفترة** 2001-2010"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد الأول، شتنبر 2014، **ص**.37.

[2]-**شراف عقون، سالم بوقجان**، خديجة بوفنغور، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد الثاني، أبريل 2018، **ص**.200.

[3]- علي مكيد، عماد معوشي، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق **التحول نحو اقتصاد السوق**"، **مجلة المستقبل العربي، العدد** 423، **السنة** 37، **ماي** 2014، **ص**. 115-116.

تثمين المنتوج المحلي والرفع من قدرته التنافسية، كما سعى البرنامج إلى استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار، وإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بقطاع الاستثمار[1].

وبهدف إطلاق دينامية اقتصادية جديدة، والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتقوية برامج التنمية البشرية، فقد أقرت الجزائر برنامجا خماسيا للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، والذي رصد له ما يقارب 286 مليار دولار[2]. وتتمثل أهداف برنامج التنمية الخماسي، فيما يلي[3]:

- ✓ دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- ✓ مكافحة البطالة من خلال إحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد؛
- ✓ تحسين ظروف العيش في العالم القروي، وذلك من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب، ودعم قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- ✓ ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية؛
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية، وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- ✓ الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للقطاع العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ مواصلة عصرنة القطاع الفلاحي، وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛
- ✓ تثمين الموارد الطاقية والمنجمية؛

---

[1]- علي طالم، فيلالي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد السادس، يونيو 2016، ص.104-105.

[2]- زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد الرابع، العدد السادس، يونيو2017، ص.221.

[3]- عابد شريط، جلول ياسين بن الحاج، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد السادس، العدد 1، 2015، ص.96-97.

✓تثمين القدرات السياحية، والصناعة التقليدية؛

✓والحفاظ على السلم الاجتماعي وجعله في خدمة التنمية.

ومن أجل تحقيق الأهداف المعلن عنها سلفا، ارتكز البرنامج الخماسي للتنمية على المحاور التالية[1]:

1.دعم التنمية البشرية: خصص لهذا المحور حوالي نصف المبلغ المخصص للبرنامج بنسبة 49,5 في المائة، نظرا للأهمية التي توليها الدولة للرأسمال البشري ولرفاهية السكان، وضرورة توفر الدولة على موارد بشرية مؤهلة لتنميتها الاقتصادية، وتعزيز التماسك الوطني.

2.تطوير المنشآت الأساسية: خصص لهذا المحور نسبة 31,5 بالمائة من المبلغ المرصود، حيث رصد جزء منها للأشغال العمومية (بناء الطرق السيار وتهيئتها، ترميم وإحداث طرق جديدة، إنشاء موانئ الصيد البحري وتدعيم ثلاثة مطارات). أما الجزء الأخر، فقد استفاد منه قطاع النقل عبر إنجاز وصيانة خطوط السكك الحديدية، وتسليم مترو الجزائر، وانجاز "الترامواي" في 14 مدينة، كما تم استحداث 17 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، وإنجاز 35 محطة، بالإضافة إلى تحديث 8 مطارات وتوسيع 4 موانئ.

3.تحسين الخدمة العمومية: حيث رصدت نسبة 8,1 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج، والتي توزعت ما بين الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية.

4.دعم التنمية الاقتصادية: رصد لهذا المحور نسبة 7,6 بالمائة من المبلغ الإجمالي.

5.مكافحة البطالة: خصص لهذا المحور نسبة 1,7 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

6.البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: استفاد هذا المحور من نسبة 1,6 بالمائة من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

---

[1]-**عابد** شريط، جلول ياسين بن الحاج ، مرجع سابق، ص.98.
للمزيد من التفاصيل: راجع ملحق بيان السياسة العامة 2010، بوابة الوزارة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/.

يتضح من خلال محاور البرنامج الخماسي للتنمية أنه يرتكز على ثلاثة أبعاد؛ البعد الأول ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)؛ البعد الثاني ذو طابع اقتصادي محض مرتبط باستكمال وتشييد بنية أساسية للاقتصاد؛ فيما ارتكز البعد الثالث على اقتصاد المعرفة.

الفقرة الثانية: برنامج التنمية للفترة 2015–2019

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة الجزائرية إلى تنفيذها مطلع الألفية الثالثة، تبنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش الاقتصاد والنهوض بالتنمية خلال الفترة الممتدة من 2015-2019[1]، حيث رصدت الجزائر نحو262 مليار دولار عبر فتح حساب رقم 143-302، والخاص بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019[2].

وقد تمثلت المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 في تطوير الاقتصاد الجزائري من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي، والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات. وذلك بانتهاج سياسة تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد عبر تطوير النشاط الزراعي والصيد البحري، حيث سعت الجزائر إلى مضاعفة نمو الأنشطة الزراعية وموارد الصيد البحري في أفق أن يصل عام 2019 نسبة 5 بالمائة كمعدل نمو سنوي في قطاع الزراعة، وحوالي 200 ألف طن من موارد الصيد البحري، وإحداث ما يقارب 1.500.000 منصب شغل، وهو ما استدعى تدعيم الإطار التحفيزي للمستثمرين[3].

كما شمل المخطط توسيع القطاع الصناعي وعصرنته من خلال إجراءات تهدف إلى تحسين حكامة المؤسسات ونوعية تسييرها، وتنظيم الأنشطة الصناعية عبر تعزيز

---

[1]- **مرسوم** تنفيذي رقم 15-205 **مؤرخ في** 11 **شوال** 1436 **الموافق لـ** 27 يوليوز 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 **المعنون بـ** "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 13 **شوال** 1436 **موافق لـ** 29 يوليوز 2015.

[2]- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 15-205، **نفس المرجع السابق**.

[3]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي2014، **ص**. 19-20.

الترسانة القانونية، وتدعيم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية، والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي، وكذا تعزيز المنظومة الإعلامية والإحصائية والرصد الاستراتيجي للقطاع الصناعي[1].

وقصد ضمان الأمن الطاقي للبلاد على المدى البعيد والبقاء كفاعل نشيط في السوق الدولية للمحروقات واصلت الدولة عملية التنقيب والاستكشاف، كما عززت جهود التنمية بترشيد استخدام الموارد وتوسيع البنية التحتية للنقل ووحدات تحويل وتثمين المحروقات، وأصبحت تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية، حيث تم إطلاق مشاريع هامة ولاسيما في الطاقة الريحية والطاقة الشمسية وغيرها، وذلك بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 22 ألف ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني، وعشرة آلاف ميغاواط موجهة للتصدير في أفق عام 2030[2].

وحظي قطاع السياحة بأهمية خاصة بوصفه أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني، ومن أجل النهوض بقطاع السياحة تم اعتماد مخططا في أفق 2025 في إطار تعزيز جاذبية قطاع السياحة وتنمية الأقطاب والقرى السياحية، وإعداد برامج توعية سياحية، وتنسيق العمل عبر تعزيز السلسلة السياحية في أفق تطوير مساهمة السياحة بنسبة 4,8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبمتوسط نمو فرص الشغل بنسبة 3,5 في المائة للفترة 2015-2025[3].

وبهدف تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، واصلت الجزائر تعزيز الإصلاحات في المنظومة المصرفية ضمن برنامج 2015-2019 من خلال تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي، والاستمرار في تدعيم وتحديث الخدمات المصرفية، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي العمومي عبر تحسين أدوات التحليل وتصنيف المخاطر، وتطوير أسواق رأس المال. بالإضافة إلى ذلك عملت على تطوير الكفاءات التقنية ومعارف

[1]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ماي2014، **مرجع سابق**، ص 17-18.
[2]- **نفس المرجع السابق**، ص. 21-22.
[3]- **نفس المرجع السابق**، ص.22-23.

المهن البنكية الرئيسية والهندسة المالية بما يتماشى والوظائف التجارية، والذي يسمح لها بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنويعه[1].

بعد موجة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير قطاع التأمينات والترخيص بدخول شركات جديدة ووسطاء التأمين وإعادة التامين، فقد سعت كذلك إلى مواصلة العمليات المتعلقة بالتعزيز المالي لشركات التأمين وإعادة التأمين، والسهر على اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين ظروف سوق التأمين، وتدعيم استقلالية وظيفة الإشراف التي من شأنها تعزيز فاعلية قطاع التأمين ليواكب التحولات الاقتصادية العميقة بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

وفي السياق نفسه، يهدف البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق ما يلي[3]:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة العمومية وتوسيع شبكة الماء والكهرباء والغاز وترشيد التحويلات الاجتماعية، ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ✓ إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية الريفية؛
- ✓ خلق مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ✓ وإيلاء عناية خاصة بتكوين الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وعليه، يمكن القول إن المخطط الخماسي للتنمية يقدم نظرة استشرافية إلى غاية 2019، وذلك تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 بالمائة، وهو ما يسمح الحد من البطالة

---

[1]- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، **مرجع سابق، ص.11-12.**

[2]- **نفس المرجع السابق، ص.13.**

[3]-هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد الخامس، يناير 2020، **ص.51.**

والفوارق الاجتماعية، وتحسين ظروف معيشة المواطنين. كما أنه مخطط يكمل كافة المشاريع والبرامج التنموية والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية منذ بداية الألفية الثالثة، لكن انخفاض أسعار المحروقات قد أثر على تمويل البرامج الاستثمارية العامة، حيث سجل عجز كبير في تنفيذ المخطط في ظل انخفاض أسعار النفط، وغموض المشهد السياسي الجزائري.

الفرع الثاني: التنمية بليبيا

أوضحت التجارب التنموية للدول النامية أن مجرد توافر التمويل، وإن كان شرطا لازما للتنمية إلا أنه ليس كافيا، حيث يجب على هذه الدول إن أرادت الانتقال من النمط الريعي في التوزيع إلى النمط المنتج للثروة، وتحويل مجتمعاتها من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، أن تضع جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسم الملامح الرئيسية لخارطة الاستثمار، وأن تركز على تنمية عناصر الإنتاج، بحيث يعتبر العنصر البشري الركيزة الأساسية، بالإضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة بهدف خلق فرص شغل وفرص استثمار مجدية.

والمتتبع للتطورات التي طرأت على بنية الدولة الليبية خلال العقود الماضية يعجز عن فهم وتفسير سلوك الدولة الليبية والسياسات التنموية التي كانت تطبقها، إذ لا توجد سياسة تنموية واضحة المعالم والأهداف سواء في عهد نظام "معمر القذافي" أو بعده، لكن هذا لا يمنع من محاولة الكشف عن بعض الخيارات التنموية للدولة الليبية منذ بداية الألفية الثالثة.

الفقرة الأولى: جهود التنمية في عهد نظام معمر القذافي

تعود البدايات الأولى لبرامج ومخططات التنمية في ليبيا إلى عام 1963، وذلك بعد ما حصلت ليبيا على استقلالها عام 1952، إذ تميزت تلك الفترة بأوضاع اقتصادية واجتماعية

متخلفة، حيث كانت محاولات التخطيط للتنمية مبعثرة[1]. وفي فترة السبعينات أعدت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975)، والتي عرفت استثمار مبالغ مالية في مخططات التنمية، إذ أدت إلى إحداث تغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية؛ كمجالات الصحة والتعليم والمواصلات والإسكان وغيرها من المجالات[2].

لقد شرعت ليبيا منذ تسعينات القرن العشرين في اتخاذ خطوات نحو الإصلاح الاقتصادي، والمتمثلة في إصدار بعض التشريعات المحفزة، وطرح عدد من المنشآت العامة أمام القطاع الخاص، وإصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تشجع مشاركته في النشاط الاقتصادي، إلا أن أغلب هذه المبادرات شهدت تعثرا في التطبيق، ولم تحقق النجاح المطلوب لأسباب داخلية وخارجية[3].

ونتيجة الاختلال الذي هدد فرص التنمية، وابتداء من 2003 وهو التاريخ الفعلي لرفع الحصار والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ليبيا، تم اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي، والذي يهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، حيث اضطرت ليبيا إلى تبني ما عرف بالاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة[4].

وهكذا، شهد النموذج التنموي الليبي نوعا من التبادل في الأدوار في عملية التنمية بين القطاع العام والقطاع الخاص، فقد توجهت الدولة نحو توسيع دور القطاع الخاص

---

[1]- عائشة محمد بن مسعود فشيكة، "المرأة والتنمية المستدامة، تحليل سوسيولوجي لدور وأنماط مشاركة المرأة الليبية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، عدد خاص، 2016، ص.125

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص.125.

[3]- مصباح علي موسى القفيف، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي منذ عام 2003، **أطروحة دكتوراه في الدراسات** الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012، ص.2.

[4]- فوزية خذا كرم عزيز، "معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي"، المجلة السياسية والدولية، عدد مزدوج 33-34، 2016، ص.547.

والاستثمارات الخاصة، حيث تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات واتساع نطاق عولمة الاقتصاد[1].

ويعتبر القطاع الصناعي من أهم مجالات الاستثمار في ليبيا، إذ يعتبر أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية، حيث يتميز بوجود قطاعين: قطاع الصناعات الكبيرة الحجم؛ مثل البتروكيماويات والغاز، ثم قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة؛ من بينها صناعة الألومنيوم وصناعة البلاستيك وصناعة المواد الغذائية والصناعات الهندسية وصناعة التأمين، وإقامة الفنادق السياحية والمنتجعات[2].

ومادام أن نسبة النمو الاقتصادي تعتبر أحد مؤشرات قياس التنمية، وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي، فإن البيانات والتقارير تشير إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا، خاصة في السنوات التي تتراجع فيها أسعار النفط، والذي يساهم بدوره في تدني مستوى التنمية نتيجة عدم قدرة الاقتصاد الليبي على تنويع هيكله ومصادر دخله، وهذا ما أدى لظهور اختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني لغير صالح القطاع الإنتاجي، إذ تشكل نسبة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط نسبا متدنية، حيث يشكل قطاع الزراعة والصيد البحري ما نسبته 4,3 بالمائة، وقطاع الصناعات التحويلية ما نسبته 4,7 بالمائة، وقطاع التشييد والبناء ما نسبته 8,8 بالمائة، وقطاع الكهرباء ما نسبته 1,3 بالمائة، في حين سجل القطاع النفطي والتعدين النسبة الأعلى 46,1 بالمائة، بينما سجل قطاع الخدمات النسبة المتبقية 34 بالمائة[3].

وهكذا، كان لابد لصانع القرار الليبي العمل على تعميق الإصلاحات الهيكلية لتحسين مؤشرات التنمية بأبعادها المختلفة، وذلك من خلال إعداد مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية للفترة 2009- 2025. لكن المتتبع لخطط التنمية يلاحظ أنها لم تلبي

---

[1]- أبو عزوم اللاقي أبو جديرية، "القطاع الخاص في ليبيا ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: بلدية سبها نموذجا"، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 18، **العدد الخاص**، 2019، ص.2.

[2]- المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار،**طرابلس**، 2006، ص.10.

[3]- عمر فرح القيزاني، "التنمية المستدامة وتحدياتها في ليبيا وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي"، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال بعنوان "التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 29 **أكتوبر** 2017، ص. 177-178.

الطموحات التنموية المرسومة لها مند بداية الألفية الثالثة، ولم تكن هناك عدالة في التوزيع بين مختلف مناطق ومدن ليبيا، كما سجل تفاوتا في توزيع الثروة بين مختلف أطياف الشعب الليبي مما خلق فجوات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

الفقرة الثانية: وضع التنمية في ليبيا بعد أحداث عام 2011

لم تكن فترة نظام "معمر القذافي" غنية بخطط التنمية الفعالة، حيث اتسمت التحركات نحو التنمية بما يعرف بالتنمية الفوقية، والتي يقصد بها ذلك النمط من التنمية الذي يأتي من الحاكم كمنحة للشعب، والذي يركز على المدن الرئيسية والكبرى أو يمنح بعض التحسينات مقابل صفقات سياسية. وقد زادت الأمور تعقيدا بعد أحداث 2011، إذ جمدت معظم مجالات التنمية والبنية التحتية بسبب حالة الركود العام التي يعاني منه الاقتصاد الليبي، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعة والبناء وقطاع السياحة، مما ساهم في تردي الخدمات التي تقدمها الدولة في كافة المجالات سواء التعليمية أو الصحية أو غيرها.

ويمكن أن نلاحظ بعض السمات الخاصة بعملية التنمية في مرحلة ما بعد أحداث 2011، والمتمثلة أساسا في تأثير الأحداث السياسية والأمنية على واقع عملية التنمية في ليبيا، حيث أدى الانقسام السياسي وحالة الحرب الدائرة إلى تخريب وتدمير البنية الموجودة بدلا من إرساء خطط للتنمية.[1].

وقد ساهم عدم قدرة الدولة الليبية على السيطرة بشكل كامل على كافة الموارد في التأثير على التوجه نحو تنمية المناطق والمدن الليبية، خاصة مع حالة الانقسام السياسي، والتي خلفت انقساما في الموارد، وظهور جماعات مسلحة وسيطرتها على بعض موارد النفط والغاز.

فالوضع القائم حاليا بليبيا يتصف بفجوة بين المناطق المحلية من حيث تركز السكان والنشاط الاقتصادي وتوزيع المرافق العمومية، كما يعكس تنمية غير متجانسة وتباينات

[1]- تحديات التنمية المكانية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، 2016، ص.11.

عميقة في مستويات التنمية بين مناطق ليبيا، وهو ما يستلزم إعادة التوازن والحد من التفاوتات الاجتماعية الحاصلة، وإعادة طرح فكرة العدالة المجالية، وما تتطلبه من ضمانات لتوزيع التنمية جغرافيا بين مختلف جهات ليبيا، وذلك من خلال ربط مباشر بين العدالة الاجتماعية والعدالة المجالية من أجل تعديل الفروق في مستويات التنمية بين مختلف المناطق[1].

وفي هذا السياق، تم الدعوة في عام 2013 إلى إعداد استراتيجية شاملة للتنمية، وهي تطوير وتحديث جذري لاستراتيجية سابقة بعنوان: "مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009-2025"، حيث تأتي "استراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2013-2040" لتمكين المواطن الليبي من ممارسة دوره في الحياة بكفاءة وفعالية وتحقيق العيش الكريم، وجعله محور العمل التنموي فعلا واستفادة[2].

وترتكز الاستراتيجية على مجموعة من المرتكزات من أهمها: توسيع الخيارات أمام الناس كأساس للتنمية البشرية؛ سد الفجوة المعرفية؛ النهوض بالتعليم؛ ترسيخ ثقافة العمل والمبادرة والإبداع؛ ترسيخ ثقافة التمكين بدلا عن الإقصاء والتهميش؛ تناول مفهوم الأمن في إطار أمن الإنسان؛ وكذا ترسيخ ثقافة الانفتاح والتعايش[3].

وتتمثل رؤية الاستراتيجية في بناء ثقة المواطن الليبي بنفسه، وتيسير توظيف كل قدراته ومواهبه، وتوسيع كل الخيارات أمامه في مجتمع يتواصل إيجابيا مع بقية المجتمعات. كما تتمثل الأبعاد الرئيسية للاستراتيجية في البعد الزماني؛ حيث تسري إلى نهاية سنة 2040 دونما قطيعة مع الماضي، والبعد الإنساني؛ حيث أن الإنسان هو محور التنمية ومنتجها والمستفيد منها، فهو صلب الفعل التنموي، والبعد المكاني وما يقتضيه من تفاعل وتعاون بين كل مناطق ليبيا، والبعد المعرفي وما تقتضيه من توظيف أمثل لمكتسبات

---

[1]- الهادي بوحمرة، "التنمية المكانية المتوازنة في مشروع الدستور"، 8 يوليوز 2016، **مقال منشور على الرابط التالي:**https://goo.gl/GL8ade، تاريخ الولوج 12 **ماي** 2018.

[2]- استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040، مجلس التخطيط الوطني، طرابلس، غشت 2013، **ص.**8.

[3]- استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040، **مرجع سابق، ص.**8.

المعرفة الرقمية، ثم البعد القانوني؛ والمتمثل في سيادة دولة الحق والقانون والمؤسسات، وأخيرا البعد الثقافي عبر إعادة بناء المعطى الثقافي ليكون داعما للعملية التنموية[1].

وتتوخى الاستراتيجية التنموية تحقيق تسعة عشر هدفا[2]، بدءا باعتماد سياسة سكانية تستجيب بكفاءة لتحقيق التغيرات والنمو الديموغرافي النوعي المتوازن، وتكوين الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، ثم العناية بقطاع الطفولة والشباب وتحسين الرعاية الشاملة لها عبر تطوير برامج التعليم ورعاية الأطفال، مرورا بتطوير نوعية التعليم الأساسي والثانوي وإعادة هيكلة الإدارة التعليمية، وبناء منظومة التعليم العالي من خلال صياغة استراتيجية واضحة للبحث العلمي، كما تهدف إلى تكثيف توظيف وإدماج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها، وتنويع مسارات التعليم المهني والتقني، والقضاء على الأمية بين جميع الفئات العمرية[3].

وتتوخى أيضا، وضع الخطط والبرامج التنفيذية لأهداف التنشئة الاجتماعية، وتنمية الوعي المجتمعي بالبعد الثقافي ليكون معتدلا ومتنوعا؛ مؤسسا على قيم العمل والمبادرة والتسامح والاختلاف وحرية التعبير، معززا للانتماء الوطني، ومنفتحا على مختلف الثقافات والخبرات الإنسانية[4]. فيما ركز الهدف التاسع عشر على الرفع من مستوى معيشة الطبقة الفقيرة، ودعم الفئات المحتاجة والضعيفة بما يمكنها من الاعتماد على الذات، والمساهمة قدر الإمكان في الإنتاج.[5]

وفي أفق تنزيل مضامين الاستراتيجية التنموية، يجب توفير البيئة الحاضنة لعملية التنمية لأن أي خطة تنموية يجب أن تبدأ بتحديد الاحتياجات الأساسية للدولة، وتشخيص المخاطر والتحديات التي تواجهها. كما أن المخاطر التي يجب الانتباه لها بعد أحداث 2011 هو تحول ليبيا إلى دولة تجني عوائد النفط وتوزعها على الشعب دون برامج تنمية حقيقية، والتي تعمل من خلالها الدولة على إحداث تنمية شاملة عبر نظم اقتصادية وسياسية

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.9.
[2]- نفس المرجع السابق، ص.10.
[3]- نفس المرجع السابق، ص. 10-11.
[4]- استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040، مرجع سابق، ص.12.
[5]- نفس المرجع السابق، ص.13.

واجتماعية أساسها الديمقراطية وحرية السوق ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، وفي وضع خطط التنمية التي تتوافق مع احتياجاته.

المطلب الثاني: التنمية بالدول غير المصدرة للنفط

يطرح موضوع التنمية في الدول المغاربية غير المصدرة للنفط إشكالات عديدة؛ مرتبطة بما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي. ومن المهم وضع مسألة التنمية ضمن إطارها التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، حيث أن الخيارات التنموية كانت مرتبطة أساسا بالخيارات السياسية، والتي أثرت بشكل بارز في تشكيل التجربة التنموية في كل من تونس والمغرب وموريتانيا، وما مرت به هذه الدول من أزمات وإخفاقات أثرت في مؤشرات التنمية، وكانت لها تداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: جهود التنمية بتونس

إن قراءة تاريخية سريعة للسياسات الاقتصادية المعتمدة في تونس منذ حصولها على الاستقلال عام 1956، وللاستراتيجيات التنموية المعتمدة ضمن تلك السياسات تفضي إلى تبين محطات مفصلية تم فيها اعتماد ثلاث نماذج من التنمية، والتي اختلفت برامجها ومخططاتها من مرحلة إلى أخرى بتغيير السياقات المحلية وأمزجة صانعيها، واكراهات السياق الدولي والوطني.

الفقرة الأولى: التجربة التنموية التونسية قبل أحداث 2011

كان استقلال تونس تحولا نوعيا، وضع البلاد ونخبتها أم جملة من التحديات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المتردية، حيث وجد قادة الاستقلال أنفسهم أمام ضرورة صياغة نموذج تنموي كفيل بنهضة البلاد، وبتحقيق الازدهار والتنمية.

وبذلك، تبنت تونس النهج الليبرالي في التنمية في الفترة الأولى (1956-1960)، وتوجهت نحو النموذج الاشتراكي في الفترة الثانية (1961-1969)، وسرعان ما تراجعت عن نهج الاقتصاد الاشتراكي من خلال إعادة الاعتبار إلى اقتصاد السوق وتثمين الموارد

الطبيعية للبلاد وإرساء دعائم الصناعات الثقيلة، وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص وتطوير الصناعة التصديرية. ومنذ عام 1986، عملت تونس على التخفيض من السياسة الحمائية، والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية إزاء البضائع الأوروبية، وتركيز مناطق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الاعتماد الواسع على الخوصصة[1].

وعليه، عرف مسار التنمية في تونس المستقلة ثلاث مراحل أساسية، حيث تم خلال كل مرحلة منها اعتماد نهج تنموي معين، ارتكز على سياسة اقتصادية احتكمت فيها لجملة من العوامل الداخلية والخارجية، والتي أثرت في مسار اشتغالها وفي فحوى نتائجها، ومدى فعاليتها على أرض الواقع.

وعلى مدى مرحلتين تنمويتين خلال عقدي الستينات والسبعينات، خضعت السياسة التنموية ببرامجها ومخططاتها وخلفية صانعها إلى نموذج مرجعي موحد يعتمد على أهمية احتكار الدولة للدور التنموي، وضرورة اضطلاعها بالنصيب الأوفر فيه. وهو ما يصح كذلك على نهج التنمية ذو الخلفية الليبرالية المعتمد في عقد السبعينات، حيث لم يسفر تبني خيار الاقتصاد التحرري انطواء كليا للدولة على نفسها بالرغم من تفويتها لبعض القطاعات، وظلت الدولة المتحكم الأبرز في عملية التنمية[2].

أما المرحلة الثالثة المتزامنة مع اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، ومع التغيير السياسي الحاصل في تونس منذ نونبر 1987، والذي أدى إلى تغيير جذري في السياسة الاقتصادية وفي فحواها التنموي، حيث كانت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة إعلان عن تنصل الدولة التونسية من التزاماتها ومن دورها التنموي، وأضحت التوجهات العامة للسياسات التنموية المنتهجة ترجمة فورية واستجابة لضغوط المؤسسات الدولية

---

[1]- عائشة التايب، "سياسات التنمية في تونس وتأثيرها على **فرص العمل**"، مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2013، **بدون رقم الصفحة**.

[2]- **نفس المرجع السابق**.

واملاءاتها[1]. وهكذا بدأت الحكومة التونسية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تنفيذ خطط الإصلاح الهيكلي من خلال التوقيع على اتفاق بشأن برنامج الانتعاش الاقتصادي[2].

وعلى هذا الأساس، تمكنت السياسات المتخذة من تحقيق نتائج إيجابية، والتي انعكست على نمو الاقتصاد، وخاصة خلال العشرية الأخيرة، وذلك بالاعتماد على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. كما اعتمدت على معادلة مفادها أن السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوي الاستقرار الاقتصادي.

واتضحت معالم التحول من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، والذي أسس لتنوع الاقتصاد وتأهيله اعتمادا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة، كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية تنموية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية؛ بدءا بالمخطط العاشر 2000-2006، ثم المخطط الحادي عشر 2007-2016، وهي مخططات تهدف إلى تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي، وتسريع عملية التنمية لمواجهة تحديات التشغيل والفقر، والمحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة وتحسين قدرتها التنافسية، وتعزيز دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل[3].

وبناء عليه، فإن التوجه نحو الانفتاح على الأسواق الخارجية، والرفع من نسبة الاندماج في الاقتصاد العالمي يقتضي تأهيل مؤسساتي إلى جانب تأهيل المؤسسات الاقتصادية، حيث لا يمكن رفع تحديات الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي بعقلية

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- فاتن مبارك، "التجربة التنموية في تونس، الإشكالات والآفاق"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزائر، 2015، ص.8.

[3]- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد الخامس، العدد السابع، جامعة وهران الجزائر، 2009، ص.16.

الدولة المستثمرة والمشغلة. كما إن من بين عراقيل نموذج التنمية بتونس هو وجود تفاوت تنموي داخل وبين الجهات، والمتمثل في تفاوت نسب الاستثمار العمومي[1].

وبالتالي، ساهمت هذه العوامل وغيرها، وبصفة طبيعية في خلق تفاوت تنموي وازدواجية اقتصادية، وهو ما أدى إلى تعاظم اقتصاد غير مهيكل؛ غير قادر على توفير مناصب شغل قارة، وآخر متمركز على الشريط الساحلي حيث تتوفر ظروف أحسن للاستثمار من مرافق أساسية كالطرق السريعة والموانئ والمناطق الحرة، بالإضافة إلى الجامعات والمستشفيات الجامعية[2]. وبذلك، أصبح من الضروري البحث عن سبل لتعديل النموذج التنموي خصوصا بعد أحداث 2011.

الفقرة الثانية: خطة التنمية للفترة 2016-2020

تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر، حيث تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة "الحرية والكرامة"، والتي ترجمت الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتهميش.

وبقدر ما تنطوي على هذه المرحلة من فرص وإمكانيات للإصلاح والتطور والنماء في ظل مناخ سياسي وديمقراطي يضمن الحريات الفردية والجماعية، فإنها بقدر ما تتضمن مخاطر وإشكالات لا يتسنى معالجتها إلا بتضافر الجهود وانخراط كافة الفاعلين في نحت معالم المسار التنموي لتونس الجديدة.

ولإنجاح أي مشروع مجتمعي تنموي يتطلب إرساء استراتيجيات تنموية شاملة وناجعة على المدى المتوسط، والتي تتبلور في صلبها الخيارات والأهداف الوطنية، وتتشكل في إطارها التوجهات والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف المرسومة في شتى المجالات والميادين، وعلى مختلف الأصعدة التي يستند إليها المخطط التنموي.

[1]- سامي بوصيدة، عماد بن رابح، "ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي"، ورقة عمل، مذكرات وتحاليل، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41،شتنبر 2016، ص.13.

[2]- **نفس المرجع السابق، ص.14.**

ولتأمين مسار التنمية، اعتمدت الحكومة التونسية خطة للفترة 2016-2020، والمصادق عليها سنة 2016، حيث تقترح هذه الخطة الخماسية سلسلة من الإصلاحات الرئيسية، ومشاريع الأشغال العامة في خمس مجالات استراتيجية: إصلاح الإدارة العمومية؛ تدابير مكافحة الفساد من أجل تحسين الإدارة والتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي والأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية والتخفيف من التفاوت الجهوي، وتنمية الاقتصاد الأخضر[1].

وفي هذا الإطار، تولت الحكومة التونسية دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن المخطط الوطني للتنمية توازيا مع الحرص على تنفيذ خطة تنمية إفريقيا 2063، وهو ما يستجيب للأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، ويغطي أهداف التنمية السبعة عشر[2].

ولبلوغ الأهداف المنشودة، وبالنظر إلى ما توفره الحكامة الرشيدة من عوامل سانحة لتعزيز الثقة وضمان الشفافية المرجوة، وكذا الإمكانات الهامة التي تسمح بإضفاء النجاعة والمردودية على المسار التنموي، فإنه تم إدراج هذه المسألة ضمن المحاور الأساسية وتثبيت دعائمها، وإرساء مقاربة شاملة تمكن من تركيز مقومات الحكامة الرشيدة في كل المجالات والمستويات[3].

ويتمثل الهدف الرئيسي على المستوى الاقتصادي في الارتقاء بأداء جهاز الإنتاج وتدعيم قدرته التنافسية ومحتواه التشغيلي والتكنولوجي، وخلقه لقيمة مضافة عالية لاسيما عبر تطوير مناخ الأعمال، وإرساء بنية أساسية محفزة على الاستثمار والشراكة والاندماج الاقتصادي[4].

---

[1]- ناثان أبلمان، أنا ليدريتر، "سياسات المستقبل، دليل للحوكمة البيئية المحلية في تونس"، **مجلس المستقبل العالمي، شمال إفريقيا، تونس، 2018، ص.13.**

[2]- بيان البعثة الدائمة لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك خلال أشغال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، نيويورك، 20 يوليوز 2016، ص.2.

[3]- الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، الجمهورية التونسية، 2016، ص.41-42.

[4]- الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، **مرجع سابق، ص.43.**

وتعد التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي من الأهداف الرئيسية لمخطط التنمية، وذلك لهاشة الأوضاع الاجتماعية واستفحال البطالة والفقر والتهميش، علاوة على تزايد الفوارق الاجتماعية[1].

وسعيا للحد من التفاوت الجهوي وتحقيق عدالة اجتماعية وتوازن أكبر بين الجهات، سيقع التركيز على اعتماد مبدأ التمييز الايجابي بهدف المساهمة في الحد من التفاوت التنموي بين الجهات وداخل الجهة الواحدة، وذلك انطلاقا من حاجياتها وخصوصياتها، وتثمينا لميزاتها التفاضلية عبر تدعيم الإطار المؤسساتي وتحسين مستوى العيش، ودعم النشاط الاقتصادي الجهوي والمحلي[2].

كما أن ضمان استدامة المسار التنموي، يتطلب إحكام التصرف في الموارد الطبيعية والإمكانيات المتاحة وترشيد استعمالها وحماية المحيط والثروات الطبيعية والحفاظ على التوازنات الإيكولوجية، ودعم الاقتصاد الأخضر[3].

وتمثل هذه المحاور العناصر الأساسية لتحديد الأهداف والتوجهات التنموية للفترة 2016-2020، إذ من المتوقع أن تؤدي هذه الخطة الطموحة إلى زيادة معدل النمو السنوي للبلاد إلى 4 في المائة بحلول عام 2020 من خلال زيادة الاستثمار العام، حيث تلعب الشراكة بين القطاع العام والخاص دورا كبيرا. كما يقدر أن تساهم تدابير الخطة الاستراتيجية للتنمية في انخفاض معدل البطالة إلى أقل من 12 في المائة، مع خلق نحو 400 ألف منصب شغل، ويتوقع أيضا أن تلعب البرامج الاجتماعية الجديدة دورا هاما في الحد من الفقر إلى حوالي 2 في المائة عام 2020[4].

وبناء عليه، تمثل الخطة منوالا جديدا للتنمية يهدف إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، حيث يرتكز هذا المنوال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو مندمج ومستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.56.
[2]- نفس المرجع السابق، ص.72.
[3]- نفس المرجع السابق، ص.77.
[4]-تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تقارير أفاق قطرية: تونس، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع، أبريل 2019.

توزيع الثروات، وذلك بالاعتماد على خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل، والعمل على إرساء مقومات الحكامة الجيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية.

الفرع الثاني: جهود التنمية بموريتانيا

يمكن تصنيف مسيرة التخطيط التنموي بموريتانيا في أربعة مراحل أساسية؛ استمرت المرحلة الأولى زهاء عشرين عاما من التخطيط الاقتصادي (1963-1984)، ثم بعد ذلك دخلت البلاد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في سلسلة من برامج التقويم الهيكلي (1985-2000)، مرورا بمرحلة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر(2001-2015)، وصولا لمرحلة اعتماد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016-2030). ورغم أهمية المرحلتين الأوليتين في مسيرة البناء التنموي بموريتانيا، إلا أنه ولدواعي منهجية سنقتصر على المرحلتين الأخيرتين.

الفقرة الأولى: مرحلة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر

شهدت بداية الألفية الثالثة دخول موريتانيا في مرحلة جديدة باعتمادها إطارا استراتيجيا لمكافحة الفقر، حيث استهدف هذا الإطار تحقيق أهداف الألفية في أفق عام 2015، وإعطاء الأولوية لمحاربة الفقر. إذ تعتبر موريتانيا من بين الدول الأوائل التي أعدت ما يسمى بوثيقة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر[1]، والتي تشمل أربعة محاور استراتيجية أضيف لها محورا خامسا في المرحلة الثانية، حيث تتمثل هذه المحاور في[2]:

- ✓تسريع وثيرة النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد الموريتاني، وتقليل تبعيته للعوامل الخارجية؛
- ✓إرساء النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء؛

---

[1]- ولد أحمد ولد بيه **خطاري**، "دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة** للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 3، يونيو 2015، **ص**.202-203.

[2]- الهادي عبدو أبوه، "السياسات الاقتصادية والنمو في موريتانيا، الأثر الهيكلي والاجتماعي والمعوقات (1985-2013)"، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد الثاني، شتنبر 2015، **ص**.3. راجع أيضا: الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وزارة الاقتصاد والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الثاني، 2011-2015، **ص**.4.

- ✓تنمية الموارد البشرية وتسهيل الولوج إلى الخدمات الأساسية؛
- ✓تحسين الحكامة وتعزيز القدرات؛
- ✓ودعم قدرات التسيير والمتابعة والتنسيق والتقييم.

وشملت المرحلة الأولى الفترة بين 2001 و2004، حيث تركزت الأهداف الرئيسية لهذه المرحلة في تحقيق نمو سنوي يفوق 6 في المائة، وتخفيض معدل الفقر، واختتمت هذه المرحلة بسلسلة من المحاولات الانقلابية الفاشلة على الرئيس معاوية ولد الطايع.

وتمت المصادقة في عام 2006 على المرحلة الثانية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، وهي خطة خماسية تغطي الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010، حيث تتمثل الأهداف المتوخاة الوصول إليها في رفع متوسط الناتج الداخلي الخام إلى 9,4 في المائة سنويا، وخفض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35 في المائة بدلا من 46 في المائة المسجلة في عام 2006[1].

وفي شهر مارس 2011، صادقت موريتانيا على المرحلة الثالثة للإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، حيث سعى البرنامج إلى تخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان على المدى الطويل، كما تدخل خطة العمل الثالثة في إطار التوجيهات الاستراتيجية المكملة لما قبلها في المرحلة الأولى والثانية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، والتي تتوخى تسريع النمو واستقرار الوضع الاقتصادي، والعمل على تحسين مستوى النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء[2].

وعملت الحكومة الموريتانية في سبيل إرساء النمو في محيط الفقراء -على المدى القصير- على تحسين القدرة للاستجابة للأزمات، وتطوير مشاريع صغيرة من شأنها أن تخفف من وطأة الفقر، وتضييق الفوارق بين المواطنين عبر إيجاد إطار مناسب لإعادة توزيع الثروة الوطنية.

---

[1]-حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، **المجلد الأول**، 2016، ص.14.

[2]-**شمس عبد حرفش**، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا للنهوض بالحماية الاجتماعية خلال الفترة 2004-2015"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد العاشر، العدد 36، يوليوز 2018، ص.135.

ولضمان استمرار النمو والحد من الفقر مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية، تم التركيز على ضبط أوضاع المالية العامة لخفض مستوى الدين العمومي، وذلك بتوفير التمويل الكافي للإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية، فضلا عن تعزيز إطار السياسة النقدية للحفاظ على معدل التضخم وتعميق الوساطة المالية، وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع المبادرة الخاصة، بالإضافة إلى تقوية نظام الحماية الاجتماعية وشبكات الأمن الاجتماعي[1].

وهكذا، سعت موريتانيا عبر الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر إلى جعل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية أهم محاور العملية التنموية، والتي استكملت مسيرتها بالمصادقة على استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة (2016-2030).

الفقرة الثانية: استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030

مع وصول الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لنهايته عام 2015، تم وضع رؤية جديدة للتنمية بموريتانيا لما بعد 2015، حيث أطلقت الدولة استراتيجية جديدة أطلق عليها "استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030"، وذلك بهدف تسريع عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين الموريتانيين[2].

وتتأسس الرؤية التنموية لموريتانيا في أفق عام 2030 على ضرورة تلبية التطلعات المشروعة للموريتانيين، وعلى إزالة العوائق ومعالجة التحديات التي تواجهها موريتانيا مجتمعا واقتصادا، وكذلك فيما يتصل بالبيئة الدولية التي تتسم بمنافسة حادة على الأسواق.

وتنقسم الاستراتيجية إلى اثني عشر محورا، تشكل الخطوط العريضة لملامح موريتانيا في أفق عام 2030، وهي كالآتي[3]:

---

[1]- الهادي عبدو أبوه، مرجع سابق، ص.4.

[2]- الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، تشخيص اجتماعي واقتصادي ومؤسسي وبيئي، المجلد الأول، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والمالية، ص.11.

[3]- الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل، المجلد الثاني، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وزارة الاقتصاد والمالية، ص.15.

1- تحقيق نمو اقتصادي متنوع ومستدام وقوي يوفر مناصب الشغل ويعم نفعه على أغلبية المواطنين، ويخفف من حدة الفوارق الاجتماعية؛

2- خفض الفقر والقضاء على الفقر المدقع؛

3- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون والحكامة الرشيدة في شتى المناحي، واحترام حقوق الإنسان؛

4- ترقية قيم الإسلام المنفتح على الحداثة، والضامن للانسجام الاجتماعي؛

5- إنشاء نظام تربوي يشجع على الوحدة الوطنية والمواطنة، ويرسخ قيم العمل والإنتاج؛

6- ولوج الجميع إلى الخدمات الصحية الجيدة، وإلى الخدمات الاجتماعية الأخرى؛

7- تقليص الفوارق وترقية النوع من خلال تمكين النساء، ودمج المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة؛

8- التنمية الجهوية المتوازنة من خلال استصلاح مناسب للأراضي، ومن خلال اللامركزية الفعلية للموارد والسلطات؛

9- المحافظة على البيئة والتسيير المستدام لها؛

10- مكافحة الآثار الضارة للتغير المناخي؛

11- التنبؤ والحد من مخاطر الكوارث والاستجابة السريعة للحالات؛

12- ودعم إشعاع الدولة الثقافي.

لقد شكلت أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها المجموعة الدولية مرجعا ثابتا في تحديد توجهات الرؤية الجديدة للتنمية وفي اختيار مرتكزاتها، وكذا في تحديد مستوى التطلعات والنتائج المتوخاة. وعليه، تم تحديد التوجهات الكبرى الثلاثة للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في ثلاث مرتكزات[1]:

- المرتكز الأول: تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل.

[1]- **الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك** 2016-2030، التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل، نفس **المرجع السابق**، ص.18.

- المرتكز الثاني: تنمية الرأس المال البشري، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.
- المرتكز الثالث: تعزيز الحكامة بجميع أبعادها.

وهكذا، يتوخى من الاستراتيجية تحقيق نسبة نمو سنوي مطرد بنسبة 7 في المائة على الأقل، وذلك بالاعتماد على الاقتصاد الأخضر، ومن خلال تنويع وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة الكبيرة، واليد العاملة الكثيفة مثل الصيد البحري، وتربية المواشي والزراعة.

وجرى اعتماد استراتيجية صناعية جديدة للفترة (2015-2019) من أجل الرفع التدريجي لمساهمة القطاع الصناعي في مناصب الشغل، وذلك عبر تثمين الإمكانيات الصناعية للقطاعات الإنتاجية مثل تربية المواشي والزراعة والصيد البحري والموارد المعدنية. كما يمكن أن يؤدي تطوير الطاقات المتجددة دورا أساسيا في دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تتوقع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك أن تتم صياغة استراتيجية واضحة المعالم لقطاع الطاقة تشمل تطوير الطاقات المتجددة، وزيادة الاستثمارات في المجال الطاقي[1].

الفرع الثالث: خطة التنمية بالمغرب

ارتكزت الخيارات الكبرى لنموذج التنمية بالمغرب على جملة من الثوابت، وخضعت لعدة تعديلات قصد مواكبة التحولات السياسية والاقتصادية، وضمان ملائمة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية للمملكة المغربية مع هذه التحولات، وكذا التحولات التي شهدها المحيط الدولي، وما رافقها من تحول في الرؤى والسياسات الاقتصادية العالمية.

وهكذا، تمحورت السياسة التنموية المغربية خلال السنوات الأول للاستقلال على استعادة السيادة الكاملة على الخيرات الوطنية، وذلك بنهج استراتيجية للاستقلال

[1]- الموجز القطري لموريتانيا 2016، منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، مارس 2017، ص.2.

الاقتصادي، حيث تم تبني مجموعة من البرامج والمخططات التنموية؛ بدءً من المخطط الخماسي (1960-1964)، ومخطط الفترات (1965-1967) و(1968-1972) و(1973-1977) و(1978-1980) و(1983-1987)، مرورا ببرنامج الأولويات الاجتماعية لعام 1993.

ولتكريس مسار التنمية التي دشنها خلال العقد الأخير من القرن المنصرم، أقر المغرب مشروع مخطط التنمية للفترة (2000-2004)، والذي استهدف من خلاله تعديل مسار تطور آليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، والتي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقاته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا. وقد توج هذا المسار بإعلان المغرب في 18 ماي 2005 عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كتصور بديل وحديث لمسألة التنمية، (الفقرة الأولى)، وذلك بالموازاة مع انخراط المغرب في الجهود الدولية للنهوض بالتنمية، والتي توجت بإعلان استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للفترة 2030 (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: السياسة التنموية على ضوء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تقتضي معرفة الفلسفة المؤطرة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وضعها في إطارها العام الذي ظهرت فيه، حيث يبقى هذا الأخير محكوما من الناحية المنهجية باستحضار مستويين رئيسيين؛ المستوى الخارجي أو الدولي والمستوى الداخلي أو الوطني. وإذا كان الفصل بين ما هو خارجي و ما هو داخلي في الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمرا صعبا للغاية، فإن حدث المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يخرج عن هذه القاعدة، إذ أن التأثير المتبادل للمعطى الخارجي والمعطى الداخلي يبدو جليا في العديد من جوانب المبادرة[1].

[1]- زكرياء دمدوم، "**الإصلاح الاقتصادي من خلال** استراتيجية دعم النمو، قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة **الوادي، العدد التاسع، المجلد الثالث**، 2016، ص.43.

في هذا الصدد، نستحضر السياق الدولي الذي ارتبط أساسا بانخراط المغرب في إعلان الألفية للأمم المتحدة لعام 2000، والالتزام بتبني استراتيجيات من شأنها أن تتيح في أفق 2015 بلوغ "أهداف الألفية من أجل التنمية" الثمانية[1]. كما إن التزام المغرب بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان دفع الملك محمد السادس في 18 ماي 2005 إلى الإعلان عن انطلاق برنامج محاربة الفقر في المغرب، تحت اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في مرحلته الأولى؛ بهدف "تعزيز ما تحقق من مكاسب سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفوارق الطبقية والمجالية"[2].

وقد جاء هذا المسعى ليرسم سياسة تنموية جديدة تستهدف في المقام الأول الساكنة التي تعاني الإقصاء والتهميش، حيث تمثلت الأهداف المرسومة للمدى القريب والمدى المتوسط في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وللمدى البعيد في إقرار دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاه الساكنة، والرفع من مؤشر التنمية البشرية[3].

أما السياق الوطني، فقد اعتبر تقرير الخمسينية بمثابة تنبيه إلى ما ستؤول إليه الأوضاع الاجتماعية، خصوصا في السنوات المقبلة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة[4]. بالإضافة إلى سياق الإصلاح الدستوري الذي شهده المغرب، وذلك باعتماد دستور الفاتح يوليوز 2011، والذي بدوره ارتبط بسياق دولي وإقليمي مضطرب، وهو ما تجاوب معه المغرب بإطلاق المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمرحلة الثالثة في وقت لاحق.

---

[1]- للتذكير، تتمحور أهداف الألفية من أجل التنمية، حول: (1)- **الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الفقر والجوع**، (2)- **ضمان التعليم** الأولي للجميع، (3)- النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء، (4)- الحد من وفيات **الأطفال**، (5)- تحسين صحة النساء الحوامل، (6)- محاربة داء فقدان المناعة المكتسب، وداء الملاريا وأمراض أخرى، (7)- **الحفاظ على** البيئة، (8)- إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.

[2] - **مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، تطوان**، يوم 18 ماي 2005.

[3]- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات، إحالة ذاتية رقم 2013/2، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة كانابرنت، 2013، ص.13.

[4]- تقرير "خمسون سنة من التنمية في المغرب وآفاق 2025"، **الذي أنجز بأمر من الملك محمد السادس، من قبل نحو مائة** من الكفاءات الوطنية المنتمية إلى الجامعة والإدارة والمجتمع المدني.

وهكذا، تمحورت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الأولى (2005-2010) حول أربعة برامج، والتي استهدفت مختلف الفئات الاجتماعية؛ عبر إطلاق برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وبرنامج محاربة الهشاشة، إضافة إلى برنامج يهم جميع القطاعات القروية والحضرية غير المستهدفة[1].

فيما أعطت المرحلة الثانية للمبادرة (2011-2015) دفعة قوية للمبادرة، والتي تجلت في الرفع من الغلاف المالي المخصص لها، واستهداف مئات من الجماعات القروية (702 جماعة قروية)، والأحياء الحضرية الفقيرة (532 حي)، إضافة إلى استهداف مليون مستفيد قاطن بـ 3300 دوارا ينتمي إلى 22 إقليما معزولا أو جبليا[2].

وفي 18 شتنبر 2018، أعلن الملك محمد السادس عن انطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، وذلك في خطوة تسعى إلى تحصين المكتسبات السابقة، حيث ترتكز على أربعة برامج؛ أولها، تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا من أجل فك العزلة وتحسين الظروف السوسيواقتصادية للفئات المعوزة. فيما همّ البرنامج الثاني، مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة من خلال التكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي لتلك الفئات. فيما يروم البرنامج الثالث إلى تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب باعتماد مقاربة ترابية مبنية على مواكبة القرب، وتثمين المؤهلات والثروات المحلية. بينما يهدف البرنامج الرابع إلى دعم التنمية البشرية للأجيال الصاعدة، وذلك من خلال الاستثمار في الرأسمال البشري[3].

---

[1]- برنامج المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منشور على الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، http://www.indh.ma/ar/chantier-de-regne/#histoire، تاريخ الولوج 12 مارس 2019.

[2]- برنامج المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نفس **المرجع السابق**.

[3]-**برنامج المرحلة الثالثة من المبادرة** الوطنية للتنمية البشرية، مرجع**سابق**.

وعليه، يجسد مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التزاما سياسيا على أعلى مستوى في مجال محاربة الفقر في العالم القروي، وكذلك في مجال محاربة الإقصاء والهشاشة في الوسط الحضري. وما يميز مفهوم المبادرة؛ هو اختلاف أساليب معالجة الإقصاء والهشاشة بطريقة منفصلة. كما تقوم المبادرة على مسعى تصاعدي وتشاركي للتنمية، وعلى قيم ومبادئ الحكامة الجيدة والتخطيط متعدد السنوات، وعلى مساطر وآليات للتتبع والتقييم من شأنها أن تمثل تجربة رائدة في مجال إدماج السياسات العمومية للتنمية المحلية، وتطبيق مفهوم جديد للسلطة قادر على تغيير العلاقة بين الدولة والجماعات الترابية والمجتمع المدني والساكنة.

الفقرة الثانية: مسار التنمية المستدامة

التزمت المملكة المغربية برفع تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال اعتماد التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي ونموذج تنموي جديد ومتجدد. وقد تكرس هذا الالتزام كخيار استراتيجي منذ سنة 1992 بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو البرازيلية.

ومنذ ذلك الحين، تم تفعيل هذا الالتزام من خلال سلسلة من الإصلاحات المتتالية بهدف بناء التنمية الاقتصادية على أسس صلبة، وتحسين الظروف الاجتماعية. حيث يشكل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالمغرب، تتويجا لالتزام قوي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما ترمي إلى تحقيق الوضوح والانسجام بين الالتزامات الدولية للمغرب وسياساته الوطنية.

وهكذا، التزم المغرب بشكل واضح سنة 2015 بتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وقد أكد هذا الالتزام على أعلى مستوى بالدولة، وكذا على مستوى الحكومة وباقي المؤسسات. كما يتجلى التزام المغرب بالتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المراجع، حيث يكرس دستور 2011 التزام المملكة المغربية بإدماج سياساتها التنموية

في إطار التنمية المستدامة، وهو ما تمت ترجمته بالاعتراف بالتنمية المستدامة كحق أساسي من حقوق المواطنين[1]، وبمسؤولية الدولة في تنزيلها على أرض الواقع.

أما على المستوى القانوني، أقر المغرب في عام 2014 القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة[2]. ويترجم هذا القانون الإرادة في التوفر على ترسانة قانونية متقدمة تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة، وكذا الالتزامات الدولية للمغرب.

ومعلوم أن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تشجع حكومات الدول على اختيار الطرق الكفيلة بدمج غاياتها في الاستراتيجيات الوطنية، وفي برمجة مخططاتها وسياساتها القطاعية. وفي هذا الصدد، وبالنظر للطابع الأفقي للتنمية المستدامة، فإن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أخذت بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية التي تم الشروع في انجازها أو أجرأتها، كما عملت على ملائمتها مع متطلبات التنمية المستدامة، ونذكر منها:

- مخطط المغرب الأخضر، والذي يهدف إلى الرفع من مردودية القطاع الفلاحي والحفاظ على أثره الاجتماعي، وذلك عبر مواكبة مستمرة للساكنة القروية بواسطة مشاريع التجميع، والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد وتثمين الموارد المائية الفلاحية والحد من تلوث التربة، وتشجيع استعمال الطاقات النظيفة في الفلاحة؛
- الاستراتيجية الطاقية، وأهدافها المتجلية في التخفيف من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال تطوير المشاريع المرتبطة بالطاقات المتجددة؛
- مخطط هاليوتيس « Halieutis » للصيد البحري، وأهدافه المتجلية في حماية التنوع البيولوجي البحري، وتجديد الثروة السمكية؛

[1]- الفصل 31 من دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز 2011، المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011.
[2]- القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.

• رؤية 2020 للسياحة وأهدافها البيئية، وخصوصا فيما يتعلق بهيئة المركبات السياحية وتنفيذ الميثاق المغربي للسياحة المسؤولة، وتثمين العلامات الإيكولوجية « Ecolaheb » للسياحة؛

• مخطط « Emergence » للطاقة ومساهماته البيئية؛ كإنجاز المناطق الصناعية ذات "الإدارة الخضراء" وتشجيع الشهادة البيئية لدى المقاولات

« Certification Environnementale » ISO 14001

• ومخطط رواج لتنمية القطاع التجاري، والذي يعطي مكانة خاصة لتجارة القرب وحمايتها ويحد من الآثار البيئية للمباني التجارية عبر الاستعمال المعقلن للماء والطاقة وتدبير النفايات.

وعليه، تعتبر الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة حصيلة تشخيص عميق قائم على أربعة مرتكزات أساسية، وهي: المرتكز الاقتصادي والمرتكز الاجتماعي والمرتكز الثقافي، والمرتكز البيئي. كما تشكل الاستراتيجية وثيقة مرجعية لدعم مجموع السياسات العمومية الرامية لبلوغ التنمية المستدامة[1].

وأخذا بعين الاعتبار تاريخ المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في شهر يونيو 2017، فقد كان من المأمول أن تمثل الإطار المناسب لتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة والتخطيط لتنفيذها، إلا أن التحريات التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات لدى مجموعة من الفاعلين كشفت العديد من أوجه القصور المتعلقة بعملية اعتماد الاستراتيجية، مما أدى إلى تباطؤ عملية تكييفها وتقاربها لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة[2].

[1]- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، ملخص، كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، المملكة المغربية، أكتوبر 2017، ص.15.

[2]- تقرير موضوعاتي حول: مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، **خلاصة، المجلس الأعلى** للحسابات، المملكة المغربية، يناير 2019، ص.4.

ولتجاوز هذه الوضعية تم في عام 2018 إحداث لجنة وطنية لتتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة[1]، إلا أن المرسوم المتعلق بهذه اللجنة لم يشير إلى أهداف التنمية المستدامة، وإلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030. وقد تسبب هذا الوضع في خلق ارتباك بين الأطراف المتدخلة حول الهيئة المكلفة بتنسيق المجهودات في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، مع العلم أن اللجنة الاستراتيجية لا تضم بين أعضائها بعض الهيئات الرئيسية كالمندوبية السامية للتخطيط[2].

وارتكازا على المؤهلات التي يزخر بها المغرب، والمنجزات المشار إليها سلفا؛ سواء تعلق الأمر بالخطط والسياسات التنموية التي نهجها منذ بداية الألفية الثالثة، فإنه بات يحق للمغرب أن يطمح في تحقيق مستويات أعلى من التنمية، وهو ما عبر عنه الملك محمد السادس بدعوته إلى إعداد نموذج تنموي جديد[3]، يأخذ بعين الاعتبار طموح المغرب للارتقاء إلى عتبة جديدة من التنمية، ويتجاوز رهان الرفع الكمي للنمو الاقتصادي عبر السعي لتحقيق الإدماج وتكافئ الفرص، تحقيقا للعدالة الاجتماعية والاستدامة والتنوع والتمازج الاجتماعي، والنهوض بالثقافة وتعزيز الانفتاح بجميع مظاهره.

المبحث الثاني: تقييم وضعية التنمية بالمنطقة المغاربية

تعبّر توجهات الاستراتيجية التنموية عن البدائل التي يتبناها النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والتي في ضوئها تتحدد أهداف التنمية ونمط استخدام الموارد وتوزيعها، فضلا عن نمط توزيع الدخل والثروة، وطبيعة التخطيط التنموي الواجب إتباعه.

وتمثل التنمية الصفة الأساسية المميزة للمجتمع الإنساني، إذ من خلالها تحققت تحولات عميقة مست جميع مناحي الحياة. فهي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع على حد سواء، حيث أضحت المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد ولتطور المجتمعات.

---

[1]- **المرسوم رقم** 2.17.655 الصادر بتاريخ 29 **مارس** 2018 **بإحداث اللجنة** الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

[2]- تقرير موضوعاتي حول: مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، **نفس المرجع السابق**، ص.4.

[3]- **خطاب الملك محمد السادس** بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في 13 **أكتوبر** 2017، **والخطاب الملكي بمناسبة الذكرى** السادسة والستين لثورة الملك والشعب في 20 **غشت** 2019.

كما أن امتلاك وحيازة وسائل التنمية بشكل موجه وصحيح، واستثمارها بكفاءة وفعالية من خلال دمج كل الإمكانيات الوطنية، لابد أن يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد، وقاعدة للانطلاق نحو التحول إلى الاقتصاد المبني على التنمية التي تضع الأفراد في صلب عمليتها.

وعلى ضوء الجهود التنموية بالمنطقة المغاربية، يطرح سؤال حول مدى قدرة الدول المغاربية على دمج عناصر التنمية في استراتيجياتها التنموية؟ ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بدون الخوض في بعض المؤشرات والأرقام المرتبطة بوضعية التنمية في دول المنطقة المغاربية(المطلب الأول).

كما أن تقييم وضعية التنمية أو تقديم لمحة إحصائية عن بعض مؤشرات التنمية بالدول المغاربية، يستدعي ولدواعي منهجية، التطرق إلى بعض معيقات التنمية بالمنطقة المغاربية، وذلك من خلال استحضار العوامل والمشاكل التي تحد من نجاح المشروع التنموي، وبالتالي تحقيق مطالب واحتياجات الشعوب المغاربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: لمحة إحصائية عن مستوى التنمية بالبلدان المغاربية

كانت الدول منذ وقت ليس ببعيد مقسمة بين غنية وفقيرة، وذلك وفقا للناتج المحلي الإجمالي دون أي مراعاة لنوعية الحياة التي يتمتع بها المواطنون، ومدى استفادتهم من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهذا ما دفع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 1990 إلى إدخال مفهوم جديد على مؤشر التنمية، وذلك من خلال اعتماد مؤشر التنمية البشرية بهدف قياس التقدم البشري ونوعية الحياة على المستوى العالمي.

ولما كان ينظر إلى التنمية على أنها عملية تستوجب الرفع من قدرات الأفراد، وتوسيع الخيارات أمامهم عبر ضمان تمتعهم بأمد حياة طويل وصحي، وحصولهم على تعليم جيد ومستوى لائق للعيش، فإنها بذلك تضع الفرد في مركز العملية التنموية، وتضع السياسات والآليات التي تضمن استفادة الفرد من مكاسب التنمية الاقتصادية.

على هذا الأساس، يمثل تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول محاولة شاملة لقياس الإنجازات التنموية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المرتبطة بأمد الحياة والصحة والتعليم والفقر والمساواة بين الجنسين، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بمعدلات النمو والتضخم.

وتصنف دول العالم حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في أربع مجموعات، وهي: مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا، مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، وأخيرا مجموعة التنمية البشرية المنخفضة. وفي العلاقة بالدول المغاربية، فقد صنفت بعضها ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة (الفرع الأول)، في حين صنفت أخرى ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة، ومجموعة التنمية البشرية المنخفضة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الدول ذات تنمية مرتفعة

صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2019 ثلاث دول من المنطقة المغاربية ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، حيث جاءت الجزائر في الرتبة 82، ثم تونس في المرتبة 91، فيما احتلت ليبيا المرتبة 110.

الفقرة الأولى: حالة الجزائر

تتصدر الجزائر الدول المنتجة للغاز الطبيعي في إفريقيا، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة كأكبر منتج للغاز الطبيعي في المنطقة العربية بعد قطر والسعودية، وسادس منتج للنفط في المنطقة العربية[1].

ويعرف اقتصاد الجزائر تحديات كبيرة بعد انخفاض أسعار النفط في جميع أنحاء العالم منذ عام 2014. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط سعر النفط الخام المنتج على المستوى الوطني من 99.4 دولارا للبرميل في عام 2014 إلى 45.5 دولارا للبرميل في عام

[1]- لمحة إحصائية عن الجزائر، البوابة العربية للتنمية، منشور على الموقع الإلكتروني **التالي**: https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 15 أبريل 2019.

2017، لتصل إلى 64 دولارا في فبراير 2019. ويعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الهيدروكاربونات التي تشكل 96 بالمائة من إجمالي الصادرات، وهي نسبة مرتفعة منذ منتصف التسعينات حين سجلت أكثر من 90 بالمائة من الصادرات. كما تمثل الإيرادات الناتجة عن قطاع الهيدروكاربونات 38 بالمائة من إيرادات الميزانية في عام 2019 مقارنة بنسبة 60 بالمائة من الإيرادات في عام 2014، وذلك قبل انخفاض أسعار النفط، و12.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 20 بالمائة في عام 2014[1].

وتواجه الجزائر اختلالات مالية وخارجية كبيرة، إذ زاد إجمالي الدين العمومي بشكل كبير منذ عام 2014 ليصل إلى 27 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017، و33 بالمائة في عام 2018. كما قدر عجز الميزانية بنسبة 7.8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، منخفضا من 15.3 بالمائة في عام 2015. وهذا في الوقت الذي بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 1.5 بالمائة في عام 2018 مقابل 1.4 بالمائة في عام 2017، واستمر عند مستوى 1.5 بالمائة خلال الربع الأول من عام 2019. وقد ساهم الركود في قطاع المحروقات في تراجع النشاط الاقتصادي بمقدار 6.5 و7.7 بالمائة في عام 2018 والربع الأول من عام 2019 على الترتيب، مما تسبب في امتصاص جزئي للزيادة الطفيفة في نمو القطاع غير النفطي البالغة نسبته 3.4 بالمائة في 2018 و3.9 بالمائة في الربع الأول من 2019. وعلى الجانب القطاعي، استمرت قطاعات الخدمات التجارية والصناعة والإنشاء والأشغال العامة والزراعة في قيادة النمو غير النفطي، حيث بلغت نسب 5.6 و4.6 و3 و2.7 بالمائة في الربع الأول من عام 2019 على الترتيب[2].

وقد أدت الطفرة النفطية في الجزائر إلى تحفيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في 76 عاما مقارنة بمعدل 70 عاما في عام 2000، وانخفضت بين عامي 2000 و2017 معدلات

---

[1]- لمحة إحصائية عن الجزائر، مرجع**سابق**.

[2]- الجزائر، الآفاق الاقتصادية، **مجموعة البنك الدولي، أكتوبر** 2019. **راجع**:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-october-2019، تاريخ الولوج 20 **أكتوبر** 2019.

وفيات الأطفال دون الخامسة من 40 لكل 1000 مولود إلى 24 لكل 1000 مولود. بالإضافة إلى ذلك، حققت الجزائر التعليم الابتدائي الشامل، فيما ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي من 16 في المائة عام 2000 إلى 48 في المائة عام 2017، وهي نسبة تفوق متوسط المنطقة العربية البالغة 32 بالمائة. كما اقتربت الجزائر من التكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، بينما بلغ مؤشر التكافؤ في التعليم العالي (1.5)، مع الإشارة إلى التحاق أكبر من قبل الفتيات، وهو معدل يتجاوز المعدل الإقليمي البالغ (1.1)[1].

وعلى صعيد آخر، نجحت الجزائر في الحد من الفقر بنسبة 20 في المائة خلال العقدين الماضيين، حيث انخفض معدل الفقر المدقع إلى حد كبير، ومع ذلك، فإن ما يقارب أربعة ملايين شخص معرضين لخطر الوقوع في الفقر، إذ لا تزال الفوارق الإقليمية قائمة في الجزائر، حيث يعيش حوالي 75 في المائة من الفقراء في المناطق القروية. ورغم حالة الغموض التي تميز المشهد السياسي في الجزائر، وانعدام اليقين السياسي في تباطؤ القطاع غير النفطي في عام 2019، فضلا عن انعدام اليقين في الاستثمار[2]، فإن الجزائر تبقى من البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20 بالمائة في العقدين الأخيرين، وهو ما ساعدها في تحسين تنمية رأسمالها البشري بدرجة كبيرة، إذ أنها تحتل المركز الثالث والتسعين من بين 157 بلدا على مؤشر الرأس المال البشري للبنك الدولي[3].

وهكذا، أسهمت هذه النتائج في احتلال الجزائر مراتب متقدمة في سلم التنمية البشرية، كأحد الدول المنتمية للمجموعة ذات التنمية المرتفعة، إلا أنه لم يعد خفيا الصعوبات التي تواجهها الجزائر منذ أواخر عام 2019، إذ لم يعد من السهل تحمل تكاليف البرامج والإعانات الاجتماعية الأساسية في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط، حيث فرضت تقلبات أسعار النفط العالمية إدخال تغييرات على النماذج الاقتصادية للبلدان الغنية بالموارد. وعلى غرار الدول المصدرة للنفط، فقد انخفضت إيرادات الجزائر من النفط

---

[1]- لمحة إحصائية عن الجزائر، مرجع سابق.

[2]- الجزائر، الآفاق الاقتصادية، **نفس المرجع السابق**.

[3]- **عرض علم، البنك الدولي في الجزائر، منشورات البنك الدولي**. راجع:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview، تاريخ الولوج 20 **أكتوبر** 2019.

والغاز إلى النصف في السنوات الأخيرة، مما أسهم في حدوث انخفاض سريع في احتياطاتها من النقد الأجنبي[1].

وعلى ضوء التحديات التي تواجه الجزائر، نشير إلى أنها تستهدف في إطار خطتها الاستراتيجية "الجزائر 2030" رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5 في المائة، وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 10 في المائة بحلول عام 2030، حيث تشتمل الاستراتيجية على ست ركائز أساسية؛ تتمثل في: تطوير المزيد من المشروعات، تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص، التنويع الاقتصادي، تنظيم عملية إدارة الأراضي، ضمان أمن وتنوع مصادر الطاقة، وتحسين الحكامة الاقتصادية[2]. كما أن انتقال معدل التضخم من 4.3 في المائة إلى 4.5 بالمائة في عام 2019، قد ارتبط بالارتفاع الذي شهدته أسعار كل من المواد الغذائية والملابس والسكن والأثاث والمفروشات، وكذا الصحة والنقل والاتصالات والتعليم والثقافة والترفيه. فيما يتأثر المستوى العام للأسعار بمدى جودة الموسم الزراعي، والمرتبط بالعوامل المناخية وسقوط الأمطار، إضافة إلى أثر التغير في الأسعار العالمية للمواد الخام والمنتجات الصناعية[3]. وعليه، فإن التحدي الأساسي أمام الاقتصاد يتمثل في بناء قدراته على الصمود إزاء تقلبات أسعار الهيدروكاربونات، وذلك بتخفيف أثر هذا التقلب على الموازنة، وأيضا بتنويع مصادر النمو.

الفقرة الثانية: حالة تونس

لا تزال تونس بلد المفارقات، ففي حين أحرزت تقدما مهما على صعيد التحول السياسي إلى نظام حكم منفتح، لم يواكبه إجراء تحول اقتصادي مماثل. فقد أدت القيود الداخلية المرتبطة أساسا بالتجزؤ الذي يطبع الحياة السياسية، وما يرتبط بذلك من صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية مقترنة بالقيود الخارجية كالصراع الدائر في ليبيا، إلى تباطؤ التعافي الاقتصادي وتزايد الاستياء الاجتماعي بين التونسيين من جراء نقص فرص العمل. وقد تأثر الشباب والنساء بشكل

[1]- عرض علم، البنك الدولي في الجزائر، نفس المرجع السابق.
[2]- تقارير آفاق قطرية: الجزائر، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع أبريل 2019، ص.2.
[3]- تقارير آفاق قطرية: الجزائر، مرجع سابق، ص.2.

خاص بذلك؛ فتونس هي أحد البلدان القلائل في العالم التي تقل فيها فرص التوظيف (الشغل) مع ارتفاع مستوى التعليم لاسيما بالنسبة للنساء، كما يتأثر الشباب والنساء في المناطق الداخلية أكثر من غيرهم، وينتج عن ذلك تزايد هجرة الشباب إلى خارجها، وهو ما يشكل خطرا على الإمكانات التنافسية للاقتصاد التونسي على المدى الطويل[1].

ويقدر عدد سكان تونس بحوالي 11.74 مليون نسمة، مع نمو متزايد في معدل التحضر وصل إلى 69 بالمائة في عام 2018[2]. وبلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة نسبة 63.6 بالمائة بعد أن كانت تشكل 78.4 بالمائة من مجموع سكان تونس عام 2000[3]. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض معدل الخصوبة بشكل طفيف إلى 2.2 ولادات لكل امرأة، والتقدم الكبير في قطاع الصحة في العقديين الماضيين، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 75.4 وفقا لأحدث البيانات التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء[4].

وبلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية التونسي لعام 2019 ما معدله 0.739[5]، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المرتفعة، وحصولها على المرتبة 91 من أصل 189 دولة ومنطقة، وعند أخذ عدم المساواة بعين الاعتبار، تخسر الدولة التونسية 20.8 في المائة بسبب ارتفاع اللامساواة في التعليم[6].

ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في تونس، حيث بلغت نسبة 14.9 بالمائة في عام 2019 مقارنة بنسبة 15.4 بالمائة في عام 2018، بينما بلغت بطالة النساء 21.7 بالمائة مقارنة بنسبة 12.1 بالمائة للرجال. فيما يبلغ معدل الفقر الرسمي في تونس 15.2 بالمائة،

---

[1]- عرض علم، البنك الدولي في تونس، منشورات البنك الدولي، راجع:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview، تاريخ الولوج 20 يونيو 2019.
[2]- ألكسي كيرييف، وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للدخل لم يستغل، مرجع سابق، ص.2.
[3]- آفاق التحضر في العالم، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2018، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:https://population.un.org/wup، تاريخ الولوج 20 يونيو 2019.
[4]- إحصائيات، المؤشرات السكانية، المعهد الوطني للإحصاء، تونس، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ins.tn/ar/themes/population، تاريخ الولوج 20 يونيو 2019.
[5]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2019، ص.301.
[6]- لمحة إحصائية عن تونس، البوابة العربية للتنمية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 20 يونيو 2019.

ويعود هذا الرقم إلى 2015، حيث يجب على البلاد إجراء مسح جديد للظروف المعيشية لإنتاج المزيد من الأرقام الحديثة. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يستحوذ الإنفاق الحكومي على الصحة في تونس على نسبة 3.96 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 10.1 في المائة، وهو ما يفسر سبب استحواذ ما ينفقه المواطنون على الصحة بنسبة 39.1 بالمائة من الإنفاق الصحي، وهو أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ 33.1 في المائة[1].

وبالعودة للأحداث التي شهدتها تونس عام 2011، فقد عانت البلاد من تحديات اقتصادية عديدة، بالرغم من مرور تونس بعامين من الانتعاش الاقتصادي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2 بالمائة في عام 2017 و 2.5 بالمائة في عام 2018، بينما نما الاقتصاد التونسي بشكل بطيء بنسبة 1 بالمائة في عام 2019. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع النمو في قطاع الزراعة وصيد الأسماك من 11.3 في المائة عام 2018 إلى 0.8 بالمائة في عام 2019 بسبب أسعار الإنتاج المرتفعة. كما ارتفع الدين العمومي بشكل ملحوظ من 41 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى ذروة بلغت 78 بالمائة عام 2018، قبل أن ينخفض إلى 72 بالمائة في 2019 للمرة الأولى منذ عقد من الزمن[2].

وفي نفس السياق، اتسع عجز الموازنة العامة إلى 2.4 مليار دينار تونسي خلال النصف الأول من 2019، أي بحوالي 2.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان 1.8 مليار دينار تونسي خلال الفترة نفسها من عام 2018. وزادت الإيرادات بمقدار 18.1 بالمائة مدفوعة بالنمو في إيرادات ضريبية والقيمة المضافة والرسوم الجمركية. فيما بلغ العجز التجاري حوالي 11.3 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2019، مع تنامي الصادرات بمقدار 12 في المائة (الفوسفات والطاقة والمنتجات الكهربائية)، ونمت الواردات بمقدار 10 في المائة، وهو ما ساعد على تضييق عجز الحساب التجاري الجاري

[1]- لمحة إحصائية عن تونس، **نفس المرجع السابق**.
[2]- لمحة إحصائية عن تونس، **مرجعسابق**.

بصورة طفيفة، كما يعزى أيضا إلى الفائض الناتج عن تحسن الخدمات (السياحة) والتحويلات الخارجية، بالرغم من استمرار ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

الفقرة الثالثة: حالة ليبيا

منذ الأحداث الدامية التي شهدتها ليبيا في عام 2011، زادت التحديات أمام الوضع السياسي والأمني في ليبيا، حيث جاءت بين أقل عشر دول سلمية في العالم، وبين الدول الأقل سلمية على صعيد المنطقة العربية مسبوقة باليمن والعراق وسوريا، وذلك وفقا لمؤشر السلام العالمي[2]. وباعتبارها بوابة للمهاجرين الذين يعبرون إلى أوروبا من إفريقيا، تستضيف ليبيا حوالي 400.000 مهاجرا. وبحلول نهاية عام 2018، كان هناك 56.455 لاجئا معظمهم من السوريين والسودانيين، و170.490 نازح داخلي و446.845 نازح عائد في ليبيا، فيما كان حوالي 1.1 مليون شخص في عام 2018 بحاجة إلى المساعدة الإنسانية[3].

وتعد ليبيا ثالث أكبر بلد عربي في إفريقيا؛ بمساحة تبلغ حوالي 1.76 مليون (كلم^2)، يعيش حوالي 80 في المائة من السكان البالغ عدد 6.4 مليون نسمة في المناطق الحضرية[4]. وفي ظل الصراع المسلح الذي تعيشه ليبيا تغير الهيكل العمري مع انخفاض نسبة الشباب دون الثلاثين إلى 55.1 بالمائة في عام 2015، كما من المتوقع أن يبلغ عمر الحياة لغاية 72.7 عاما، فيما تستقر نسبة الولادات عند طفلين لكل امرأة، بمعدل ثابت منذ عام 2000[5].

وعلى الرغم من امتلاك ليبيا رابع أكبر احتياطي للنفط؛ بعد السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، وأول احتياطي في المنطقة المغاربية عند 6.300

---

[1]- **عرض علم، البنك الدولي في تونس، مرجع سابق.**
[2]- لمحة إحصائية عن ليبيا، البوابة العربية للتنمية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 20 **أكتوبر** 2019.
[3]- لمحة إحصائية عن ليبيا، نفس المرجع السابق.
[4]- ألكسي كيرييف، وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للدخل لم يستغل، مرجع سابق، **ص**.2.
[5]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، **مرجع سابق، ص**.301.

مليون طن في عام 2016، فإن حوالي ثلث السكان يعيش دون خط الفقر[1]. ومع زيادة عائدات النفط بنسبة 82 بالمائة بين عامي 2015 و2017، فقد تحسنت المالية العامة بشكل طفيف؛ حيث تحسن العجز المالي في عام 2017 إلى 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجل 131 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، فيما وصل إلى 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. إلا أن ثبات النفقات العامة وتقلبات عائدات النفط، أبقت الموقف المالي الليبي تحت الضغط الشديد، ولا تزال الرواتب والأجور والإعانات تمثل النسبة الأكبر من النفقات العامة بنسبة 48 و10.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي[2].

وفي ضوء الاقتصاد السياسي المعقد، فقد بلغ الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد حوالي 11.685 دولارا، مع تسجيل قرابة نصف الشباب الليبي العاطل عن العمل[3]. وفي ليبيا كما هو الحال في البلدان المغاربية، تعتبر الإناث الفئة الأكثر تضررا من البطالة، إذ تضاعفت نسبة بطالة الإناث في غضون ثلاث سنوات فقط؛ مسجلة ارتفاعا من 11.3 في المائة عام 2010 إلى 22.4 في المائة عام 2013، في حين ارتفعت نسبة بطالة الذكور بنسبة 2 في المائة، أي من 11.3 في المائة عام 2010 إلى 14.5 بالمائة في عام 2013[4].

وترتبط الاحتياجات الإنسانية الرئيسية في ليبيا بالحماية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الحيوية مثل التعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي. ونتيجة تعرض 489 مدرسة إلى التدمير الكلي أو الجزئي أو تحولها إلى ملاجئ للنازحين، فقد تأثر تعليم ما لا يقل عن 267.000 طالبا وطالبة. علاوة على ذلك، فإن نسبة 17.5 في المائة من المستشفيات، و20 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية، و8 بالمائة من المرافق الأخرى متوقفة عن العمل، فيما يواجه أكثر من 71 بالمائة من المصابين بأمراض مزمنة نقصا في الأدوية، كما يعتمد حوالي 43 بالمائة من السكان على نقل المياه بالشاحنات

---

[1]- لمحة إحصائية عن ليبيا، نفس المرجع السابق.

[2]- لمحة إحصائية عن ليبيا، **مرجع سابق**.

[3]- ليبيا: الآفاق الاقتصادية، **مجموعة البنك الدولي، أكتوبر** 2019.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-october-2019،
تاريخ الولوج 20 **أكتوبر** 2019.

[4]- بيانات حول البطالة في ليبيا، **البوابة** العربية للتنمية، **منشور على الموقع الإلكتروني التالي**:
https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 20 **أكتوبر** 2019.

كمصدر رئيس لمياه الشرب، ومع نقص الإمدادات بالسلع والخدمات وتقلص القدرة الشرائية يظل معدل التضخم مرتفعا عند 28.1 في المائة[1].

وعليه، رغم احتلال ليبيا المرتبة 110 في ترتيب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتصنيفها ضمن المجموعة ذات التنمية المرتفعة[2]، فإنه ومنذ مطلع عام 2019 تحول الفراغ السياسي الذي طال أمده إلى حرب مفتوحة بين أطراف الأزمة الليبية من أجل الاستيلاء على السلطة والثروة. وهو ما زرع حالة اللاسلم واللااستقرار في مجموع تراب ليبيا، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي، ويجعل من تحقيق الاستقرار المستدام أمرا مستبعدا في الأفق المنظور. فالوضع الأمني والسياسي غير المستقرين، وما ينتج عنهما من هدر للموارد المادية والبشرية من الأسباب التي تعيق الوصول إلى تنمية مستدامة على الأقل في المدى المتوسط.

الفرع الثاني: الدول ذات تنمية متوسطة ومنخفضة

وضع تقرير التنمية البشرية لعام 2019 المغرب في المجموعة ذات التنمية البشرية المتوسطة في المرتبة 121، فيما صنفت موريتانيا ضمن المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة، محتلة بذلك المرتبة 161 من ضمن 189 بلدا.

الفقرة الأولى: حالة المغرب

يقدر عدد سكان المغرب بحوالي 35.9 مليون نسمة، وهي ثاني أكبر دولة في المنطقة المغاربية من حيث عدد السكان[3]، فيما بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 76.5 عام، كما يلاحظ تسجيل ارتفاع نسبة الشيخوخة نتيجة انخفاض معدل الخصوبة بشكل طفيف عند 2.4 ولادات لكل امرأة في عام 2018. بالإضافة إلى انخفاض نسبة السكان دون 30 عاما،

[1]- ليبيا: الآفاق الاقتصادية، مرجع سابق.
[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، **مرجع سابق**، ص.301.
[3]- ألكسي كيرييف، وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للدخل لم يستغل، مرجع سابق، ص.2.

حيث من المتوقع أن تصل لنسبة 50.7 بالمائة عام 2020، بعد أن كانت تشكل 62.6 بالمائة من إجمالي السكان عام 2000[1].

ويقدر البنك الدولي أن أكثر من 24 بالمائة من سكان المغرب في عام 2019، هُم فقراء أو معرضون لخطر الانزلاق إلى الفقر، كما أن هناك فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والقروية، حيث تسجل أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل بالمنطقة المغاربية[2].

وفقا لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2019، عمل المغرب على سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، والتي تضمنت تسهيل الحصول على تراخيص البناء، تحسين الوصول إلى الكهرباء، تسهيل دفع رسوم الميناء عبر الآلية الإلكترونية، تبسيط المساطر الجمركية، تنفيذ العقود بطريقة رقمية، وخفض معدل ضريبة الدخل على الشركات التي يتراوح دخلها الخاضع للضريبة من دون المليون درهم مغربي[3].

بعد الانخفاض الحاد في النمو الذي وصل عام 2016 إلى 1 في المائة من 4.5بالمائةعام 2015 بسبب ضعف المحاصيل الزراعية، فقد عاد وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2017 إلى 4.2 بالمائة، وليتباطأ مرة أخرى مسجلا 2.2 بالمائة في عام 2019، وذلك بسبب التقلبات في إنتاجية قطاع الزراعة الذي يتأثر بأحوال الطقس ونقص المياه، وبسبب الجمود في قطاع الخدمات[4]. إلا أن التراجع في النمو تزامن مع تحسن في نمو الصادرات الصناعية، وخاصة السيارات والإلكترونيات والكيماويات ونمو القطاع غير الزراعي، إذ بلغ ما نسبته 3.4 بالمائة عام 2019 مقارنة بنسبة 3 بالمائة

---

[1]- لمحة إحصائية عن المغرب، البوابة العربية للتنمية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 02 نونبر 2019.

[2]- المغرب: الآفاق الاقتصادية، **مجموعة البنك الدولي**، أبريل 2020. http://pubdocs.worldbank.org/en/241721587054162468/AR-MPO-AP20-morocco.pdf.

[3]- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال **لعام** 2019، **مجموعة البنك الدولي، الإصدار السادس عشر. راجع:** https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report_web-version.pdf.

[4]- لمحة إحصائية عن المغرب، مرجع سابق.

في عام 2018، وذلك لارتفاع إنتاج الفوسفات والمواد الكيماوية والمنسوجات[1]. كما انخفض عجز الحساب الجاري إلى نسبة 4.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 مقارنة بنسبة 5.5 في المائة عام 2018، مستغلا نمو الصادرات الصناعية وانخفاض أسعار المواد المستخدمة في الصناعات والسلع المستهلكة، وهبوط أسعار منتجات الطاقة[2].

وظل معدل التضخم في المغرب منخفضا جدا؛ مسجلا نسبة 0.6 بالمائة في عام 2019، كما انخفض معدل البطالة بشكل طفيف من 9.8 بالمائة عام 2018 إلى 9.2في المائة عام 2019، إلا أن البطالة في أوساط خريجي الجامعات ما زالت مرتفعة، حيث قدرت بنسبة 17.1 بالمائة عام 2018، إذ يسجل معدل البطالة مستويات أعلى في المناطق الحضرية بنسبة 14.2 بالمائة مقارنة بنسبة 3.5 في المائة فقط في العالم القروي، فيما ترتفع هذه النسبة بشكل خاص بين الشباب في المناطق الحضرية لتصل إلى مستوى مقلق يبلغ 42.8 في المائة[3].

وفي جانب آخر، يبرز المغرب كنموذج يحتذى به في مجال الطاقة المتجددة، حيث يحتل المرتبة الأولى بالمنطقة المغاربية في مجال محطات الطاقة الحرارية الشمسية المركزة، إذ توفر مشاريع الطاقة المتجددة حوالي 32 بالمائة من احتياجات البلد من الكهرباء، مما يقلل وارداته من الكهرباء بنسبة 93.5 بالمائة، ويجعلها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها للوصول إلى 42 في المائة بحلول عام 2020.

وتجدر الإشارة أن الملك محمد السادس قد عين في دجنبر 2019 أعضاء اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، حيث أجرت اللجنة مشاورات واسعة في مختلف أنحاء المغرب لجمع مساهمات ووجهات النظر حول تحديات التنمية والسبل المقترحة لتجاوزها، حيث تتمثل مهمة اللجنة في وضع خارطة طريق شاملة تشتمل رؤية جديدة لنموذج التنمية.

---

[1]- لمحة إحصائية عن المغرب، نفس المرجع السابق. للمزيد من التفاصيل **راجع** أيضا: تقارير آفاق قطرية: المغرب، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع أبريل 2019.

[2]- **عرض عام، البنك الدولي في المغرب، منشورات البنك الدولي**، https://www.albankaldawli.org/ar/country/morocco/overview، تاريخ الولوج 01 **ماي** 2020.

[3]- لمحة إحصائية عن المغرب، **نفس المرجع السابق**.

الفقرة الثانية: حالة موريتانيا

تتمتع موريتانيا بثروات وفيرة من الموارد الطبيعية، وبموقع استراتيجي عند البوابة الفاصلة بين إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا، وبتنوع ثقافي واجتماعي غني على الرغم من تقسيمها الطبقي، وبمكانة داخل منطقة مضطربة خاضعة بصورة متزايدة إلى الآثار المدمرة لتغير المناخ؛ حيث تخلق تلك العوامل حيزا معقدا للتنمية يعيق عملية الحد من الفقر وتحقيق الرفاه المشترك[1].

وتعتبر موريتانيا ثالث أكبر دول المنطقة المغاربية، وقدر عدد سكانها بحوالي 3.9 مليون نسمة في عام 2017[2]. وتسجل البلاد معدل نمو سنوي يبلغ 2.7 في المائة، بينما يبلغ متوسط العمر الموقع عند الولادة 64.7 عاما، فيما يعيش حوالي 53.7 بالمائة من سكان موريتانيا في المناطق الحضرية، وهي نسبة أقل بقليل من المتوسط العالمي البالغ 55.3 في المائة[3].

وعانت موريتانيا من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي نتيجة للجفاف الذي أصابها في عام 2017، إذ احتاج أكثر من 306.000 شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2019، كما أدى الصراع الإقليمي إلى تدفق اللاجئين إلى موريتانيا، والتي استضافت ما يقارب 58.990 لاجئا مسجلا من مالي في عام 2018.[4]

وتصنف موريتانيا من الشريحة الدنيا في خانة الدول ذات الدخل المتوسط، حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 4.160 دولارا، وقد ساعدت السياسة المالية والأسعار الدولية للمعادن الاقتصاد الموريتاني على بلوغ معدلات النمو التدريجي، إذ شهد الناتج المحلي الإجمالي اتجاها تصاعديا ليسجل نموا بنسبة 5.8 بالمائة في عام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع إلى متوسط قدره 6.2 في المائة خلال الفترة 2019-2021، ويعزى

---

[1]- الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه المشترك، دراسة تشخيصية منهجية عن موريتانيا، تقرير رقم MR-116630، **مجموعة البنك الدولي، ماي** 2017، **ص**.9.

[2]- ألكسي كيرييف، وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للدخل لم يستغل، مرجع سابق، ص.2.

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، **مرجع سابق، ص**.314.

[4]- لمحة إحصائية عن موريتانيا، البوابة العربية للتنمية، منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.arabdevelopmentportal.com، تاريخ الولوج 8 **نونبر** 2019.

هذا النمو إلى مظاهر التقدم والنشاط القوي في قطاعات النقل والكهرباء والاتصالات والقطاعات الأولية[1].

على صعيد المالية العامة، وبعد الوقوع في عجز لمدة خمس سنوات متتالية، حولت الجهود المبذولة لتحقيق إعادة التوازن للعجز المالي البالغة نسبة 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى فائض بنسبة 1.5 بالمائة في عام 2018. ورغم ذلك، لا تزال موريتانيا عرضة لخطر العجز عن تسديد الديون البالغة نسبة 97.5 بالمائة في عام 2018، كما زادت نسبة التضخم من 0.5 بالمائة عام 2015 إلى 2.3 بالمائة في عام 2019[2]. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال موريتانيا تواجه العديد من التحديات الإنمائية والمخاطر الكبيرة، بالنظر إلى الاستخدام غير الفعال للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية وتنوعها المحدود، وضعف البنية التحتية.

ومما لا شك فيه، يعتبر انعدام الأمن المائي والغذائي من التحديات الرئيسية التي تعيق عملية التنمية في البلاد، فقد أدت فترة الجفاف في عام 2017 وارتفاع أسعار المواد الغذائية والماشية إلى معاناة أكثر من 123.000 طفل، بما في ذلك 31.000 امرأة مرضعة وحامل، بالإضافة إلى معاناة 27.000 طفل من سوء التغذية الحاد وحاجتهم إلى العلاج. واعتبارا من أواخر عام 2018كان أكثر من 224.00 من الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما بحاجة إلى المساعدة الغذائية، فيما 19.6 في المائة من الأطفال ما بين 6 و59 شهرا يعانون من سوء التغذية المزمن[3]. ولا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع في موريتانيا، حيث يعيش حوالي 50.6 في المائة من السكان في فقر متعدد الأبعاد وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2019، بالإضافة إلى أن نسبة 31 في المائة من السكان يعيشون بدخل تحت خط الفقر بمعدل للقدرة الشرائية يبلغ 1.90 دولارا في اليوم[4].

---

[1]- لمحة إحصائية عن موريتانيا، **مرجعسابق**.
[2]- **نفس المرجع السابق**.
[3]- لمحة إحصائية عن موريتانيا، **مرجعسابق**.
[4]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، **مرجعسابق، ص**.321.

في جانب آخر، يسجل انخفاض مشاركة القوى العاملة في موريتانيا على مدى العقدين الماضيين من 50.1 في المائة عام 2000 إلى 46 بالمائة في عام 2019، فيما كان معدل البطالة لدى الشباب مرتفعا، إذ سجل 15 بالمائة في عام 2019، بينما سجل نسبة 17 في المائة لدى النساء على وجه الخصوص[1].

وعلى المستوى القطاعي، تعمل نسبة 55 في المائة من القوى العاملة في الزراعة مقارنة بنسبة 11.1 بالمائة فقطفي الصناعة[2]. أما في حقل التعليم، فإن موريتانيا تعاني من مستوى متخلف، حيث بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي نسبة 5 بالمائة مقارنة بالمتوسط الإقليمي البالغ 32.2 بالمائة في عام 2018. فيما ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الابتدائي من 83 بالمائة عام 2000 إلى 99.9 في المائة عام 2018، وذلك مع تسجيل مؤشر التكافؤ بين الجنسين معدل 1.1مقارنة بمعدل 0.5 على مستوى التعليم العالي[3].

وهكذا، رغم المجهودات الكبيرة في مجال التعليم، فإن موريتانيا لا تزال تعاني من الارتفاع المهول لنسب الفقر المتعدد الأبعاد، وهذا ما تحاول معالجته من خلال الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030.

المطلب الثاني: معيقات التنمية بالبلدان المغاربية

مازال يسود نوع من الغموض فلسفة التنمية بالأقطار المغاربية بالرغم من تعدد مشاريع وخطط التنمية، وخاصة فيما يتعلق تحديد المعيقات التي تواجه العملية التنموية بالمجتمعات المغاربية.

وأخذا بالاعتبار أن عملية التنمية قضية معقدة ومتعددة الأبعاد والمستويات، وهي بذلك عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية هدفها حل المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، فإن هذه المشكلات والتحديات نفسها قد تصنف ضمن معيقات التنمية. كما تختلف

[1]- نفس المرجع السابق، ص.318.
[2]- لمحة إحصائية عن موريتانيا، نفس المرجع السابق.
[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، مرجعسابق، ص.319.

معيقات التنمية في العديد من الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة، ولكنها مترابطة ومتداخلة، ويؤثر بعضها في البعض الآخر.

وانطلاقا من كون التنمية يجب أن تنبع من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع، وإن أي نموذج تنموي يستمد فلسفته من ثقافة أجنبية، فإن مآله الفشل. ورغم أن معيقات التنمية ليست على درجة واحدة من الأهمية والتأثير على السياسات التنموية، وتختلف درجة حدتها وتعقيداتها من واقع لآخر، باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن البيئة الحاضنة للعملية التنموية بالدول المغاربية تتشابه عموما، وإن كان هناك نوع من التباين والاختلاف فإنه لا يشمل التحديات المرتبطة بأولويات السياسات التنموية (الفرع الأول).

وما دام أنه من الصعب الفصل بين حدود تأثير العوامل الداخلية والخارجية في العملية التنموية نظرا للتداخل بين معطيات البيئة الداخلية ومتغيرات البيئة الدولية، فإنه من الواضح أن الكثير من التحديات والمعيقات التي تواجه نماذج التنمية بالمنطقة المغاربية ترتبط بشكل كبير بالآثار السلبية للعولمة، وذلك في ظل عجز الدول المغاربية عن تلبية حاجات ومطالب شعوبها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: معيقات مرتبطة بأولويات السياسات التنموية

تكمن الأسباب العميقة للمشاكل التي تعاني منها المنطقة المغاربية في الفشل الاجتماعي والاقتصادي، وفشل الحكومات الذي أدى إلى تفاقم الظلم وتسلط الدولة الشديد، ووجود شرائح اجتماعية واسعة متعلمة تعاني البطالة والحرمان.

وما من شك أن ما يعرف بالعقد الاجتماعي يواجه مشاكل كبيرة نتيجة مطالب اجتماعية واقتصادية لم تتحقق، وعقود من الإدارة السيئة للشأن العام. وبالرغم من تحسن معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة، والمكاسب الكبيرة التي تحققت على صعيد التنمية البشرية، فإن واقع حال الشعوب المغاربية أثبت أن التنمية لا تقتصر على توليد الثروة فحسب، بل تشمل أيضا توزيعها والمشاركة فيها من خلال حكم ديمقراطي.

ومن المهم الأخذ في الحسبان السياق التنموي السالف الذكر، عند دراسة المعيقات التي تطرحها أولويات السياسات التنموية، والمرتبطة أساسا بإشكالية تحديد هوية نموذج التنمية بالدول المغاربية (الفقرة الأولى). ومن وجهة نظر منهجية، لا بد أن ينعكس هذا التحديد على أولويات التنمية بالدول المغاربية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إشكالية نموذج التنمية

تنبغي الإشارة في البداية إلى أنه لا أحد يشكك في كون التنمية صنو الانتقال إلى مجتمع أفضل أكثر عدلا، وينبغي أيضا أن نوضح أن التنمية عملية وسيرورة وليست حالة وصيرورة، أي إنها في المقام الأول عملية تغيير قبل أن تكون هدفا أو مستوى يتم بلوغه خلال مرحلة ما من سيرورة التطور الاجتماعي. وباعتبارها مفهوما قيد الإنشاء والتحول باستمرار، فقد ربطت بأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية؛ إبان سيرورة تطورها. ومن ثمة، يقتضي فهم طبيعتها العميقة مساءلة هذه الأبعاد من قبيل؛ النمو الاقتصادي والحاجات الأساسية والحكامة والكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية[1].

ويترتب عن ذلك مباشرة، أن التنمية مفهوم معقد لا يمكن مقاربته من خلال المؤشر الحصري للأداء الاقتصادي، ما دام واضحا أن النمو لا يفضي تلقائيا أو بالضرورة إلى التنمية. ويصوغ هذا التحول المفاهيمي لإشكالية التنمية على فكرة أن اقتصاد السوق والتفاعل الاجتماعي ليسا عمليتين ذاتيتين التنظيم بل تحتاجان باستمرار إلى تنظيم وتقنين، وتدخل بشري عقلاني متعمد[2]، وذلك من خلال نموذج للتنمية يأخذ بعين الاعتبار القضايا المجتمعية المطروحة، من قبيل الرعاية الصحية، جودة التعليم، مشكل البطالة، مكافحة الفساد، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

---

[1]- كما هو الحال بالنسبة لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، من خلال ربط الأداء الاقتصادي بالأبعاد الاجتماعية، عبر قياس مؤشر **الفقر والبطالة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة ودورة** التعليم والخدمات الصحية وغيرها.

[2]- مراد دياني، "إشكالية التنمية بين مآرب الحراك العربي ومقاصد آمارتيا صن، خمس معضلات أمام تجسير البون بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون"، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017، ص.280.

وحين نساءل المشروعات أو النماذج التنموية بالدول المغاربية، فإننا نواجه سيلا من الخطابات الفضفاضة والسوفسطائية، والخالية من أي مقتضيات ملموسة. في حين أن تقديم أجوبة ملموسة من الناحية الاقتصادية (من حيث التنافسية والنجاعة وخلق القيمة) والاجتماعية والإنسانية والمحافظة على البيئة والاستدامة، يتطلب مقاربات أقل إيديولوجية وأكثر واقعية من تلك التي هيمنت على أطياف الفكر الاقتصادي، ومقاربات تنأى عن إخفاقات الماضي والحاضر، أي عن خيبات أمل النموذج الاشتراكي في الماضي القريب، والنظام الرأسمالي في الزمن الحاضر.

واستنادا إلى كون التنمية تقتضي سياسة ممنهجة ومنسقة تصوغها الدولة من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، فمن الواضح أن مضمون التنمية لا يمكن في أي وضع من الأوضاع أن ينفصل عن الآثار التي ينتجها التدخل الحكومي في عملية التنمية.

وهكذا، ارتبط دور الدولة المغاربية في رسم السياسات التنموية بالتطور المستمر في الفكر التنموي، حيث اتسمت عقود ستينات وسبعينات القرن الماضي بالتدخل القوي للدولة في مجال الاقتصاد عبر سياسات التحديث، فيما كان عقد الثمانينات على موعد مع سياسات التقويم الهيكلي التي نقلت فكرة احترام استقلالية الاقتصاد عن القرار السياسي من خلال الفصل بين الدولة والسوق. في حين عرفت بداية التسعينات إدخال مفهوم الحكامة في أدبيات التنمية، خصوصا في الاستراتيجيات التنموية التي ينادي بها البنك الدولي، والتي تشمل تدبير القطاع العام والمساءلة والإطار القانوني للحق في التنمية والحق في الحصول على المعلومات والشفافية والنزاهة، وسيادة دولة الحق والقانون. وهو ما يعكس إعادة إقحام دور الدولة في استراتيجيات التنمية[1].

يتضح ذلك أكثر عند تحليل البرامج التنموية بالبلدان المغاربية، إذ تؤدي حكومات الدول المغاربية دورا مؤكدا في عملية التنمية على الرغم من أن قوى السوق والمبادرة الخاصة لا تزال تعتبر من العناصر الأساسية للتنمية. ومن المؤكد أيضا أنه من الواجب

[1]- مراد دياني، مرجع**سابق**، ص.290.

على الدولة تولي دور تحفيز النمو وتنظيمه، وذلك من أجل تخفيف بعض الآثار الاجتماعية السلبية التي تزعزع الاستقرار في الكثير من الأحيان.

بالإضافة إلى ذلك، لا بد لمفهوم التنمية أن يستوعب كون مسألة المواطنة وحقوق الإنسان ممارسة وليس خيارا فحسب، وبسبب حالة الإقصاء الاجتماعي الموروثة لشرائح اجتماعية عريضة ومناطق جغرافية محرومة تقطنها غالبية السكان، فمن الواجب التركيز على كيفية الحد من حجم اللامساواة المبنية على السوق والتوازنات الماكرواقتصادية، وعلى التوزيع غير العادل للثروة بين الفئات الاجتماعية[1].

ومن منظور القدرات والاستطاعة، فإن أي تصور للسياسات الإنمائية بالدول المغاربية يجب أن يستحضر الرأسمال الاجتماعي، وكيفية الرفع من قدرات الفئات الاجتماعية وتوسيع الخيارات أمامها وتعزيز إنتاجيتها، وذلك باعتبار أن الرأسمال الاجتماعي يكون أقل فاعلية في الأنظمة التسلطية والمحتكرة للعنف، في حين يزداد مردوده في كل عملية نحو الديمقراطية والحرية وسيادة القانون والمساواة.

ولا يمكننا أن نفصل الرفع من قدرات الأفراد وتوسيع الخيارات أمامهم عن فضاء الأنماط التوزيعية في المجتمعات، فالتوزيع العادل للثروة والفرص يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض مستويات الفقر والبطالة، وهو ما يحتم على الحكومات ألا تتغاضى عن مسألة الحرمان والإقصاء الاجتماعي بشكل يحد من قدرات الأفراد وحرياتهم وخياراتهم.

وهكذا، يفترض في نموذج التنمية أن يجيب عن المطالب والاحتياجات الملحة للسكان، وأن يساهم في تعزيز مشاركة الأفراد في العملية التنموية. بالإضافة إلى دمقرطة نظام الحكم، وذلك من خلال تفعيل آليات المشاركة في تدبير الشأن العام والمحلي، وتعزيز جودة المؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية. كما لا يجب أن يقتصر نموذج التنمية على تعزيز الأوضاع الاقتصادية للأفراد، بل يتعين أن يتم ضمان تمتع الأفراد بكافة الحقوق والحريات التي تكفلها الشرعة الدولية والعديد من المواثيق الدولية والإقليمية.

[1]- هنيعبل القرطاجي، "ينبغي أن نجد الطريق، وإذا لم نلح علينا أن نبتدع الطريق"، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص.202.

الفقرة الثانية: أولويات السياسات التنموية

تطرح مسألة تحديد الأولويات في السياسات التنموية جملة من الاعتبارات المتعلقة بتلك الأولويات، وفي مقدمة تلك الاعتبارات نجد تلبية حاجات السكان الملحة؛ كالقضاء على الفقر والجوع وخلق فرص العمل اللائق، وتوفير الحماية الاجتماعية. ولا يمكن تحقيق هذه الأولويات من دون عوامل مساعدة أساسية تتوافر في الدولة المعنية وتعزز التنمية فيها.

وتتصف تلك العوامل المساعدة بطبيعة مؤسسية تشمل خيارات السياسات التنموية، والتي يفترض أن تشمل العوامل المساعدة الأكثر أهمية مستويات ملائمة من دمقرطة الحكم المؤدي إلى الاندماج الاجتماعي والمساواة وبالتالي إلى الاستقرار السياسي، وجودة الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وأنظمة للحماية الاجتماعية[1].

فقد أثرت أنظمة الحكم في الدول المغاربية سلبا في النتائج التنموية، مسببة تراجع أداء النمو وتفشي اقتصاد الريع، وتدهور جودة الخدمات الاجتماعية، بل أدت في العديد من المحطات إلى تدني مستوى التماسك والأمن الاجتماعي، وانخفاض مستويات الشعور بالمواطنة بل والانتماء إلى الوطن. وبالتالي، فإن تعزيز التنمية يتطلب إصلاح الدول لأنظمة حكمها مؤسساتها.

وبالعودة إلى الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة المغاربية من أجل المطالبة بالديمقراطية ومحاربة الفساد والاستبداد وصون حرية التعبير ودعم العدالة الاجتماعية والحفاظ على الكرامة الإنسانية للمواطن، وهي مطالب حقوقية إنسانية وردت في الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك في دساتير الدول المغاربية. وعلى سبيل المثال تشير المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في الرأي والتعبير[2]. وتذهب المادة (25) إلى أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك الغذاء والمسكن والرعاية

---

[1]- نارين براساد، خالد أبو إسماعيل، "عن صلة أجندة التنمية لما بعد عام 2015 في الانتفاضات العربية"، **مجموعة** مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص.93-94.

[2]- **المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام** 1948.

الطبية، إضافة إلى حق كل إنسان في التعليم، وذلك كما ورد في المادة (26)[1]. كما أشار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 إلى أهمية دعم الحقوق المشار إليها أعلاه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي السياق نفسه، يؤكد إعلان الحق في التنمية لعام 1986 على أهمية عملية التنمية التي تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان، وأن التنمية حق من حقوق الإنسان التي يجب الوفاء بها، حيث أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك فيها والمستفيد منها. كما يشير الإعلان في المادة (3) إلى ضرورة تحمل الدولة المسؤولية الرئيسية لإعمال الحق في التنمية[2].

وعليه، يرجع عجز ومحدودية السياسات التنموية بالدول المغاربية بالأساس إلى عدم استفادة المواطنين من منافع النمو الاقتصادي، إذ أن التنمية والنمو لا يعنيان توليد الثروة فحسب، بل توزيعها والمشاركة فيها عبر الحكم الديمقراطي. وعلى هذا الأساس، مطلوب من الدولة المغاربية أن تجعل من أولويات السياسات التنموية تحقيق معدلات نمو كبيرة، وأن تتخذ في نفس الوقت التدابير اللازمة لتقليل التفاوت الطبقي، حيث إن اللامساواة بأشكالها المختلفة تهدد منجزات التنمية والتماسك الاجتماعي في المنطقة ككل. كما يجب عليها أن تخصص تمويلا كافيا لدعم التعليم والصحة، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة آثار العولمة الاقتصادية على المواطنين، وذلك عبر منحهم الفرصة التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال سن نظم تضمن حدا أدنى للأجور، والرفع قدراتهم التعليمية والمهنية لمواكبة تطورات الثورة الالكترونية.

وفي هذا الصدد، لا بد من استعانة صانع القرار التنموي بالمنظورات الجديدة للسياسة الاجتماعية للدولة، وخاصة الرؤى والتصورات الجديدة لدولة الرعاية التنموية الجديدة « New Developmental Welfare State »، حيث يصفها "مانويل ريسكو" M. Riesco، بتلك الرؤى التي تتناول ضمان التوظيف (التشغيل) ورفع الدخل، وتحقيق

[1]- المادتان 25 و26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[2]- إعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية، مرجع سابق.

نتائج اقتصادية ملموسة وايجابية تركز على مصالح الأفراد، وذلك من خلال دعم البرامج الاجتماعية التي تركز على الاستثمار وتشجيع المشاركة الاقتصادية، وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي[1]. ويلخص "أنطون هيميرجيك A. Hemerijck" فكرة دولة الرعاية الاجتماعية في كونها تعتمد على استراتيجية الاستثمار الاجتماعي، وتركز على الأطفال ودعم الاستثمار في الرأس المال البشري[2].

ولا ينبغي أن يفهم من الدعوة إلى الديمقراطية الاجتماعية كأحد أولويات السياسة التنموية الإشارة إلى فكرة تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب، بل يجب أن تؤدي الدول عن طريق حكوماتها دورا جوهريا في تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال دمقرطة نظم الحكم وإعادة النظر في علاقة السلطة بالديمقراطية، وتعزيز دولة الحق والقانون والمساواة والتوازن بين الحقوق والواجبات.

على هذا الأساس، وبدون الخوض في بعض المؤشرات "الواعدة" في عدد من الدول المغاربية، خصوصا فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والالتزام بتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في أفق عام 2030، فإن الواقع يظهر حجم الفقر وانعدام المساواة ونسب البطالة المرتفعة في صفوف الشباب. ويرجع هذا بالأساس إلى إصرار صانع السياسات التنموية في الدول المغاربية على أولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ بالرغم من تحقيق معظم البلدان نموا اقتصاديا، فإن نسب الفقر والبطالة وعدم المساواة قد نمت بشكل كبير.

وبناء عليه، تواجه الدول المغاربية تحديات متعددة الأوجه، مما يفرض عليها حتمية الانتقال من نموذج الحكم الريعي نحو الدولة الديمقراطية المنتجة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام الحكم على أساس احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة والنزاهة

---

[1]- هاني خميس أحمد عبده، "ثورات الربيع العربي بين التحول الديمقراطي وتحديات الجودة الاجتماعية كسياسة تنموية، مصر ما بعد ثورة 25 يناير نموذجا"، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص.559.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.559.

والمسؤولية، في حين إن الانتقال إلى هذه الدولة يحتاج الأخذ بعين الاعتبار حقوق ومسؤوليات المواطنة كركيزة أساسية، وجعل المواطنين من أهم الأولويات. وأخيرا، من الضروري أن تستند مثل هذه الدولة على عقد اجتماعي جديد يشجع على المشاركة وتعزيز القدرات التنافسية، واعتماد سياسات لإعادة توزيع الثروة والموارد، وتوفير جميع الخدمات العامة الضرورية بنوعية جيدة.

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة بالآثار السلبية للعولمة الاقتصادية

شكلت السياسات التنموية غداة مرحلة التحرر السياسي أبرز خصائص سيادة الدولة الوطنية، ومن ضمنها الدولة المغاربية، حيث تجلت مظاهرها في توجه حكوماتها إلى نهج سياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار تحديات العولمة، وتبني خيارات اقتصادية تقوم على مبدأ التخلص من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية، ومن ثم توجيه جهدها التنموي نحو الداخل.

غير أن تطبيق نموذج التنمية في البلدان المغاربية سرعان ما واجهته صعوبات، نتيجة ضعف البنى الاقتصادية، وسوء تقدير للإمكانات المادية والبشرية، وسوء استثمارها وتنميتها، حيث وجدت البلدان المغاربية نفسها أمام تحدّ جديد يستهدف عنصرا جوهريا في بنية الدولة الوطنية، والمتمثل في السيادة.

لقد أصبحت السياسات التنموية بالمنطقة المغاربية أمام امتحان العولمة والرهانات المصاحبة لها، وما تفرضه من معايير ومقاييس عالمية تحددها أساسا قوة الاقتصاديات المتطورة، حيث تصاغ السياسات وتتخذ القرارات على مستوى دولي، والذي تتكرس فيه عملية تهميش دول الجنوب كما هو حال البلدان المغاربية (الفقرة الأولى).

من جانب آخر، شكل الخلل البنيوي الذي تعاني منه الاقتصاديات المغاربية تحديا رئيسيا في مسار العملية التنموية، بالإضافة إلى سيطرة أنماط من العلاقات غير المتكافئة بين اقتصاديات البلدان المغاربية واقتصاديات الدول الغنية. فقد ساهم الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات الشعوب المغاربية في تعميق تبعية الدول المغاربية، وذلك عبر أشكال

متعددة ساهم كل منها في تعميق تبعية اقتصاداتها للخارج. كما أن تعدد صور التبعية للخارج يجعل المشاريع والبرامج التنموية بالمنطقة المغاربية تحت رحمة سياسات القوى الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحدي العولمة

لعبت عوامل مختلفة في دفع البلدان المغاربية إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية، ومن دون أجندات وطنية أو جماعية للتعامل مع التحديات والمخاطر والآثار السلبية للعولمة. ولهذا جاءت عولمة الدول المغاربية من الخارج على شكل ضغوط متزايدة ومتعددة الأشكال والأهداف، والتي قلصت إلى حد كبير من هامش الاستقلالية والمبادرة داخل الفضاء المغاربي، وعملت على تصدع البنيان المغاربي، وتفاقم أزمة الدولة الوطنية.

وتنطوي العولمة على مفارقات كبيرة تشكل مصدر قوتها وديناميكيتها، فهي في الوقت الذي تفتح فيه آفاقا جديدة للشعوب من خلال ما تقدمه من فرص للنمو الاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة، وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي، فإنها تطرح بالمقابل تحديات كبيرة على الدول والأفراد.

وما يزيد من حجم هذه التحديات؛ هو خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية، والتي تحرم البلدان والمجتمعات الصغيرة من أي قدرة على التأثير في صياغة البرامج والسياسات لمواجهة تحديات العصر الراهن، وتضطرها إلى الاصطفاف خلف القوى الكبرى والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. بالإضافة إلى سيطرة القوى الكبرى على المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية، ناهيك عن منظمة الأمم المتحدة. وذلك في غياب للتكتلات الدولية التقليدية التي كانت تعبر عن مصالح الدول النامية؛ كحركة باندونغ وحركة عدم الانحياز ومجموعة 77، وغيرها من التجمعات

الإقليمية والجهوية التي تقف عاجزة عن بلورة أجندة وسياسات مستقلة تعبر عن مصالح شعوبها[1].

وهذا في الواقع هو مصدر الفوضى والتخبط الذي تعيشه الدول المغاربية، والذي يرتبط أساسا بجوهر العولمة القائم على أسبقية المنطق الاقتصادي في تنظيم العلاقات الدولية. وهو ما يتجلى في تمحور المداولات والمفاوضات الدولية حول مسألة تحرير التجارة وتحسين جاذبية الأسواق العالمية وتعميم سياسة الخوصصة، والإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تتوافق وجذب الاستثمارات وتنشيط حركة التجارة الدولية.

وبقدر ما تستدعي العولمة تطبيق القواعد السالفة الذكر، فإنها بالمقابل تعمل على تقليص هامش سيطرة الدولة على توجهاتها واختياراتها، كما يدفعها في الوقت نفسه إلى إعادة هيكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية من منطلق أسبقية الاندماج في الاقتصاد العالمي على حساب المطالب والاحتياجات الوطنية، وهو ما يجعل نموذج التنمية في البلدان المغاربية مرهون بأجندات المؤسسات والشركات والتكتلات ما فوق الوطنية.

وإذا كان البعد الاقتصادي للعولمة قد ظهر من خلال العديد من الآليات التي تجاوزت حدود الدولة الوطنية، فإنه من المؤكد أن التفاعلات الاقتصادية كان لها تأثير عميق على الوضع الداخلي للدول المغاربية. لقد أصبحت منظمة التجارة العالمية أكبر الرموز الدالة على ظاهرة العولمة، حيث وافقت معظم الدول المغاربية على المعاهدة الخاصة بإنشائها[2]، على الرغم مما يعنيه ذلك من تحرير التنافس الدولي، وهو ما يشكك في القدرة التنافسية للدول المغاربية التي تفتقر إلى عناصر القوة، والتي تؤهلها للوقوف في وجه المنافسة، وذلك في ظل تراجع دور ومكانة الدولة الوطنية لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي أضحت تشكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة، لما لها من آثار سياسية داخلية تهدد سيادة الدولة.

---

[1]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات النامية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت، 19-21 **دجنبر** 2005، **ص**.3.

[2]- باستثناء الجزائر وليبيا المسجلين كأعضاء ملاحظين إلى حين انتهاء مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. للمزيد من التفاصيل، **راجع** لائحة أعضاء منظمة التجارة العالمية، منشور على الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm، تاريخ الولوج 14 **دجنبر** 2019.

ومعلوم أن سياسة السوق الحرة التي تقوم على فكرة "دعه يعمل دعه يمر"، تقتضي تضييق دور الدولة في المجال الاجتماعي، ذلك أنه وفق هذا المبدأ تصبح الأسواق متحررة من الضوابط ولا يمكن للسياسة الاجتماعية للدولة أن تطوقها، وهو ما يؤدي إلى تشجيع التفاوت في الدخل والثروة. كما تساهم العولمة في تنامي مؤشرات البطالة في كثير من الدول، ويرجع ذلك إلى توجهات خطط وبرامج التنمية في عصر العولمة، والتي تدفع إلى إحلال التقنية محل اليد العاملة، وهذا ما يتناقض مع أي محاولة لاستيعاب العدد الكبير من العمالة، وبالتالي الزيادة في حجم البطالة. ورغم أن ظاهرة البطالة مرتبطة بأداء النظام الاقتصادي، فإن هذا الأخير قد تأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات المرتبطة بالعولمة، حيث أن الثورة العلمية والتقنية المصاحبة لها كان لها الأثر الكبير على سياسات التشغيل بالدول المغاربية[1].

ورغم انعكاس العولمة على مستويات التشغيل بالدول المغاربية، إلا أن ارتفاع مستويات البطالة لا يمكن إرجاعها فقط إلى التأثيرات السلبية للعولمة وما تفرضه من تحديات داخلية وخارجية، وإنما يرجع كذلك إلى الاختلالات الداخلية المرتبطة بعجز الدول المغاربية عن مواكبة التطور العلمي والتقني، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي القادر على سد الفجوة العلمية والصناعية، وهو ما يضعف من قدرة اقتصاديات الدول المغاربية على خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب احتياجات السوق الوطنية والدولية.

وقد يبدو هذا التفسير الأخير مفاجئا لأننا بصدد الحديث عن التحديات الخارجية، ذلك أنه لا نستطيع أن نفهم تأثير العولمة على نموذج التنمية بالدول المغاربية، دون فهم طبيعة الاستجابة التي قادت الأنظمة المغاربية إلى الوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفها اليوم، وذلك باستحضار تجارب دول أسيوية (الصين- ماليزيا)، والتي أضحت في زمن العولمة إحدى أكبر القوى السياسية والاقتصادية في العالم.

[1]- **محمد غربي**،" تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2015، ص.34.

وعليه، يمكن القول إن انخراط البلدان المغاربية في عصر العولمة قد ارتبط بسياق حصول الدولة في المنطقة المغاربية على الاستقلال، والتحديات التي رافقتها وفي مقدمتها إعادة بناء الدولة الوطنية، حيث أن طبيعة تأثير العولمة على الشعوب المغاربية يمكن تفسيره في غياب الحوافز الوطنية، وفساد النخب الاجتماعية وعجزها عن بناء دولة وطنية قادرة على مجابهة تحديات عصر العولمة.

الفقرة الثانية: التبعية الاقتصادية للخارج

تعيش الدول المغاربية كغيرها من دول العالم الثالث في حالة من التبعية للخارج، وخصوصا الدول الغربية ذات الاقتصاديات الكبرى، وهي بذلك لا تملك (وربما لا تريد) أن تتحرك بحرية في مجال رسم رهاناتها واستراتيجياتها إلا في الحدود التي لا تتصادم فيها مع المصالح الخاصة بالدول الكبرى، ذلك أن الارتباط بالغرب يمثل حالة من التبعية للخارج، وتهديدا للاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المغاربية، حيث تبدو هذه الأخيرة وكأنها مسلوبة الإرادة وليس لها أي قدرة على اتخاذ قرارات مستقلة سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا. وفي هذا الصدد، لا تزال الدول الأوروبية تمارس نوعا من الهيمنة والنفوذ في مستعمراتها القديمة، وهي بذلك تتنافس مع بعض القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، وكذلك تركيا التي تبحث لها عن منافع داخل المنطقة المغاربية[1].

ونظرا لأهمية العامل الاقتصادي في حياة المواطن العادي، فالعجلة التنموية بالفضاء المغاربي لا يمكنها أن تدور دون توفر الدولة المغاربية على سياسة اقتصادية تنموية شاملة مستقلة، والتي يكون الهدف منها تحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للشعوب المغاربية.

ورغم التقارب الكبير بين الدول المغاربية، خصوصا بعد قيام المغرب بتحرير تجارته الخارجية في إطار سياسة التقويم الهيكلي، وشروع تونس في تطبيق نفس

[1]- هناء طرشون، "الاتحاد المغاربي: معوقات التكامل والاندماج الاقتصادي المغاربي"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثاني، دجنبر 2018، ص. 267.

الإصلاحات، وانخراط موريتانيا في سياسة الإصلاح وبعدها الجزائر، وتحرير ليبيا لاقتصادها تدريجيا، فإن تبني الدول المغاربية لاقتصاد السوق قد تم بدرجات متفاوتة.

وفي الوقت الذي تعمل فيه العديد من التجمعات الإقليمية والجهوية على تنسيق السياسات الاقتصادية، فإن الدول المغاربية تشهد تغليب المصالح القطرية على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يزيد من التناقضات بين الأقطار المغاربية، بالإضافة إلى الضغوط والتحديات الخارجية، وقصور الرؤى التنموية[1].

ويرجع هذا إلى كون المنطقة المغاربية تقع في قلب التوازنات الدولية، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية. إذ أن سياسات القوى الدولية ترى في المنطقة خزانا نفطيا، وموقعا استراتيجيا مهما، فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهو ما يجعل المنطقة رهينة للمعطيات الإقليمية والدولية، حيث أن الدخول في البرامج الجيواستراتيجية للقوى العظمى يعطل في حد ذاته البرامج الإقليمية والوطنية للتنمية، لأنه لا يتأسس على أهدافها ولا ينضبط للمسار الذي رسمته الدولة المغاربية[2].

ولعل أبرز ملامح التبعية الاقتصادية للخارج تلك المرتبطة بالواقع الاقتصادي للدول المغاربية، وما يتعلق باستمرار عدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وما يصاحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت ضغوطها، فضلا عما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية على الصعيد الداخلي في ضوء تنامي احتياجات ومتطلبات الشعوب المغاربية[3].

وفي السياق نفسه، تعد الدول المغاربية من أكثر الدول العربية اعتمادا على الخارج في توفير الغذاء، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الدولة تكون في حالة تبعية إذا كانت استيراداتها الغذائية أكثر من 30 في المائة، وتكون ضمن منطقة الاستقلال الغذائي أو عدم

---

[1]- إنصاف سركالي، "**العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي**"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 9 نونبر 2018، ص.8.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص.9.

[3]- محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2014، ص.93.

التبعية إذا قلت نسبة ما تحصل عليه من الغذاء عن نسبة 15 في المائة. ولما كانت الدول المغاربية تعتمد على الخارج بنسبة 60 بالمائة في ضمان أمنها الغذائي، فهذا يعني وقوعها في أسر التبعية ومخاطرها[1].

ومن مظاهر التبعية كذلك، ما تسجله أرقام المديونية الخارجية للدول المغاربية، والتي تزيد من تأزم الواقع الاقتصادي العاجز عن تلبية متطلبات الواقع الاجتماعي. الأمر الذي يصعب على الدولة تمويل المشاريع والبرامج الاجتماعية، كما يحد من قدرتها على تجويد الخدمات الاجتماعية.

وبهذا الصدد، يجب الإشارة إلى أن مسألة معالجة الديون الخارجية تعد من أخطر التحديات التي تواجهها الدول المغاربية، إذ تفرض الأطراف الدائنة والمانحة للقروض إجراءات مجحفة بحق الدول المدينة، وذلك من خلال فرض سياسات اقتصادية ترتكز على حزمة من الإجراءات التي تؤثر سلبا على المجتمع، كرفع الدعم عن المواد الأولية وخوصصة المؤسسات والمقاولات العمومية وتخفيض الإنفاق العام، وغيرها من السياسات التي تؤدي إلى زيادة تدخل الدول الدائنة، وشركاتها متعددة الجنسيات، وبالتالي تغلغلها في اقتصاديات الدول المغاربية والتحكم فيها[2].

وعلى الرغم من الجهود الجادة التي يتم اتخاذها من طرف الدول المغاربية لتقليل عبء تبعيتها السلبية للخارج، إلا أن التغير والتحول في أنماط التبعية للخارج، سواء على المستوى الاقتصادي أو المالي، وما يفرضه التحدي العلمي والتقني من تعزيز لأشكال التعاون الدولي، لا يزال يشكل عقبة جادة للدول المغاربية أمام جهودها التنموية.

---

[1]- **نفس المرجع السابق، ص.94.**

[2]- فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص.122.

الفصل الثاني: الأمن المغاربي ورهان التنمية

تستدعي دراسة الحالة المغاربية، الاعتراف أولا وقبل كل شيء بالأسباب التي عرقلت مسيرة الاندماج المغاربي، والتي تتلخص في التناقض الكبير بين مصالح الدول المشكلة للإقليم المغاربي أو بالأدق التناقض الناجم عن إدراك صانع القرار في الدول المغاربية للمصالح الوطنية، وهي ظاهرة بنيوية مرتبطة ببنية النظام الإقليمي المغاربي، وطبيعة تشكله.

وفي ظل التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية منذ بداية عام 2011، يثار سؤال مركب حول إذا ما كان هناك تغيرا في الإدراك الاستراتيجي لدى صانع القرار المغاربي للمصالح الوطنية؟ ومدى قدرة النظام الإقليمي المغاربي التكيف مع التحديات المطروحة أمام وحداته؟

وفي سياق الحديث عن المصالح الوطنية للدول المغاربية، فإنه ما من شك أن قضايا الأمن والتنمية تتصدر انشغالات صانع القرار المغاربي والشعوب المغاربية، وذلك باستحضار فرضية أن التفكير المستقبلي في القضايا الاستراتيجية تغلب عليه القضايا الأمنية.

ولإبراز نظرة وتصور الدول المغاربية لموضوع الأمن، فإن هذا يفرض الكشف عن طبيعة التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالأمن المغاربي (المبحث الأول).

ولمعرفة مدى قدرة النظام الإقليمي المغاربي على التكيف مع متغير الأمن ومطلب التنمية، فإنه لابد من البحث عن الخيارات الممكنة لمواجهة الوضعية الأمنية الهشة، وتجاوز مأزق التنمية بالفضاء المغاربي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الأمن بالمنطقة المغاربية على ضوء التهديدات والتحديات والمخاطر

أثبت الواقع المغاربي منذ بداية ما يسمى "الربيع العربي"، مدى هشاشة الوضع الأمني بالدول المغاربية، مما أدى إلى إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية بالمنطقة، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السيادية، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية؛ كتنامي التهديد الإرهابي والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وغيرها من التهديدات التي أصبحت لا تعترف بالحدود ويصعب التحكم فيها. كما أنها لم تكن معروفة بالحدة التي عليها اليوم بالنظر لخصوصياتها، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي غير قادر على احتواء الانعكاسات الأمنية لبعض الأنماط الجديدة للتهديدات الأمنية. وبالتالي القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها، خصوصا إذا علمنا أن هناك جماعات من غير الدول، قد استطاعت أن تتحالف فيما بينها، مما خلق نوعا جديدا من التهديد يتجاوز قدرات الدولة منفردة على مواجهته والتصدي له، مع العلم أن الإمكانيات المتوفرة للجماعات الإرهابية ولشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود تفوق بكثير قدرات بعض الدول المغاربية (المطلب الأول).

بالإضافة إلى التنوع الذي يميز القضايا الأمنية الراهنة، تأخذ هذه الأخيرة أبعادا جديدة، فلم تعد تقتصر على التهديدات الأمنية التقليدية، بل أصبحت تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية، خاصة وأنها ارتبطت بمنطقة لها خصوصياتها الجغرافية والتاريخية والثقافية. كما شكلت نتاج تلاقح وتفاعل العديد من الحضارات، والتي جعلت من هذه الأخيرة مجالا للتفاعل بين عدة تعبيرات هوياتية، مما ساعد على بروز تحديات مرتبطة بقضايا الهوية والانتماء.

وفي السياق نفسه، تطرح مسألة الهوية إشكالية رئيسية مرتبطة بضعف منسوب الشعور بالانتماء للوطن لدى الجماعات ذات التعبيرات الهوياتية المختلفة، سواء كانت

عرقية أو إثنية أو مذهبية، وهو ما يطرح قضية الاندماج الاجتماعي في البلدان المغاربية أمام تحديات جمة.

وبالنظر للتعقيد والتشابك الذي يميز موضوع الأمن بالمنطقة المغاربية، وهي حقيقة فرضت نفسها على ضوء المخاطر الجديدة المحدقة بالأمن المغاربي، كما هو الحال بالنسبة للمخاطر الناجمة عن بروز نزعات انفصالية في العديد من البلدان المغاربية، بالإضافة إلى تقاسم شعوب المنطقة لنتائج الآثار الوخيمة الناتجة عن مخاطر التغير المناخي والتدهور البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الدائمة

ظهرت في بداية الألفية الثالثة العديد من أشكال التهديدات الأمنية التي لم يكن تأثيرها من قبل يتجاوز حدود الدولة الوطنية، وذلك راجع للمتغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الدولية، وما أفرزته من تغير في نمط حياة الأفراد والشعوب. وبالتالي لم يعد يقتصر التهديد الأمني على الجانب العسكري والحروب بين الدول، كما أن عدم وجود هذا التهديد لا يعني بالضرورة الشعور بالأمن لدى الأفراد والجماعات.

وإذا كانت الخلفية التاريخية والجغرافية تلعب دورا مهما في تحديد سياسات الدول ومنها السياسات الأمنية كما عبر عن ذلك "نابليون بونابارت Napoléon Bonaparte"، فإن المجال الجغرافي يحدد طبيعة التهديدات الموجهة لأمن الدول، والتي غالبا ما توجه سياساتها نحو المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها أو القريبة منها.

وبالنظر للتهديدات الأمنية التي تواجه البلدان المغاربية، وأخذا بالاعتبار المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة المغاربية، يمكن القول إن المنطقة أضحت تشكل تلك البيئة الحاضنة للعمليات غير المشروعة، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الإرهابية وتنامي معضلة الهجرة غير النظامية (الفرع الأول). في حين دفعت البيئة الأمنية الهشة بالفضاء المغاربي، وما تشهده منطقة الساحل والصحراء من تنامي للتهديدات الأمنية إلى بروز

تحالف قوي بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة بالنظر إلى تطابق مصالحهما وأهدافهما (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإرهاب والهجرة غير النظامية تهديدات حقيقية للأمن المغاربي

ولدت البيئة الدولية والإقليمية الراهنة، وما شهدته من تغيرات عميقة مست كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المزيد من الحركات الإرهابية التي زادت عملياتها وتعددت صور تهديداتها على الأمن الوطني للدولة المغاربية. كما امتد الانتشار الجغرافي لهذه التنظيمات الإرهابية ليشمل الفضاءات الجيوسياسية للمنطقة المغاربية، خصوصا فضاء الساحل والصحراء الذي أضحى مركزا للتنظيمات الإرهابية.

وقد شهدت البلدان المغاربية خلال العقدين الأخيرين، تزايد العمليات والتهديدات الإرهابية في ظل تنامي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الفقرة الأولى). كما شكل الموقع الاستراتيجي الهام للمنطقة المغاربية، باعتبارها بوابة نحو أوروبا في تنامي معضلة الهجرة غير النظامية، وما تحمله من مخاطر وضغوطات على البلدان المغاربية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإرهاب تهديد أمني متنامي

باتت قضية أو ظاهرة الإرهاب تشغل جميع دول العالم في الوقت الحاضر على الرغم من كونه كجريمة ليس بالقضية الجديدة، إلا أن الجديد في موضوع الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر هو أنه أصبح ظاهرة عالمية، أي أنها لا ترتبط بمنطقة أو ثقافة أو جماعات دينية أو عرقية معينة[1].

ويثير استفحال ظاهرة الإرهاب في المنطقة المغاربية العديد من التساؤلات حول ظروف وأسباب نشأته وعوامل تطوره، وتركيبته متعددة الجنسيات حتى أصبح عابرا للحدود وحتى عابرا للقارات. وفي هذا الإطار لا يمكن أن نتغافل عن الأوضاع السياسية

[1]-**سامي بخوش**، "المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، يناير 2020، ص.203.

والاجتماعية والاقتصادية السائدة، والتي ساهمت بصورة مباشرة في صناعة الإرهاب بالمنطقة المغاربية، حيث تعاني شعوب المنطقة من العجز الديمقراطي والظلم والإقصاء الاجتماعي وتدني مستويات العيش وارتفاع معدلات الفقر لدى فئات واسعة من المجتمع، وتفشي البطالة في أوساط الشباب حاملي الشواهد العليا[1].

وفي ظل السياسة العالمية للحرب على الإرهاب، شكل المحيط المغاربي فرصة لبعض التنظيمات المسلحة لإعادة تموقعها على الخريطة الجيوسياسية العالمية. ولعل هذا ما ينطبق على التجربة الجزائرية، فقد شكل "المقاتلون الأفغان" العائدون إلى المحيط المغاربي جبهات مواجهة مع أنظمة الدول المغاربية، وذلك بعد أن اتخذوا من الساحل والصحراء مراكز تدريب لهم، وتجنيد المقاتلين في الداخل (تنفيذ هجمات إرهابية، اختطاف واحتجاز الرهائن) والخارج (إرسال المقاتلين إلى مناطق الصراع والتوتر). ولقد أفرزت التجربة الديمقراطية الموءودة في الجزائر، عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية عام 1991، وانقلاب الجيش على الإسلاميين، أرضية حاضنة لكل أشكال التنظيمات المسلحة في المنطقة المغاربية. وبالتالي سيبرز إلى العلن أول تنظيم مسلح في أكتوبر 1992، أطلق عليه اسم الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وبعد أربع سنوات من التأسيس، قام خلالها التنظيم بعملية اختطاف طائرة "إير فرانس Air France" من الجزائر إلى مرسيليا في 24 دجنبر 1994، وهجوم بالقنابل على مترو الأنفاق في باريس في 25 يوليوز 1995. كما أعلنت الجماعة الحرب على منافستها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي كان جناحها المسلح يخوض حربا دامية ضد الجيش الجزائري ردا على انقلاب الأخير على المنهجية الديمقراطية في البلاد[2].

ضمن هذا المحدد التاريخي، ستتخذ الحرب على الإرهاب في البلدان المغاربية بعدا جغرافيا متسارعا لم يقتصر على دولة واحدة بالمنطقة المغاربية، بل سيمتد إلى خارج الرقعة الجغرافية المغاربية إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ستجد الجماعات

[1]-Callies De Salies, Le Grand Maghreb Contemporain : entre régimes autoritaires et islamistes combattants, Jean Maisonneuve, Paris, 2010, P.248.

[2]- حسن طارق، إحسان الحافظي، "الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب: استراتيجيات متقاطعة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016، ص. 10.

المسلحة في المناطق الحدودية الشاسعة بين المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا ومالي على الساحل الإفريقي مرتعا لأنشطتها وملاذا لأفرادها بعد التضييق عليهم في مناطق تحركاتها فوق التراب الجزائري والليبي، وهو ما ساعد على تأسيس النواة الأولى لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عام 2007[1].

وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للإرهاب بحكم طبيعته العابرة للحدود، فإنه يشكل تهديدا حقيقيا لأمن المنطقة المغاربية ويزعزع استقرار الدول ويعوق جهود التنمية ومكافحة الفقر، ويعرض الوحدة الوطنية والسلامة الترابية للبلدان للخطر. كما يعد التهديد الأخطر والأولى بالاستئصال؛ لكونه يشكل تهديدا وجوديا يمس سلامة الدولة الوطنية وبقاءها، فهو آلة حرب ضد الدولة والمجتمع والحضارة. وذلك بالنظر إلى ما يترتب عنه من خسائر بشرية في الممتلكات العامة والأرواح، وتدمير واسع للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونزوح العديد من السكان، والذي يؤدي بدوره إلى تفكك تدريجي للبنى الاجتماعية. وهكذا، يبرز الأثر السلبي للإرهاب في إضعاف الدول، إما مركزيا وإما من حيث الإدارة الترابية وزيادة انكشافها؛ نظرا إلى ما يلحقه من ضرر بوحدتها الوطنية التي تشمل سلامة تراب إقليمها، وتماسك تركيبتها الاجتماعية وتلاحمها[2].

بالإضافة إلى الضرر الفادح الذي يلحقه الإرهاب بمعادلة "استقرار/ تنمية"، حيث أن الاستقرار الأمني للدولة الوطنية يشكل شرطا أوليا من دونه يتعذر عليها خوض تحدي التنمية، وهو ما يفرض توفير البيئة الحاضنة للعملية التنموية. وبالتالي، فإن تذبذب سلسلة النشاط الاقتصادي بسبب انعدام الأمن الذي يغذيه الإرهاب، يحول بين الدولة وبين مساعيها الرامية لدفع مسار التنمية المتعددة الأبعاد. كما يزيد الإرهاب، فوق كل هذا، من حالة الانكشاف والهشاشة الاقتصاديان اللذان تعاني منهما أغلب الدول المغاربية[3].

---

[1]- **نفس المرجع السابق، ص.10.**

[2]- **حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصورات وآليات المواجهة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة** السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد 21، يوليوز 2016، ص. 79.

[3]- **نفس المرجع السابق، ص.79.**

وأخيرا، يقف الإرهاب عقبة أمام كل الجهود في إمكانية تنمية العلاقات الودية بين الدول المغاربية، وذلك بالنظر لتأثيره السلبي في الشق التعاوني للعلاقات الدولية، وفي جهد تحقيق التفاهم والحوار بين الأنظمة السياسية. ويظهر هذا الأثر في ما تقود إليه الأفعال الإرهابية من تدهور للعلاقات بين الدول المغاربية، بحيث ساهم التفجير الإرهابي الذي شهده فندق أطلس أسني بمراكش عام 1994، واتهام المغرب للمخابرات الجزائرية بالضلوع وراء الحادث الإرهابي في إغلاق الحدود البرية من طرف الجزائر بعدما فرض المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين. كما يشكل الدعم الذي تقدمه الجزائر لمقاتلي جبهة البوليساريو عائقا أمام تحسن العلاقات الدولية بالفضاء المغاربي؛ إذ يعد هذا الدعم من وجهة النظر المغربية عملا من الأعمال العدائية، والتي تستهدف تقويض السيادة الإقليمية للدولة المغربية، ومسا بسلامتها وأمنها القومي.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن التهديد الإرهابي للأمن والاستقرار والتنمية بالمنطقة المغاربية ليس جديدا، لكن التغير والتحول في أشكال وأنماط التهديدات الإرهابية يفرض أساليب واستراتيجيات جديدة للتعامل مع الظاهرة الإرهابية، خصوصا بعد ظهور صور جديدة للإرهاب؛ كالإرهاب الإلكتروني في ظل ضعف بنية الشبكة المعلوماتية للدول المغاربية، وقابليتها للاختراق من طرف التنظيمات الإرهابية، وذلك نظرا لسهولة استخدام الأنظمة المعلوماتية وقلة تكلفتها التخريبية.

الفقرة الثانية: معضلة الهجرة غير النظامية

لقد أصبح موضوع الهجرة غير النظامية يحظى في العقدين الأخيرين بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول؛ مثل العلاقات بين دول شمال وجنوب حوض المتوسط، حيث أدت التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية في بداية عام 2011 إلى تفاقم التهديدات الأمنية،

وبروز طاقة هائلة للهجرة غير النظامية أو غير القانونية بالبلدان المغاربية[1]. كما أضحت الدول المغاربية مجالا مفتوحا لتدفقات المهاجرين غير الشرعيين مما استحال معه مواجهة الدولة لها بشكل أحادي، بحيث تحولت المنطقة المغاربية من منطقة عبور وتصدير للتهديدات المرتبطة بالهجرة غير النظامية إلى منطقة تعاني من التهديدات ذاتها باعتبارها منطقة استقرار؛ والآتية من الساحل الإفريقي الذي تحول منذ عام 2012 لأكثر مناطق العالم توترا وتصديرا لكل أنواع التهديدات الأمنية[2].

وتعد المنطقة المغاربية إلى جانب أوروبا والشرق الأوسط واحدة من أهم مناطق الهجرة، لهذا يشهد الفضاء المغاربي تدفقات متعددة الاتجاهات؛ إذ تزايدت تدفقات الهجرة غير النظامية من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المنطقة المغاربية ومنها إلى أوروبا، حيث برزت مدينتي "غاو" في شمال مالي، و"أغاديز" في النيجر المجاورة لمالي، واللتان تعدان كمركزين رئيسيين لرحلات المهاجرين إلى المغرب عبر الجزائر أو إلى ليبيا. ويأتي هؤلاء المهاجرون في مجموعات مختلفة التنوع من دول جنوب الصحراء والساحل، مثل السنغال وغامبيا وليبيريا ومالي والكوت ديفوار وغانا ونيجيريا، فضلا عن جمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون والسودان ودول القرن الإفريقي[3].

وفقا للتقديرات، فإن ما بين 65000 و120000 مهاجرا غير نظاميا قادما من دول إفريقيا جنوب الصحراء يدخلون الفضاء المغاربي سنويا، حيث أن حوالي 70 في المائة إلى 80 في المائة منهم يهاجرون عبر ليبيا، و20 و30 في المائة عن طريق الجزائر والمغرب، محاولين عبور البحر الأبيض المتوسط كل عام[4].

---

[1]- **محمد غربي**، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية **في منطقة المتوسط، الجزائر نموذجا"، منشور ضمن مؤلف**، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص.303.

[2]- مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، **المجلة** الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الثاني، يوليوز 2020، ص.669.

[3]- شريفة كلاع، "التهديدات العبر وطنية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الدول المغاربية: واقع وسبل المعالجة لضمان **الأمن والاستقرار**"، أشغال الندوة المغاربية العاشرة "الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية للدول المغاربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 24-25 أبريل 2018، ص.19-20.

[4]- **نفس المرجع السابق**، ص.20.

فالمنطقة المغاربية تشكل بوابة رئيسة، وصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا، فليبيا مثلا تستغرق الرحلة من سواحلها إلى جزيرة "لامبيدوزا" الإيطالية أقل من يوم واحد، حيث يختار العديد ممن ينجحون في الوصول إلى إيطاليا طرق تهريب أخرى للوصول إلى غيرها من الدول الأوروبية، كما أن هذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا من السواحل التونسية؛ إذ تستغرق تقريبا حوالي خمس ساعات للوصول إليها، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس. أما المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب، فيتوجهون إلى مدينتي "سبتة ومليلية" برا أو عبر مضيق جبل طارق إلى السواحل الإسبانية. والأمر نفسه بالنسبة لدولة موريتانيا التي يتوجه منها المهاجرين في الغالب إلى المغرب أو إلى الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة لها موقع جغرافي يشجع على تسهيل عملية انتقال الأفارقة إلى الضفة الشمالية للمتوسط[1].

من جانب آخر، تنتج ظاهرة الهجرة غير النظامية آثارا اجتماعية خطيرة ومتعددة، لعل أهمها مشكلة الاندماج؛ حيث تبرز لدى المهاجرين قضية الاندماج؛ إذ تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد في الدولة المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير النظامية ، حيث لا يحمل المهاجرون السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين. كما أن قدوم أعداد هائلة من المهاجرين غير النظاميين من مناطق النزاع غالبا ما يصاحبه مخاطر صحية، وذلك نتيجة ما يحملون من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض؛ كمرض السيدا والأمراض الجنسية المختلفة، بالإضافة إلى ما يشكلونه من تهديد وخطر على الأمن الصحي للمجتمعات في زمن تفشي الأوبئة[2].

وفي هذا السياق، إن الوجود غير النظامي وغير المتحكم فيه للأجانب أصبح مصدرا للتهديدات التي تمس بالأمن بصفة عامة. فقد تم ضبط شبكات متخصصة في احتراف التزوير والاتجار في المخدرات، بالإضافة إلى تسلل المهاجرين غير النظاميين لأماكن التوتر قصد التجسس أو الانضمام إلى التنظيمات المسلحة. وبهذا الصدد تعتمد الهجرة غير

[1]- شريفة كلاع، **مرجع سابق**، ص.20.
[2]- **العربي زروق**، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكاساتها وآليات المواجهة"، **مرجع سابق**، ص.40.

النظامية على شبكات سرية للإتجار في البشر؛ وهي عبارة عن منظمات إجرامية تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه المهاجرين غير النظاميين من بلد إلى آخر مقابل مبالغ مالية[1].

ويمكن القول إن المنطقة المغاربية تعتبر منطقة عبور واستقرار رئيسة للمهاجرين غير النظاميين المتدفقين من إفريقيا، خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، حيث يعد المغرب نقطة عبور رئيسة عبر اسبانيا، فيما تعتبر الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا بدورهم مناطق عبور واستقرار للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، إذ بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا لتفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية في ظل التوتر الذي تشهده منطقة الساحل والصحراء، وتزايد حدة الصراع المسلح في ليبيا. غير إن خطر الهجرة غير النظامية على أمن الدول المغاربية لا يتمثل في العبور السري للمهاجرين، بل في تسلل العديد من المتطرفين ومختلف الفصائل الإرهابية، مستغلة في ذلك واقع الحدود غير الخاضعة للمراقبة، وجعلها ممرات عبور لمختلف الأسلحة التي يتم توظيفها في العمليات المسلحة بالفضاء المغاربي أو بدول الجوار.

الفرع الثاني: تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب بالفضاء المغاربي

يبدو أن التحالفات وأعمال التعاون والتنسيق لم تعد تقتصر على الدول أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بل حتى التنظيمات الإرهابية والإجرامية المنضوية تحت لواء الجريمة المنظمة أصبحت تتحالف مع بعضها البعض لتطوير أعمالها وتنفيذ مخططاتها، وتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من الاختلاف من حيث البنية والأفكار والأهداف بين شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية المتطرفة، فإن مصالحهما تتقاطع معا، مما فرض نوع من التعاون والتنسيق المتبادل.

[1]- **محمد غربي**، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط"، **مرجع سابق، ص.** 300.

وتعد المنطقة المغاربية مثالا لتحالف شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية، وذلك راجع لطبيعة وصور الجريمة المنظمة بالفضاء المغاربي (الفقرة الأولى)، والتي أضحت تتطابق مع مصالح الجماعات الإرهابية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة إحدى أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة، وقد حصل إجماع دولي على خطورتها بوصفها عملا من أعمال العنف المتسم بالوحشية المفرطة، وهي موضوع اهتمام دولي كبير لكونها اتخذت أسلوبا منظما وعابرا للأوطان، بل عمت جميع أنحاء المعمورة، ومن بينها المنطقة المغاربية، وهو ما جعل منها ظاهرة شديدة الخطر تهدد الأمن والاستقرار الداخلي والإقليمي للدول[1].

وبفعل الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغاربية، أصبحت معظم دولها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال، تهريب الأسلحة، الاتجار في المخدرات، الاتجار بالبشر، الجريمة الإلكترونية، وغيرها من الجرائم)، والتي تتخذ أبعادا عدة وتأثيرات مختلفة على مجالات كثيرة بالنظر لتنامي مظاهر العنف وانهيار قيم المجتمع وتفشي الآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى انعكاساتها على الجانب السياسي[2].

وتعتبر الجريمة المنظمة تهديدا آخرا عابرا للحدود امتدت شبكاته إلى المنطقة المغاربية لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، حيث أصبحت كل المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطة الدولة، وأضحت بذلك تشكل خطرا إضافيا على أمن الدول المغاربية.

ويمكن إبراز بعض صور الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية فيما يلي:

---

[1]- نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.qiraatafrican.com/، تاريخ الولوج 13 نونبر 2019.

[2]- سامي بخوش، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، مرجع سابق، ص. 210.

الاتجار في المخدرات: تعتبر ظاهرة الاتجار في المخدرات أبرز أشكال الجريمة المنظمة بالدول المغاربية، والتي ترتبط بشكل وثيق بجماعات الجريمة المتخصصة في غسيل الأموال.

الاتجار بالأسلحة الخفيفة: يعتبر الوضع غير المستقر في ليبيا، والنزاع المسلح حول السلطة وضعا مشجعا لاستفحال ظاهرة الاتجار بالأسلحة الخفيفة، والتي وصفها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan بأنها "نظرا للمذبحة التي تسببها، يمكن أن تكون الأسلحة الخفيفة مساوية لأسلحة الدمار الشامل"[1]. وفي هذا الصدد، تواجه الحدود البرية بين الجزائر وليبيا وتونس تهديدات أمنية خطيرة نتيجة تدفق الأسلحة من ليبيا وانتشار تجارتها على الحدود بين تونس والجزائر. وبذلك، تحتل عمليات الاتجار بالأسلحة أهمية قصوى بين النشاطات الإجرامية بالنسبة للجماعات الإجرامية المنظمة بالمنطقة المغاربية، حيث تجني من ورائها أمولا ضخمة، نظرا للحظر المفروض على الأسلحة في أغلب دول العالم. كما شهدت دول المنطقة المغاربية تطورا ملحوظا في عمليات تهريب السلاح وبيعه، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الرقابة من جانب دول المنطقة، وعدم مراعاة قواعد السلوك المقررة دوليا في مجال بيع الأسلحة[2]. وتظهر خطورة الاتجار غير المشروع في الأسلحة على الدول والأشخاص، ذلك أن الانتشار الهائل لهذه الظاهرة يؤدي إلى تأجيج العنف وانتشار اللاأمن بالفضاء المغاربي، وهو ما من شأنه في كثير من الحالات أن يدفع الدول إلى شراء الأسلحة للدفاع عن نفسها من أي خطر أو أي تهديد.

من جانب آخر، تزايدت عمليات الاختطاف للحصول على الفدية، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بشبكات الاتجار بالبشر وبالتنظيمات الإرهابية. إذ ترتكز عمليات الاختطاف على الرعايا الأجانب لغايات سياسية أو مالية، حيث نفذت العديد من عمليات الاختطاف، من بينها اختطاف 32 سائحا أوروبيا في جنوب الجزائر عام 2003، وقد شملت عمليات

[1]- Kofi Annan, We the Peoples: The role of the United Nations in the 21st Century, New York, UN Department of Public Information, 2002, P.52.

[2]- سامي بخوش، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، مرجع سابق، ص.217.

الاختطاف مواقع جنوب الجزائر وتونس وموريتانيا، فضلا عن الجنوب الليبي والشمال المالي. كما ترتكز عمليات الاختطاف على مواطني الدول المعروفة باستعدادها للتفاوض على دفع الفدية[1].

وعليه، أصبحت الجريمة المنظمة تمثل أحد التهديدات الأمنية التي تواجه دول وشعوب المنطقة المغاربية، لما تنطوي عليه من آثار اجتماعية من خلال إشاعة الخوف والرعب في نفوس الناس، بسبب لجوء عصابات الإجرام المنظم إلى وسائل التهديد والعنف. بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، وما يرتبط بها من تفشي للأعمال غير المشروعة. كما تساهم في زعزعة الاستقرار السياسي للدول نتيجة فقدان الشعوب الثقة في الحكومات والأنظمة غير القادرة على مواجهة الجريمة المنظمة والسيطرة عليها، فضلا عن تعرض سيادة الدول للخطر نتيجة الفشل في مراقبة حدودها، ومنع انتقال الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى التراب الوطني، وفي هذا تحدي لسلطة الدولة وسيادتها.

وبالتالي، تعتبر الجريمة المنظمة العابرة للحدود واحدة من أخطر الظواهر الإجرامية الحديثة، والتي تشكل تحديا بارزا لدول المنطقة المغاربية والمجتمع الدولي ككل، وذلك بفعل ما تنطوي عليه من تهديد صارخ للأمن والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي، وبالنظر إلى خصوصية هذه الجريمة وتميزها عن باقي النظم الإجرامية الأخرى، خاصة من حيث إمكانية تدويل الأنشطة الإجرامية المرتكبة في سياقها عبر الدول والقارات[2].

الفقرة الثانية: الانعكاسات الأمنية لتحالف الإرهاب والجريمة المنظمة

يتركز الاهتمام بشأن المنطقة المغاربية في الوقت الراهن على التهديد الأمني الذي تشكله التنظيمات الإرهابية، غير أن ثمة تهديد خطير آخر على الأمن القومي والإقليمي يتمثل في نمو شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة. فقد أدت الاضطرابات السياسية الراهنة في المنطقة والناجمة عن النزاع المسلح في ليبيا ومالي إلى تدهور قدرة

[1]- نوال بومليك، واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي، مرجع سابق.
[2]- سامي بخوش، المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة، مرجع سابق، ص.218.

العديد من الدول على فرض مراقبة فعالة على حدودها، حيث توفر هذه الظروف مقرونة بالاقتصاديات الضعيفة إلى جانب الموقع الجغرافي القريب من الأسواق السوداء الأوروبية المربحة أرضا خصبة للتنظيمات والشبكات الإجرامية. لكن ما يثير القلق البالغ في المنطقة هو أن بعض التنظيمات الإجرامية المنظمة قد غيرت طريقة عملها إزاء التنظيمات المتطرفة المقاتلة، فأضحى التعاون فيما بينها إما تعاونا ديناميكيا تاما أو تكافليا واضحا، الأمر الذي نجم عنه حصول التنظيمات الإرهابية على مبالغ تمويلية، مستفيدة من الاتجار غير المشروع[1].

وفي هذا السياق، أصبح اسم القاعدة في المغرب الإسلامي لا يذكر إلا وهو مرتبط بعملية اختطاف الرهائن أو تهريب المخدرات أو تجارة الأسلحة، وأضحى التداخل بين الجريمة المنظمة والإرهاب قويا لدرجة تحولت معه التنظيمات الإرهابية بالمنطقة من ممارسة الإجرام بهدف تمويل الإرهاب إلى اتخاذ الإرهاب كغطاء لممارسة الجريمة من أجل جني المال.

ويضيف القاضي الفرنسي المكلف بقضايا الإرهاب "جان لويس بروكيير" بأن "هناك شبكات مالية دولية موجهة لتمويل الإرهاب وتجارة المخدرات والسجائر المهربة وتجارة البشر دون تمييز، وهذه الشبكات المرتبطة بشكل وثيق بالقاعدة في المغرب الإسلامي من جهة، وبكارتيلات المخدرات في أمريكا الجنوبية من جهة ثانية، تمثل خطرا كبيرا على استقرار المنطقة"[2].

وتجد التنظيمات الإرهابية بالمنطقة المغاربية في شبكات المخدرات، حليفا مهما لتوفير التمويل اللازم في ظل تشديد الخناق على مصادر التمويل التقليدية، وذلك في إطار

---

[1]- البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القاهرة، 9 ماي 2016، ص.11.

[2]- **عبد القادر دندن**، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات، شمال أفريقيا نموذجا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد الثامن، أبريل 2014، ص.89.

سياسة تجفيف منابع تمويل الإرهاب؛ إذ أصبح الاتجار بالمخدرات يمثل عصب الحياة بالنسبة للجماعات المسلحة النشطة في الجزائر وليبيا وبمنطقة الساحل والصحراء.

وتؤكد العديد من الأحداث في المنطقة المغاربية العلاقة الوثيقة بين التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة؛ ففي شهر دجنبر 2010 دخل الجيش الموريتاني في اشتباك مع مجموعة من مهربي المخدرات لها صلة بالجماعة الإرهابية، حيث قتل فيه مجموعة من الإرهابيين واعتقل آخرون، واحتجزت كميات مهمة من الأسلحة والذخائر. وإلى جانب ذلك، أعلنت السلطات المغربية توصلها إلى تفكيك عصابة إجرامية تابعة للقاعدة مكونة من 36 شخصا، منهم أربعة أجانب، ضالعة في التهريب وتجارة المخدرات[1].

وقد دفع بروز مشكلة تمويل الإرهاب عن طريق عائدات تهريب المخدرات بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومكافحة المخدرات "أنطونيو ماريا كوستا" للقول بأن "الأدلة تتزايد بشأن استخدام عائدات المخدرات في تمويل النشاطات الإجرامية بما في ذلك الإرهابية منها، فمحاربة تهريب المخدرات معناها محاربة الإرهاب"[2].

وعليه، فإنه لا يمكن ربح حرب مكافحة الإرهاب بالبلدان المغاربية من دون ربح معركة القضاء على تهريب المخدرات والاتجار بها، والقضاء على جميع أشكال الجريمة المنظمة بالمنطقة المغاربية.

ونظرا لقصور أنظمة الأمن وسهولة اختراق الحدود وتزايد الطلب على السلاح من قبل أفراد الجماعات المسلحة، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة صممت أساليب جديدة لإخفاء الأسلحة وتهريبها عبر الحدود. وزادت جرأة الجماعات الإرهابية وحليفتها الإجرامية مع انتشار الأسلحة في منطقة الساحل والصحراء في أعقاب التدخل الدولي في ليبيا، بحيث جرى نقل الأسلحة الليبية التي حصل عليها في البداية تنظيم القاعدة

[1]- عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص.90.
[2]- نفس المرجع السابق، ص.87.

في المغرب الإسلامي إلى جماعات أخرى، مثل "أنصار الدين" و"التوحيد والجهاد"؛ الأمر الذي زاد من جرأتها ومكنها من شن هجمات أكثر قوة وفتكا[1].

ورغم لجوء العديد من الدول المغاربية إلى بناء سياجات على حدودها للحيلولة دون تسلل عناصر الجماعات المسلحة وأفراد الجريمة المنظمة ووقف الهجرة غير الشرعية، فإن أولويات أهداف الدول المغاربية تختلف في ظل غياب آليات للتنسيق الأمني المشترك، والتي تجمعهم حدودا مشتركة؛ كما هو الحال بالنسبة للمغرب والجزائر لاختلاف وجهات النظر حول المسائل الأمنية بالمنطقة المغاربية.

وأمام عجز الدول المغاربية على مراقبة وبسط هيمنتها الأمنية والعسكرية على منطقة الساحل والصحراء، فقد اتخذت منها التنظيمات الإرهابية قاعدة خلفية لتنفيذ عملياتها ضد دول المنطقة. وما ساعدها على تحقيق أهدافها؛ هو حالة الفوضى والانفلات الأمني الذين نتجا عن تفكك السلطة المركزية في ليبيا، وبقاء مسافات شاسعة من الحدود مفتوحة في وجه الجريمة المنظمة، وذلك في ظل تنامي تجارة الأسلحة والتهريب والاتجار بالبشر.

المطلب الثاني: التحديات والمخاطر الأمنية

إن التفسيرات التي قدمت للأمن منذ القدم في مختلف الحضارات، ربطت مفهوم الأمن بحماية أمن الدولة من العدو الداخلي والخارجي عبر استخدام القوة العسكرية. وفي ظل تنوع التحديات والمخاطر التي تواجه الدول ومجتمعاتها، وتغير حاجات المجتمعات الحديثة ومتطلبات بقاءها، فقد تطور مفهوم الأمن وأخذ يشمل إطارا أوسع يتضمن العديد من التحديات والمخاطر؛ مثل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن المخاطر السياسية والمجالية والبيئية. وبالتالي بات مطلوبا من الدول العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على كيانها ووحدتها.

وبقدر تنوع التحديات والمخاطر الأمنية، دفعت التغيرات في طبيعتها إلى ضرورة تبني صياغات أمنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الموضوعات والقضايا الجديدة للأمن. وعلى

[1]- عبد القادر دندن، مرجع سابق، ص.91.

هذا الأساس يشكل تحدي الانشطار الهوياتي والاندماج الاجتماعي أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الدول المغاربية (الفرع الأول). كما يشكل تنامي النزعات الانفصالية أحد المخاطر المهددة لأمن الدول ووحدتها، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن التغير المناخي والتدهور البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تحدي الهوية والاندماج الاجتماعي

تعتبر قضية الهوية من المسائل التي استفاض حولها النقاش في المنطقة المغاربية في العقدين الأخيرين، فمن نتائج الأحداث التي شهدتها الدول المغاربية مطلع عام 2011 بروز تحدي الانشطار الهوياتي بالفضاء المغاربي (الفقرة الأولى). كما يطرح تحدي الهوية وتفكك الدول بالمنطقة المغاربية إشكالية الولاء للدولة من قبل الأفراد والجماعات، وعبرهما مسألة الاندماج والتماسك الاجتماعي في ظل ضعف منسوب المواطنة والشعور بالانتماء للوطن (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحدي الانشطار الهوياتي

تطرح مسألة العنف الهوياتي والمطالب السياسية المرتبطة بها إشكالات متعددة الأبعاد في دول المنطقة المغاربية منذ اندلاع ما يصطلح عليه "الربيع العربي"، والتي تفرض الاستجابة الفورية لزخم هائل ومتصاعد من المطالب المادية والاجتماعية للمواطنين، بالإضافة إلى المطالب السياسية والرمزية المتعلقة بالاعتراف بالهويات الجماعية والفردية المتصلة باحترام الحقوق الأساسية الجماعية والفردية، بما يترتب عن ذلك من تحديات أمنية وسياسية تقوض بصورة حتمية استقرار الأنظمة وتوازنها[1].

ومن أكبر التحديات التي تواجه الدول المغاربية، نجد تحدي الانشطار الهوياتي، حيث تعاني معظم البلدان المغاربية من هشاشة على مستوى الانسجام الداخلي وسيادة حالة من اللاتجانس، والذي تعكسه بشكل واضح تعاظم التعبيرات الهوياتية الجزئية والتأكيد على

[1]- عبد الحميد بنخطاب، "إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية، نموذج المغرب"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، دورية عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 4/14، خريف 2015، ص.68.

تحقيق مطالبها. وهو ما أضحى ينذر بخطر الانشطار الهوياتي، وبالتالي خطر تفكك الدولة الوطنية المغاربية. ورغم اشتراك الدول المغاربية في مواجهة تحدي الانشطار الهوياتي بعد أحداث الحركات الاحتجاجية التي شهدها الإقليم المغاربي إلا أن ذلك ليس مطروحا بنفس الدرجة والحدة، بل ثمة تباينات واختلافات واضحة فيما بينها، وذلك بالنظر إلى اختلاف درجة التجانس والتمايز في كل دولة على حدة، وبالنظر إلى طبيعة الأنظمة السائدة ودرجة انفتاحها السياسي[1].

وبهذا الصدد، ثمة تنازع هوياتي دائم بالجزائر بين ثلاث تيارات تشكل الهوية الثقافية للدولة الجزائرية الحديثة، وهي الفرانكفونية والأمازيغية والعربية، ولم تتمكن الدولة من صهر هذا التنوع في إطار منظومة تعليمية وإعلامية وثقافية ومجتمعية. وهكذا أصبحت المسألة اللغوية مادة للصراع السياسي والاجتماعي تنذر بتوترات مستمرة قد تعصف بوحدة الوطن، وذلك بسبب تنامي المطالب ذات النزعات الانفصالية على أساس لغوي، وعجز النظام السياسي في بناء دولة قادرة على دمج مختلف التعبيرات الهوياتية. وبالتالي، فالدولة الجزائرية لم تفشل فقط في إطلاق نموذج تنموي مستدام وعادل على الرغم من مداخيل الثروة النفطية الهائلة، بل فشلت أيضا في صهر التنوع الثقافي والهوياتي في إطار مؤسس ومجتمعي ووطني مبني على قواعد العيش المشترك[2].

وفي ليبيا، تسود حالة من إنكار الاختلافات والعمل المستمر على إلغائها؛ إذ تشكل الحالة الليبية نموذجا لمدى تأثير معضلة الهوية الوطنية على عملية إعادة بناء الدولة بعد سقوط نظام "معمر القذافي"، حيث تشهد بزوغا للتكوينات الأولية سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية لتمثل فاعلا منازعا للدولة في سلطاتها ووظائفها، وبالتالي هويتها. ورغم أن لحظة سقوط نظام "معمر القذافي"، قد شهدت توحدا للانتماءات المتنازعة على هدف واحد، وهو إزاحة النظام، فإن المرحلة التي أعقبتها مثلت بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية،

---

[1]- **عباس بوغلم**، "الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود: مخاطر التفكيك وإمكانات التجاوز"، **دراسة** مقدمة في أشغال الندوة الدولية، تحت عنوان: "الدول المغاربية والتهديدات الحدودية"، إعداد وتنسيق عبد الله ادريسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 20-21 أبريل 2016، ص. 316.

[2]- **عباس بوغلم**، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، منشورات حوارات، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة "المجلة الفصلية"، عدد مزدوج 2 و 3، **السنة** 2017، ص.89.

وتكريس إشكالية الهوية الوطنية، علاوة على عودة القبائل للتأثير الفعال في مجريات الأحداث في الساحة السياسية الليبية[1].

فيما تجسد تونس نموذجا للدولة المغاربية التي يتحقق فيها قدرا من التجانس بين مختلف مكونات المجتمع التونسي على المستوى الديني والمذهبي والعرقي، وبالرغم من النقاشات التي تطفو على الساحة السياسية والمرتبطة بقضايا الحريات الفردية والمساواة وغبرها كمسألة الإرث، إلا هذا النقاش يبقى في إطاره السياسي والقانوني مقبولا ما دامت الطبقة السياسية وهيئات المجتمع المدني تؤمن بأن المسألة لا تتعدى حدود الدفع بعملية التحديث السياسي للدولة. لذلك، يمكن القول إن الشخصية التونسية هي اليوم مكتملة الهوية والمرجعية، فهي مغاربية وعربية وإسلامية وإفريقية ومتوسطية، وهي أبعاد متكاملة ومتماسكة قادرة على مواجهة مختلف الظروف والسيطرة عليها، لأنها موحدة دينيا وعرقيا ولغويا و"معيشيا"[2].

أما في الحالة الموريتانية، يمكن القول إن المجتمع الموريتاني مازال خاضعا لأنماط التنظيم القبلي والعشائري، وعملية التحديث لم تتغلغل بالشكل الذي يسمح بإرساء معالم وأسس دولة حديثة تنصهر فيها كافة مكونات المجتمع الموريتاني على قاعدة المواطنة التي تحد من حالة الفوارق القائمة على أساس اثني أو قبلي أو عرقي، والتي غالبا ما كانت وراء اندلاع موجة من الحركات الاحتجاجية[3].

ولا يشكل المغرب الاستثناء على مستوى التحدي الهوياتي، لكنه بالمقابل يجب التمييز بين مرحلتين؛ مرحلة ما قبل دستور 2011 وما بعد دستور 2011. فإذا كانت الدساتير المغربية في المرحلة الأولى تحدد مصادر انتماء المواطن المغربي في دوائر ثلاث؛ الإسلام والعروبة وإفريقيا، فإن مرحلة دستور 2011 قد عززت تنوع الهوية المغربية، بحيث أضافت إلى البعد الإسلامي والعربي والإفريقي مقومات أخرى، تتمثل في

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص.90-91.

[2]- **عباس بوغلم**، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، **نفس المرجع السابق**، ص.91. **راجع** أيضا، المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الثالثة، 2014، ص.38-39.

[3]- **عباس بوغلم**، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، **نفس المرجع السابق**، ص.92.

الأمازيغية والحسانية والأندلسية والمتوسطية والعبرية[1]. وبعيدا عن أهمية هذا الاعتراف الدستوري بتعدد روافد الهوية المغربية، فإن هشاشة البيئة السياسية الحاضنة لها، وتعطل مشروع الانتقال الديمقراطي يمكن لهذا التنوع الهوياتي أن يعرض مقومات العيش المشترك للتهديد، وذلك في ظل ضعف منسوب المواطنة لدى الفاعل السياسي والحزبي والمدني.

الفقرة الثانية: تحدي الاندماج الاجتماعي

لا يخلو الحديث عن الاندماج الاجتماعي من مفارقة؛ فمفهوم المجتمع ذاته ينطوي على قدر من الترابط والتماسك والتشابك، لذا يضمن حدا من الاندماج لا يغدو المجتمع لولا وجوده مجتمعا بالتعريف[2]. ومن هنا يبدو الحديث عن الاندماج الاجتماعي حديثا عن درجة التلاحم والتماسك في المجتمع والتضامن بين مكوناته، حيث يفرق "ايميل دوركايم Emile Durkheim" بين نمطين من الاندماج الاجتماعي عرفتهما المجتمعات البشرية: الأول ميكانيكي (آلي) يجري على قاعدة التشابه في الأدوار والوظائف، والثاني عضوي تتمايز فيه الأدوار والتخصصات بفعل التقدم الصناعي وتقسيم العمل ومستوى الحريات والنشاط الاقتصادي[3].

إن تحليل دوركايم مشوب بالأيديولوجيا كما لاحظ "موريس دوفيرجيه Maurice Duverger"، لكنه يتجاوز الحد الأدنى من التشارك الاجتماعي الطبيعي إلى بناء علاقة إيجابية تضمن تماسك النظام الاجتماعي واستقراره وظيفيا عبر تكييف الأنا الفردية مع الأنماط المعيارية للمجتمع، ومع ملاحظة أن تحقيق الاندماج لا يتوقف على قدرة الفرد والجماعة على استيعاب متطلبات بقاء النظام الاجتماعي فحسب، بل يشمل أيضا الدرجة

---

[1]- **نفس المرجع السابق، ص.92.**

[2]- تيودور فون أدرنو، محاضرات في علم الاجتماع، ترجمة جورج كتورة، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص.29.

[3]-هاني عبادي محمد المغلس، "الدولة والاندماج الاجتماعي في اليمن الفرص والتحديات"، مجموعة مؤلفين، جدليات **الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي** للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة **الأولى، ماي** 2014، ص.619.

التي يبديها المجتمع نفسه من الاندماج بما يدفع الفرد إلى الانخراط والمشاركة وإبداء رأيه بكل حرية أو العكس[1].

من جهة أخرى، ينسجم مفهوم الاندماج الاجتماعي مع فكرة بناء الأمة أي تحقيق أكبر قدر من التجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي، وذلك عبر خلق شعور عام بهوية وطنية مشتركة تحقق للمجتمع انسجامه ووحدته[2].

وهكذا، فمفهوم الاندماج الاجتماعي هو مفهوم وظيفي بالأساس، حيث يُعنى بتحقيق تكامل الأفراد والمجتمعات مع النظام الاجتماعي، لكنه بالمقابل اتسع في الأدبيات المرتبطة بالدولة ليشمل عمليات بناء الأمة وتحقيق تجانسها الثقافي والاجتماعي. كما ضاق استعماله في أدبيات التعددية الثقافية التي أخرجت عنصر الثقافة من إطار مفهوم الاندماج مكتفية بتكامل اجتماعي تحتفظ فيه كل جماعة بثقافتها وهويتها الخاصة. واتسع أيضا، ليشمل قضايا الفقر والمشاركة والعدالة في التوزيع وحق الولوج والانتفاع بالخدمات العامة والحصول على الموارد، وغيرها من الحقوق الأساسية[3].

وعليه، يتخذ مفهوم الاندماج الاجتماعي معنى السيرورة التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم؛ أفقيا بتمثل قيمها وعاداتها وأنماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم إلى مؤسسة الدولة، وتوطد ولاءهم لها[4].

وبالعودة للحالة المغاربية، على الرغم من المنجزات التي تحققت في ميادين كثيرة لم تستطيع النظم السياسية توفير الشروط اللازمة لتحقيق الاندماج الاجتماعي بشقيه الأفقي والعمودي، أي التحام الأفراد بجماعاتهم واندماجهم في مجتمعاتهم، وذلك بتمثل القيم

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص.620.

[2]- باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011، ص.13.

[3]- هاني عبادي محمد المغلس، مرجع سابق، ص.621.

[4]- **امحمد مالكي**، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، **ماي** 2014، ص.667.

الجماعية وأنماط العيش المشترك، وانصهارهم في الروح العامة للجماعة، واندماجهم موازاة لذلك في مؤسسة الدولة وولاءهم لها[1].

وعلى هذا الأساس، تتجلى أهم مرتكزات تحقيق الاندماج الاجتماعي في الدول المغاربية في فك معضلة تعدد الولاءات وتعزيز الولاء للدولة، ذلك أنه من أهم مقتضيات الدولة المدنية هو الولاء للدولة والوطن؛ الدولة ككيان بغض النظر عن من يحكمها. فإذا كان الفرد الذي يعيش في كنف الدولة متعدد الانتماءات بقدر تعدد الدوائر الهوياتية، فإن تحقيق الولاء للدولة يقتضي تجاوز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية واللغوية إلى الانتماء إلى الدولة كمركز سياسي[2].

وإذا كان هذا الأمر مفروغا منه وبديهي بالنسبة لبعض الدول المغاربية التي حققت قدرا كافيا من الوحدة الوطنية والسياسية والاندماج في المصير الوطني، فإنه لا يزال يشكل تحديا حقيقيا للبلدان الضعيفة سياسيا والتي لم ترقى بعد إلى تكريس وتجسيد مفهوم المواطنة الحقة بسبب تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين أفرادها أو التي تشهد تفككا لبنيات ومؤسسات الدولة كما هو الحال بالنسبة للحالة الليبية[3].

والواقع أن التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية منذ عام 2011، أظهرت مدى ضعف ولاء الأفراد للدولة، بل وتلاشى هذا الولاء في الكثير من الدول. ويشكل تجاوز إشكالية تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين الأفراد أحد التحديات التي تقف عقبة أمام تحقيق الدولة المدنية ومجتمع المواطنة، وعبرهما الاستقرار والأمن الاجتماعي. ومن ثم ضرورة تغليب الانتماء إلى الوطن، وذلك من منطلق أن المواطنة الحقة تتنافى وتقديم الولاء السياسي لأي سلطة جزئية في الدولة على الولاء السياسي لسلطة الدولة نفسها[4].

---

[1]- امحمد مالكي، مرجع سابق، ص.669.
[2]- عباس بوغلم، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، مرجع سابق، ص.96.
[3]- نفس المرجع السابق، ص.96.
[4]- عباس بوغلم، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، مرجع سابق، ص.96.

الفرع الثاني: المخاطر المجالية والبيئية

تفرض البيئة الدولية والإقليمية على أمن الدول المغاربية مخاطر جديدة؛ متعددة الأبعاد والجوانب، حيث تعد المسائل المرتبطة بالهويات الفرعية؛ المذهبية واللغوية والإثنية أحد المداخل المفسرة للمخاطر الأمنية التي تواجه الدولة المغاربية، وذلك في ظل تنامي النزعات الانفصالية (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى القضايا البيئية وتعاظم مخاطر التغير المناخي والتدهور البيئي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مخاطر الانفصال وتفكك الدول

تعتبر المنطقة المغاربية إحدى أبرز بؤر التوتر في العالم، وتحتل بلدان المنطقة مواقع متقدمة من بين الدول التي تعرف هشاشة كبيرة، حيث تتوزع البلدان المغاربية بين دول تعرف صراعات داخلية ودول تمر بمراحل انتقالية متعثرة، وأخرى تعرف تصدعات داخلية. مما بات ينذر بخطر تفكيك الدولة القطرية المغاربية بسبب تنامي نزوعات الانفصال، فالهويات الفرعية؛ المذهبية واللغوية والإثنية، والتي ظلت مقموعة لعقود لم تبقى في حدود ودائرة التعبير الثقافي، بل انتقلت إلى إطار سياسي لا مركزي ثم اتحادي، وبات يؤشر بفعل التوترات التي تعرفها المنطقة للانتقال إلى كيانات سياسية ذات نزوعات انفصالية، وبعضها بدأ يتحول إلى حركات انفصالية كما هو الحال في المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا[1].

ومما لاشك فيه، تعد ظاهرة الانفصال إحدى الظواهر الضاربة في التاريخ، والتي غالبا ما تبزغ عند ضعف الدولة المركزية. والحديث عن الدول المغاربية له خصوصية ترتبط عضويا بمسألة النزوع إلى الانفصال، ففي ظل انشغال العالم بما يحدث بالشرق الأوسط، وفي ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة المغاربية، والتي تعيش على وقع عدد من التهديدات والتحديات الأمنية، إذ باتت مناطق عديدة في الإقليم المغاربي ومنطقة الساحل

[1]- **عباس بوغلم**، "الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود: مخاطر التفكيك وإمكانات التجاوز"، **مرجع سابق**، ص.313. راجع أيضا: ساسين عسال، "مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية"، **مجلة المستقبل العربي**، **العدد** 437، **السنة** 38، يوليوز 2015، ص.66.

جنوب الصحراء مرشحة لعمليات الانفصال بسبب توفر الظروف المصاحبة لضعف الدولة المركزية؛ كما هو الحال في ليبيا ومالي، بالإضافة إلى انتشار الحركات المسلحة العابرة للحدود والمتشبعة بالأيديولوجيا الدينية (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حركة أنصار الدين بمالي)[1].

ومع التسليم بمسألة المخاطر المحدقة بالأمن المغاربي، فإن مخاطر الانفصال وتفكك الدول يعدان إحدى أخطر التهديدات التي تواجه الدولة الوطنية في الألفية الثالثة، والذي يعد الهدف الاستراتيجي للجماعات دون الدول، سواء الجماعات الإرهابية المسلحة أو التي تعد مكون من مكونات الدولة ولديها نزوعات انفصالية، والتي أضحت رقما صعبا في معادلة الأمن والحفاظ على كيان الدولة الموحدة[2].

وينطوي تأثير التوجهات الانفصالية على منظومة الأمن الإقليمي المغاربي على مخاطر شتى، بحيث أن تأسيس دويلات جديدة على أسس عرقية أو دينية أمر لا يتنافى مع اعتبارات الواقع فقط، وإنما مع مفهوم الدولة الوطنية الحديثة التي يتوارى فيها الحديث عن أي انتماءات عرقية أو دينية. كما أن تلك الدولة المنفصلة ستكون عرضة للاستقطاب الإقليمي بشكل كبير، وهذا يعني الحد من قراراتها الاستراتيجية، إذ سيكون لكل طرف إقليمي مصالح لا تتفق بالضرورة مع نظيرتها من الأطراف الأخرى، وقد تنعكس تلك المصالح في مظاهر عديدة للصراع، وبالتالي إمكانية إحداث ثغرة في العمق الاستراتيجي المغاربي، فضلا عن إمكانية حدوث مشاكل حدودية مزمنة بين تلك الدولة المنفصلة وجيرانها.

---

[1]- **محمد بوعمري**، "**الانفصال القسري**": **من الشام والعراق** إلى المغرب العربي وأفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث **والدراسات المتقدمة**، 11 يناير2015، https://futureuae.com، تاريخ الولوج 12 **نونبر** 2019.

[2]- **أشرف محمد كشك**، "تفكك الدولة الوطنية العربية... أي تأثير على الأمن الإقليمي؟"، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، جريدة عمان الإلكترونية، 23**شتنبر** 2017، https://www.omandaily.om، تاريخ **الولوج** 12 **نونبر** 2019.

والتسليم بمسألة أن فكرة الانفصال وتفكك الدول ليست بالأمر الجديد، فإنه يبرز تساؤلا جوهريا حول إذا ما كان الأمر يعد شأنا داخليا بعيدا عن أي مسؤولية إقليمية أو دولية؟ وواقع الأمر أن هناك مسؤولية إقليمية تقع على عاتق الدول المغاربية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية نحو الحفاظ على وحدة الدولة المغاربية، وذلك انطلاقا من كون قوة الأمن المغاربي تُستمد من قوة الوحدات المكونة له، ويجب أن تترجم تلك المسؤولية عبر إحداث ما يلزم من آليات لصيانة أمن الدول المغاربية، كما يتعين أن تكون التوجهات الانفصالية في بؤرة الاهتمام المغاربي والعالمي.

ومن منطلق أن الدولة الحديثة أو الحداثية هي ذلك الكيان الذي يهدف إلى الحفاظ على الحقوق الأساسية لكل من فيه من أفراد ومكونات، فإنه بالمقابل لن يكون بوسع هذا الكيان أن يتماهى مع الهوية الخاصة بأي من مكوناته المؤسسة، سواء كان الأمر يتعلق بالهوية القومية أو بالانتماء الديني أو بعقيدة سياسية بعينيها. وعلى هذا الأساس، تمثل المساعي الانفصالية المختلفة والرامية إلى تأسيس دولة جديدة قومية الطابع خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بعمليات التحديث والتطوير المجتمعي. وبالتالي حبذا لو تم التركيز على المطالبة بالعدالة والحقوق الأساسية الجماعية والفردية والأمن والأمان، وفي إدراك أن الانفصال لا يزيد عن كونه مجرد أداة من الأدوات التي يمكن لها أن تحقق هذه المطالب في بعض الظروف، لكنه يبقى الأداة الأكثر راديكالية، حيث إن قدرته على تحقيق هذه المطالب ليست فورية في معظم الأحيان، وهو ما تدلنا عليه السوابق التاريخية[1]، كما لا ينبغي اللجوء إلى الانفصال إلا في حالة فشل الأدوات الأخرى، والتي يبقى أهمها التمتع بنظام الحكم الذاتي.

[1]- عبد الحميد عمار، "الدولة الحداثية والهوية والحركات الانفصالية"، **موقع الحرة**، 30 **أكتوبر** 2017. https://www.alhurra.com ، تاريخ الولوج 12 **نونبر** 2019.

الفقرة الثانية: مخاطر التغير المناخي والتدهور البيئي

أدى التغير المناخي المتسارع على مدى العقود الماضية إلى تفاقم المشكلات البيئية في المنطقة المغاربية، والناتج عن تضافر عدة عوامل؛ كتقليص المساحات الخضراء وزيادة التلوث، وتراجع التنوع البيولوجي. كما تشير التغيرات الحالية والسيناريوهات المستقبلية لتغير المناخ عن وجود مخاطر كبيرة، وتأثيرات متزايدة على مختلف النظم البيئية والحيوية الهامة؛ كالمياه والهواء والصحة والأمن خلال العقدين الماضيين. وعلى الرغم من أن سياسات التنمية المستدامة بالدول المغاربية تهدف إلى التخفيف من هذه المخاطر والنظر في خيارات التكيف، إلا أنها تفتقر إلى آليات التنفيذ والمراقبة[1].

يعتبر تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم المخاطر المحدقة بالأمن في المنطقة المغاربية، ومع أن تغير المناخ وأثره على الأمن سوف ينعكس على العالم بأسره، إلا أن الأضرار الملحقة بالدول النامية والفقيرة من العالم سوف تكون هي الأكثر شدة كما يشكل مخاطر كبيرة على النظم الحيوية ورفاهية البشر. وبالإضافة إلى النتائج المباشرة لتغير المناخ، فإن هناك العديد من العواقب الأخرى المرتبطة بالتغيرات البيئية الناتجة عن الضغوط البشرية، مثل تلوث الهواء والماء والتربة والمياه الناتج عن الأنشطة الصناعية، والتمدد العمراني والنقل والاستخدام غير المستدام للموارد[2].

وفي هذا السياق، إن ما تتعرض له الأراضي الزراعية في الدول المغاربية نتيجة التكثيف الزراعي وإدخال التقنيات عن طريق إتباع سياسات زراعية غير مدروسة، قد أدى إلى تعاظم مشكلة الملوحة وتدهور التربة وانحسار الغطاء النباتي، وبالرغم من ندرة المياه إلا أنها تتعرض للهذر وسوء استخدامها. ولاشك أن عملية الري المستخدم في الكثير من

---

[1]- المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التقييم الأولي لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، 2019، ص.4.
راجع:https://www.medecc.org/wp-content/uploads/2018/12/MedECC-Booklet_AR_WEB.pdf.

[2]- المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، **مرجعسابق، ص.10.**

الدول المغاربية وحفر الآبار بطريقة عشوائية، وإتباع تقنيات تقليدية متدنية الكفاءة يتسبب في الكثير من الهدر للفرشاة المائية[1].

أما الغطاء النباتي الذي يشمل الغابات والمراعي، فقد انحصر بفعل عوامل مختلفة مثل التصحر وتراجع المساحات الغابوية، والإدارة غير المتوازنة للمراعي والغابات. كما أدى تسارع التنمية الزراعية والصناعية إلى تلوث المحيط البيئي، وامتدت أثاره إلى التربة والماء والهواء، ومن ذلك تلوث مياه الرعي بفعل الاستخدامات السكانية والزراعية والصناعية، بالإضافة إلى تلوث التربة نتيجة الاستعمالات الكيماوية. وقد كان لانتشار الصناعات بالقرب من مجاري المياه الطبيعية والتوسع العمراني، وما تفرزه من صرف صناعي وصحي غير معالج، ومخلفات استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية الإسهام الأكبر في تسارع نسبة التلوث[2].

وتلعب عوامل التوسع الزراعي والتصحر والتحول الحضري ومظاهر التحضر المتنوعة دورا بارزا في التأثير على الحياة البيئية، كما إن فقدان التنوع البيولوجي بما يؤثر سلبا على استدامة التنمية الزراعية، حيث تزخر البلدان المغاربية بأنواع عديدة وفريدة من الأحياء النباتية والحيوانية التي يتهددها الفناء والانقراض إن لم يكن بعضها قد انقرض فعلا، فمن الأولى أن تحظى هذه الأحياء بالحماية الكافية، إذ تلعب دورا أساسيا في حفظ التنوع البيولوجي والدورة الغذائية الطبيعية. كما أدت عملية إزالة الغابات وانحسار الغطاء النباتي إلى اختلال التوازن البيولوجي في الكثير من الدول المغاربية[3].

ووعيا من دول المنطقة المغاربية بأن المسائل المتعلقة بالبيئة وحماية المحيط هامة ومصيرية، ونظرا لتشابه القضايا البيئية فيها؛ كمشكل التصحر وتدهور الموارد المائية والغابات والمراعي والوسط البحري والتلوث الصناعي، وانعكاسها على مجمل الدول

---

[1]- يوسف عنتار، "**الأمن المغاربي المشترك: ضرورة ملحة وعوائق جمة**"، أشغال ندوة دولية بعنوان "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق وجدة، 16-17 أبريل 2009، ص.243.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص.243.

[3]- يوسف عنتار، **مرجع سابق**، ص.244.

المغاربية، فقد وقعت بمدينة نواكشوط الموريتانية بتاريخ 11 نونبر 1992 الميثاق المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستديمة، والذي رسم الأهداف الكبرى لهذه السياسات، وحدد التوجهات العامة في المجالات ذات العلاقة[1].

وبالرغم من هذا الميثاق، فإن الانشغالات البيئية نادرا ما تعتبر عوامل مهمة في استراتيجيات الأمن والتنمية أو الاستراتيجيات الإنسانية في الدول المغاربية. كما أنه لا يوجد ترابط بين الجهود المبذولة على الصعيد المغاربي من أجل حماية البيئة، ومعظم المحاولات المبذولة لإيجاد هياكل إدارية لمعالجة مشاكل التدهور البيئي لم تعالج بفعالية تغير المناخ ومواجهة مشكل التصحر. أما التوصيات والقرارات التي تتوج بها مؤتمراتها ولقاءاتها المتعلقة بالبيئة فلا ينال منها التنفيذ إلا القليل.

المبحث الثاني: التكتل الإقليمي خيار استراتيجي لتعزيز الأمن والتنمية

تعتبر التكتلات الإقليمية السمة الأبرز للمناخ الدولي المعاصر، ذلك أن متطلبات الأمن والتنمية فرضت على الدول اللجوء إلى التجمعات الإقليمية لمواجهة التحديات المشتركة، عبر خلق آليات التعاون المتبادل تحقيقا لغاية التكامل والاندماج الإقليميين.

ويعد التكتل الإقليمي مدخلا حيويا للاعتماد الجماعي، وأمرا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتيحه التكامل من إمكانيات لتجاوز عوامل الضعف التي تعاني منها الكثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات الاستقرار والتنمية بفعل واقعها وحيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانيات هذه الدول وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي المغاربي، وأدركته الدول المغاربية، حيث ارتبطت حركة التكامل الإقليمي بالمنطقة المغاربية بالمساعي الحثيثة لتمتين أواصر الصداقة والأخوة بين الدول المغاربية، وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق الوحدة المغاربية.

[1]- الميثاق المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستديمة، راجع الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org

وعليه، شكلت المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة المغاربية في الماضي والحاضر دافعا قويا في اتجاه تعزيز خيار التكتل الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية المتزايدة في الفضاء المغاربي، وتعزيز التنسيق والتعاون في مختلف المجالات. ولتوضيح أهمية التكتل الإقليمي في تعزيز الأمن والتنمية؛ أخذا بالاعتبار الوضعية الأمنية الهشة التي تميز المنطقة المغاربية، واستحضارا لمحورية ومركزية المدخل الأمني في معالجة المشاكل التي تواجه الكثير من الدول المغاربية، فإن تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي، يعد أحد المداخل الأساسية للتأسيس لنظام أمني مغاربي قادر على مواجهة التهديدات الأمنية بالدول المغاربية والتحديات والمخاطر المحدقة بها (المطلب الأول). كما أن بناء نظام أمني مغاربي سيدفع في اتجاه خلق دينامية على مستوى العلاقات البينية المغاربية، وتعزيز العمل المغاربي المشترك حول قضايا الأمن والتنمية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي

تشكل مسألة تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي أهمية قصوى في سياق إدراك الدول المغاربية لمفهوم الأمن والمخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الإقليمي المغاربي، إذ يحدد هذا الإدراك مسار علاقات التعاون والتنسيق فيما بين الدول المغاربية، فقد تتلاقى دولتان أو أكثر حول مفهوم مشترك للأمن ومصادر تهديده أو على الأقل وجود جوانب اتفاق فيما بينهما حول تصورهم لمفهوم الأمن، وبالتالي يعزز هذا الوضع من إمكانيات التعاون وتكاثف الجهود لدرء المخاطر، ومواجهة التحديات المحدقة بالأمن المغاربي.

وقد يحدث العكس، عندما تكون هناك اختلافات واسعة في تصورات ومنظورات الدول المشكلة للإقليم لمفهوم الأمن، مما قد ينعكس على أمن الإقليم بذاته، حيث تسعى كل دولة في هذه الحالة إلى فرض مفهومها حول الأمن الإقليمي، وحمايته على أرض الواقع بطريقتها الخاصة.

وعليه، فإن تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي، يأتي في سياق الكشف عن مستوى جديد لتحليل موضوع الأمن، والمتعلق أساسا بالأنظمة الأمنية. كما أن طرح مسألة تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي، لن يتأتى إلا بإدراك التحول الواسع الذي عرفته أدبيات الدراسات الأمنية والإقليمية، والتميز الذي عرفته دراسة الأنظمة الأمنية لموضوع الأمن (الفرع الأول). وإن استحضار بعض نماذج الأنظمة الأمنية لا يجب أن يغفل طبيعة موضوع الدراسة، والمتعلق في جانب منه بالأمن الإقليمي المغاربي، وهو ما يشكل إطارا نظريا مساعدا في تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي، وذلك في أفق التأسيس لهوية أمنية مغاربية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأنظمة الأمنية كمستوى تحليل موضوع الأمن

يشير مفهوم الأمن في النظام الإقليمي- في معناه التقليدي- إلى النظام الذي يقدم بناءً على اعتبارات التقارب الجغرافي بين الدول المكونة للتكتل الإقليمي أو - على الأقل- على اعتبارات التشابه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن فهم طبيعة الدينامية الأمنية بالإقليم المغاربي وإدراك دول الإقليم لمفهوم الأمن المشترك، تقتضي التعرف على بعض الأطر التفسيرية لموضوع الأمن الإقليمي، بحيث تتخذ الأنظمة الأمنية الإقليمية صورا وأشكالا متعددة، والتي قد تتسع أو تضيق حسب الترتيبات الأمنية الموجودة في النظام الإقليمي. وعلى هذا الأساس، تشكل دراسة نظاما "الجماعات الأمنية Security Communities" و"النظام الأمني الإقليمي Regional Security System أحد المداخل النظرية لتحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي.

الفقرة الأولى: نظام "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية"

ظهرت في حقل العلاقات الدولية مجموعة من الدراسات تحت عنوان "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية"، والمستمدة لأفكار ومبادئ "كارل دويتش Karl

Deutsch"[1]، حيث توجد هذه التجمعات الأمنية عندما تشعر مجموعة من الدول بأنها مجموعة واحدة ولديها الإحساس بالانتماء إلى هذا التجمع، وتبدأ هذه الدول بتأسيس مؤسسات وهيئات للحفاظ على السلام والأمن داخل هذا التجمع[2].

ويعد "كارل دويتش" أول من أدرج مفهوم "الجماعة الأمنية" ضمن حقل العلاقات الدولية عام 1957، والذي يعني مجموعة من الدول التي تلتزم بعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات البينية. كما تعد فكرة "الجماعة الأمنية شكلا من أشكال التعاون الدولي، والتي يمكنها أن تقود في بعض الظروف إلى الاندماج. ومن ثمة، يعرف "كارل دويتش" الجماعة الأمنية بأنها "الحالة التي يسود فيها تأكيد حقيقي أن أعضاء تلك الجماعة لن يحارب بعضهم بعضا طبيعيا، لكنهم سيحسمون نزاعاتهم بطرق سلمية"[3].

وهناك نموذجان لتحقيق أمن المجتمعات لهما علاقة بتطوير الخلفية المفاهيمية لمقاربة "الجماعة الأمنية" في بناء الأمن الإقليمي، وهما "الجماعة الأمنية الموحدة" و"الجماعة الأمنية التعددية". ويعني النموذج الأول؛ "الاندماج الرسمي لوحدتين أو أكثر من الوحدات السياسية المستقلة سابقا في وحدة واحدة أوسع مع حكومة مشتركة"، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أما النموذج الثاني، فهو قائم على ترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج، ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها منفصلة وباستقلالها القانوني، مثل العلاقة بين النرويج والسويد[4]. فالأمن التعددي يتمثل في منظومة من الدول المستقل بعضها عن بعض، والتي تتوافر فيها ضمانة حقيقية أنها لن تقاتل بعضها بعضا، وبدلا من ذلك، تسوي نزاعاتها وخلافاتها عبر مناهج أخرى غير نهج الحرب[5].

---

[1]- Emanuel Adler and Michael Barnett, Security Communities, Op. Cit., P.44.

[2]- **خالد المصري**، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مرجع سابق**، **ص**.327.

[3] - Karl Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area : International Organization in the Light of Historical Experience, Series: Princeton Legacy Library, Published by: Princeton University Press, 1957, P.6.

[4] -Ibid., P.7.

[5]- **عشور قشي**، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 29، **نونبر** 2017، **ص**.61-62.

وفي تطور نظري جديد، أعاد "إيمانويل أدلر Imanuel Adler" و"مايكل بارنت Michael Barnett" طرح مفهوم الجماعة الأمنية وفق تصور بنائي لتفعيل الأجندة البحثية التي استحدثها "دويتش" خلال خمسينات القرن المنصرم، حيث تركزت أعمالهما على دراسة تطور الجماعات الأمنية التعددية بوصفها إقليما عابرا للحدود الوطنية يضم دولا ذات سيادة، بقيت شعوبها متمسكة بتوقعات موثوقة من التغيير السلمي. ويحسب لهما تصنيف الجماعة الأمنية وفقا لدرجة المأسسة أو لعمق الثقة المتبادلة، بحيث يتم التمييز بين نوعين من الجماعات الأمنية التعددية، وهما[1]: الجماعة الأمنية المترابطة ترابطا لينا وتشتمل على دول ذات سيادة وتحافظ شعوبها على توقعات موثوقة من التغيير السلمي، وبالنظر إلى احتوائهم على بنية مشتركة من المعاني والهوية، فإن أعضاء مثل هذا النوع من الجماعة لا يتوقعون أي نشاط عدواني من بعضهم ضد بعضهم الآخر. ثم الجماعة الأمنية المترابطة ترابطا صارما، والتي تعني الكيانات التي تتميز بوجود مجتمع "العون المتبادل Mutual aid" مع وضع ترتيبات نظام جماعي، كما يملك هذا النوع من الجماعات الأمنية مؤسسات وطنية وفوق وطنية مشتركة توفر نوعا ما من نظام الأمن الجماعي[2].

وعليه، يتفق منظرو "الجماعة الأمنية" على أن الدينامية الأمنية بين أعضاء الجماعة الأمنية تتميز بغياب الحرب أو أي تحضير منظم لها، مثل سباق التسلح أو تعزيز القدرات الدفاعية على الحدود مع الدول المجاورة، وغيرها من الإعمال التي تنذر بحالة التحضير للأعمال العسكرية. وبالعودة للحالة المغاربية، هل فعلا تغيب حالة الحرب عن المنطقة المغاربية؟ وهل فعلا لا توجد تحضيرات للحرب أو تعزيزات دفاعية على حدود وحدات الإقليم المغاربي؛ سواء بين دول الإقليم أو بينها وبين جماعات من غير الدول؟

[1]- Emanuel Adler, Michael Barnett, « A Framework for the Study of Security Communities », In : Emanuel Adler and Michael Barnett, Security Communities, Op. Cit., P.30.

[2]- عشورقثي، مرجعسابق، ص. 62-63.

الفقرة الثانية: النظام الأمني الإقليمي

لا بد من الإشارة إلى أن النظام الإقليمي؛ كوحدة تحليل متوسطة بين الدولة القومية من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، في أبسط معانيه، هو نمط منظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافي معين. أي أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز[1].

ويمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين بحكم وسطيته بين النظام الدولي من ناحية والدولة القومية من ناحية أخرى، فهو وفقا للمنظور الأول نظام فرعي أو تابع Sub-System للنظام الدولي أي انه يتفرع عن النظام الدولي. ووفقا للمنظور الثاني؛ هو نظام إقليمي Regional System على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينهما مجموعة من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم. ويعني ذلك، أنه تفكيك للنظام الدولي من ناحية إلى عدة نظم فرعية، وهو من ناحية أخرى تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز[2].

في جانب آخر، برز مفهوم الأنظمة الأمنية كمستوى تحليلي للعلاقات الأمنية الدولية، ووفقا لـ "روبرت كيوهان Robert Keohan" تعرف الأنظمة الأمنية "بانتهاج دولتين أو أكثر لسلوك تعاوني منتظم في قضايا ذات الصلة بانشغالاتها الأمنية ومحددا بقواعد ومعايير ضمنية أو صريحة، بحيث تسمح للأمم أن تقيد من سلوكها مع الاعتقاد بأن الآخرين يبادلونها الاعتقاد نفسه"[3]. ويعرفها "باري بوزان" بأنها "نمط من أنماط الاعتماد الأمني المتبادل الذي لا يزال محددا بالخوف والحرب وتوقعات استعمال العنف في

---

[1]- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص.19.

[2]- نفس المرجع السابق، ص. 21.

[3]- عشورقثي، مرجعسابق، ص.63.

العلاقات السياسية البينية، لكن حين تكون تلك المخاوف والتوقعات مقيدة بمجموعة قواعد سلوك متفق عليها، وتوقع أن تلك القواعد سيتم التقيد والالتزام بها"[1].

وعليه، يعد "النظام الأمني الإقليمي" أحد المفاهيم الرئيسة التي باتت تحتل مكانة أساسية ضمن أدبيات الدراسات الأمنية والإقليمية؛ وذلك قصد دراسة الديناميات الأمنية الإقليمية الجارية وتحليلها وفهمها في مختلف أرجاء المعمورة. ويعني النظام الأمني الإقليمي وفقا لمطور المفهوم "روبرت جيرفيس Robert Jervis" بأنه "مجموعة من المبادئ والقواعد والمعايير التي تحد من سلوك الأمم مع الاعتقاد أن الآخرين سيبادلونهم السلوك نفسه، وهو مفهوم لا يشمل المعايير والتوقعات التي تيسر التعاون فحسب، بل يتضمن أيضا شكلا من أشكال التعاون الذي هو أكثر من أن يتعلق بمصلحة ذاتية قصيرة المدى"[2]. كما يقدم "روبرت جيرفيس" تعريفا آخرا، بحيث ينظر إلى النظام الأمني الإقليمي على أنه "مجموعة من الدول التي تتعاون فيما بينها لإدارة نزاعاتها وتجنب الحرب، إنشادا للحد من المعضلة الأمنية عن طريق سلوكياتهم الخاصة وافتراضاتهم بشأن سلوكيات الأطراف الأخرى"[3].

من خلال ما سبق، يتضح أن النظام الإقليمي يعد أقل تماسكا من الجماعة الأمنية الإقليمية أو لنقل إن النظام الأمني يعد محطة من محطات التعاون الأمني الإقليمي قبل بلوغه مرحلة الجماعة الأمنية الإقليمية، فالنظام الأمني لا يدل ضمنيا على أن العلاقات بين وحداته أصبحت منسجمة ومن دون نزاعات بل موجودة داخل حدود النظام، لكن الفواعل المحلية عمدت إلى نهج التعاون للتعامل معها. وبهذا يصف النظام الحالة التي تكون فيها مصالح فواعله "لا هي متطابقة كلية ولا هي متصادمة كلية"؛ فهو قد يتطور ضمن علاقات عدائية، بحيث لا تزال توقعات قيام الحرب واستخدام القوة قائمة بوجود ميزان قوى إقليمي

---

[1]- Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, Op. Cit., PP.491-492.

[2] - Robert Jervis, « Security Regimes », International Organization Foundation, Vol.36, N°.2, Spring 1982, P.357.

[3]- عشورقشي، مرجعسابق، ص.63.

أو حالة ردع متبادلة، لكن في مقابل ذلك يجب أن تكون الجماعة الأمنية مستندة إلى تقارب أساسي واضح وطويل المدى للمصالح بين الفواعل بخصوص تجنب الحرب[1].

الفرع الثاني: الأمن المغاربي وأفق التأسيس لهوية أمنية

يعد النظام الإقليمي الفرعي إطارا ملائما لدراسة التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الدول المغاربية، حيث أن تأثير هذه التفاعلات يكون أكبر عبر مسافات متقاربة أكثر من المسافات المتباعدة[2]. ونظرا للعلاقة القائمة على الاعتماد المتبادل « Interdependence » بين طبيعة النظام الإقليمي القائم والتهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية والتحديات والمخاطر المحدقة بها، فإنه يثار تساؤل جوهري حول الهوية الأمنية للنظام الإقليمي المغاربي، هل يمكن وصفه بالجماعة الأمنية؟ وإذا كان الأمر صعبا في ظل جمود ما يسمى بمنظمة "اتحاد المغرب العربي"، فهل من أفق للتأسيس لنظام الأمن المغاربي؟

الفقرة الأولى: طبيعة الهوية الأمنية للمنطقة المغاربية

يُبرز استحضار واقع المنطقة المغاربية إلى أي حد أضحت مسألة الأمن تكتسي طابع الضرورة، والتي تفرض الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة عبر الوطنية والمعقدة للتهديدات الأمنية الإقليم المغاربي والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغاربية. كما يُفترض بهذا الصدد استحضار فرضية منطقية مفادها أن دول المنطقة التي تنضوي تحت مسمى "اتحاد المغرب العربي"، قد سعت منذ تأسيسها عام 1989 إلى وضع عدد من القواعد والمعايير التي تعتبر أساس العمل المغاربي المشترك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي. ولهذه الغاية، عبر قادة الدول المغاربية آنذاك[3]، بمقتضى المعاهدة المنشئة لـ"اتحاد المغرب العربي" عن

---

[1]- عشورقثي، مرجع سابق، ص.63.

[2]- سعيد الصديقي، "هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020، ص.8.

[3]- الحسن الثاني عن المملكة المغربية، الشاذلي بن جديد عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، زين العابدين بن علي عن الجمهورية التونسية، معمر القذافي عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وولد سيدي أحمد الطايع عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

الرغبة في بناء علاقات سليمة بين الدول الأعضاء في المنظمة، كما شكلت لاحقا القواعد الناظمة للعلاقات البينية المغاربية.

من بين هذه المعايير والقواعد؛ التأكيد على احترام السيادة الوطنية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونهج سياسة مشتركة في كل الميادين. ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف؛ تعمل الدول الأعضاء في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من دوله الأعضاء، ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية، والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها. ففي ميدان الدفاع، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة قد ميزت بين الحديث عن أمن الدول الأعضاء وصد التهديدات الخارجية صراحة، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء. ويمكن تلخيص الأهداف الجوهرية؛ فيما يلي[1]:

- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحوار؛
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء؛
- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي؛
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي ملف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

كل هذه المبادئ والمعايير الخاصة بموضوع الأمن، تعكس طموحا ورغبة في بناء علاقات سليمة تسمح بتفادي الخلافات السياسية والقدرة على حل كل المشاكل المطروحة بين دول الإقليم، والتكتل لمواجهة أي عدوان خارجي. وتحقيقا لذلك، طرحت الدول المغاربية مسألة تنسيق تعاونها في ميدان الدفاع والأمن، والالتزام باتخاذ كل ما من شأنه

[1]- المواد (2-14-15) من المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي، الموقعة بمراكش في 10 رجب 1388الموافق لـ 17 فبراير 1989.

بمنع الحرب بين الدول الأعضاء، بل وتوفير الظروف التي تجعلها في مأمن من أي اعتداء خارجي[1].

استنادا إلى إطار الجماعة الأمنية، وأخذا بالاعتبار القواعد والمعايير المعبر عنها في معاهدة مراكش وغيرها من الوثائق القانونية اللاحقة، تبرز مسألة مدى صحة استخدام الجماعة الأمنية لوصف حالة الإقليم المغاربي. ولتجاوز هذا الغموض، لابد من الرجوع إلى الظرفية التي أعلن فيها ميلاد "اتحاد المغرب العربي"، والتي تؤكد أن الإدراك الاستراتيجي للأعضاء المؤسسين للمنظمة، قد طغت عليه الهواجس الأمنية أكثر من شيء آخر. ومادام الأمر كذلك، فهل استطاع الإقليم المغاربي تشكيل هوية أمنية مشتركة؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن الاستعانة بوصف الملك محمد السادس لحالة الإقليم المغاربي؛ حيث يقول: "وقد ظل المغرب يؤمن دائما، بأنه ينبغي، قبل كل شيء، أن يستمد قوته من الاندماج في فضاءه المغاربي، غير أنه من الواضح أن شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت، في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك. فالحلم المغاربي الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينات من القرن الماضي يتعرض للخيانة"[2].

وعلى ضوء الوصف المقدم، فإنه يصعب الأخذ بمقاربة الجماعة الأمنية ذات المنظور البنائي، بالنظر لحالة العداء المستمر بين المغرب والجزائر ولصعوبة توقع عدم اندلاع حرب بينهما؛ خصوصا وأن كل منهما يتهم الآخر بالخيانة وتنفيذ أجندة تهدد أمن وسلامة الدولة الأخرى، بالإضافة إلى الحدود المغلقة بينهما والتي لا تساعد على بناء علاقات سليمة. كما أن حالة الحرب بليبيا وعدم القدرة على التصرف بشكل جماعي للحفاظ على استقرار ليبيا، ومنع تفكيك بنية الدولة يتنافى مع أساس الجماعة الأمنية المتعلق بمنع الحرب.

---

[1]- هشام صاغور، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد الثاني، **غشت** 2019، ص.1207.

[2]- مقتطف من نص الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

من جانب آخر، تشكل المنطقة المغاربية منظومة إقليمية واحدة، ويمكن وصفها بالنظام الإقليمي الفرعي، بمعنى تشكل بنيات دوله في نظام واحد. وما يميز هذا النوع من الأنظمة الإقليمية سرعة التأثر المتبادل لاسيما على المستوى الأمني، فما يحدث في بلد مغاربي يؤثر مباشرة على باقي البلدان المغاربية. كما إن هذا النظام الإقليمي يتميز بالتوجس المتبادل بين دوله، لاسيما المغرب والجزائر اللتان تتنافسان على النفوذ الإقليمي[1].

ونعتقد أن المنظور الواقعي يوضح بجلاء أن دينامية الأمن بالمنطقة المغاربية، لا تقبل وجود جماعة أمنية أو بالأحرى هوية أمنية مشتركة، بل يمكن في أحسن الأحوال أن تشكل نظاما أمنيا إقليميا، وذلك بسبب سلوك دول الإقليم المغاربي المرتكز على الدولة، والقائم على المصالح الفردية، حيث أن المفهوم الواقعي لتوازن القوى هو الذي يحدد ديناميات الأمن الإقليمي المغاربي، وليس الرؤية البنائية للهوية الأمنية المشتركة.

وفي هذا السياق، يؤكد "سعيد الصديقي"[2] على أن النظام الإقليمي المغاربي يتشكل من دول متساوية الوزن نسبيا، ولا توجد دولة كبيرة يمكن أن تفرض نفسها كقوة مهيمنة إقليميا أو على الأقل كدولة محورية، فالمغرب والجزائر قوتان متساويتان تقريبا، لذلك لا يمكن أن يحقق أي منهما شكلا من أشكال الهيمنة الإقليمية، وبالتالي يبقى الخيار العقلاني هو الحفاظ على توازن القوى بينهما لأطول فترة ممكنة[3].

وعليه، فواقع النظام الإقليمي المغاربي لا يتلاءم إلا مع نموذج النظام الأمني، وذلك بالنظر للتوتر الشديد في العلاقات المغربية الجزائرية وانعدام الثقة بينهما، كما أن الحفاظ على توازن القوى يدفع الدولتين إلى الدخول في سباق تسلح، مما يجعل احتمالية الحرب البعيدة وفق منظور "روبرت جيرفيس" قائمة. وما دام الأمر كذلك، فإن حالة الإقليم

---

[1]- سعيد الصديقي، "حول السياسة الخارجية المغربية اتجاه الأزمة الليبية"، جريدة أخبار اليوم المغربية، عدد 4-5، يونيو 2020.

[2]- أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

[3]- سعيد الصديقي، "هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم"، مرجع سابق، ص.14.

المغاربي، وديناميةالأمن بالمنطقة المغاربية، لا تجيز لنا تجاوز عتبة نموذج النظام الأمني الإقليمي.

الفقرة الثانية: التأسيس للنظام الأمني المغاربي

لاشك أن الدول المغاربية قد ولدت الانطباع منذ تأسيس "اتحاد المغرب العربي"، بأنها تنشد الوحدة بين الأقطار المغاربية، إلا أن القواسم المشتركة بين أقطار الاتحاد لم تكن كافية لترسيخ الانطباع بإمكانية تحقيق الوحدة المغاربية[1]، ولسبب بسيط يتمثل في عدم الموازنة بين المنطق الاستراتيجي والمنطق السياسي لدى صناع القرار في الاتحاد المغاربي.

وإذا كنا نتفق على مسألة الفشل المصاحب للمشروع المغاربي منذ تأسيسه، فإن الدعوة إلى إعادة النظر في الجهود المغاربية أضحت من أولى الأولويات لتحقيق آمال وتطلعات الشعوب المغاربية في ظل المعطيات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية بالإقليم المغاربي.

ولعل الهاجس الأمني صار أكبر دافع لإحياء العمل المغاربي المشترك، وأضحى مطلب تنسيق الجهود بين دول المنطقة كحتمية من شأنها التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغاربية[2].

يستوجب احتدام المشكل الأمني بالمنطقة المغاربية ضرورة تضافر الجهود وتكاملها، قصد احتواء مجموعة من الظواهر التي باتت تهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة. وبهذا الخصوص، اتخذت الدول المغاربية مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها أن تضعف أو تحد من قوة التهديد الأمني وانتشاره، وذلك من خلال السعي نحو

---

[1]- **عماد محفوظ عبد السلام المشوف**، "مستقبل العلاقات بين دول اتحاد المغرب العربي في ظل ثورات الربيع العربي"، الندوة الدولية حول الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق **الاندماج**، **مركز الدراسات والبحوث** الإنسانية والاجتماعية، Hanns Seidel-Stiftung، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، **وجدة**، 2015، ص.34.

[2]- **أحمد أعراب**، "مستقبل العلاقات المغاربية بعد الحراك العربي.، مقومات الاندماج ومعيقات التفعيل"، **مرجع سابق**، ص.118.

تبني سياسة أمنية مغاربية مشتركة، وفي إطار مجموعة من البرامج ذات الطابع التنسيقي على مستوى الإقليم المغاربي[1].

ولتجاوز الغموض الذي تطرحه فلسفة الأنظمة الأمنية أو بالأحرى نظام الأمن الإقليمي، فإن التأسيس لنظام الأمن المغاربي لا يعني بالضرورة النظر إلى الدول المغاربية كتكتل أمني بالدرجة الأولى، وإنما لأن الوظيفة الأمنية لهذا التكتل – بدون الرجوع إلى الأهداف الأمنية لقيام "اتحاد المغرب العربي"- باتت تحتل عمق انشغالات الدول المغاربية منذ بداية أحداث "الربيع العربي"، وذلك لإدراك هذه الدول حتمية التنسيق وتوحيد الجهود، وترجمتها في عمل جماعي يتضمن استراتيجية واضحة للتعاطي مع التهديدات الأمنية، ومختلف التحديات والمخاطر بهدف بناء فضاء مغاربي آمن.

وانطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية "اتحاد المغرب العربي" المنعقدة في الرباط بتاريخ 18 فبراير 2012، والرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسة أمنية مغاربية مشتركة، فقد عقد وزراء خارجية الاتحاد دورة استثنائية لمجلسهم في الجزائر يوم تاسع يوليوز 2012 خصصت لدراسة إشكالية الأمن، حيث دعا المشاركون في "بيان الجزائر"[2] إلى ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة ضمن استراتيجية شمولية بهدف بلورة رؤية مشتركة، وإيجاد صيغة عمل موحدة اتجاه الوضع الأمني الإقليمي، وبذلك شكل "بيان الجزائر" وثيقة مرجعية للقاءات والاجتماعات الوزارية للدول المغاربية[3].

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها المنطقة المغاربية، والتحديات الأمنية التي تواجهها بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة بمنطقة الساحل والصحراء وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة، فقد اتفقت

---

[1]- سعيدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، **مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، غشت 2017، ص.49.**

[2]- بيان الجزائر، اجتماع وزراء خارجية دول "اتحاد المغرب العربي، الجزائر، 9 يوليوز 2012.

[3]- ومن أهمها:

-الاجتماع الأول لوزراء الشؤون الدينية لدول "اتحاد المغرب العربي"، يوم 24 **شتنبر** 2012 **بنواكشوط**.

-اجتماع مجلس وزراء الشباب والرياضة لدول "اتحاد المغرب العربي"، يوم 17 **ماي** 2013 **بتونس**.

-**مؤتمر أمن الحدود، المنعقد بطرابلس في مارس** 2012.

الدول المغاربية على قواعد العمل المؤطرة للسياسة الأمنية المغاربية المشتركة، وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال، وما بينها من روابط وثيقة تشكل جميعها تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها[1].

وهكذا، تشكل اللقاءات والاجتماعات المتعددة الأطراف أحد أشكال التعاون الإقليمي، كما يمكن النظر إلى مخرجاتها باعتبارها المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط سلوك الدول المغاربية في علاقاتهم المبنية على التعاون الذي يتجاوز المصالح الذاتية الضيقة للأطراف.

ونعتقد أن إدراك الدول المغاربية لأهمية توظيف معايير العمل الجماعي في بناء منظومة أمنية يمكن تفسيره بالرغبة في تأسيس نظام أمن مغاربي، والتي نعتبرها محطة من محطات التعاون الأمني الإقليمي.

المطلب الثاني: العمل المغاربي المشترك ومطلب الأمن والتنمية

عاشت الشعوب المغاربية منذ اندلاع الحركات الاحتجاجية بالمنطقة المغاربية عام 2011 تجربة عسيرة، أثرت على مقومات الدولة الوطنية التي وجدت نفسها أمام تحديات ومخاطر كبرى، والتي أعادت إلى الأذهان فكرة الاندماج المغاربي، وأهمية المشروع الاندماجي المغاربي؛ باعتباره تكتلا إقليميا وجغرافيا مكتمل الأركان ومنسجم الأبعاد.

إن الهدف من تأسيس التكتل المغاربي، هو تعزيز أسس الاندماج الاقتصادي والتعاون العسكري والأمني وتنمية المجتمعات المغاربية، لكن رغم ذلك، ظلت المنطقة المغاربية من بين أكثر المناطق هشاشة أمنيا وتنمويا.

وقد أدى فشل وتجميد التعاون المغاربي في مختلف الميادين إلى تعاظم مشاكل الأمن والتنمية بالإقليم المغاربي، وهو ما يستدعي ضرورة إحياء العمل المغاربي المشترك

[1]- اجتماع وزراء داخلية دول "اتحاد المغرب العربي"، الرباط، يوم 21 أبريل 2013.

لمواجهة التهديدات الأمنية، والبحث عن الخيارات الممكنة للتعاون والتنسيق الأمني بالفضاء المغاربي (الفرع الأول).

وفي غياب لأي شكل من أشكال الاندماج المغاربي، ومع تزايد المخاوف الأمنية والاحتياجات المتنامية لشعوب المنطقة للأمن والاستقرار وفرص العيش الكريم، فإن مسألة إحياء التكتل الإقليمي المغاربي تظل ضرورة حتمية، ومطلب أساسي للتنمية المغاربية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المقاربة الأمنية كمدخل لتفعيل آلية التكامل بالفضاء المغاربي

تمر عملية إعادة تقوية بناء الدولة المغاربية عبر حتمية إيجاد إطار جماعي لتنسيق السياسات الأمنية، والجهود المشتركة في مواجهة التهديدات الأمنية والأخطار والتحديات المحدقة بالشعوب المغاربية، وهذا لن يتأتى إلا من خلال صياغة سياسة أمنية مغاربية مشتركة (الفقرة الأولى). كما أن حتمية الاعتماد الأمني المتبادل في ظل البيئة الأمنية المغاربية المعقدة، تفرض أكثر من أي وقت مضى ضرورة التعاون والتنسيق الثنائي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نحو سياسة أمنية مغاربية مشتركة

يُعد تمزق نظام الأمن المغاربي أمرا منطقيا بفعل تأثير التوسع الهائل في مصادر التهديد، فاستقرار وفعالية أي نظام أمني يتوقف على التوازن بين معطياته، وقدراته المجسدة في الالتزامات المتبادلة داخله[1]. ولهذا اتخذت الدول المغاربية مجموعة من الإجراءات والتدابير العملية من شأنها أن تضعف أو تحد من قوة التهديد وانتشاره، والذي جاء في إطار مجموعة من البرامج ذات الطابع التنسيقي على المستوى الإقليمي والدولي[2].

---

[1]- **خالد بركة**، "التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي المغاربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة **المستقبل العربي، العدد** 484، يونيو 2019، ص.63.

[2]- سعيدي ياسين، اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية، مرجع سابق، ص.49.

وإذا كانت "خطة عمل طرابلس"[1]، قد أسست لتعاون أمني من خلال وضع إطار مرجعي للتعاون الأمني بين دول المنطقة، فإنها كانت تحتاج إلى متابعة وتنفيذ، وذلك عبر خارطة طريق واضحة المعالم تضمن التفعيل الأمثل للإمكانات المتاحة، وتعزز الترابط والتعاون على كافة المستويات لمواجهة التهديدات الأمنية التي زادت وتيرتها في المنطقة المغاربية، وأضحت تشكل تهديدا لأمن وسيادة جميع الدول. وبالتالي شكل مؤتمر الرباط محطة مهمة لاعتماد آليات مرنة لتنفيذ ومتابعة "خطة عمل طرابلس"[2].

من جانب آخر، شكل "بيان الرباط" المنبثق عن اجتماع مجلس وزراء داخلية دول "اتحاد المغرب العربي" نقلة نوعية في مسار التعاطي التعاوني مع التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية. وبهدف صياغة سياسة أمنية مغاربية مشتركة، تم الاتفاق على ما يلي[3]:

أولا: في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

ـ التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية، وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها؛

ـ التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية، ولما يشكله من خطر مباشر عليها؛

ـ التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها؛

---

[1]- خطة عمل طرابلس المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول حول أمن الحدود، المنعقد بمدينة طرابلس الليبية يومي 11 و12 مارس 2012.

[2]- مقتطف من كلمة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي خلال أشغال المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود، المنعقد بالرباط يوم 14 نونبر 2013، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية والوزراء المسؤولين عن الأمن، ورؤساء وفود الدول المغاربية وفضاء الساحل والصحراء ومناطق الجوار وممثلي الشركاء الإقليميين والدوليين. كما عرف هذا المؤتمر مشاركة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

[3]- بيان الرباط، اجتماع وزراء داخلية دول "اتحاد المغرب العربي"، الرباط، 21 أبريل 2013.

- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، وذلك في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي، مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي؛

- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كافة الشركاء الاستراتيجيين؛

- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول "اتحاد المغرب العربي" ودول منطقة الساحل والصحراء؛

- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية. والعمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن، وكل أشكال التهديد الذي تمارسه الجماعات الإرهابية لتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن لا سيما القرار رقم 1904؛

- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها، ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها؛

- واتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية، والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بالدول المغاربية للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا: في مجال الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر

شددت الدول المغاربية على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة، وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري

وتنموي على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر، والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على:

ـ تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر، وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المغاربية التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها، وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة؛

ـ الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها،

ـ العمل على بلورة استراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ثالثا: في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها، وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن سلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصاداتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة، تم الاتفاق على:

ـ مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولاسيما الإرهابية منها؛

ـ تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك، ورصد الأموال المحصلة من هذا

النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

رابعا: في مجال الحماية المدنية

التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد، وذلك من خلال:

- تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد؛
- إجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية؛
- وبلورة استراتيجية مغاربية لتدبير ومواجهة المخاطر.

بناء على ما سبق، نعتقد أن الدول المغاربية لا تفتقر إلى الإرادة السياسية عندما يتعلق الأمر بالأمن الإقليمي المغاربي، ولكنها تواجه صعوبات تتعلق أساسا بنقص الإمكانيات والافتقار إلى الخبرات والآليات التكنولوجية الحديثة الكفيلة بمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود. ولرفع التحديات المشتركة والرهانات المتقاطعة، فإنه يقع على عاتق الدول المغاربية مسؤولية إيجاد حلول عملية واستباقية، والتي تتضافر في بلورتها جهود كل الدول من خلال وضع أهداف التنمية المستدامة والأمن الإقليمي المغاربي في صلب سياستها الوطنية وشراكاتها الإقليمية.

الفقرة الثانية: الاعتماد الأمني المتبادل

أصبح الاعتماد على التحليل الليبرالي الجديد لقضايا السياسة الدولية أمرا بالغ الأهمية، وذلك بالنظر إلى ارتفاع مستويات الترابط بين الأمم، حيث تعد نظرية الاعتماد المتبادل إحدى أهم الطروحات الليبرالية الجديدة المناهضة لفكر التحليل الواقعي

الكلاسيكي[1]. ويعرف "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" في كتابهما "القوة والاعتمادية Power and Interdependence" مفهوم الاعتماد المتبادل على أنه "حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفواعل في مختلف الدول"[2].

وتوجد فرضية أساسية تتأسس عليها العديد من المقاربات التفسيرية لظاهرة الاعتماد المتبادل في النظام الدولي، حيث تشير تلك الفرضية إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين التفاعلات الإقليمية والدولية، سواء كانت بطابعها السلبي أو الإيجابي بحكم وجود مصالح مشتركة بين أغلب دول العالم. ومن هذا المنطلق، أدت تلك الفرضية دورا بالغ الأهمية في سلوك الدول وسياساتها في ظل سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية تعمل بوصفها محفزات لنشوء ذلك التفاعل[3].

وإذا كان صحيحا أن مفهوم الاعتماد المتبادل، قد طرح عام 1977 من طرف "روبرت كيوهان"، إلا أن النقاش الحقيقي له بدأ منذ تسعينات القرن الماضي، أين شهدت العلاقات الدولية تطورات أساسية في تفاعلاتها، وذلك بتعميم تبعية الدول المتبادلة نحو شمولها لعديد القضايا والمسائل، حيث لم يعد هذا الترابط يقتصر على البعد الاقتصادي المحض، وإنما تجاوزه ليشمل الموضوعات الأمنية[4].

وفي ها السياق، برز مفهوم الاعتماد الأمني المتبادل في دراسة النظم الإقليمية، مع التأكيد على أن "الاعتمادية" كمفردة لتحليل الديناميات السلوكية بين دول الإقليم تعني وجود دولتين أو أكثر من الدول تعتمد على بعضها في مجالات معينة، بحيث لا تعكس صيغة الاعتماد المتبادل مسألة التساوي بين أطراف التفاعل؛ فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد على

---

[1]- محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، أكتوبر 2017، ص.127.

[2] -Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, Fourth Edition, Longman, London, 2012, P.7.

[3]- صلاح نوري، "الأمن الثقافي وظاهرة الاعتماد المتبادل في النظام الدولي"، يومية الراية الإلكترونية، 15شتنبر 2020. مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي: www.raya.com، تاريخ الولوج 21شتنبر 2020.

[4]- محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص.204.

خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح الدول، كما تعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول، لذلك يقدم هذا المصطلح لتفسير بعض درجات التأثير المتبادل حول قضية تستدعي توحيد الجهود بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف واقعية ومحددة[1].

ولا بد من التذكير هنا، أن مسألة الاعتماد الأمني المتبادل قد قسمت تيار الواقعيون الجدد، بالنظر إلى كون الدول تسعى إلى إتباع سياسة الاعتماد على النفس في المجال الأمني، لكن حل هذه المسألة عندهم يكون بخلق أنظمة الاعتماد المتبادل والأمن الجماعي والتجارة الحرة. وبناء على قاعدة المكاسب النسبية، يعتقد الواقعيون الجدد أن استمرار الدول بتحقيق المكاسب في ظل التفاعل والتعاون بين الأطراف سيحد بشكل إيجابي من الفوضى وسيعمق من المصلحة الوطنية، ويزيد من أهمية الأنظمة الجماعية[2].

وبشكل عام يعتقد الليبراليون الجدد والواقعيون الجدد أن الاعتماد الأمني المتبادل سيساهم في تخفيف حالات التوتر بين الدول، ويجعل العلاقات بينهم أكثر سلمية، بحيث ستتجه الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية، ولن يكون لها توجه لتدمير ما حققته من مكاسب، إذ تشابكت وتفاعلت مصالحها بشكل يجعل قرار الحرب صعبا، كما أن طبيعة المصالح الناجمة عن التنسيق والتعاون الأمني قد نمت بشكل يفوق حجم مكاسب الحرب، بل تدفع في اتجاه تعزيز التكامل الاقتصادي.

وبالعودة إلى الحالة المغاربية، تشكل الإجراءات الأمنية المشتركة بين الدول المغاربية من أهم صيغ التعاون الأمني، وذلك من خلال رابط المصلحة المشتركة بين دول الإقليم المغاربي. إذ تتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات الإقليم، والتي تتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ بالاعتماد على الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم، والمعبر عنها –

---

[1]- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص.52.

[2]- وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، **العدد الأول**، 2015، ص.110.

كما رأينا سلفا- بالسياسة الأمنية المغاربية المشتركة التي تؤكد على ضرورة التعاون لخفض حدة التهديد الأمني، وتعزيز الاستقرار والسلم بالمنطقة المغاربية، وذلك عبر تفعيل مختلف أشكال اتفاقيات العمل المغاربي المشترك.

يتضح جليا في الحالة الأمنية المغاربية، أن اتجاه الدول المغاربية إلى التعاون الثنائي انطلاقا من المصالح الحيوية للدول، قد بات يطغى على حسابات واستراتيجيات الدول المغاربية في التعاطي مع التهديدات الأمنية؛ حيث لجأت في إطار حصر التنسيق والتبادل الأمني إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر بغرض مواجهة التحديات الأمنية الطاغية على مختلف الفواعل في المنطقة المغاربية، وذلك برغم اللبس والغموض الذي يكتنف مواقف بعض الدول تجاه التعاطي مع الوضع الأمني القائم، ومدى قدرتها على التكيف مع المخاطر والظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان، والتي تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة[1].

وبالتالي، فإن الاعتماد الأمني المتبادل عبر صيغ التعاون والتنسيق الأمني، سواء كان ثنائيا أو جهويا، يبدو في الحالة المغاربية المقاربة الأفضل للاستجابة للتهديدات الأمنية والمخاطر والتحديات المحدقة بالدول المغاربية. كما أن تفعيل آليات التعاون والتنسيق الأمني من شأنها أن تعزز الوظيفة الأمنية للتكتل الإقليمي، وبذلك يكون دور التكامل في بعث الاستقرار الأمني دافعا آخر لتفعيل العمل التكاملي في جوانبه المعطلة، وذلك بهدف إحياء تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة.

الفرع الثاني: الاتحاد المغاربي ومطلب التنمية

تمثل الدول المغاربية تكتلا إقليميا ذو إمكانيات اقتصادية وبشرية متميزة، والتي تسمح لها بتأمين مستوى جيد من الرفاه والتقدم لشعوبها. وإذا كان لا أحد يجادل في الإمكانيات الضخمة للبلدان المغاربية، فإن التغيرات التي شهدتها المنطقة المغاربية منذ

[1]- سعيدي ياسين، مرجع سابق، ص.52-53.

بداية عام 2011، والمرتبطة أساسا بفشل نماذج التنمية بالدول المغاربية، قد أعادت طرح مسألة إحياء الاتحاد المغاربي، وتفعيل الوظيفة التنموية للتكتل الإقليمي المغاربي لمواجهة مأزق التنمية.

الفقرة الأولى: الوظيفة التنموية للاتحاد المغاربي

تظهر الوظيفة التنموية في المعاهدة المؤسسة للتكتل المغاربي من خلال ما أكدت عليه ديباجة المعاهدة، والتي نصت على ضرورة إتاحة السبل الملائمة لتوجيه البلدان المغاربية تدريجيا نحو تحقيق اندماج شامل بينها حتى تكتسب وزنا نوعيا على المستوى العالمي[1]. كما أن المادة الثالثة من نفس المعاهدة، تعتبر أن من بين أهداف السياسة المشتركة تحقيق التنمية الاقتصادية بما في ذلك إنشاء وإعداد المشاريع والبرامج المشتركة[2].

وتعزز هذا التوجه التنموي بقرار وضع الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة في عام 1991[3]. وما يمكن ملاحظته حول استراتيجية التنمية المغاربية بالرغم من أنه قد مر على اعتمادها ما يقارب ثلاثة عقود، هو الدعوة إلى توحيد سياسات ومخططات التنمية الاقتصادية على أساس أهداف مشتركة واحدة مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية داخل البلدان المغاربية[4].

ويهدف هذا المخطط التنموي إلى التمهيد لعملية الاندماج الاقتصادي بين الدول المغاربية، وذلك من خلال التنسيق في عدة مجالات؛ تتمثل في وضع سياسات مشتركة للعناية بالمورد الطبيعية الفلاحية واستغلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي المغاربي، والمحافظة على البيئة، ووضع سياسات فلاحية مشتركة لحماية السوق المغاربية من السلع الأجنبية.

---

[1]- ديباجة المعاهدة المنشئة لـ"اتحاد المغرب العربي"، مرجع سابق.
[2]- المادة الثالثة من المعاهدة المنشئة لـ"اتحاد المغرب العربي"، نفس المرجع السابق.
[3]- وثيقة الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، **المعتمدة** بمدينة رأس لانوف، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، يومي 10 و11 **مارس** 1991.
[4]- المادة الرابعة من وثيقة الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة.

وبالنسبة للموارد البشرية، فقد تم التركيز على توحيد سياسات البلدان المغاربية في ميادين التربية ورعاية الشباب والتشغيل، بالإضافة إلى وضع إطار قانوني لضمان حرية التنقل والإقامة والاعتناء بالجالية المغاربية الموجودة في الخارج، خاصة فيما يتعلق بالإقامة والضمان الاجتماعي والعمل على استقطابها للمساهمة في التنمية الاقتصادية المغاربية.

أما في مجال الطاقة، تم التركيز على ترشيد استخدام الطاقات الموجودة ودعم البحث المشترك عن مصادر جديدة ومتجددة لها، وإعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع الصناعية لمصادر الطاقة المتوفرة في دول الاتحاد، وإرساء قواعد لإنشاء مشاريع مشتركة بين البلدان المغاربية لبعث الديناميكية الاقتصادية في المنطقة، وتنمية الصناعات البتروكيماوية المغاربية، والعمل على توسيع ربط شبكات الكهرباء وتطوير وسائل الإنتاج الكهربائي.

وفي مجال الصناعة، تم التركيز على وضع برامج مشتركة تضمن الاندماج في المجال الصناعي، وذلك بالتنسيق بين مختلف السياسات القطاعية وخاصة تلك التي تتوفر مواردها الأولية في البلدان المغاربية، والاهتمام بالصناعات المستقبلية.

وبالنسبة لقطاع النقل والاتصالات، تم التأكيد على ضرورة توسيع شبكات النقل البري والبحري والجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وركزت الاستراتيجية على القطاع التجاري والمالي والنقدي، وذلك بالتأكيد على أهمية إحداث تشريعات وأنظمة موحدة لتنمية الصادرات والقيام بالاستيراد المشترك. بالإضافة إلى توحيد التشريعات المتعلقة بالرقابة على الصرف والميدان الضريبي والاستثمار والتأمين قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين. كما تم التأكيد على ضرورة تكثيف التشاور خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المترتبة على المديونية الخارجية، وذلك بقصد دعم مواقف البلدان المغاربية تجاه المؤسسات المالية الدولية.

بناءً على ما سيق، يتضح أنه رغم ما احتوته معاهدة مراكش من عوامل محفزة على تحقيق الأهداف التنموية التي قام عليها "اتحاد المغرب العربي"، ورغم ما تضمنته وثيقة

الملامح الكبرى للاستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة، فإن عملية التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية تبقى بعيدة عن مستوى تحقيق آمال وتطلعات الشعوب المغاربية. لذلك، يبدو التكامل المغاربي ضرورة حتمية اليوم لمواجهة مأزق التنمية بالمنطقة المغاربية.

الفقرة الثانية: الحاجة إلى التكامل المغاربي لمواجهة مأزق التنمية

يعتبر التكامل المغاربي في الإطار العالمي الحالي ضرورة ليس فقط من أجل بناء مجال جهوي (إقليمي) قائم على التعاون والتضامن بين وحداته تستفيد منه البلدان المغاربية كلها، ولكن أيضا لرفع الضغوط التي يتعرض لها كل بلد. وبالنظر إلى آمال الشعوب المغاربية، ووجود عدة عوامل ومقومات مهمة لإحداث التكامل (كما تم تناولها في القسم الأول)، فإن آفاق التكامل المغاربي تظهر من حيث المبدأ أنها واعدة، لكن طرق إحداث التكامل اصطدمت بعدة عراقيل[1].

في البداية، تجدر الإشارة إلى الشروط الأساسية لبناء الاتحاد المغاربي، بحيث تعود أسباب نشأة "اتحاد المغرب العربي" إلى عدة عوامل داخلية وإقليمية وأخرى دولية ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وأمنية، ولتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في[2]:

- فتح الحدود بين الدول الخمسة من أجل منح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض؛
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري، وتنمية المبادلات بين الدول المغاربية؛
- الاهتمام بالتصنيع عن طريق تنسيق السياسات التصنيعية؛
- توحيد السياسة الجمركية؛

[1]- عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مرجع**سابق، ص**.333.
[2]-عبد اللطيف **الحناشي**، "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، **ورقات** سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، مارس 2016، **ص**.2.

ـ وتنمية التعليم والحفاظ على القيم الروحية وصيانة الهوية الثقافية.

عندما نتحدث عن التكامل المغاربي، فإن الإرادة والفعل السياسي هما اللذان يهيئان الأرضية لانطلاق أي عملية جهوية للتكامل، حيث يتضح في الحالة المغاربية أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاولت الدول المغاربية تحقيقها قد باءت بالفشل.

وبحسب المعطيات المقدمة حول السياسات التنموية بالدول المغاربية، سواء تعلق الأمر بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل دولة أو بمحاولة بناء فضاء تنموي مغاربي، فإن كل الأرقام تؤكد أن الدول المغاربية تعيش مأزقا تنمويا، فهل بإمكان الدول المغاربية أن تخرج من المأزق التنموي؟

إن الجواب يتوقف على الاستراتيجية التي يتم تبنيها على المستوى الداخلي والإقليمي (الجهوي)، سواء عل مستوى الخطط والبرامج والسياسات أو وضعها موضع التنفيذ. ورغم أنه ليس هناك جواب وحيد لمشاكل التنمية بالفضاء المغاربي، لكن المؤكد أنه يتوقف بالدرجة الأولى على التزام الدول المغاربية بتنفيذ أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وذلك عبر تفعيل آليات التعاون والتنسيق فيما بينها لتنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

فيما يتوقف بالدرجة الثانية على كيفية الاستفادة من المنافع المترتبة على تعزيز الاندماج بالمنطقة المغاربية. وفي هذا الإطار، لا بد من التأكيد على أن الاندماج الإقليمي المحدود ليس سمة تختص بها المنطقة المغاربية دون غيرها، بل تتشابه معها العديد من المناطق في العوامل المؤدية إلى عدم الاستفادة من أوجه التكامل بين جهود الاندماج الإقليمي والاندماج العالمي[1].

وعليه، من المهم اقتصاديا وتنمويا تعزيز الاندماج بين البلدان المغاربية، بحيث تتشكل المنطقة المغاربية من مجموعة مقسمة من البلدان المتجاورة، والتي تشكل عبرها منطقة جغرافية واحدة، إذ تتشارك بلدان عديدة في نفس الحدود مما سمح بوجود تقارب ثقافي ولغوي، كما تحتل البلدان المغاربية موقعا استراتيجيا بين أوروبا وإفريقيا جنوب

[1]- ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل، مرجع سابق، ص.18.

الصحراء. وفي حالة اندماج هذه البلدان، ستكون قادرة على الاستفادة من إمكانياتها الهائلة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وإقامة سلاسل قيمة إقليمية، والاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يعزز قدرة الدول المغاربية على التفاوض الجماعي، مما يسمح لها بتقوية موقعها التفاوضي مع المنظمات الإقليمية والدولية[1].

وتشير العديد من التقديرات الكمية إلى أن الاندماج الإقليمي سيكون له تأثير كبير على مستويات التنمية والرخاء في الدول المغاربية[2]، ولا يمكن تقدير التأثير المحتمل للاندماج الإقليمي في المنطقة المغاربية على التنمية ومعدلات النمو بدقة بسبب نقص البيانات والتغيرات السريعة التي تطرأ على البيئة المغاربية والعالمية، لكن عددا من التقديرات تشير إلى التأثير الإيجابي على مستويات الرخاء، إذ ثبت عموما أن الاندماج الإقليمي يؤدي إلى زيادة النمو وتحسين الظروف المعيشية.

وبهذا الصدد، يتمثل الهدف النهائي من الاندماج الإقليمي في توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين، وذلك من خلال تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار وتشجيع توفير فرص العمل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، وزيادة الاندماج بين القطاعات الخاصة على مستوى المنطقة المغاربية.

بالإضافة إلى وضع نموذج اقتصادي جديد وأكثر انفتاحا في جميع البلدان المغاربية، إذ ينبغي أن تسعى الدول إلى فتح اقتصاداتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة المغاربية، وتعزيز حرية حركة العمالة ورأس المال بين بلدان المنطقة. كما ينبغي أن يؤدي النمو الإضافي الناتج عن الاندماج الإقليمي إلى توفير الفرص على قدر المساواة للجميع، بما في ذلك الشباب والنساء وسكان القرى والمهاجرين واللاجئين.

[1]- ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يستغل، مرجع سابق، ص.19.
[2]- **نفس المرجع السابق**، ص.25.

خاتمة:

تمر المنطقة المغاربية بأزمة تجعل من السهل الاستسلام للتشاؤم بشأن مستقبلها، لكن أمل الشعوب المغاربية وتطلعاتها لمستقبل يسوده الأمن والاستقرار والازدهار يبقى نقطة الضوء الوحيدة التي تنير طريق أي باحث في الشأن المغاربي. ومازال أمل تحقيق التكامل الإقليمي بالمنطقة يعد أعمق هدفا للبلدان المغاربية، بل يمكن القول إنه الهدف الأكثر أهمية من أي وقت مضى، فمن شأن التكتل الإقليمي أن يعزز من فرص السلام والأمن، وأن يساهم في الرفع من مستويات التنمية بالمنطقة.

يشكل موضوع الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية سؤالا ملحا في واحدة من أكثر الأقاليم فوضوية واضطرابا في العالم، إذ أن الفوضى تعزز من معضلة الأمن بسبب تزايد التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة بالدول المغاربية، بحيث تعد هذه المعضلة من أبرز انشغالات صانع القرار المغاربي، وذلك في ظل واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي متغير يستلزم الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للشعوب المغاربية، والمرتبطة أساسا بفشل نموذج التنمية بالبلدان المغاربية، وبعدم قدرة السياسات التنموية المغاربية على تلبية احتياجات الأفراد والجماعات.

على هذا الأساس، لا بد من التذكير أن التكتل المغاربي قد أنشئ عام 1989 بمهمة إنمائية، ومنذ ذلك الحين، تغير العالم وتغيرت معه المفاهيم المرتبطة بحقل التنمية، وتغيرت أيضا الآراء بشأن أولويات السياسات التنموية بدول الجنوب. فلما كان غرض الدول النامية هو تيسير سبل الاندماج في الاقتصاد العالمي أخذا بالاعتبار خطط المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فإن هذا لم يجنبها مشاكل التنمية. فقد كان التفكير بشأن الاستراتيجيات الملائمة للتنمية شديد التأثر بمجموعتين من التصورات؛ إحداها يتعلق بخصائص السياسة الداخلية الإنمائية وفي توجهها، والأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية التي من شأنها تيسير عملية التنمية أو تقييدها.

فيما يتعلق بالأولى، كان التنظير الذي ساد جهود التخطيط عند وضع السياسات في مجال التنمية مركزا على ضرورة تحقيق نموا داخليا، وتكملة ذلك الجهد بجلب العملات الأجنبية من أجل تعجيل وثيرة النمو والحفاظ عليها، حيث كان من المتوقع أن تؤدي هذه المعدلات الكبرى للنمو إلى توفير فرص الشغل وتخفيض معدلات الفقر، إذ كان الهدف من تحسين معدلات النمو هو مواجهة معضلة الفقر.

علاوة على ذلك، كان اختيار الاستراتيجيات التنموية وقت إنشاء "اتحاد المغرب العربي" يجسد نظرة تشاؤمية إزاء البيئة الخارجية التي يتعين السعي فيها إلى تحقيق التنمية. وتحديدا، كان هناك الكثير من التشاؤم حول "التجارة الخارجية" سائدا بين أوساط المفكرين بشأن التنمية، والذين كانوا يعتقدون أن النظام التجاري يتيح إمكانيات محدودة للبلدان النامية لتحقيق معدلات نمو في الميزان التجاري. وكان هناك أيضا، شعور بأن اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي سيكون مضرا بها لا مساعدا لها، كما نُظر إلى المؤسسات المالية والسياسات الاقتصادية الدولية في ذلك الوقت على أنها لا تؤدي إلى تنمية البلدان النامية.

واليوم، ولت مواقف الحذر بشأن عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي وصارت في المقابل دولا متقدمة تخشى الاندماج مع بلدان نامية، بحيث أضحت التنمية مرتبطة بقدرة الدولة على زيادة مستوى التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية، واغتنام الفرص في الوصول إلى الأسواق الدولية ورؤوس الأموال الأجنبية.

في هذا السياق، أخذت أوساط التنمية تفكر بشأن الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسات التنموية الحديثة، وهكذا برزت أكثر القضايا المتصلة بالعمر ومعدلات تعلم القراءة والكتابة والصحة والتعليم وحقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة وقضايا الجنسين، والتي تجسدت بوضوح في الأهداف الإنمائية للألفية، وبعدها عبر خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. ورغم الإشكالات التي تثيرها قضية التنمية، فإن العالم بات يدرك بدرجة أكبر أن الإنسان هو المقصود في النهاية بالتنمية.

وبالتالي، فإن فشل نموذج التنمية بالمنطقة المغاربية يرتبط أساسا بفشل السياسات التنموية وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد، وهو ما نلمسه من خلال تقارير المنظمات الدولية، سواء من خلال تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أو من خلال تقارير المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، والتي تشير إلى فشل أو إخفاق عمليات التنمية بكل أبعادها في البلدان المغاربية، وذلك مع استحضار التباين والاختلاف على مستوى مؤشرات التنمية.

ومما لا شك فيه، إن تحقيق التنمية في البلدان المغاربية وفي الدول النامية بصفة عامة يتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي، ونظام اقتصادي عادل ومنصف يضمن التوزيع العادل للثروات وتساوي الفرص بين جميع فئات المجتمع، ونظام اجتماعي قائم على تعميم الحماية الاجتماعية وعلى تسهيل الولوج إلى الخدمات الأساسية؛ من صحة وتعليم وقضاء نزيه ومستقل.

ومن الواضح أن تحليل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المغاربية يبرز الخلل البنيوي الذي تعانيه الدولة المغاربية، فسياسيا؛ تعاني من عدة أزمات (أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة الهوية، أزمة التكامل)، وكذلك غياب دولة الحق والقانون مقابل انعدام الشفافية والمساءلة واستشراء الفساد في كل المجالات. ناهيك عن الأزمات المجتمعية التي خلفها فشل السياسات التنموية؛ من فقر وبطالة وتفشي الأمية، وغيرها من الظواهر التي أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الدولة المغاربية.

وعليه، إن المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية، هو العمل على إعادة صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب المغاربية.

ورغم أن الوصول إلى حل لجميع العوائق المطروحة أمام صانع القرار المغاربي ليس بالأمر الهين، ومن ضمنها مسألة التنمية، فإن الوصول إلى أي حل بما يضمن المصالح المغاربية العليا يقرب الحل في المسائل الأخرى الأشد تعقيدا، ذلك إن المنطقة المغاربية تملك من المقومات التي تفتقدها الكثير من التجمعات الإقليمية المعاصرة، فضلا عن تماثل اقتصاداتها ومواردها إلى جانب تماثل التحديات التي تواجهها على مستوى التنمية.

وإذا كان ضروريا من تقديم بعض التوصيات، فإن التكتل المغاربي يشكل خيارا استراتيجيا لمواجهة تحديات التنمية، إذ يعبر عن الإرادة والإيمان العميق بالمصير المشترك للشعوب المغاربية. وبالتالي العمل على:

- التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي، لأن العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول وكذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية مفرطة؛
- وإرساء أسس منظومة تعليمية وثقافية لبناء الشخصية المغاربية القائمة على الوحدة والتميز عن باقي المناطق والأقاليم الجغرافية.

ومن أجل ربح رهان التنمية بالمنطقة المغاربية، يجب العمل على توفير البيئة الحاضنة للعملية التنموية. وعلى هذا الأساس، تحاجج هذه الدراسة بأن تعاطي الأقطار المغاربية مع المصادر المهددة للأمن من خلال الاعتماد الأمني المتبادل، وتكثيف التعاون والتنسيق بين الدول المغاربية في المسائل الأمنية يشكل حافزا قويا لإقامة نظام أمني إقليمي، قادرا على تأمين البيئة الحاضنة لعملية التنمية بالمنطقة المغاربية من جهة، ودافعا في اتجاه التكامل الإقليمي من جهة أخرى، وذلك في أفق تحقيق الاندماج المغاربي.

وبناءً عليه، تستدعي مسألة التأكيد على حتمية إيجاد إطار جماعي للتعاون وتنسيق السياسات والجهود المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية والتحديات والمخاطر المحدقة

بالدول المغاربية، تجاوز حالة الشك حول نجاعة المقاربة الأمنية المعتمدة في توفير البيئة الحاضنة لعملية التنمية، وتوضيح اللبس الذي يمكن أن يصادفه البعض حول تحليل موضوع الأمن المغاربي باعتباره لم يتجاوز مستوى التحليل التقليدي للأمن، وذلك بحجة مفادها أن التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، والتي يجب ألا تكون الدولة وإنما الفرد، وهذا يعني التخلي عن المرجعية التقليدية التي يعتمد عليها في تحليل العلاقات الدولية للموضوع، وتبني مرجعية جديدة أكثر عمقا وهي الفرد باعتباره مركزا ومحورا لتفاعل السياسات الإقليمية والدولية. ومبررهم في ذلك هو أن الدولة المغاربية تشكل جزءا من مشكلة الأمن بالمنطقة المغاربية، وبالتالي يصعب جعل الدول كوحدات أساسية للتحليل لحل مسألة الأمن المغاربي، وبالنتيجة ضعف هذه المقاربة في بناء الأمن المغاربي، وتحقيق السلم الإقليمي بين الوحدات السياسية المغاربية. والحقيقة أن كل المبررات السالفة الذكر، تغفل مسألة أنه في ظروف معينة يمكن أن تكون الدولة موفرة للأمن، كما يمكن أن تكون كذلك مصدرا للعديد من المصادر المهددة للأمن.

وبناء على ما سبق، وأخذا بالاعتبار الوحدة التحليلية التي تتبنى خيار التركيز على الفرد بدلا من الدولة في تحليل موضوع الأمن، وذلك من خلال مقاربة الأمن الإنساني على أساس أن الأمن يكون مضمونا بشكل أفضل عبر التحرر الإنساني من مصادر التهديد المختلفة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. فإنه من المؤكد أن انشغال النخبة المثقفة المغاربية بموضوع الأمن على هذا المستوى (الأمن الإنساني) يمكن أن يساعدها في تجاوز حالة الانغلاق على الاعتبارات الوطنية، وتغيير خطابها تجاه بعض القضايا والمشاكل الإقليمية.

وعلى هذا الأساس، يشكل انشغال النخبة المثقفة بموضوع الأمن على هذا المستوى (الأمن الإنساني)، حافزا وقوة ضغط على صانع القرار المغاربي لإقرار نظام أمني إقليمي مغاربي، لكونه الطريق الأنسب لربح الرهانات السبعة التي تبناها تقرير التنمية البشرية لعام 1994 لمفهوم الأمن الإنساني، وهي الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي

والأمن البيئي والأمن الشخصي والأمن السياسي، والأمن المجتمعي. وإن تركيز النخب على هذا المستوى من تحليل موضوع الأمن، هو تركيز على البعد التنموي للأمن، والذي يساعد على تبني مقاربة تنموية تتسم بالواقعية والموضوعية، كما إن القدرة على التعبئة والمساهمة الإيجابية في العملية التنموية تنطلق من تبني مقاربة تنموية تعكس أولويات المنطقة المغاربية.

لائحة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- ✓ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية، ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- ✓ أحمد سعيد نوفل وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2014.
- ✓ أحمد عبد التواب الخطيب، محمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ أحمد محمد أبو زيد، العلاقات اليمنية الخليجية.. الإخوة الأعداء، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ آفاق التحضر في العالم، شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، 2018.
- ✓ ألكسندر دوغين، أسس والجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.
- ✓ ألكسندر دوفاي، الجغرافية السياسية، ترجمة حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
- ✓ ألكسي كيرييف وآخرون، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مصدر للنمو لم يستغل بعد، إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط آسيا الوسطى، رقم الوثيقة 19/01، 2018.

- ✓ آمارتيا صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 303، 2004.
- ✓ آمارتيا صن، صادكو أوغاتا، أمن الإنسان الآن، حماية الناس وتمكينهم، تقرير لجنة الأمن الإنساني، نيويورك، 2003.
- ✓ أماني جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ أمير رضائي، فيروز راد، تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية، 2016.
- ✓ أمين محمود عبد الله، في أصول الجغرافيا السياسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977.
- ✓ إياد هلال الدليمي، نظام الاتصال والإعلام الدولي: تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها على سيادة الدولة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة زهيدة درويش، أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، 2010.
- ✓ باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2011.
- ✓ البرنامج الإقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (2016-2021)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القاهرة، 9 ماي 2016.
- ✓ تحديات التنمية المكانية في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، 2016.

- ✓ تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2016.
- ✓ تيودور فون أدرنو، محاضرات في علم الاجتماع، ترجمة جورج كتورة، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.
- ✓ ثامر محمد كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.
- ✓ جمال رضا حلاوة، علي محمود صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- ✓ جمال سلامة، النظام السياسي والبناء الاجتماعي، النموذج الواقعي لتحليل النظم السياسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- ✓ جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- ✓ حميد الجميلي، صالح إبراهيم، دراسات في الأمن الاقتصادي العربي، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الطبعة الأولى، 2002.
- ✓ خالد معن، الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- ✓ خالد وليد محمد، آفاق الأمن الإسرائيلي، الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى،2007.
- ✓ خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009.
- ✓ رشاد زيد الكيلاني، الأمن الاجتماعي، مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية، جامعة آل البيت، كلية الشريعة، الأردن، 2012.

- ✓ روبرت مكنامارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1970.
- ✓ سلسو فورتادو، النمو والتخلف، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1973.
- ✓ سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن: دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات، المركز العلمي للدراسات السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2014.
- ✓ سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد 169، الطبعة الأولى، 2012.
- ✓ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980.
- ✓ شما بنت خالد آل نهيان، التنمية الثقافية وتعزيز الهوية الوطنية، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ صالح سالم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- ✓ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 201 صافي الدين محمد عبد الكريم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، القاهرة، الطبعة الأولى،2005.
- ✓ صلاح الدين علي الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، الطبعة الأولى، 1973.
- ✓ عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996.

- ✓ عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (تاريخ ابن خلدون)، تقديم أبو صهيب الكرمي، بين الأفكار الدولية، د.ط، د.س.ن.
- ✓ عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2014.
- ✓ عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الأول، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 1996.
- ✓ عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.
- ✓ عدنان السيد الحسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1996.
- ✓ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- ✓ العلاقات العربية الإقليمية: الواقع والأفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات 75، دجنبر 2017.
- ✓ علي أحمد هارون، أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997.
- ✓ علي بن سلمان الدرمكي، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطة عمان، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- ✓ علي زيد الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سلسلة الإصدارات الخاصة، العدد 41، الكويت، ماي 2015.
- ✓ عيسى علي إبراهيم، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

- ✓ فاكية سقتي، مفهوم التنمية في ظل عولمة حقوق الإنسان، أنسنة التنمية، مجلة الحكمة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل – المفهوم- الأهمية – المجالات- المقومات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2004.
- ✓ فؤاد بن غضبان، جغرافية الوطن العربي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- ✓ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية- العربية والعربية- الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
- ✓ كعبوش الحواس، اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ كمال عبد اللطيف، الثورات العربية، تحديات جديدة ومعارك مرتقبة، سلسلة بحوث ودراسات رقم 61، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
- ✓ مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل، دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2013.
- ✓ مجموعة مؤلفين، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.

- ✓ مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، ماي 2014.
- ✓ محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2011.
- ✓ محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- ✓ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001.
- ✓ محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، مطبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999.
- ✓ محمد رضى فودة، الاستراتيجية والأمن القومي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- ✓ محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، 2012.
- ✓ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- ✓ محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، دراسة الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلوالمصرية، الطبعة الأولى، 2010.
- ✓ محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثانية، 2014.
- ✓ محمد غربي، التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

- ✓ محمد قادري الطاهري، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2013.
- ✓ محمد مصطفى رفعت، الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التعبئة الافتراضية، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
- ✓ محمد ياسين مدحت، أبو النصر مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التقييم الأولي لشبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط، 2019.
- ✓ مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
- ✓ مصطفى الفيلالي، المغرب العربي: نداء المستقبل، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ماي 2005.
- ✓ المنصف وناس، الشخصية التونسية: محاولة في فهم الشخصية العربية، الدار المتوسطية للنشر، الطبعة الثالثة، 2014.
- ✓ نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، مؤسسة عبد المجيد شومان، عمان، 2001.
- ✓ نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 1988.
- ✓ نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، من وجهة نظر سوسيولوجية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2000.
- ✓ نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007.
- ✓ نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، الطبعة الأولى، 2014.

❖ المقالات والدراسات

- ✓ أبو عزوم اللافي أبو جديرية، "القطاع الخاص في ليبيا ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية: بلدية سبها نموذجا"، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 18، العدد الخامس، 2019.
- ✓ أحمد أعراب، "مستقبل العلاقات المغاربية بعد الحراك العربي.، مقومات الاندماج ومعيقات التفعيل"، الندوة الدولية حول الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاندماج، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، Hanns Seidel-Stiftung، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2015.
- ✓ أحمد باي، "التنمية الإنسانية كمقاربة لتحقيق التنمية والديمقراطية، قراءة في الجدل النظري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد السابع، السنة 2016.
- ✓ أحمد محمد أبو زيد، "الأمن والتنمية: ارتباطات نظرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤسسة الدولية للثقافة الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، مارس 2012.
- ✓ أحمد مصنوعة، "الأمن الاقتصادي العربي، الواقع والتحديات"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد الثاني، العدد 03، 2016.
- ✓ إدريس الجنداري، "مخاض التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، ثورات في خدمة مستقبل عربي واعد"، مجلة وجهة نظر، العدد 50، خريف 2011.
- ✓ أمينة المسعودي، "الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي"، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 و18 فبراير 2013.
- ✓ إنصاف سركالي، "العامل الاقتصادي وتكامل الاتحاد المغاربي"، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 9 نونبر 2018.
- ✓ إيمان رجب، "مناقشة أولوية لتطور نظريات الأمن، وإشكاليات تطبيقها"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 52، العدد 207، يناير 2018.

- ✓ برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات النامية"، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية، بيروت، 19-21 دجنبر 2005.
- ✓ بلال بوجمعة، "تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي، دراسة قياسية للفترة 2001-2010"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد الأول، شتنبر 2014.
- ✓ بوحنية قوي، بوطيب بن ناصر، "الإصلاحات السياسية وإشكالية بناء الحكم الراشد في الدول المغاربية، الجزائر نموذجا"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الرابع، دجنبر 2014.
- ✓ "التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2011.
- ✓ "الجماعات الإسلامية في ليبيا، حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، منظمة فريدريش إيبرت، 2015.
- ✓ جمال الشوفي، "جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة، سورية في عالم متغير"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، دراسات سياسية، 26 أبريل 2018.
- ✓ جواد صائب إبراهيم، "النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"، مجلة نابوري سياسي، عدد 39، 2014.
- ✓ حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، العدد الثاني، شتنبر 2018.
- ✓ حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد الخامس، العدد السابع، جامعة وهران الجزائر، 2009.
- ✓ حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصورات وآليات المواجهة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد 21، يوليوز 2016.

- ✓ حسن طارق، إحسان الحافظي، "الإرهاب والقانون: التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب: استراتيجيات متقاطعة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.
- ✓ حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، العدد 18، الدوحة، يناير 2016.
- ✓ خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الثاني، 2014.
- ✓ خالد بركة، "التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي المغاربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 484، يونيو 2019.
- ✓ خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، "الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
- ✓ رضوان بوهيدل، "الجيوسياسة: من الفكر إلى الأداة La Géopolitique : de la pensée à l'outil"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد الثاني، يوليوز 2016.
- ✓ ركاح عميروش، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الثالث، العدد الخامس، 30 يونيو 2016.
- ✓ رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008.
- ✓ زكرياء دمدوم، "الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو، قراءة في مخططات التنمية المغربية (2000-2012)"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2016.

- ✓ زكرياء مسعودي، "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد الرابع، العدد السادس، يونيو2017.
- ✓ زهير بشير المغربي، "تحديات بناء الدولة والتدخل الدولي والدور الأمريكي"، مجلة شؤون ليبية، العدد السادس، شتنبر، 2017.
- ✓ ساسين عسال، "مخاطر انهيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 437، السنة 38، يوليوز 2015.
- ✓ سامي بخوش، "المنطقة المغاربية وخطر التهديدات الأمنية الدائمة"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الأول، السنة الخامسة، يناير 2020.
- ✓ سامي بوصيدة، عماد بن رابح، "ماهية ودلالات التنمية في علاقة مع الواقع التونسي"، ورقة عمل، مذكرات وتحاليل، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، عدد 41، شتنبر 2016.
- ✓ سعيد الصديقي، "حول السياسة الخارجية المغربية اتجاه الأزمة الليبية"، جريدة أخبار اليوم المغربية، عدد 4-5، يونيو 2020.
- ✓ سعيد الصديقي، "هل ستتغير السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها الإقليمي خلال العقد القادم"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، مارس 2020.
- ✓ سعيدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 462، غشت 2017.
- ✓ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة المغربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.
- ✓ سمية حوادسي، "جدلية دور مواقع التواصل الاجتماعي: بين نشر الوعي السياسي والاجتماعي وثقافة العنف والتطرف الإرهابي في المجتمع العربي"، مركز جيل البحث العلمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، مارس 2018.

- ✓ سمير قط، "المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد وفرص وقيود"، مركز جيل العلمي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 9، يونيو 2017.
- ✓ سهام حروري، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية"، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكرة، الجزائر، 2012.
- ✓ شراف عقون، وسام بوقجان ، خديجة بوفنغور، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد الثاني، أبريل 2018.
- ✓ شريفة كلاع، "التهديدات العبر وطنية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الدول المغاربية: واقع وسبل المعالجة لضمان الأمن والاستقرار"، أشغال الندوة المغاربية العاشرة "الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية للدول المغاربية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 24-25 أبريل 2018.
- ✓ شمس عبد حرفش، "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في موريتانيا للنهوض بالحماية الاجتماعية خلال الفترة 2004-2015"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد العاشر، العدد 36، يوليوز 2018.
- ✓ صادق علي طعان، "الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد 13، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2009.
- ✓ صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، دجنبر 2012.
- ✓ الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 10، يونيو 2003.

- ✓ عابد شريط، بن الحاج جلول ياسين، "أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد السادس، العدد 1، 2015.
- ✓ عادل عبد الحمزة، "الأمن القومي والأمن الإنساني، دراسة في المفاهيم"، مجلة العلوم السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، جامعة بغداد، بدون سنة.
- ✓ عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، "المغرب العربي: التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، العالم الإسلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء"، المركز العربي للدراسات الإنسانية، التقرير الاستراتيجي، البيان، الإصدار الرابع، 1428 هجرية.
- ✓ عاصي حسين حمود، "أثر الثقافة الموجهة على أمن وهوية المجتمع العراقي"، مجلة الفراهيدي، العدد 23، أبريل 2015.
- ✓ عائشة بوكليخة، "الدولة الفاشلة وتداعياتها على الأمن في المتوسط: الحالة الليبية نموذجا"، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، دجنبر 2017.
- ✓ عائشة محمد بن مسعود فشيكة، "المرأة والتنمية المستدامة، تحليل سوسيولوجي لدور وأنماط مشاركة المرأة الليبية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جيجل، عدد خاص، 2016.
- ✓ عباس بوغانم، "الدول المغاربية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود: مخاطر التفكيك وإمكانات التجاوز"، دراسة مقدمة في أشغال الندوة الدولية، تحت عنوان: "الدول المغاربية والتهديدات الحدودية"، إعداد وتنسيق عبد الله ادريسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 20-21 أبريل 2016.
- ✓ عباس بوغانم، "الدول المغاربية وتحدي الانشطار الهوياتي"، منشورات حوارات، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، سلسلة "المجلة الفصلية"، عدد مزدوج 2 و 3، السنة 2017.
- ✓ عبد الحميد بنخطاب، "إشكالية العنف الهوياتي في ضوء الحراك الاجتماعي بالمنطقة العربية، نموذج المغرب"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دورية عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 4/14، خريف 2015.

- ✓ عبد الرزاق مقري، "الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية"، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 و18 فبراير 2013.
- ✓ عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة، العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتجار بالمخدرات، شمال أفريقيا نموذجا"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد الثامن، أبريل 2014.
- ✓ عبد القادر علي الغول، "الأبعاد الجيوسياسية للتنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، مجلة الجامعة السمرية، العدد 17، السنة التاسعة، دمشق، 2012.
- ✓ عبد القادر ناصري، "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها 2015"، مجلة الفكر، العدد 12، 2014.
- ✓ عبد اللطيف الحناشي، "تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي بين إكراهات الواقع وضرورات المستقبل"، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، مارس 2016.
- ✓ عبد الله راقدي، "الجيوبوليتيكا والعولمة: في الحديث عن نهاية الجغرافيا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، يونيو 2017.
- ✓ عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة، 2005.
- ✓ عربي بومدين، "الاستمرار والتغير في العلاقات الأورو- مغاربية بعد الحراك العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة 41، العدد 472، يونيو 2018.
- ✓ عشور قشي، "آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الافتراض والواقع"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 29، نونبر 2017.
- ✓ عصام إسماعيل، "الأمن القومي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق"، مجلة شؤون الأوسط، عدد111، صيف 2003.

- ✓ علي الدين هلال، "الدراسات الإقليمية في مراحل التحول"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14 أبريل 2019.
- ✓ علي الدين هلال، "الوحدة والأمن القومي العربي"، مجلة الفكر العربي، عدد مزدوج 11- 12، السنة الثانية، غشت- شتنبر، 1979.
- ✓ علي بقشيش، يعقوب حنان، "الإصلاحات السياسية الجديدة ببلدان المغرب العربي: قراءة في الدوافع والمحتوى والمآلات"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الثالث، نونبر 2017.
- ✓ علي طالم، فيلالي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد السادس، يونيو 2016.
- ✓ علي مكيد، عماد معوشي، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق"، مجلة المستقبل العربي، العدد 423، السنة 37، ماي 2014.
- ✓ عماد محفوظ عبد السلام المنشوف، "مستقبل العلاقات بين دول اتحاد المغرب العربي في ظل ثورات الربيع العربي"، الندوة الدولية حول الإصلاحات السياسية والمؤسساتية بالدول المغاربية وآفاق الاندماج، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، Hanns Seidel-Stiftung، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2015.
- ✓ عمر فرح القيزاني، "التنمية المستدامة وتحدياتها في ليبيا وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي"، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال بعنوان "التوجهات الحديثة للعلوم الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة مصراتة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 29 أكتوبر 2017.
- ✓ عمر يوسف الطيب، "الحق في التنمية في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان"، مجلة دراسات إفريقية، العدد 56، السنة 36، دجنبر 2016.

- ✓ غادة علي موسى، "إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية"، أوراق مختارة، المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، عمان، 14-15 مارس 2005، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، اليونسكو، 2008.
- ✓ الغالي احرشاو، "المعرفة والتنمية الإنسانية: مقاربة سيكولوجية"، إصدارات شبكة العلوم النفسية العربية، العدد 32، 2014.
- ✓ فاتن مبارك، "التجربة التنموية في تونس، الإشكالات والآفاق"، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزائر، 2015.
- ✓ فوزية خذا كرم عزيز، "معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي"، المجلة السياسية والدولية، عدد مزدوج 33-34، 2016.
- ✓ مالك عوني، "الدور الملتبس: هل يعزز الأمن الإقليمي انتقالا عسيرا إلى التعددية القطبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، يوليوز 2016.
- ✓ محسن عوض، "محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 121، مارس 1989.
- ✓ محفوظ رسول، "أمن الطاقة في العلاقات الروسية- الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، أكتوبر 2017.
- ✓ محمد الأخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 38، العدد 444، فبراير 2016.
- ✓ محمد بن صقر السلمي، عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، "الجيوبوليتيك الشيعي.. الواقع والمستقبل"، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الأول، دجنبر 2016.
- ✓ محمد بوعمري، "الانفصال القسري": من الشام والعراق إلى المغرب العربي وأفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 11 يناير2015.
- ✓ محمد حمشي، "الاستقرار النظمي: أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟"، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2014.

- ✓ محمد عادل قصري، "تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية الراهنة"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 26، 2008.
- ✓ محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2015.
- ✓ محمد مسعد العربي، "تصاعد الجدل حول التوسع في مفاهيم الأمن"، مفاهيم المستقبل، دورية اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 8 مارس 2015.
- ✓ محمود الغويل، "برنامج التنمية المستدامة، 17 هدفا لتحقيق عالم أفضل في أفق 2030"، مكتب الأمم المتحدة، تونس، شتنبر 2016.
- ✓ محمود توفيق محمود، "مفهوم الجغرافيا السياسية ومجالها، رسائل جغرافية"، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 120، 1988.
- ✓ مراد دياني، "إشكالية التنمية بين مآرب الحراك العربي ومقاصد آمارتيا صن، خمس معضلات أمام تجسير البون بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون"، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي"، مجلة مفاهيم الأمن العلمية، العدد 4، 2005.
- ✓ مهدي بوكعومة، "تداعيات التحولات الجيوسياسية بعد 2011 على الأمن الإقليمي لمنطقة غرب المتوسط"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد الخامس، العدد الثاني، يوليوز 2020.
- ✓ مهدي تاج، "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الأفريقي"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 20 أكتوبر 2011.

- ✓ ناثان أبلمان، أنا ليدريتر، "سياسات المستقبل، دليل للحوكمة البيئية المحلية في تونس"، مجلس المستقبل العالمي، شمال إفريقيا، تونس، 2018.
- ✓ نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، مجلة المستقبل العربي، العدد 283، شتنبر 2002.
- ✓ نادر فرجاني، "سيرة تقرير التنمية الإنسانية العربية، النشأة، الرسالة، المنهجية وردود الفعل"، مجلة اضاءات، العدد الأول، شتاء 2008.
- ✓ نارين براساد، خالد أبو إسماعيل، عن صلة أجندة التنمية لما بعد عام 2015 في الانتفاضات العربية، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.
- ✓ الهادي عبدو أبوه، "السياسات الاقتصادية والنمو في موريتانيا، الأثر الهيكلي والاجتماعي والمعوقات (1985-2013)"، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد الثاني، شتنبر 2015.
- ✓ هاني خميس أحمد عبده، "ثورات الربيع العربي بين التحول الديمقراطي وتحديات الجودة الاجتماعية كسياسة تنموية، مصر ما بعد ثورة 25 يناير نموذجا"، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعةالأولى، 2017.
- ✓ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الجزائر، العدد الخامس، يناير 2020.
- ✓ هشام صاغور، "اتحاد المغرب العربي بين الواقع والمأمول"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، غشت 2019.
- ✓ هناء طرشون، "الاتحاد المغاربي: معوقات التكامل والاندماج الاقتصادي المغاربي"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد الثاني، دجنبر 2018.
- ✓ هنيعبل القرطاجي، ينبغي أن نجد الطريق، وإذا لم نلح علينا أن نبتدع الطريق، مجموعة مؤلفين، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2017.

- ✓ وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد الأول، 2015.
- ✓ ولد أحمد ولد بيه خطاري، "دور السياسات الاقتصادية في مكافحة الفقر في موريتانيا"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 3، يونيو 2015.
- ✓ يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة دراسات وأبحاث، السنة الثامنة، العدد 25، دجنبر 2016.
- ✓ يوسف عنتار، "الأمن المغاربي المشترك: ضرورة ملحة وعوائق جمة"، أشغال ندوة دولية بعنوان "صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، كلية الحقوق وجدة، 16-17 أبريل 2009.
- ✓ يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، عدد 416، أكتوبر 2013.

❖ البحوث الجامعية:

- ✓ رشيد المرزكيوي، النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق الرباط، السنة الجامعية 1991-1992.
- ✓ طارق لطفي، التهديدات الأمنية الاستراتيجية بمنطقة المتوسط، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2016/2015.
- ✓ فاطمة الزهراء التلوث، التهديدات العالمية الجديدة للأمن الإنساني، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، السنة الجامعية 2018/2017.

- ✓ فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.
- ✓ مباركة سليماني، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاسها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.
- ✓ محمد الأمين السطي، الحق في التنمية في المغرب من منظور دولي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2012-2013.
- ✓ مصباح علي موسى القفيف، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الليبي منذ عام 2003، أطروحة دكتوراه في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2012.

❖ النصوص والوثائق القانونية

- ✓ إعلان الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/65بتاريخ 22 شتنبر2010، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/65/1 .
- ✓ إعلان الحق في التنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41، بتاريخ 4 دجنبر 1986.
- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 دجنبر 1948.
- ✓ خطاب الملك محمد السادس أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الإتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا.
- ✓ خطاب الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في 13 أكتوبر 2017.
- ✓ خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب في 20 غشت 2019.

- ✓ خطاب الملك محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب،18 ماي 2005.
- ✓ خطاب الملك محمد السادس ليوم 9 مارس 2011.
- ✓ دستور الجمهورية التونسية ليوم 26 يناير 2014، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، السنة 157، الاثنين 10 فبراير 2014.
- ✓ دستور المملكة المغربية لفاتح يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، 28 شعبان 1432 الموافق لـ 30 يوليوز 2011.
- ✓ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- ✓ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 53/202، بتاريخ في 17 شتنبر 1998، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/53/202.
- ✓ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 شتنبر 2015، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/RES/70/1.
- ✓ قرار مجلس الأمن رقم 1970 الذي اتخذه في الجلسة العلنية بتاريخ 26 فبراير 2011، منشورات الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رقم الوثيقة S/RES/1970.
- ✓ قرار مجلس الأمن رقم 1973 الذي اتخذه في الجلسة العلنية بتاريخ 17 مارس 2011، منشورات الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رقم الوثيقة S/RES/1973.
- ✓ مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 11 شوال 1436 الموافق لـ 27 يوليوز 2015،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، 13 شوال 1436 موافق لـ 29 يوليوز 2015.
- ✓ المرسوم رقم 2.17.655 الصادر بتاريخ 29 مارس 2018 بإحداث اللجنة الاستراتيجية للتنمية المستدامة.
- ✓ المعاهدة المنشئة لاتحاد المغرب العربي، الموقعة بمراكش في 10 رجب 1388الموافق لـ 17 فبراير 1989.
- ✓ الميثاق المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستديمة.

❖ المنشورات والتقارير

- ✓ استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا 2013-2040، مجلس التخطيط الوطني، طرابلس، غشت 2013.
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، ملخص، كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، المملكة المغربية، أكتوبر 2017.
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل، المجلد الثاني، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2030، تشخيص اجتماعي واقتصادي ومؤسسي وبيئي، المجلد الأول، وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- ✓ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وزارة الاقتصاد والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الثاني، 2011-2015.
- ✓ بيان البعثة الدائمة لتونس لدى منظمة الأمم المتحدة بنيويورك خلال أشغال المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، نيويورك، 20 يوليوز 2016.
- ✓ بيان الجزائر، اجتماع وزراء خارجية دول "اتحاد المغرب العربي، الجزائر، 9 يوليوز 2012.
- ✓ بيان الرباط، اجتماع وزراء الداخلية لدول "اتحاد المغرب العربي"، المغرب، 21 أبريل 2013.
- ✓ تقارير آفاق قطرية: الجزائر، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع أبريل 2019.
- ✓ تقارير آفاق قطرية: المغرب، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع أبريل 2019.

- ✓ تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تقارير أفاق قطرية: تونس، صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع، أبريل 2019.
- ✓ تقرير التنمية الإنسانية العربية، إتاحة الفرص للأجيال القادمة لسنة 2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، الأردن، 2002.
- ✓ تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1991.
- ✓ تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2019.
- ✓ تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987، الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة، 4 غشت 1987، منشورات الأمم المتحدة، رقم الوثيقة A/42/427.
- ✓ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019، مجموعة البنك الدولي، الإصدار السادس عشر، 2019.
- ✓ تقرير موضوعاتي حول: مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015-2030، خلاصة، المجلس الأعلى للحسابات، المملكة المغربية، يناير 2019.
- ✓ الجزائر، الآفاق الاقتصادية، منشورات البنك الدولي، أكتوبر 2019.
- ✓ الجمهورية الإسلامية الموريتانية: تحويل التحديات إلى فرص من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرفاه المشترك، دراسة تشخيصية منهجية عن موريتانيا، تقرير رقم MR-116630، مجموعة البنك الدولي، ماي 2017.
- ✓ حصيلة تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المجلد الأول، 2016.
- ✓ خطة عمل طرابلس المنبثقة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول حول أمن الحدود، طرابلس، 11 و12 مارس 2012.
- ✓ عرض عام، البنك الدولي في الجزائر، منشورات البنك الدولي.

- ✓ عرض عام، البنك الدولي في المغرب، منشورات البنك الدولي.
- ✓ عرض عام، البنك الدولي في تونس، منشورات البنك الدولي.
- ✓ كلمة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي خلال أشغال المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود، الرباط، 14 نونبر 2013.
- ✓ ليبيا: الآفاق الاقتصادية، منشورات البنك الدولي، أكتوبر 2019.
- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات، إحالة ذاتية رقم 2013/2، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مطبعة كانابرنت، 2013.
- ✓ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزارة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ماي2014.
- ✓ المغرب: الآفاق الاقتصادية، منشورات البنك الدولي، أبريل 2020.
- ✓ ملحق بيان السياسة العامة 2010، بوابة الوزارة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- ✓ المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس، 2006.
- ✓ الموجز القطري لموريتانيا 2016، منشورات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أديس أبابا، إثيوبيا، مارس 2017.
- ✓ الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، الجمهورية التونسية، 2016.
- ✓ وثيقة الملامح الكبرى لاستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة، المعتمدة بمدينة رأس لانوف، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مارس 1991.

❖ مقالات إلكترونية

- ✓ أشرف محمد كشك، "تفكك الدولة الوطنية العربية... أي تأثير على الأمن الإقليمي؟"، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، جريدة عمان الإلكترونية، 23 شتنبر 2017.https://www.omandaily.com

- ✓ أيمن حسان، "دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (E.C.C.I). www.europarabct.com
- ✓ صلاح نوري، "الأمن الثقافي وظاهرة الاعتماد المتبادل في النظام الدولي"، يومية الراية الإلكترونية، 15 شتنبر 2020. www.raya.com
- ✓ عبد الإله بلقزيز، في مفهوم الأمن الثقافي، مركز الخليج للدراسات، 1 يونيو2009. http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/
- ✓ عبد الحميد عمار، "الدولة الحداثية والهوية والحركات الانفصالية"، موقع الحرة، 30 أكتوبر 2017. https://www.alhurra.com
- ✓ عبد النور بن عنتر، "عن العلاقات المغاربية البينية"، جريدة العربي الجديد، 23 ماي 2015. https://www.alaraby.co.uk
- ✓ لمحة إحصائية عن تونس، البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com
- ✓ لمحة إحصائية عن الجزائر، البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com
- ✓ لمحة إحصائية عن المغرب، البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com
- ✓ لمحة إحصائية عن ليبيا، البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com
- ✓ لمحة إحصائية عن موريتانيا، البوابة العربية للتنمية. https://www.arabdevelopmentportal.com
- ✓ محمد الشيخ، "التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة... ليبيا نموذجا"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط. http://mesj.com
- ✓ محمد حمزة علوان، "الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبوليتيك"،شبكة النبأ المعلوماتية. https://annabaa.org
- ✓ نوال بومليك، "واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي"، قراءات إفريقية. https://www.qiraatafrican.com

✓ الهادي بوحمرة، "التنمية المكانية المتوازنة في مشروع الدستور"، 8 يوليوز 2016.https://goo.gl/GL8ade

❖ المواقع الإلكترونية

✓ البوابة العربية للتنمية
https://www.arabdevelopmentportal.com
✓ بوابة الوزارة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
http://www.premier-ministre.gov.dz
✓ مجموعة البنك الدولي
https://www.albankaldawli.org
✓ الموسوعة السياسية
https://political-encyclopedia.org
✓ الموقع الرسمي للأمم المتحدة
https://www.un.org
✓ الموقع الرسمي الخاص بقياس أنشطة الأعمال
https://www.doingbusiness.org
✓ الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي
https://maghrebarabe.org
✓ الموقع الرسمي لصندوق دعم السلام
https://fundforpeace.org
✓ الموقع الرسمي للجنة الدولية للصليب الأحمر
https://www.icrc.org
✓ الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية
http://www.indh.ma
✓ الموقع الرسمي لمجلة السياسة الخارجية
https://foreignpolicy.com
✓ الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية
https://www.wto.org

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

❖ LES OUVRAGES

- ✓ Alexander Dugin, Last War of the World-Island: The Geopolitics of Contemporary Russia, Edited By John. B. Morgan, Translator John Baryant, London: Arktos, 2015.
- ✓ Alexander Lewis, World Political Patterns, Published by Rand McNally and Co, Second Edition, Chicago, 1963.
- ✓ Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999.
- ✓ Barry Buzan, Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, Cambridge University Press, 2009.
- ✓ Barry Buzan, Ole Waever, Regions and Powers : The Structure of International Security, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press, 2003.
- ✓ Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies In The Post- Cold War, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991.
- ✓ Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations, Cambridge University Press, 1999.
- ✓ Callies De Salies, Le Grand Maghreb Contemporain : entre régimes autoritaires et islamistes combattants, Jean Maisonneuve, Paris, 2010.
- ✓ Caroline Thomas, Global Governance, Development and Human Security: The Challenge of Poverty and Inequality, Pluto Press, London, 2000.
- ✓ Charle Saliba Couture, les liens entre Sécurité et Développement: de l'évidence à l'ambigüité, Edition Harmattan, 2012.
- ✓ Charles Philippe David et Jean Jacques Roche, Théories de la sécurité: définition, approches et concepts de la sécurité international, Montchrestien, Paris, 2002.

- ✓ Charles Zorgbibe, Que sais-je?, Géopolitique Contemporaine, Presse Universitaire de France, 1 décembre 1986.
- ✓ Dario Battistella, Théories Des Relations Internationales, Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques, paris, 2006.
- ✓ Douglas Jackson, Politics and Geographic Relationships: Readings on the Nature of Political Geography, Published by Prentice-Hall, 1971.
- ✓ Friedrich Ratzel, Géographie Politique, Traduction de Pierre Rusch, Editions Régionales Européennes, Economica, Paris, 1988.
- ✓ Gautier Emile-Félix, le Passé de l'Afrique du Nord : Les Siècles Obscurs, Edition: Payot, Paris, 1937.
- ✓ Gilbert Picard, La Civilisation de l'Afrique romaine, civilisations d'hier et d'aujourd'hui, Plon, Paris, 1959.
- ✓ Imanuel Alder, Security Communities, Cambridge University Press, New York, 1998.
- ✓ John Agnew, Geopolitics: Revisioning World Politics, Routledge, London, 2003.
- ✓ John Andrew McNeish, Jon Harald Sande Lie, Security And Development, Critical Interventions: A Forum for Social Analysis, Volume 11, November 2010.
- ✓ John Rapley, Understanding Development: Theory and Practice in the Third World », Lynne Rienner, Third Edition, 2007.
- ✓ Karl Deutsch, Political Community and the North Atlantic Area : International Organization in the Light of Historical Experience, Series: Princeton Legacy Library, Published by: Princeton University Press, 1957.
- ✓ Kofi Annan, We the Peoples: The role of the United Nations in the 21st Century, New York, UN Department of Public Information, 2002.

- ✓ Louis Balmond, la sécurité internationale entre rupture et continuité : mélanges en l'honneur du professeur Jean-François Guilhaudis, Bruylant, Bruxelles, 2007.
- ✓ Louis J Cantori, Steven L Spiegel, The International Politics of Regions : a comparative approach, Englewood Cliffs, N.J., Prentice – Hall, 1970.
- ✓ Michael Dillon, Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought, Roudledge, New York, First Published 1996.
- ✓ Norman J. G. Pounds, Political Geography, Published by McGraw-Hill, New York, 1972.
- ✓ Ole Waever, Societal Security, The Concept: Identity, Migration and New Security Agenda in Europe, London, Pinter, 1993.
- ✓ Pierre Marie Gallois ,Géopolitique : les voies de la puissance, Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, Plon, Paris, 1990.
- ✓ Richard Hartshorne, Political Geography, in Preston Everett James, Clarence Fielden Jones, American Geography, Inventory andProspect, Syracuse University Press, 1954.
- ✓ Richard Peet, Elaine Hartwick, Theories of Development, Contentions, Arguments, Alternatives », Second edition, the Guildford Press, london, 2009.
- ✓ Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, Fourth Edition, Longman, London, 2012.
- ✓ Saul Bernard Cohen, Geopolitics The geography of International Relations, Published by Rowman and Littlefield, Third Edition, London, 2015.
- ✓ Stéphane Gsell, Histoire ancienne de l'Afrique du Nord, Edition: Hachette, Paris, 1913.
- ✓ Waltz Kenneth.N, Theory of International Politics, Waveland Press, 26 january, 2010.

- ✓ World development report 2011: conflict, security, and development, The International Bank for Reconstruction and Development, The World Bank, Washington, DC, 2011.
- ✓ Yves Lacoste, Géopolitique de la Méditerranée, Edition Armand Colin, Paris, 2009.
- ✓ Yves Lacoste, Questions de Géopolitique: l'islam, la mer, l'Afrique, Editions la découverte et Librairie générale Française, 1988.

❖ LES ARTICLES

- ✓ Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, « Identité Nationale, Sécurité et la Théorie des Relations Internationales », Revue Etudes Internationales, Vol.35, N°.1, Mars 2004.
- ✓ Alexander Wendt, «Constructing International Politics », International Security, Vol. 20, N°.1, Summer, 1995.
- ✓ Alexander Wendt, « Anarchy is What States Make of it, "The Social Construction of Power Politics" », International Organization, Vol. 46, N°.2, Spring, 1992.
- ✓ Barry Buzan, «Is International Security Possible? », a paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security, Harper Collins, Academic, London, 1991.
- ✓ Barry Buzan, «New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century», International Affairs, Vol. 67, N°. 3, 1991.
- ✓ Barry Buzan, Ole Weaver and Jaap de Wilde, « Security: A New Framework for Analysis», Review by: David Skidmore, The American Political Science Review, Vol. 93, N°. 4, December, 1999.
- ✓ Bertrand Badie , « Printemps arabe : un commencement », Revue Etudes, N°. 4151- 2, Juillet- Aout 2011, Paris.
- ✓ Brian Martin, Social Defence, Social Change, freedom press, London, 1993.

- ✓ David A. Baldwin, «The Concept of Security», Review of International Studies, N°. 23,1997.
- ✓ Dharam Ghai, « Social Security Priorities and Patterns: A Global Perspective », International Institute for labour Studies, Discussion Paper, Geneva, 2002.
- ✓ Halford J. Mackinder, « Geopolitics, and the Heartland Thesis », The International History Review, Vol.36, 2014.
- ✓ John W. Burton, « Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis », University of Maryland, Center for International Development, Brighton, 1984.
- ✓ Kappa P.Kannan, « Social Security, Poverty Reduction and Development », ESS Extension of Social Security, Paper, N°.21, 2004.
- ✓ Leman Pinar Tosun, « Motives for Facebook Use and Expressing "true self" on The Internet », Human Behavior, Volume 28, July 2012.
- ✓ Lisa Smirl, « Conflict, Security And Development», Department of International Relations, University of Sussex, 2009.
- ✓ Mary Kaldor Sonia Marcoux, « La Sécurité Humaine: un Concept Pertinent?», Politique Etrangère, N°.4, Hiver, 2006.
- ✓ Nye Joseph, Sean. M and Lynn-Jones, «International Security Studies: a Report of a Conference on the State of the Field», International Security Studies, Vol. 12, N°. 4,1988.
- ✓ Philippe Droz-Vincent, « quel Avenir ou l'autoritarisme dans le monde arabe », Revue Française de Science Politique, Volume 54, N°.6, Décembre 2004.
- ✓ Pierre de Senarclens, « Théories et Pratiques des Relations Internationales depuis la fin de la Guerre Froide », Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Politique Etrangère, N°. 4, 2006.
- ✓ Richard Hartshorne, « Recent Developments in Political Geography », The American science Review, Vol. 29, December1935.

- ✓ Rita Taureck, « Securitization Theory and Securitization Studies », Journal of International Relations and Development, Vol.9, 2006.
- ✓ Robert Jervis, « Security Regimes », International Organization Foundation, Vol.36, N°.2, Spring 1982.
- ✓ Shahrabanou Tadjbakhsh, « Human Security: Concepts and Implications », Centre des Etudes et de Recherches Internationales Sciences Pro, N°.117-118, 2005.
- ✓ Stanley Hoffmann, « Raymond Aron et la Théorie des Relations Internationales », Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Politique Etrangère, N°. 4, 2006.
- ✓ Walter Russell Mead, « The Return of Geopolitics: The Revenge of the Revisionist Powers », in Foreign Affairs, May/June 2014.

الفهرس

مقدمة: 2

القسم الأول: الأمن والتنمية ومعطيات الجغرافيا السياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية 18

الفصل الأول: الأمن والتنمية: ارتباط نظري مفاهيمي 19

المبحث الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للأمن والتنمية 21

المطلب الأول: مفهوم الأمن وتحولاته 22

الفرع الأول: قراءة في مفهوم ومحتويات الأمن 23

الفقرة الأولى: الأمن: قراءة مفاهيمية 23

الفقرة الثانية: مستويات الأمن 26

الفرع الثاني: الاتجاهات الحديثة في دراسة الأمن 30

الفقرة الأولى: الأمن في المدرسة البنائية 31

الفقرة الثانية: مدرسة كوبنهاجن: من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي 33

المطلب الثاني: مفهوم التنمية 37

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية 38

الفقرة الأولى: معنى التنمية 39

الفقرة الثانية: تطور مفهوم التنمية 42

الفرع الثاني: التنمية في ظل التحولات الراهنة 45

الفقرة الأولى: التجسيد القانوني للتنمية كحق من حقوق الإنسان 46

الفقرة الثانية: الأهداف الجديدة للتنمية 48

المبحث الثاني: ارتباطات الأمن والتنمية 53

المطلب الأول: مستويات تحليل العلاقة بين الأمن والتنمية 54

الفرع الأول: الأمن الإنساني 55

الفرع الثاني: التنمية الإنسانية 59

المطلب الثاني: جدلية الأمن والتنمية 65
الفرع الأول: التنمية والأمن السياسي والاقتصادي 66
الفقرة الأولى: التنمية والأمن السياسي 67
الفقرة الثانية: التنمية والأمن الاقتصادي 69
الفرع الثاني: التنمية والأمن الاجتماعي والثقافي 71
الفقرة الأولى: التنمية والأمن الاجتماعي 72
الفقرة الثانية: التنمية والأمن الثقافي 74
الفصل الثاني: المتغيرات الجيوسياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية 77
المبحث الأول: الجغرافيا السياسية للمنطقة المغاربية 78
المطلبالأول: الجغرافياالسياسيةوالجيوبوليتيك 78
الفرع الأول: نشأة الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك 79
الفقرة الأولى: تطور حقل الجغرافيا السياسية 80
الفقرة الثانية: تطور حقل الجيوبوليتيك 83
الفرع الثاني: مفهوم الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك 86
الفقرة الأولى: تعريف الجغرافيا السياسية 87
الفقرة الثانية: مفهوم الجيوبوليتيك أوالجيوسياسة 90
المطلب الثاني: خصائص الجغرافيا السياسية بالمنطقة المغاربية 93
الفرع الأول: المعطيات الطبيعية والتاريخية والحضارية 93
الفقرة الأولى: المواصفات الجغرافية 94
الفقرة الثانية: الاعتبارات التاريخية والحضارية 96
الفرع الثاني: إمكانيات المنطقة المغاربية وفضاءاتها الجيوسياسية 99
الفقرة الأولى: الإمكانيات والموارد 99
الفقرة الثانية: الفضاءات الجيوسياسية 101
المبحث الثاني: الأوضاع الجيوسياسية الجديدة بالمنطقة المغاربية 104
المطلب الأول: العوامل المساهمة في الحدث الاحتجاجي لعام 2011 105

الفرع الأول: العوامل السياسية والأمنية 106
الفقرة الأولى: البيئة السياسية 107
الفقرة الثانية: البيئة الأمنية 110
الفرع الثاني: الدوافع السوسيواقتصادية في ظل انتشار وسائل الاتصال الحديثة 113
الفقرة الأولى: العوامل الاقتصادية والاجتماعية 113
الفقرة الثانية: انتشار وسائل الاتصال الحديثة 116
المطلب الثاني: الآثار والانعكاسات 119
الفرع الأول: أثر الحركات الاحتجاجية على الدول المغاربية 120
الفقرة الأولى: تفكك بنية الدولة في ليبيا 120
الفقرة الثانية: إعادة النظر في البناء الدستوري والقانوني 122
الفرع الثاني: تداعيات "الربيع العربي" على المنطقة المغاربية 127
الفقرة الأولى: العلاقات البينية المغاربية 127
الفقرة الثانية: التدخل الدولي في ليبيا 129
القسم الثاني: تحديات ورهانات الأمن والتنمية بالمنطقة المغاربية 133
الفصل الأول: واقع وتحديات السياسات التنموية بالدول المغاربية 134
المبحث الأول: الخيارات التنموية بالدول المغاربية 135
المطلب الأول: الدول المصدرة للنفط 136
الفرع الأول: برامج التنمية بالجزائر 136
الفقرة الأولى: برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 137
الفقرة الثانية: برنامج التنمية للفترة 2015-2019. 140
الفرع الثاني: التنمية بليبيا 143
الفقرة الأولى: جهود التنمية في عهد نظام معمر القذافي 143
الفقرة الثانية: وضع التنمية في ليبيا بعد أحداث عام 2011 146
المطلب الثاني: التنمية بالدول غير المصدرة للنفط 149

الفرع الأول: جهود التنمية بتونس 149
الفقرة الأولى: التجربة التنموية التونسية قبل أحداث 2011 149
الفقرة الثانية: خطة التنمية للفترة 2016–2020 152
الفرع الثاني: جهود التنمية بموريتانيا 155
الفقرة الأولى: مرحلة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر 155
الفقرة الثانية: إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة (2016–2030)..... 157
الفرع الثالث: خطة التنمية بالمغرب 159
الفقرة الأولى: السياسة التنموية علىضوء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 160
الفقرة الثانية: مسار التنمية المستدامة 163
المبحث الثاني: تقييم وضعية التنمية بالمنطقة المغاربية 166
المطلب الأول: لمحة إحصائية عن مستوى التنمية بالبلدان المغاربية 167
الفرع الأول: الدول ذات تنمية مرتفعة 168
الفقرة الأولى: حالة الجزائر 168
الفقرة الثانية: حالة تونس 171
الفقرة الثالثة: حالة ليبيا 174
الفرع الثاني: الدول ذات تنمية متوسطة ومنخفضة 176
الفقرة الأولى: حالة المغرب 176
الفقرة الثانية: حالة موريتانيا 179
المطلب الثاني: معيقات التنمية بالبلدان المغاربية 181
الفرع الأول: معيقات مرتبطة بأولويات السياسات التنموية 182
الفقرة الأولى: إشكالية نموذج التنمية 183
الفقرة الثانية: أولويات السياسات التنموية 186
الفرع الثاني: معيقات مرتبطة بالآثار السلبية للعولمة الاقتصادية 189
الفقرة الأولى: تحدي العولمة 190
الفقرة الثانية: التبعية الاقتصادية للخارج 193

الفصل الثاني: الأمن المغاربي ورهان التنمية..... 196
المبحث الأول: الأمن بالمنطقة المغاربية على ضوء التهديدات والتحديات والمخاطر197
المطلب الأول: التهديدات الأمنية الدائمة 198
الفرع الأول: الإرهاب والهجرة غير النظامية تهديدات حقيقية للأمن المغاربي 199
الفقرة الأولى: الإرهاب تهديد أمني متنامي 199
الفقرة الثانية: معضلة الهجرة غير النظامية 202
الفرع الثاني: تحالف الجريمة المنظمة والإرهاب بالفضاء المغاربي 205
الفقرة الأولى: الجريمة المنظمة 206
الفقرة الثانية: الانعكاسات الأمنية لتحالف الإرهاب والجريمة المنظمة 208
المطلب الثاني: التحديات والمخاطر الأمنية..... 211
الفرع الأول: تحدي الهوية والاندماج الاجتماعي..... 212
الفقرة الأولى: تحدي الانشطار الهوياتي 212
الفقرة الثانية: تحدي الاندماج الاجتماعي..... 215
الفرع الثاني: المخاطر المجالية والبيئية 218
الفقرة الأولى: مخاطر الانفصال وتفكك الدول..... 218
الفقرة الثانية: مخاطر التغير المناخي والتدهور البيئي..... 221
المبحث الثاني: التكتل الإقليمي خيار استراتيجي لتعزيز الأمن والتنمية 223
المطلب الأول: تحديد الهوية الأمنية للإقليم المغاربي 224
الفرع الأول: الأنظمة الأمنية كمستوى تحليل موضوع الأمن 225
الفقرة الأولى: نظام "التجمعات الأمنية" أو "الجماعات الأمنية" 225
الفقرة الثانية: النظام الأمني الإقليمي..... 228
الفرع الثاني: الأمن المغاربي وأفق التأسيس لهوية أمنية 230
الفقرة الأولى: طبيعة الهوية الأمنية للمنطقة المغاربية 230
الفقرة الثانية: التأسيس للنظام الأمني المغاربي 234
المطلب الثاني: العمل المغاربي المشترك ومطلب الأمن والتنمية..... 236

الفرع الأول: المقاربة الأمنية كمدخل لتفعيل آلية التكامل بالفضاء المغاربي 237

الفقرة الأولى: نحو سياسة أمنية مغاربية مشتركة 237

الفقرة الثانية: الاعتماد الأمني المتبادل 241

الفرع الثاني: الاتحاد المغاربي ومطلب التنمية 244

الفقرة الأولى: الوظيفة التنموية للاتحاد المغاربي 245

الفقرة الثانية: الحاجة إلى التكامل المغاربي لمواجهة مأزق التنمية 247

خاتمة: 250

لائحة المراجع 256